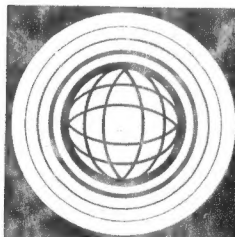


الأزمات السياسية

في العالم المعاصر



دكتور نبيل عبد الحليم كامل

دار الفكر العربي



الأجزاء السياسية

في

العالم المعاصر

دكتور نبيلة عبد الحليم كامل

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

١٩٦٤ (٤) ثم في الدستور الدائم لمصر الصادر عام ١٩٧١ ، والذي جاء في مادته الخامسة أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته للقائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية » .

وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية .

ولكن ، مع التغييرات التي شهدتها مصر في أعقاب مايو ١٩٧١ ، بدأ مستقبل العمل السياسي ، وتصحيح مساره يفرض نفسه على أعلى المستويات . وثار الكلام حول خطورة « الرأي الواحد » وما أدى إليه من أوضاع خطيرة انزلت بالشعب المصري لفتح للخسائر وحلته فوق ما يحتمل ، وتعلت الاصوات مطالبة بضرورة « الرأي الآخر » حتى يكون الحوار بين الآراء المختلفة سبيلا إلى إقامة الديمقراطية للحقة ، فكان ان طرحت على أعلى المستويات في الدولة ، فكرة المنابر المتعددة وضرورة افساح المجال للرأي المعارض للتعبير عن نفسه ، وذلك فيما عرف باسم ورقة أغسطس (أو ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي) (٥) وقد أقرت فكرة « المنابر » من جانب الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي ولجنته المركزية في ١٦ مارس ١٩٧٦ ، حيث تقرر إقامة منابر ثلاثة تمثل ما وصف بالوسط واليمين واليسار ، ثم قامت هذه المنابر بالإعلان عن برامجها وكرادسها واسماء أعضائها ، وخاضت هذه المنابر لانتخابات مجلس للشعب المصري في ١٩٧٦ ، فجات صورة هذه الانتخابات مختلفة عن سابقتها من حيث وجود عدة « تيارات » متنافسة . ولواقع انه لم يكن من الممكن القول بوجود عدة « أحزاب » ذلك ان المنابر لم تكن « تنظيمات مستقلة » بل كانت مجرد « أجنحة » للاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد أكد ذلك تقرير لجنة العمل السياسي التابع للاتحاد الاشتراكي ، حيث جاء فيه أن « المنابر الثلاثة سوف تمارس نشاطها في إطار النشاط العام للاتحاد الاشتراكي » أن

(٤) جاء في الدستور المؤقت لمصر الصادر عام ١٩٦٢ (المادة الثالثة) أن « للوحدة الوطنية التي صنفها تحالف قوى الشعب العاملة للشعب العامل ، وهي الفلاحون والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية ، هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب ولادامة لامكليات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية » .

(٥) عبد الحميد متولى : الحريات العامة (نظرات في تطورها وضمائنها ومستقبلها)
مفيل يملق عن « ورقة أغسطس » منشأة الماريف بالإسكندرية ١٩٧٥ ص ١٤٧ وما بعدها .

علاقتها ببعضها وبالاتحاد الاشتراكي (كوعاء لهذه المنابر) هي علاقات تنظيمية يتم إقرارها من الأمانة العامة (٦) لذلك ، بات من المؤكد ، ان تطوير العمل السياسي على وجه صحيح ، يقتضى الأخذ بنظام « الأحزاب » على وجه صحيح أيضا ، وقد ساعد على هذا التطور للتجربة الناجحة التي خاضتها المنابر الثلاثة خلال لانتخابات مجلس الأمة ، فكان أن قرر ، على ضوء نتائج تلك الانتخابات للعلمة ووقائنها ، تحويل « المنابر » الثلاثة ، الى أحزاب مستقلة عن الاتحاد الاشتراكي ورفع يد هذا الأخير ، ووصايته عنها .

وقد أعلن السيد / رئيس الجمهورية هذا القرار ، في أول اجتماع لمجلس الشعب الذي تكون إثر الانتخابات التي خاضتها المنابر الثلاثة ، وذلك يوم الخميس الموافق ١١ من نوفمبر ١٩٧٦ ، وقد تبين من فحوى خطاب السيد / رئيس الجمهورية ، أن قرار تحويل المنابر الى « أحزاب » ليس الا استكمالاً لبناء المؤسسات في مصر ، واتجاها نحو تعميق مفهوم الديمقراطية ، فقد جاء في الخطاب المذكور ، أنه (٧) « بناء على نجاح تجربة الانتخابات واستئناسا للمسيرة التي عاينت الله ولشعب عليها نحو الديمقراطية السليمة ، فقد اتخذت قراراً شكلته وأملته معركتكم الانتخابية وما أبرزه فيها الشعب من ارادة ، (٠٠٠٠) هذا القرار هو أن تحول الأحزاب السياسية للثلاثة ابتداء من اليوم الى أحزاب » .

وقد تم استفتاء الشعب على ذلك ، يوم الخميس الموافق ٢٢ مايو ١٩٨٠ وكان موضوع الاستفتاء الذي وافق عليه الشعب ، تعديل بعض مواد الدستور المصري (المولد ١ ، ٢٥ ، ٤ ، ٧٧) ، وكان تعديل المادة الخامسة يقرر : « يقوم للنظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري

(٦) وقد أكد هذا الالتزام والتبعية الامن الأول للاتحاد الاشتراكي (كذلك) الفكر ورعت المحبوب في أكثر من مرة ، كما أكدنا أيضا المنص /سيد مرعي رئيس مجلس الشعب آنذاك حين قرر في أحد الإيمرات السياسية أن « تيلام المنابر ليس للفاء للاتحاد الاشتراكي وإنما لدمه وتقريبه ولتنظيم أسلوب المعارضة في داخله ... » انظر تطبيق الأستاذ الدكتور/وحيد رافت على الندوة السياسية الخاصة بالأحزاب بعنوان « هل هناك تناقض بين تيسام الأحزاب » والنصوص الدستورية (الأرقام - الجمعة ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ - الصفحة ٦) .

(٧) الأرقام في ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ .

المتنصوص عليها في الدستور ، وينظم للقانون الأحزاب السياسية ، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي ، في مصر ، وفتح باب جديد من أبواب البحث والاجتهاد أمام الفقه ، باب لم تكن الظروف فيما سبق ، تسمح بطرقه ، رغم خطورته وأهميته . وربما كان ذلك هو ما دفع بنا لاختيار هذا الموضوع ، كميدان للبحث في بعض جوانبه ، لنقف على بعض الجوانب العامة للأحزاب في العالم المعاصر وللقانون المقارن ، ولنحاول ، من خلال ذلك ، لقاء بعض الضوء على قانون الأحزاب المصري ، ودراسة للتجربة المصرية (الحرية) منذ ممارسة الأحزاب لنشاطها حتى الآن .



ولواقع أن موضوع الأحزاب ، يعتبر من موضوعات للقانون الدستوري والنظم السياسية ، التي تحتل مكانة هامة ، سواء من الناحية الفقهية أو من ناحية التطبيق ، فالفقه ، يكاد يجمع ، على أنه لا ديمقراطية ، ولا نظام نيابى ولا حرية بدون وجود الأحزاب وتعددها . فوجود الأحزاب يعد ضرورة تقضى بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية النيابية .

فالأحزاب كما يقول للفقيه النمساوى كلسن Kelsen ، هي عماد الديمقراطية ، والعداء للأحزاب يخفى عداء للديمقراطية ذاتها . كذلك يقرر الأستاذ أيزمن ESMEIN أنه « لا حرية سياسية بدون أحزاب » .
" In'y a point de liberté politique sans parti "
ويلقى هذا الرأي إجماعا ، من كبار علماء القانون للدستورى ، قل ان نجد له مثيلا (٨) ، ويؤكد للتطور التاريخى هذا للرأى .

فلو نظرنا الى التاريخ القريب ، لرأينا ان مؤسسى الولايات المتحدة كانوا ينظرون الى الأحزاب نظرة شك وريبة ، جعلت الرئيس جورج واشنطن يحذر مواطنيه من مغبة الانقسامات التي قد تتعرض لها الأمة

(٨) عبد الحيدى متولى : الحريات العامة ، المرجع السابق الإشارة إليه عيش (٥) ص ١٥١ .

Leslie Lipson; la civilisation démocratique tendance actuelles - les éditions internationales — paris 1972 - p. 138 et s.s.

بسبب الأحزاب^(٩) ، وعلى الرغم من ذلك ، لم يمض زمن طويل حتى ظهرت الأحزاب عام ١٨٩١ ، وكان انتخاب ثالث رؤساء الولايات المتحد الأميركية عام ١٨٠٠ ثمرة كفاح وتنافس بين الأحزاب السياسية واستقرت هذه الأحزاب في الولايات المتحدة ، واستتب نظامها ، حتى يمكن القول أن استمرار الحياة السياسية لا يمكن بدونها^(١٠) .

كذلك الامر بالنسبة لرجال الثورة الفرنسية ، فعند قيامها كان كل منهم يفخر بأنه لا ينتمى الى حزب معين ، وأن آراءه فردية منيها ضميره ، ولكن هذه للفزعة للفردية سرعان ما تلاشت ، وظهرت للتجمعات « للبرلمانية في بداية الامر وخاصة مجسوعتي les Jacobins et les Girondins مهددة لظهور الأحزاب بمعناها الصحيح في فرنسا ^(١١) » .

والتطور للتاريخي ، على النحو السابق ، تطور طبيعي ، يتفق وطبيعة للنفس البشرية وضرورات الانظمة الديمقراطية .

فهو من جهة يتفق وطبيعة النفس البشرية ، لان الانتمسان ، كما يقرر علماء الاجتماع ، حيوان اجتماعي ونظامي في آن واحد ، لذلك فان الانضمام لأحد الأحزاب (الذي ما هو الا جماعة من الجماعات المنظمة) ، هو في حد ذاته تحقيق لاحدى غرائز للنفس البشرية ، بل هو واجب اجتماعي لتحقيق الذات المسؤولة في المجتمع : « فالانضمام الى جماعة

(9) Carl J. Friedrich : la - démocratie constitutionnelle Bibl de la science politique. (Préface de M. Prélôt) P.U.F. Paris 1958, p 442

(10) André Kaspi : la vie politique aux Etats - Unis (2 aujourd'hui) A. Colin Paris 1973 - p 35

(١١) في نظام هذه للتجمعات السياسية
Les - clubs
انظر :

G. Lavau : les clubs politiques Rev. Fr de sc Pol. No 1 fevr - 1965 vol 15 pp 103 et ss .

G. Lavau et Roland cayrol : les clubs devant l'action politique Rev. Fr de sc pol No 3 Juin 1965 Vol 15 pp 555 et et ss .

Janine Mpssuz : Que sont devenus les clubs ; Rev. Fr. de sc pol vol 20 pp 964 et

تنادى بفكرة أو عقيدة تؤمن بها هو للتلزام واع صادر عن تفكير مسئول ،
 فإذا كانت الحرية مسئولة فالمسئولية بدورها هي للتلزام وانضواء » (١٢) .
 ومن جهة أخرى ، نجد أن الأحزاب ضرورة تقضى بها طبيعة
 الانظمة الديمقراطية « فالاحزاب تساعد على تكوين ثقافة عامة سياسية
 واجتماعية لدى الافراد ، فتسهم بذلك في تكوين رأى عام ، يسمح للمواطن
 بالمشاركة في الشؤون العامة ، او بممارسة للضغط وللتاثير على القائمين
 بتلك الشؤون » كذلك فان وجود حزب معارض للحكومة ، يسمح بالتعبير
 عن الرأى المضاد ، يحول دور استبداد للحكومة ، كما يحول أيضا دون
 لجوء للناقمين والمتمردين الى الأخذ بالاساليب غير المشروعة للتخلص من
 الحكومة ، فبانعدام الأحزاب لا يجد الناقمون خيارا الا بين امرين : الطاعة
 او للشورة (١٣) .

ولكن ، على الرغم من المكانة التي تحتلها الاحزاب في النظم
 السياسية والحياة الديمقراطية في العصر الحديث ، فالمشاهد أن نصيبها من
 الدراسات بصفة عامة يقل كثيرا عن الدور الذي تطبه ، فهي لم تحظ
 بنصيب من الدراسات يتناسب وأهميتها ، كغيرها من موضوعات
 القانون الدستوري والنظم السياسية . وليس أدل على ذلك من أن أهم
 الدراسات المخصصة للأحزاب ، يؤرخ لها بعام ١٩٥١ ، حين وضع الأستاذ
 Duverger مؤلفه الشهير « الأحزاب السياسية » (١٤) . طبعاً ، كانت هناك
 دراسات جادة وقيمة عن الأحزاب (١٥) سبقت للدراسة المشار اليها ، ولكن
 أغلب هذه الدراسات كانت تنصب على الجوانب الأيديولوجية ، وتدخل ،
 من ثم ، في نطاق دراسات « الأفكار والمذاهب السياسية » أكثر منها في
 دراسة الاحزاب من الناحية القانونية ودورها في الحياة السياسية .

(١٢) محمد المجذوب : دراسات في السياسة والأحزاب - منشورات عمودات - لبنان

١٩٧٢ ص ٤١ .

(13) Robert Michels : les partis politiques Flammarion -
 Paris 1917 pp - 5 et

(14) Maurice Duverger : les partis politiques A. ; Colin Paris
 1973

وكانت العيمة الأولى لهذا المؤلف قد صدرت بباريس عام ١٩٥١ .

(١٥) ونذكر منها على وجه الخصوص :

Robert Michels : les partis politiques "essai sur les tendances"
 et garchiques des démocraties.

==

ولعل تأخر الأبحاث المتعلقة بالأحزاب حتى أوائل الخمسينات يرجع الى أن ظاهرة الأحزاب نفسها ظاهرة حديثة نسبيا ، فكما سبق أن أشرنا لم تظهر الأحزاب في أمريكا ولا في فرنسا ، الا في مطلع القرن التاسع عشر ولتقتضى الامر تطورا حتى اتخذت الأحزاب للصورة التى هى عليها اليوم . وهى لم تصل الى هذه الدرجة من التنظيم ولم تحتل مكانتها المعروفة حاليا ، الا بعد ان تطور للنظام الديموقراطى النيابى ، وبدأت الجماهير الشعبية تمتزج بالحياة السياسية وتلعب دورا هاما فيها ، بواسطة حق الاقتراع للشعبى .

أما بالنسبة لنا في مصر ، فعدا المقال الذى قام بنشره الأستاذ الدكتور/محمود صبرى عيسى^(١٦) لم يول الفقه المصرى ، موضوع الأحزاب أهمية تذكر ، وقد بين الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى أسباب ذلك ، بوضوح حين قرر^(١٧) ان هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافى ، بسبب عدم توافر المقالات والبحوث ، ولكن ، على وجه الخصوص ، كما يقول سيادته : « لانه لم يكن قد توفر للباحثين المصادر ككذلك ، ما هو أهم قدرا من ذلك » (أى من البحوث والمراجع) وهو قدر وافر من الحرية ، حيث لا تنمو في غير تربيتها وجوها بذور البحوث العلمية والدستورية للجديرة حقا بهذه التسمية ، « هذا القول لا يحتاج الى تعقيب فمن الواضح ان الفترة السابقة من تاريخ مصر ، حين كنا نأخذ بنظام الحزب الواحد ، لم تكن لتسمح بالكلام عن الأحزاب ، سواء من حيث تكوينها أو من حيث تعددها .

ولكن التطورات الأخيرة في هذا المجال ، أدت الى قلب الامور ، وجعلت من الأحزاب موضوعا من موضوعات الساعة في مصر ، بحيث صار للفقه المصرى ملزما بأن يولى هذا الموضوع عناية خاصة ، ويخضع بدراساته الى

== وقد نشر هذا المؤلف لأول مرة عام ١٩١١ ثم أعيدت طبعته عام ١٩٧١ و ١٩٧٨ وذلك عن دار النشر Flammarion Paris

كذلك Moise Ostrogorski : la démocratie et les partis politiques
وقد صدر هذا المؤلف للمرة الأولى عام ١٩٠٢ ثم أعيدت طبعته عام ١٩٧٩ بواسطة دار للنشر Seuil - Paris

(١٦) محمود عيسى - النظرية العامة للأحزاب السياسية - المجلة المصرية للعلوم السياسية
اكتوبر ١٩٦٢ ص ٨٥ وما بعدها .

(١٧) عبد الحميد متولى : الحريات العامة - للرجوع السابق الإشارة إليه هامش
(٥) ص ١٤٧ .

المشرع المصرى لينير له الطريق ، وليوجه الأحزاب للنشئة نفسها ويبين له طبيعة الأنشطة التى يتعين عليها ممارستها ، والهيكل الكئيلة بتحقيق الانجاح لهذه الأنشطة .

ولا شك أن الباحث ينبغي عليه أن يتوخى فى هذا للصمد الواجب العلمى ، بل وبالإضافة لذلك ، الواجب الوطنى . ذلك أنه من الواضح من الآراء وللندوات السياسية التى دارت حول هذا الموضوع ، أن للشعب المصرى ، قد اختار نظام تعدد الأحزاب ، وأنه بعد تجربة قاربت على الأربع قرن (أو يزيد) لفظ للشعب نظام (للحزب الواحد) ومال للاخذ بنظام لاتعدد ، لذلك فإن للحراسات المخصصة للأحزاب ، ينبغي عليها أن تأخذ فى الاعتبار هذه الرغبة وأن تحاول من ثم ، وضع نظرية عامة للأحزاب ، تستقى عناصرها من التجارب الديمقراطية للسابقة علينا ، لفتين فى ضوء هذه النظرية ، مدى ملاءمة الإطار القانونى الذى وضعه المشرع المصرى ، لتنظيم الأحزاب ، فمما لا شك فيه ، أن قانون الأحزاب فى مصر ليس فى صيغته النهائية ، بل هو الإطار الذى تصور المشرع فيه إمكانية بدء ممارسة الأحزاب لنشاطها ، ولكن للتجربة الحزبية ولا شك ستطلى على المشرع متطلباتها وتوجب عليه أن يقوم بصياغة جديدة تأخذ فى الاعتبار هذه المتطلبات .

ولكن قبل أن نشرع فى بيان خطة للبحث ، نود ابداء ملاحظة لا نخالها تغيب عن أذهان القراء . ومؤداها أن وضع « نظرية عامة للأحزاب » يقتضى عملا ومستندات تفوق طلبة الباحث للفرد ، لذلك ، فإن الجزء الأول من هذا البحث ، وإن اتخذ تصعية له « للنظرية العامة للأحزاب » ، فلنأنا نسرع لفننه أن هذه التسمية ليست إلا وسيلة لاستجماع بعض عناصر الموضوع تحت عنوان واحد ، بمعنى بيان الأصل للتاريخى للأحزاب وللتعريف بها وبيان كيفية تكوينها وأنواع الأحزاب وأساليب تنظيمها ، والادور الذى تلعبه فى بعض للنظم السياسية فى العالم ، مع علمنا أن « للنظرية العامة » قد تتسع أيضا لبعض الموضوعات الأخرى والمتعلقة بعم السياسة والأفكار والمذاهب السياسية ، والتى تتجاوز من جهة أبعاد هذا للبحث ، ولتلى أن تعرض لها للبحث فقد تفقده تناسبه وتسلسله .

أما الجزء الثانى من هذا البحث فنسخصه لحراسة الإطار القانونى للأحزاب فى مصر ، وعلى الأخص فى ضوء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .

خطة الدراسة

الباب الأول :

النظرية العامة للأحزاب

الباب الثانى :

أحكام الأحزاب فى القانون المصرى

فى ضوء النظرية العامة

الباب الأول

النظرية العامة للأحزاب

تقتضى النظرية العامة للأحزاب ، ان نستعرض على التوالى ، بيان
نشأة الاحزاب واهمية التنظيم الحزبي في النظم الديمقراطية (للفصل
الأول) ثم نعرض بعد ذلك للتعريف بالحزب وبيان عناصره ووظائفه
(الفصل الثانى) ثم نبين في النهاية ، النظم الحزبية في العالم المعاصر
(الفصل الثالث) •

وعلى ذلك ، نستعرض مضمون الباب الأول ، في فصول ثلاثة :

الفصل الاول : نشأة الاحزاب واهميتها •

الفصل الثانى : للتعريف بالاحزاب ووظائفها •

الفصل الثالث : النظم الحزبية في العالم المعاصر •

الفصل الأول

نشأة الأحزاب وأهميتها

إذا كانت الأحزاب في الوقت الحاضر ، أمرا مسلما به ، وضرورة لا بد منها لكل نظم ديمقراطي ، فإن الامر لم يكن كذلك منذ قرن ونصف (١٨) في عام ١٨٥٠ (تقريبا) لم يكن هناك بلد ، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ، تعرف ظاهرة الأحزاب بالصورة التي نعرفها بها اليوم (١٩) ، ولم يكن هناك شخص يتوقع ، ان يقوم احد الاحزاب بتشكيل الحكومة ، على نحو ما نراه أمرا طبيعيا في أيامنا هذه . ولعل السبب في ذلك يرجع الى نظرة للحذر والاشك التي كان للساسة وللكتاب ينظرون بها الى كل محاولة الى تفتيت الأمة وتقسيمها الى (جماعات ضاغطة) (٢٠) . Factions

حقيقة ، قبل هذا للتاريخ ، كانت هناك تجمعات مختلفة كالمنتديات الفكرية والسياسية وبعض « الجماعات الضاغطة » السياسية التي كانت

Carl Freidrich : la democratie constiutionnel le bibl la science politique préface de Marcel Prelot PUF Paris p 441 (18)

(١٩) نميلد الأحزاب بمعناها الحديث يؤرخ له في إنجلترا بعلم ١٨٦٧ (تاريخ مسجور قانون الانتخاب) اما في فرنسا فترتبط الأحزاب بالجمعية التأسيسية التي شكلت عام ١٨٤٨ ، كما سنرى بعد قليل انظر ص ١٩ وما بعدها .

(٢٠) فقد كان الناس ينظرون الى الدروس المستفادة من التاريخ في هذا الصدد : للصراع بين « الفرق السياسية » في اثينا وروما وما أدى اليه من تدمير في هذه البلاد والصراع الدائر بين فريق الـ Gibelins والـ Geuelfes في الجمهوريات الإيطالية تحديدا وتيلم كل فريق عند توليه السلطة ، بنفى للفريق الآخر والحروب الخفية والصراعات السياسية بين الفرق المتنافرة في إنجلترا في القرن السابع عشر . كل هذه الأمثلة جعلت الساسة والناس معهم ينظرون الى الأحزاب نظرة شك باعتبار أن قيامها يؤدي الى التناحر فيما بينها والقضاء ، نتيجة لذلك ، على الوحدة اللازمة للأمة . لذلك نظروا الى الأحزاب على أنها تعرض من أمن الدول لقوى ضاغطة للخطر وتهدد سلامة المؤسسات السياسية .

انظر ذلك :

Lauwrence Louwell : le gouvernement de l'Angleterre Trad A Nerinex ed V. Gcard et E Briere Paris, 1910 p 533

تمكس حينذاك فكرة للتنازع على السلطة والتناحر من حولها ، ولكن هذه « الجماعات » لم تكن تعمل بمنزلة منظمة ودائمة ، وكانت تنظم من حول أحد الأشخاص المعلمة أو إحدى المثلثات القوية ، وهي للجماعات Fractions التي حذر منها جورج ولشنتن ، في خطاب الوداع للامة الامريكية ، والتي رفضوا واضعو الدستور الامريكي أن يعترفوا لها بأى دور في الحياة السياسية او المعلمة (٢١) ولكن هذه الجماعات السياسية لم تكن تمثل أصل الأحزاب بمعناها للحديث فالأحزاب الحديثة ، لم تظهر الى الوجود الا مع ظهور حق « الاقتراع العام » وتطورت الأحزاب بتطور هذا الحق ، وهو ما قرره بحق ملكس ويبر Max weber إذ قال : ان هذه التنظيمات الجديدة (ويقصد بها الأحزاب) هي وليدة الديمقراطية ، وعلى الأخص الاقتراع العام ، بما يتضمنه ذلك من ضرورة تمثيئة وتنظيم الجماهير ، (٢٢) .

لذلك ، ينبغي دراسة نشأة الأحزاب وبيان أسباب تكوينها ، ذلك أنه يصعب على المرء تفسير هذه الظاهرة السياسية دون الرجوع الى أصولها الاولى ، فمن الصعب أن نقبل أن الفوارق بين الأحزاب « الليبرالية » والأحزاب « الاشتراكية » إذا لم نقف على الظروف التي ظهر فيها كل حزب ، كما أنه يصعب على المرء توضيح أسباب تعدد الأحزاب في فرنسا ، وثباتية الأحزاب في الولايات المتحدة الامريكية دون الرجوع للأصول الاولى للأحزاب في البلدان المختلفة ، فإذا ما انتهينا من بيان الصورة التي نشأت بها الأحزاب (البحث الاول) تعين علينا أن نبين أهمية الأحزاب وضرورتها في النظم الديمقراطية (البحث الثاني) .

(21) M. Lauvrence op cit not 20 et Friedrich op cit note 18 p 44t

(22) Weber : le savant et la politique (préface R. Aron).

Collection 10/18 - No 134 - Plon (Paris 1959, pp 140 et 141.

البحث الأول

نشأة الأحزاب

لم تأخذ الأحزاب صورتها الحديثة ، إلا اعتبارا من نصف القرن التاسع عشر (٣٢) ويرجع ذلك ، كما سبق القول ، الى أن الأحزاب ارتبطت بفكرة « الاقتراع العام » وجمعية المكلنة التي يحتلها البرلمان في حياة الأمة : ذلك أنه كلما شر أعضاء البرلمان بأهمية دورهم ووظائفهم كلما تلمسوا الحاجة الى التجمع في « مجموعات » تجمع بين أفراد كل منها « الانكار المشتركة » بقصد تنسيق الجهود وتوحيد المواقف . ومن جهة أخرى ، فإن تطور مبدأ الاقتراع العام ، يقتضى تشكيل هيئات انتخابية بقصد تعريف الناخبين بمرشحيهم وتوجيه أكبر قدر من أصواتهم نحو مرشح معين .

يتضح لنا إذن ، أن التجمع في « حزب » واحد ، ارتبط بتكوين المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية ، على أن الأمر يقتضى أن نلاحظ أن بعض الأحزاب السياسية ، نشأت بطريق مختلف ، ولم تخضع للتطور السابق بيلانه // ولذا يقتضى الكلام عن أصل نشأة الأحزاب أن نتناول بالتحليل « الطريقتين اللتين نشأت بهما الأحزاب : فنقتول أولا الأحزاب ذات الأصل الانتخابي » (المطلب الأول) ، وندرس ثانيا كيفية نشوء الأحزاب التي تكونت خارج هذا الإطار (المطلب الثاني) لنقارن في النهاية بين كلا النوعين من الأحزاب (المطلب الثالث) .

(٣٣) ولعل ذلك هو الذي يفسر أن كلا من مونتيسكيو وروسو لم يتناولوا ظاهرة الأحزاب وأن توكيبيلي Tocqueville الذي شهد مولد الأحزاب لا يهتم بدراستها إلا بطريقة ملهية في كتابه « الديمقراطية في أمريكا » " La démocratie en Amérique " Moisei Ostrogoski : la démocratie et les partis politiques (Présentation de Rosanvallon) ed, du Seuil, Paris 1979,p.9 C. Leclercq, le principe de la majorité collection V. A Colin, Paris 1971 " Tocqueville extraits de la démocratie en Amérique " pp. 171 et s. s

S. Cottac : les partis et le pouvoir dans : وأيضا :
les théories politiques-du début de XVIII siècle archives de
l'institut Int de philos pol T - I 1957 -

المطلب الأول : الأحزاب « ذات الاصل البرلماني او الانتخابي » (24)

يقصد بالأحزاب ، ذات الاصل « البرلماني او الانتخابي » تلك الأحزاب التي تكونت وتطورت نتيجة لتطور « المجموعات البرلمانية » او « اللجان الانتخابية » وهذا التطور واضح المعالم ، يتلخص في ظهور المجموعات البرلمانية (أولا) ثم تشكيل للجان الانتخابية (ثانيا) ، ثم اقامة علاقة دائمة بين هذه التظيمات .

البند الأول المجموعات البرلمانية :

كان ظهور المجموعات البرلمانية ، سابقا على تشكيل اللجان الانتخابية . فهذه المجموعات تكونت بفعل « الزوايا السياسية » او « الايديولوجية » للواحدة التي كانت بمثابة « المحرك » الذي ساعد على تكوين هذه المجموعات . غير أن الامر لم يكن بهذا الوضوح منذ البداية . ف كثيرا ما كانت اعتبارات « الجوار الجغرافي » او الرغبة في الجفاف عن « المصالح المهنية » هي التي دعت إلى تكوين الجماعة البرلمانية ، ومع مر الايام تتطور الرؤية السياسية لكل مجموعة ، بحيث تتحول المجموعات البرلمانية إلى مجموعات مصنفة « ايديولوجيا » .

ولعل أوضح مثال على ذلك ، نشأة « المجموعات البرلمانية » في ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام ١٧٨٩ : ففي ابريل من هذا العام ، وصل إلى فرنسا مندوبو الاقاليم الذين يمثلون الشعب الفرنسي في الجمعية المذكورة . وقد عمد مندوبو كل اقليم إلى التجمع معا ، بقصد تجاوز التسمير بالعزلة والتنسيق فيما بينهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة . وقد كان مندوبو منطقة لـ « برتياني » Bretagne « هم السابقون إلى تكوين مجموعتهم البرلمانية » ، وقاموا باستئجار لحدى « القاعات » في مقهى من مقاهي Versailles . بقصد تنظيم لقاءاتهم واجتماعاتهم . وبعد فترة ، لاحظ أعضاء المجموعة ، ان اجتماعاتهم لا تنصب على مناقشة المسائل الاقليمية المتعلقة بهم فحسب ، بل امتدت مناقشتهم إلى المسائل السياسية العامة والمشكلات الوطنية . لذلك سمي

(24) M. Duverger : les parties politiques collection " Sciences politique " A Colin 1973, pp. 2 et s.

J. Charlot : les partis politiques (textes réunis et présentés par J. Charlot) 2e édit A Colin - Paris 1971 pp 26 et s.

اعضاء المجموعة الى ضم غيرهم من « النخويين » الذين وان لم يجمع بينهم
 الرابط « الاقليمي » فانهم يتفقون معهم في الرؤية السياسية ، وبذلك تكونت
 أول مجموعة برلمانية عرفت باسم مجموعة لـ Bretagne أو النسابي
 « البريتاني » Club Breton .

وعندما انتقلت الجمعية التأسيسية من غرساي الى باريس ، ظلت
 هذه المجموعة تبحث عن مقر لها الى ان استقرت في مطعم دير « اليعقوبيين »
 ولشهرت المجموعة بهذا الاسم وعرفت من ثم باسم « مجموعة اليعقوبيين
 Les Jacobins وعلى غرارها وبفلس الاسلوب ، تكونت مجموعة أخرى
 عرفت باسم مجموعة « حضان الكنيسة » Les Girondins . وقد نشأت
 هاتين المجموعتين Les Jacobins et les Girondins على الأصل
 الاقليمي لنشأة المجموعات البرلمانية ، وعلى تحول تلك المجموعات ، بعد
 فترة ، الى مجموعات « سياسية » (٢٤) .

ويقتضى الأمر في هذا الصدد ، عدم الخلط بين هذه المجموعات
 الاقليمية المنشأة وبين تلك التي كانت تعرف بـ « أماكن تجمعها » فهناك
 بعض المجموعات البرلمانية التي اشتهرت بإمكان اجتماعها ، منها مثلا ،
 مجموعة القصر الوطني Groupe du Palais National (جمهوريين)
 ومجموعة المعهد . Groupe de L'Institut (ملكيين كاثوليك)
 ومجموعات شارع الامرام (يساريين) groupe de la rue des
 pyramides .

ولكن هذه المجموعات تختلف في فسلاتها ، تمنام الاختلاف : فمن
 المجموعتين الأوليين (مجموعة اليعقوبيين ومجموعة حضان الكنيسة)
 فالمجموعات الثانية ، والتي اشتهرت بإمكان تجمعها ، كانت تلتقي في هذه
 الاماكن نظرا لما يجمع بين أعضائها من وحدة الفكر والاتجاه السياسي ،
 لذلك كان تجمعهم قائما على أساس ايديولوجي منذ البداية ، بدلا من الالتقاء
 حول رابط « لقطي » ثم اكتشاف الرابط الايديولوجي فيما بعد .

ولكن ايا كان الأمر ، فمن الواضح ان كلا النوعين من المجموعات
 البرلمانية كان ذا طابع سياسي . سواء منذ بداية اللقاء والتجميع بين
 أعضاء المجموعة الواحدة (كما هو الحال بالنسبة للنوع الثاني من هذه

المجموعات) • أو في نهاية الامر بالنسبة للنوع الاول ، لاذى التقي أعضاءه حول رابط « اقليمي » ثم سرعان ما اضطروا ، بحكم السير الطبيعي للأمر ، الى اتخاذ مواقف سياسية عامة من القضايا الوطنية فترتب عليه أن انضم الى هذه المجموعات من شارك أعضاءها في الرأي والموقف السياسي ، حتى لو لم يكن مرتبطا بهم لتعليمي ، كما انسحب من تلك المجموعات أيضا من كان من « الجيران » جغرافيا ، ولكنه صار من الغريب سياسيا ، وبذلك أصبح الرابط « السياسي » هو المحرك ، للجمع لأعضاء الجماعة البرلمانية الواحدة •

والى جانب العوامل « الاقليمية والايديولوجية » لعب عامل « المصلحة » أيضا دورا هاما في تكوين « المجموعات البرلمانية » ببعض الجماعات البرلمانية اتخذت في نشأتها مظهرا « نقابيا » يرمى الى الدفاع عن أعضاء الجماعة والعمل على وجه الخصوص ، على إعادة انتخابهم • يتضح ذلك على وجه الخصوص في النظم التي تتطلب عملية الانتخاب فيها « مجهودا جماعيا » وعلى الأخص في بلاد الانتخاب « بالقتمة » و « التمثيل السياسي » لذلك نجد في بعض البلاد (سويسرا) على الأخص (أن تكوين الجماعات البرلمانية ، ارتبط بظهور نظام التمثيل للنسبي • وقد تمثل تلك المصلحة التي تدعو الى « التجمع » في الحصول على منصب وزاري • فالأمل الذي يحث البعض في الحصول على « كرسي وزاري » قد دفعهم الى تكثيف جهودهم مع مجموعة من النواب بقصد الحصول على دعم هؤلاء ، وتأييدهم هذا التأييد الذي يدعو بعض الكتاب السياسيين للحديث عن دور الرشوة في تطور الجماعات البرلمانية على الأخص في بريطانيا (٣) •

الفصل الثاني : الهيئات (اللجان) الانتخابية :

على أن قيام الأحزاب ، لم يتركز فقط على « الجماعات البرلمانية » بل استند أيضا الى الهيئات أو اللجان الانتخابية Les comités électoraux وهي تلك الهيئات التي كانت تتكون بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيه الناخبين نحو مرشح معين • وقد ارتبط ظهور هذه

(28) Friedrich, op. cit., note 18, p. 442 Laurence, op. cit., note 20, p. 543 et 549.

الهيئات بظهور مبدأ الاقتراع العام وتطوره ، وخاصة أن مبدأ « الاقتراع العام » أدى إلى تقوية الشعور بالمساواة لدى المواطنين ، مما دفعهم إلى استعمال « حق الانتخاب » على نحو يؤكد رغبتهم في التخلص من « الصفوة الاجتماعية الحاكمة » (٢٧) .

وتفصيل ذلك ، « أننا لو تخيلنا لقتراعا مقيدا « أى قاصرا على بعض الطبقات الاجتماعية ، دون البعض الآخر ، فإن للنخب والرشع ، يصبحون أعضاء في دائرة اجتماعية واحدة ، ولا تتور الحاجة حينئذ لخلق « الهيئات الانتخابية » لأن للنخبين يمكنهم حينئذ ، معرفة المرشح حق المعرفة ، حيث يتم التنافس بين المرشحين في دائرة اجتماعية مغلقة ، ولكن تقرير مبدأ الاقتراع العام (في أعقاب الاقتراع المقيّد) يضاعف جذب الناخبين ويباعد بينهم وبين المرشحين ، فإذا ترك للناخبون دون توجيه ، فسيقع اختيارهم دون شك على الوجوه « المعروفة » لهم ، وهؤلاء يمثلون الصفوة التقليدية الحاكمة ، وهي الصفوة التي غالبا وبسبب الظروف التاريخية في أوروبا تمثل « اليمين » ، ولذلك فمن الطبيعي أن نجد أن تجمعات « اليسار » ما أن تقرر الاقتراع العام حتى سارعت بتكوين الهيئات الانتخابية ، بقصد توجيه أنظار الناخبين نحو مرشحيها والتعريف بهم ، في محاولة لمحاربة « الوجوه التقليدية » التي تمثل اليمين وكان هذا التطور ، دائما لليمين إلى تكوين ميثاقه الانتخابية ، لمواجهة نشاط « اليسار » (٢٨) .

ولكن رغم ارتباط تكوين الهيئات الانتخابية ، بتقرير حق الاقتراع العام إلا أنه يصعب وصف الأسلوب الذي تم به تكوين هذه الهيئات في البلدان المختلفة نظرا لأن الطرق الخاصة بكل بلد ، تختلف عن الأخرى ، ولكن نشأة هذه الهيئات كما سنرى بعد قليل ، وإن اختلف أسلوبها تؤكد أن الاقتراع العام ، كان العامل الأساسي في ظهور الهيئات الانتخابية التي ساعدت الجماعات البرلمانية على الخروج من « ساحة البرلمان » والنزول إلى الحركة السياسية في « الساحة العامة » وخوض الحركة عبر « أصوات » الناخبين .

ونستعرض على التوالي ، نشأة اللجان أو الهيئات الانتخابية في كل من إنجلترا وأمريكا وفرنسا . . .

(27) Duverger, op cit, note 24 p 5.

(28) Duverger : op, cit note 24, p 6.

(١) نشأة اللجان الانتخابية في إنجلترا (٢٩) :

ارتبط تطور الاحزاب في إنجلترا ، وعلى الاخص ظهور « الهيئات الانتخابية » فيها ، بتطور مبدا الاقتراع العلم ، والارتباط بين هذه الهيئات وحق الاقتراع العلم ، واضح في المثال الانجليزي ، لدرجة دفعت بالكتاب الى الربط بين تطور الاحزاب ، وتطور قوانين الانتخاب في إنجلترا ، وتحديد مراحل هذا التطور بتاريخ صدور تعديل قوانين الانتخاب في إنجلترا في ١٨٣٢ ، ١٨٦٧ ، ١٨٨٤ .

فقد منح قانون ١٨٣٢ حق الانتخاب لكل سكان المدن ممن يتحصلون على قدر أدنى من الدخل . وقد ترتب على هذا التوسع في « الهيئة الانتخابية » تطور ملحوظ في التنظيمات الحزبية التي لم يكن لها ، حتى صدور القانون ، أي وجود خارج البرلمان ، فلقد ترتب على صدور القانون ، ضرورة تنظيم وتوجيه الناخبين الجدد ، فقبل هذا القانون لم تكن الحاجة تدعو الى هذا التنظيم ، حيث كان التمثيل النيابي قاصرا على الطبقة الارستقراطية . ولكن مع قانون ١٨٣٢ ، لتسبعت القاعدة التي يعارض أفرادها حق الانتخاب^(٢) وشملت الى جانب طبقة الاشراف طبقات جديدة . ومن هنا ثارت الحاجة الى تنظيم وتوجيه الناخبين الجدد ، وخاصة ان عددا كبيرا منهم كان عازما عن استخدام « حقه » نظرا لان القانون حدد رسما قدره « شلن » للقيد في لوائح الناخبين^(٣) . وفي ضوء هذه الظروف ، تكونت أولى الهيئات الانتخابية في إنجلترا والتي عرفت باسم جمعيات التسجيل The registration Societies والتي كانت مهمتها مراقبة كشوف الناخبين ، وحث الناخبين على قيد أسمائهم فيها وتعتبر هذه اللجان بمثابة الثغرة التي نفخت منها الاحزاب ، من داخل البرلمان الى الدوائر الانتخابية واستطاعت بها أن تتجاوز أسوار

(29) Ostrogorski, op, cit., note 15, pp. 11 et s.

(٣٠) طي اثر قانون ١٨٣٢ ارتفع عدد الناخبين من ثل من ارملة الف الى اكثر من ٨٠٠ الف ناخب علاوة على ما بقي من تعديل في « الهيئة الانتخابية » بحيث أصبحت الأغلبية في مجلس السوم للصناعيين والتجار - انظر تفصيل ذلك :

اتحريه موريو : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الجزء الأول) الطبعة الثانية
الأغلبية للتجار والصناعيين - جملة ١٩٧٧ - ص ٢٥٦ .

(31) Duverger, op, cit., note 24, p. 7.

للبرلمان لتنزل الى الشارع السياسى ، وتمكنت بواسطتها ان تنظم صفوفها على نطاق الدولة ككل .

وقد افاد هذا التطور على وجه الخصوص الطبقة « الليبرالية » Les libéraux فقد ترتب على التوسع فى تقرير حق الانتخاب ، ان استطاع افراد هذه الطبقة ان يقضوا على الحصار المضروب على الحياة السياسية من قبل طبقة الاشراف ، لذلك كان من الطبيعى ان تولى لجان التسجيل التى انشئت فى ظل قانون ١٨٣٢ كانت ذات اصل ليبرالى « اللجنة الليبرالية للتسجيل the liberal registration Association » ولتى تعد بحق « اول نواة للحزب السياسية بمعناها الحديث (٣٢) »

ثم جاء قانون ١٨٦٧ ، ليعدل القانون السابق ، وليوسع دائرة الناخبين مما اقتضى معه تطوير اللجان الانتخابية وظهور اللجان المطية The caucus . المكلفة بتنظيم وتوجيه الناخبين .

وكان اشهر هذه اللجان ، للجنة الليبرالية بنجليزية برمنجهام Caucus libéral de Brimingham ، ولتى ترأسها شمبرلان Chamberlin الذى نجح فيما بعد ، فى تجميع اللجان الليبرالية فى إنجلترا فى جمعية واحدة عرفت فى إنجلترا فى جمعية واحدة عرفت باسم الاتحاد الوطنى للجان الليبرالية باسم الاتحاد الوطنى للجان الليبرالية (National liberal federation ١٨٧٧) فكان ميلاد هذا الاتحاد بمثابة ميلاد اولى الاحزاب الانجليزية الحديثة .

وأخيرا جاء قانون ١٨٨٤ ، الذى قرر معه الاقتراع العام ، فادى الى تدعيم الاتجاه المائد نحو تجميع اللجان الانتخابية والربط بينها وبين « الجماعات البرلمانية » ومؤيدا بذلك الى تأكيد الصلة السابقة عليه تين تكوين الهيئات الانتخابية وتطور حق الاقتراع العام .

(31) Ostrogoski, op cit., note 15, p 12.

ولكن سرعان ما تنبه للحفظون Les conservateurs الى امية لجان الانتخابية وقامو بتشكيل لجانهم اموة بالليبرالين Duverger, op, cit., note 24, p. 7.

١٠ (ب) نشأة اللجان الانتخابية في أمريكا (٣٣) :

على الرغم من ارتباط نشأة الأحزاب في أمريكا ، بعملية « الانتخاب » ، إلا أن التطور فيها كان مختلفا عن التطور الحاصل في إنجلترا : فنشوء الأحزاب في أمريكا لم يحدث كنتيجة لتقرير حق الاقتراع العام مباشرة (٣٣م) ، ولكنه حدث نتيجة للظروف الخاصة ، وعلى الأخص نزولا على اعتبارات عملية انتضتها طبيعة النظام السياسي الأمريكي .

فواضعو الدستور الأمريكي ، لم يتنبهوا أصلا للدور الذي يمكن أن تقوم به الأحزاب في الحياة السياسية ، ولكن النظام السياسي الأمريكي اقتضى ضرورة قيام الأحزاب . فالاعتبارات العملية وقفت من جهة في اختيار رئيس الولايات المتحدة إختيارا مباشرا بواسطة كل « هيئة » للناخبين : ومن جهة أخرى يقوم النظام لسياسي الأمريكي ، على فكرة مؤداها أن تولي أغلب الوظائف العامة ، يتم بالانتخاب . ونظرا لهذين الاعتبارين ، كان لابد من قيام منظمة سياسية تمثل الناخبين وترشدهم سواء في اختيار الرئيس ، أو في اختيار من يقولون الوظائف العامة .

١ (اختيار الرئيس (٣٤)

منذ البداية ، كان من الواضح عملا ، صعوبة اختيار رئيس الولايات المتحدة عن طريق مجموع الناخبين . فلو كان الأمر يتعلق بدوائر انتخابية صغيرة ، يعرف أفرادها بعضهم البعض ، ويمكنهم لقلة عددهم وصغر دائرتهم ، أن يتبادلوا الرأي والمشورة بصورة طبيعية في اجتماع عام ، لكان من الممكن تحديد من يمثلهم مباشرة ولكن في إمكانهم اختيار « مرشحهم » ولكن في الدوائر الكبرى ، حيث لا يعرف الأفراد بعضهم البعض ، يتعين على كل مجموعة من الناس ، يربط فيما بينهم « حنف مشترك » أن يجتمعوا وأن يختاروا ممثلهم « وأن يتجهوا إلى الجمهور ، ويطلبوا منه تأييده . إذن لا بد في مثل هذه الدوائر الكبرى ، من تنظيم يقوم بتوجيه الناخبين وتبريرهم بـ « ممثلهم » هذا التنظيم ما هو إلا « حزب سياسي » .

(33) Laurence : op. cit., note 20, p. 359.

(٣٣م) ذلك أن حق الاقتراع العام كان من الحقوق لفترة صغوريا منذ بداية التنظيم

للمستوى في أمريكا واعتبر من دعائم النظام السياسي الأمريكي .

(34) Laurence, op. cit., note 20, p. 540.

هذه الملاحظة ، الصحيحة ، تطبق أكثر ما تنطبق على الولايات المتحدة الأمريكية ، فالدوائر الانتخابية التي تشترك في عملية اختيار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هي عملا ، من أكبر الدوائر الانتخابية وأكثرها عددا في العالم فبينما جرى العرف الإسباني في أوروبا على تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر « صغيرة نسبيا » نجد أنه على العكس ، يجرى العمل في الولايات المتحدة على تقسيم الدوائر الانتخابية إلى « مقاطعات كبيرة » سواء بالنسبة لاختيار الرئيس ، أو للمعليات الانتخابية الأخرى (كاختيار من يتولون الوظائف العامة) .

ومن هنا ، بات مؤكدا ، أن نظام الأحزاب لا غنى عنه في الولايات المتحدة الأمريكية ، وخصلة من أجل انتخاب رئيس الولايات المتحدة ، لذلك فمضى الرغم من عدم النص على نظام الأحزاب في الدستور ، نجد أن اختيار ثالث رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية كان ثمرة كفاح وصراع بين الأحزاب السياسية (٣٦) .

(٢) تولي الوظائف العامة بالانتخاب (٣٧)

نظرا لتمدد الوظائف العامة التي يتمتع شغلها بالانتخاب ، كالحفاظين والقضاة الخ ، فإن ناخبى الولايات المتحدة الأمريكية كانوا يدعون أكثر من عشرين مرة في السنة للإدلاء بأصواتهم (٣٨) . لذلك فإن تنظيم الهيئات الانتخابية ، يسمح للناخبين بتجديد اختيارهم وفقا لأسس سياسية ولبرامج معروفة ، كما خفف من مسؤولياتهم .

بقى ظل نظام كنظام للولايات المتحدة الأمريكية ، كان لابد من تشكيل هيئات انتخابية تساعد الناخبين في اختيار ممثلهم وخاصة أن عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة ، كان في تزايد مستمر ، ولم يكن لهؤلاء المهاجرين أى دراية بالحياة السياسية ولا بالأشخاص العامة ، فتقلب الأمر من الأحزاب تنظيما مستمرا وقويا ، وقادرا على توجيههم وتعريفهم بالوجوه المرشحة ، وهذا ما يفسر لنا ، مدى السلطات الواسعة والدور

(35) A. Kaspi, op. cit., note 10, pp 35 et s.s

(36) Duverger, op. cit., note 24, p. 7.

(37) Ostrogorski, op. cit., note 15, p. 13.

الهام ، الذى لعبته الهيئات الانتخابية فى امريكا . ومدى ما تتمتع به هذه الهيئات من امكانيات مادية ماثلة (٢٨) .

(ج) نشأة اللجان الانتخابية فى فرنسا (٣٩)

خضع تطور اللجان الانتخابية فى فرنسا للقاعدة العامة ، أى ارتباط بتقرير حق الاقتراع العام ، ولكن اسلوب تشكيل هذه الهيئات ، اختلف باختلاف الظروف التى تكونت فيها " ففى بعض الاحيان ، كانت الهيئة الانتخابية تتكون عن طريق مجموعة من الناخبين ، تنظم انفسها ، وتتقدم الى شخص معين مطالبة اياه بترشيح نفسه وتقدم له اللون وتساعده فى الدعاية ، مثال ذلك اللجنة التى تشكلت عام ١٩٧٦ ، فى الدائرة السادسة بباريس ، من بعض الطلبة والعمال وتقدمت الى الاستاذ Emile Acolas لسانحته فى الدعاية ، وليكون اول مرشح لستراكي فى ظل الجمهورية الثالثة .

وقد تلعب الصحف ، دورا فى تكوين للهيئات البرلمانية ، مثال ذلك الدور الذى لعبته صحيفتى لـ " وطنى La National " و لـ " اصلاح La réforme " ، ابان انتخابات ١٨٤٨ فى فرنسا .

ولكن فى غالب الامر ، كان تكوين الهيئات الانتخابية ، يتم من جانب الجماعات المنظمة للقائمة ، مثال ذلك الدور الذى لعبته " الجماعات الفكرية " ابان الثورة الفرنسية ، وهو دور لا ينكر فى مساعدة المرشحين .

البند الثالث - ارتباط المجموعات البرلمانية بالهيئات الانتخابية :

ترتب على قيام المجموعات البرلمانية ، وظهور الهيئات الانتخابية ، قيام صلة بين التنظيمين وبمجرد ان تتم العلاقة فيما بينهما ، بصورة

(٢٨) على ان هذه اللجان لا تكل من المصاويح ، فقد كلفت فى اول عهدا ، بمصر ثروة الموهبتين طيها ، وذلك عن طريق التحكم فى توزيع الوظائف العامة . ويشار فى هذا المصعد ، على سبيل المثال ، الى عدة نيويورك Fernando Wood الذى كان يبيع الوظائف العامة نقدا ويأخذ للطنى . ولذا يذهب للكتاب ، الى ان الرشوة لعبت فى تكوين الأحزاب فى امريكا دورا مشابها للدور الذى لعبته فى إنجلترا . Ostrogorski, op, cit., note 15, p. 13.

(39) Duverger, op, cit., note, 24, p. 6.

مستمرة. تقوم على أسس وقواعد محددة، ونكون بصدد نشأة الحزب
« بمناء الحديث » (40).

وفي هذه العلاقة بين المجموعة البرلمانية واللجان الانتخابية، تلعب
المجموعة البرلمانية « الدور الأول » لتحقيق الالتقاء، فالمجموعة البرلمانية
على صلة بأعضائها تحاول تدعيمهم ومساندتهم حتى يتسنى لهم العودة إلى
البرلمان، ومؤلاء الأعضاء مرتبطون بمجموعتهم « البرلمانية » ولكنهم في نفس
الوقت، يرتبطون بمجموعتهم « الانتخابية » أي بأصقائهم ومن يساندونهم
في المعركة الانتخابية ويؤازرونهم في الدائرة. ومن هذا الارتباط « للشخصي »
للمرشح بمجموعته البرلمانية من جهة، وهيئته « الانتخابية » من جهة
أخرى، يتم الارتباط بطريقة غير مباشرة بين التنظيمين (المجموعة البرلمانية
واللجنة الانتخابية) ويقوم الارتباط في أول الأمر على أساس شخصي يمثل
في شخص المرشح)، وشيئا فشيئا، تنقضي هذه العلاقة غير المباشرة القائمة
على أساس شخصي، ليحل محلها علاقة مباشرة قائمة على أساس تنظيمي،
فنكون عندئذ بصدد ميلاد « الحزب ».

وتجدر الملاحظة، أن للصورة التي يتم بها الارتباط بين المجموعة
البرلمانية « و » الهيئة الانتخابية « هي التي تحدد علاقة « السلطة المركزية
للحزب » بفروع الحزب المختلفة. ذلك أن الحزب إذ يتكون على النحو المبين
أعلاه فإنه يسمى إلى استكمال أجهزته « وعلى الأخص تكوين « هيئات
انتخابية » في تلك الدوائر التي لم يكن له فيها هيئات « مستكملا بذلك
« لجانه » الانتخابية في كل الدوائر، مع فارق هلم : أن « اللجان الجديدة »
التي لم يكن لها وجود من قبل، والتي يقيمها الحزب بعد تكوينه، تكون من
صنع « السلطة المركزية » للحزب وتقوم علاقتها بالحزب على أساس من
التبعية والخصوع « بل تسلط مركزي » وذلك بعكس « اللجان « السابقة
على قيام الحزب ». فهذه الأخيرة ترتبط بالحزب على أساس من « اللا مركزية
الحزبية »، نظرا لأن وجودها يسبق على وجود الحزب، وهي لا تدعى له
ب « الوجود » مثل اللجان اللاحقة على قيام الحزب. هذه الملاحظة تفسر لنا
« الطبيعة المركزية « أو اللا مركزية للحزب ».

(40) Duverger, op. cit., note 24, p. 7.

وبلاحظ أيضا ، ان رغبة الحزب في تشكيل « لجان انتخابية » في خارج الدوائر التي يمثلها في البرلمان يقتضي بالضرورة وجود «قيادة حزبية» ليست بالضرورة ممثلة في « المجموعة البرلمانية » وهذا ما يؤدي بالحزب للابتعاد قليلا عن الصورة المسابقة التي رسمناها لتكوينه ، والتي تلعب المجموعة البرلمانية فيها دورا أساسيا . وفي هذه الحالة ، كلما ازدادت أهمية القيادة الخارجة عن « المجموعة البرلمانية » يقترب الحزب من تلك الأحزاب التي يطلق عليها لحزاب « للتكوين الخارجي » ، والتي يقصد بها تلك الأحزاب ذات الاصل للخارج عن اطار « المجموعة البرلمانية » والهيئات الانتخابية » .

المطلب الثاني - احزاب التكوين الخارجي (٤١) :

عند الكلام عن الاحزاب ذات الاصل « البرلماني والانتخابي » لاحظنا تدخل بعض الهيئات القائمة ودورها في تكوين « اللجان الانتخابية » ومنها الجمعيات للفكرية والنوادي الشعبية . Les clubs Populaires . لذلك فان التفرقة بين الاحزاب ذات « الاصل البرلماني والانتخابي » واحزاب التكوين الخارجي ، ليست تفرقة قاطعة ، بقدر ما هي محاولة لبيان للعنصر الغالب في تكوين الحزب ، وما اذا كان هذا العنصر داخليا ام خارجيا .

وغالبا ما تتداخل « طريقتا » تكوين الحزب ، ولذا يطلق على حزب ما انه ذو « تكوين برلماني او انتخابي » او انه ذو « تكوين خارجي » بحسب العنصر الغالب في تشكيل الحزب ، فاحزاب « للتكوين الخارجي » يطلق عليها هذا التعبير ، نظرا لان الحزب او اغلب هيئاته تكونت بمعرفة « هيئة قائمة تمارس نشاطها بعيدا عن الانتخابات والبرلمان » (٤٢) . ففي هذه الحالة يكون العنصر الخارجي واضحا للعيان . وهذه الظاهرة ليست استثنائية ، فالعديد من الاحزاب تكونت بفضل جماعات وهيئات خارجية . على هذا النحو . ولوضح الامثلة في هذا الصدد ، هو المثال المأخوذ عن دور النقابات في خلق الاحزاب . فالعديد من الاحزاب الاشتراكية ، تم تكوينها ، بمعرفة

(41) Charlot, op. cit., note 24, pp. 30 et s.s.

(42) Duverger, op. cit., note 24, p. 8.

للنقابات ، وبحيث كانت هذه الأحزاب ، بمثابة الهيئة المثلة ، للنقابة ، في مجال النشاطات البرلمانية والانتخابية (٤٣) .

وفي هذا الصدد ، ينبغي الإشارة أيضا ، إلى مجهودات الجمعيات التعاونية وللزراعية والهيئات المهنية للزراعية في إنشاء الأحزاب . فعلى الرغم من أن الأحزاب للفلاحية Les partis agraires لم تتطور بنفس درجة تطور الأحزاب « العمالية » ، فإن لها في بعض البلاد دور لا يمكن تجاهله ، وعلى الأخص في الدول « الاسكندنافية » واستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية . حقيقة أن بعض هذه الأحزاب تكونت وفقا للصورة التي رسمناها فيما سبق ، ولكن أغلبها أنشئ وفقا للنمط الذي أنشئ به حزب العمل البريطاني ، بمعنى أن الجمعيات للتعاونية للزراعية أو الميظطات المهنية الزراعية قررت ، أما تكوين منظمة « برلمانية ونيقابية » ، ولما تحويل « النقابية أو الجمعية » إلى حزب مباشرة .

والواقع ، أن الهيئات للخارجية هي التي ساعدت على إنشاء أحزاب ، متعددة : فهناك مثلا الجمعيات الفكرية في القرن الثامن عشر ، والاتحادات الطلابية وما مارسته من تأثير على الحركات الشعبية خلال القرن التاسع عشر وما ترتب عليها من ظهور لحزاب اليسار في أوروبا ، والدور الذي لعبته الجمعيات الدينية (في بلجيكا على الأخص) في تكوين الأحزاب الكاثوليكية ، وحتى جمعيات « قدامى المحاربين » كان لها دورها أيضا في تكوين الأحزاب في اعتقاد الحرب العالمية الأولى (٤٤) .

وفي سياق هذا الاعتماد ، لا ينبغي أن ننسى أو نتجاهل دور « الجماعات المحظورة » ، أو « الجمعيات السرية » في تكوين الأحزاب : فهذه الجماعات والجمعيات غالبا ما تسعى إلى تحقيق هدف سياسي ، ولكنها لا تستطيع أن تبشر نشاطها جهرا في الساحة البرلمانية والانتخابية ، نظرا لخطر المظفر المفروض عليها (الجماعات المحظورة) أو لأنها لا تريد أن تفصح عن وجودها صراحة

(٤٣) ولعل حزب العمل البريطاني هو أوضح الأمثلة التي يمكن أن نمررها في هذا الصدد ، فقد تم تكوينه على إثر التفرار الصادر من الجمعية للصوملة للنقابات البريطانية (١٨٩١) ، والذي قضى بإنشاء منظمة « برلمانية ونيقابية » ، نذكر تفصيل ذلك :
Duverger, op. cit., note 24, p. 9.

(٤٤) Duverger : op. cit, note 24, pp. 11 et s.s.

(الجمعيات السرية) ولكن بمجرد أن يزول الخطر عنها ، تسعى هذه الجماعات الى التحول الى احزاب سياسية : وهكذا نجد ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية للعديد من جماعات المقاومة في البلاد التي تم تحريرها تحول ان تتحول الى احزاب سياسية ، وقد نجح بعضها في ذلك (كالحركة الجمهورية للشعبية في فرنسا والحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا) بينما فشل البعض الآخر في تحقيق هذا الهدف .

نفس الملاحظة يمكن ابدالها ، فيما يتعلق بالحزب الشيوعي السوفييتي فهو قد تحول من تنظيم سري الى هيئة حزبية حلكمة بعد ثورة ١٩١٧ ، على غرارها تم تنظيم كافة الاحزاب الشيوعية في بلاد المسكر الشرقي . وتجدر الإشارة في هذا الصدد ، الى أن بقاء احاد الأحزاب سريا ، لا يتوقف فقط على كونه خاضعا للخطر القانوني ، ولكن الاعتبارات العملية قد تدفع بالحزب الى عالم السرية ، حيث تساعد طبيعته السرية ، في حالة تعرض كوادر الحزب للمطاردة الحكومية والقبض والاعتقال الى اعادة تكوين الخلايا الحزبية بطريقة أيسر ، مما لو كانت لجهزة الحزب وخلاياه معروفة وعلمية .

وفي سياق بيان « الهيئات الخارجية » المكونة للأحزاب يتعين ، في النهاية الإشارة للدور الذي تلعبه « للجماعات الاقتصادية الكبرى ، كالبانوك والمشروعات الاقتصادية الهامة ، ونقابات اصحاب الاعمال .

حقيقة أن البيانات الحقيقية ، عن الدور الذي تلعبه هذه الجماعات غير متوافرة ، وخاصة أن نشاط هذه الجماعات ، في هذا المجال ، غالبا ما يحاط بطابع من السرية ، مما يصعب معه الجزم على وجه الدقة بدور هذه للجماعات ومع ذلك ، فإن الكتاب للسياسيين ، يؤكدون دور هذه للجماعات في خلق الاحزاب اليمينية ، ويسوقون على سبيل المثال ، للدور الذي لعبته بعض هذه للجماعات في كندا وعلى الاخص Banque de Montréal Big Business de Montréal, Grand Trunk Railway. في إنشاء حزب

المحافظين للكندي عام ١٨٥٤ (٤٥) .

(45) Duverger : op, cit., note 24, p. 13.

**للقلب الثالث : مقارنة الأحزاب ذات الأصل « البرلماني والانتخابي »
« بالأحزاب ذات التكوين الخارجي »**

على أنه أياً كانت الهيئة التي أنشأت للحزب ذا التكوين الخارجي فإن هذا لنوع من الأحزاب ، يختلف عن نظيره ذي « الأصل البرلماني والانتخابي » من وجوه متعددة ، وعلى الأخص ، من حيث مدى « السلطة المركزية » في كل منهما ومن حيث التنظيم الحزبي ، ومدى تأثير المجموعة البرلمانية في الحزب ، ومدى اهتمام كل منهما بالانتخابات والمقاعد البرلمانية (٤٦) .

للبند الأول : « مدى السلطة المركزية » :

لعل أول ما يميز بين النوعين من الأحزاب هو مدى « السلطة المركزية » للحزب على هيئاته المختلفة * فالملاحظ أنه بالنسبة للأحزاب ذات الأصل البرلماني والانتخابي ، أن القاعدة « أن اللجان الانتخابية » هي التي تقيس السلطة المركزية للحزب ، فهذه اللجان تكون قائمة بالفعل ، ولكنها تعمل على تجميع قوامها في « تنظيم واحد » يعمل على تنسيق نشاطاتها ، ومن ثم فهي في تحييدها لسلطات الهيئة المركزية للحزب ، تعمل على الاحتفاظ بكامل سلطاتها ولا تتنازل للحزب إلا عن القدر الأدنى لللازم للقيام بمهمته . لذلك فمن الطبيعي أن تتميز هذه الأحزاب بنوع من اللامركزية في ممارسة السلطات ينعكس الأحزاب التي أنشأتها هيئات خارجية عنها . ففي هذا النوع الأخير يتسلم البناء من أعلى ، أي من السلطة المركزية للحزب ، وهي التي تعمل على إنشاء الهيئات واللجان التابعة لها ، ومن ثم تعمل على الاحتفاظ لنفسها بأكبر قدر من السلطات في مواجهة فروعها ، وتحدد السلطات المركزية ، كما يترامى لها لاختصاصات هذه الفروع ، ولذلك تتميز السلطة في هذه الأحزاب بـ « مركزية » تتفق واسلوب نشاطها .

على أنه تجدر الإشارة في هذا الصدد ، إلى أن درجة التركيز في السلطة التي تتفق مع الأحزاب ذات التكوين الخارجي ، تتوقف على مدى المركزية المتبعة في الهيئة التي أنشأت للحزب ، لذلك فإن الأحزاب للمالية تكوين أقل مركزية من الأحزاب للمالية وهكذا .

[46] Duvergar, op. cit., note 24, pp 13 et s.s.

البند الثاني : للتنظيم الحزبي :

ويلاحظ ، من جهة أخرى ان الأحزاب ذات التكوين الخارجي ، تكون أكثر تنسيقاً وتنظيماً من الأحزاب ذات النشأة البرلمانية . وتفسير ذلك يسير هو ان الأحزاب ذات التكوين الخارجي ، تتميز بوجود هيئة سابقة عليها تعمل على التنسيق بين مختلف الفروع واللجان ، بينما الأحزاب ذات الاصل البرلماني تلتزم بإيجاد هذه الروابط بين فروعها للأغلفة قبل تكوين الحزب وهي في هذا الصدد لا تعتمد الا على « الروابط للشخصية » المتمثلة في عضوية بعض النواب لمجموعة برلمانية واحدة ، ورغبتهم في الربط بين هذه المجموعة وبين هيئاتهم الانتخابية ، على نحو ما سبق ان بيناه (٤٧) .

للبنء الثالث : تأثير المجموعة البرلمانية :

ومن ناحية ثالثة ، نجد ان تأثير المجموعة البرلمانية مختلف في كل نوعي الأحزاب : ففي الأحزاب ذات النشأة البرلمانية ، يلعب للنواب اعضاء المجموعة البرلمانية دورا هاما ، بل يلعب هؤلاء الدور الاول في قيادة الحزب : فهم اعضاء اللجنة المركزية ، وهم في نفس الوقت رؤساء أغلب لجانته . وهذا أمر طبيعي فقد لعبوا في نشأة الحزب « الدور الاول » ، نظرا لأنهم كانوا « باشخصائهم » هبة الوصل التي ربطت بين « المجموعة البرلمانية » و « اللجان الانتخابية » ، فادى هذا الربط الدائم والقائم على قواعد ثابتة الى ميلاد « الحزب » . هذا الدور الاساسي ، لا يلعبه النواب ، في الأحزاب ذات النشأة الخارجية لذلك فهم لا يلعبون « الدور الاول » في داخل الحزب ، بل كثيرا ما نجد أن « الهيئة المركزية » لهذا النوع من الأحزاب مختلفة تمام الاختلاف عن « هيئته البرلمانية » ونجد اتجاها من الهيئة المركزية الى اخضاع الهيئة البرلمانية للسلطة المركزية ورقابتها ، فاعضاء الهيئة البرلمانية لم يكن لهم دور في وجود الحزب ، بل ربما كان العكس هو الصحيح . أي أن الحزب هو الذي « دفع » بهم الى البرلمان ، لذلك وجب أن يخضعوا له وأن يظلوا تحت سيطرته .

٢٣٣

(٤٧) لنظر ما سبق ، من ٣٠ وما بعدها .

البنء الرابع - من حيث مدى الاهتمام بـ « الانتخابات » :

ويختلف نوعا الاحزاب ايضا ، من حيث مدى اهتمام كل منها بالانتخابات والقاعد للبرلمانية : فالاحزاب ذات للتكوين الخارجى نجدها اقل اهتماما بالانتخابات والقاعد من تلك التى ترجع نشأتها فى الاصل لهذين للعاملين ، ففى هذه الاخيرة يعد كسب القاعد فى الممارك الانتخابية هو الشغل الشاغل للحزب ، بل هو أساس وجود للحزب والهدف الاول الذى يسعى الى تحقيقه . أما بالنسبة لاحزاب للتكوين الخارجى ، فالامر أيضا مهم ، ولكنه لا يصل الى هذا الحد ، فكسب القاعد لا يدعو أن يكون احدى للوسائل التى يستخدمها الحزب فى تحقيق امدافه .

المبحث الثاني

اهمية الأحزاب وضرورتها في الأنظمة الديمقراطية

بينا ، فيما سبق ، أن الفقه يكاد يجمع على أنه « لا ديمقراطية بدون أحزاب » (٤٨) فالأحزاب « تنظيم » والديمقراطية لا يمكن قيامها دون « تنظيم » . هذه حقيقة يمكن التحليل عليها دون عناء : فالمجتمعات المعاصرة تنقسم إلى طبقات ، ولكل طبقة موقفها السياسي الذي تملّيه أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك فإن لكل طبقة « أهدافا » تسمى إلى تحقيقها ، وسواء تعلق الأمر بأهداف سياسية أو اقتصادية فلا بد من تنظيم أعضاء الطبقة الواحدة ، تنظيمها جماعيا يساعد على خلق « ارادة جماعية » تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، فاعضاء « للجماعة الواحدة » لا يمكنهم للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة الا بالتضامن فيما بينهم ، وبواسطة تنسيق وتوحيد الجهود . ولا يمكن لهذا التضامن أن يصبح تضامنا فعالا الا اذا نظم ، أي اذا صبت للجهود المشتركة والتضامن في قالب « تنظيمي » (٤٩) .

هذه الحقيقة صارت ، في العصر الحديث من البديهيات ، بحيث شمر حتى أصحاب الملايين ، بضرورة التنظيم ، فعملوا على إنشاء منظمات

(٤٨) راجع ما سبق ص ٦ وما بعدها .

(٤٩) وليس هذا هو رأي الفقهاء فصب ، بل أن الساسة أنفسهم يؤكدون ذلك فقد أكد السيد/غالري جيسكار ديستان رئيس الجمهورية الفرنسية أن الجماعات التي لا يضمها تنظيم لا يمكنها انماع صوتها :

“ J’ai toujours observé qu’en France ceux qui n’étaient pas organisés ne parvenaient pas à faire entendre leur voix.

“ Giscard vu par Giscard ” entretien publié à l’Express du 17/Mai 1980 No. 1505 (édition internationale) p.p 39 et 40.

تجمعهم وتوحد جهودهم (٥٠) ولكن كانت الأحزاب ضرورة لا بد منها في للنظم الديمقراطية في نظر غالب الفقه ، فان ذلك لا يمنع من وجود رأى معارض من جانب بعض الفقهاء (٥١) : وهذه أيضا مسألة طبيعية فالأحزاب ظاهرة سياسية ، وكل الظواهر السياسية ، باعتبارها أنظمة بشرية ، لها مزاياها ولها عيوبها ويتوقف مدى التأييد الذى يبدىه البعض ، والمعارضة التى ينظمها البعض الآخر من الظاهرة الواحدة ، على مدى توضيح أحد الفريقين لمزايا للنظام أو عيوبه .

ولذلك ، يتعين علينا أولا أن نستعرض العيوب التى ينسبها البعض الى نظام الأحزاب (المطلب الأول) لنبين بعد ذلك ، مزايا الأحزاب وضرورتها في الأنظمة الديمقراطية (المطلب الثانى) .

المطلب الأول

العيوب الموجهة لنظام الأحزاب

لعل لتقدم الانتقادات التى وجهت الى نظام الأحزاب ، القول بأنها تعرض وحدة الأمة للخطر ، فهى تؤدى الى تقسيم الأمة دليخيا الى فرق Factions (أو جماعات) وتحاول كل فرقة (أو جماعة) أن تستولى على الحكم لمصلحتها .

ولكن هذا النقد ، له صبغة تاريخية (٥٢) بمعنى أنه كان نقدا موجها الى الأحزاب في بداية تكوينها ، نظرا لاعتبارات تاريخية ، ولكن يبدو أن أهمية هذا النقد باتت في مرتبة لاحقة ، بعد أن عرفت النظم الديمقراطية نظام الأحزاب ، وتطورت فيها الممارسة الحزبية .

(٥٠) انظر هذا على وجه الخصوص :

: op. cit., note 15, p. 25.

(51) Constantin L. Georgopoulos : la démocratie en danger
L. G. D. J. Paris, 1971.

Serge Christophe Kolm : les elections sont elles la démocratie
G. E. R. F Paris 1977.

(52) Georgopoulos : op. cit., note 51, p. 160.

وتفصيل ذلك ان الاحزاب في بدايتها ، كانت في تصور الفقهاء والساسة ، اعتدادا للجماعات الضاغطة Fractions التي كانت سببا في انهيار النظم الديمقراطية القديمة في روما واثينا والتي حذر منها جورج واشنطن مواطنيه ، في خطاب الوداع (٥٣) .

لذلك ، ما ان فرضت الاحزاب نفسها على الساحة السياسية ، حتى بدأ الفقهاء يميزون بينها وبين الفرق والجماعات الضاغطة Les fractions ، وعلى اعتبار ان الاحزاب « ضرورة » لا بد منها للنظم الديمقراطية ، وان « العصابات » شر يتعين اتقاؤه في الامم الحديثة : فالعالم الالماني Bluntschli في كتابه للسياسة La Politique يفرق بين الاحزاب والجماعات الضاغطة (٥٤) ويقرر في هذا الصدد ، ان « جهود الاحزاب وتنافسها هو الذي يسمح بقيام افضل الانظمة السياسية ، ويمكن من ظهور كل القوى للتبعية في الامة » فالاحزاب ليست كما يقرر البعض مرضا من امراض الامة ، ولكنها على العكس شرط اساسي ودليل واضح على حياة سياسية قوية .

فالجماعات الضاغطة Fractions ليست الا دليلا على انحلال الامة وهي لذلك تكون خطرا دائما على الدولة ، بتسدر ما تكون الاحزاب ضرورية لها . فالاحزاب تتكون وتتطور في ظلال امة قوية ناضجة ، لها الفرق فلا تقسم الا في امة مدمورة وضعيفة . والاحزاب تكمل اجهزة الدولة ، بينما الجماعات تعمل على تمزيق الامة . والاحزاب تعمل على انكاء للنشاط السياسي في الدولة وتؤدي بذلك الى تقهقها ، بينما الجماعات للضاغطة تعمل على بث الفوضى وإشاعة الاضطرابات (٥٥) .

من ذلك يتضح لنا ان خلطا وقع في ذهن الفقهاء والساسة في بداية عهد ظهور الاحزاب ، مما جعلهم يتخوفون من تقسيم الامة اذا سمح لنظام الاحزاب بالازدهار .

(53) Laurence : op, cit., note 20 p. 35.

(54) Bluntschli : la politique " Trad Fr. A de Riedmatten" Paris Guillaumen 1879 p. 321.

(55) Bluntschli : op, cit., note 54, p.p 323 et s.s.

والواقع ، أن هذا التخوف ، الذى كان ينصب أساسا على الجماعات المضاعطة التى تؤدى الى « الانقسام الداخلى » للامة وليس على الاحزاب بمعناها الحديث لم يعد له ما يجره ، فقد دلت التجربة الحزبية فى البلاد الديمقراطية على أن هذا التخوف قائم على تصورات غير صحيحة . فمن الملاحظ أن الاحزاب قطعت شوطا طويلا فى تطورها ، اكسبت قياداتها واعضاؤها وللراى العام كذلك ، نضجا سياسيا ووعيا قوميا ، يدفع بمختلف الاحزاب الى التضامن فيما بينها فى اوقات الحروب والازمات التى تلم بالامة ، وليس أدل على ذلك مما حدث من تعاون بين الاحزاب اليسارية واليهودية ، فى البلاد الغربية ، ابان الحرب العالمية الثانية بقصد مقاومة الجيوش النازية ، وعلى الأخص ما لاقته هذه القوات من مقاومة فى فرنسا نظمتها الاحزاب مجتمعة بغض النظر عن اتجاهاتها الأيديولوجية .

إن للخوف من تفتت الامة لا يكون خوفا مؤسسا ، الا اذا تصورنا قيام احزاب كثيرة وصغيرة ، فتقترب بذلك من « الجماعات المضاعطة » وتؤدى الى الانقسام الداخلى ، وخاصة حين يتغيب عن الساحة حزب كبير قوى ، يجوز على اقلية متمسكة يتمكن بها من الحكم . اما اذا وجد مثل هذا الحزب « القوى المسيطر » فان ذلك يحقق نوعا من التضامن فى الموقف السياسية ، بين الحزب ولتباعه ، مما يساعد على تكوين راي عام من جهة ، ويسمح فى الوقت نفسه بقيام احزاب معارضة لها قياداتها ، على نحو ما سنرى بعد قليل (٥٧) . لذلك فان هذا النقد التقليدى القديم ، الذى ينهى على الاحزاب خطرهما على وحدة الامة لم يعد مؤسسا ، فهناك فارق بين الحزب السياسى والجماعات المضاعطة ، فهذه الأخيرة تجمع بين أفراد تجمعهم مصلحة مشتركة معينة قد تكون اقتصادية أو مهنية أو أخلاقية أو دينية ، أو أنها قد تتفق مع أى من الوجوه

(٥٦) وتجدر الإشارة الى أن هذا التخوف لا يقوم على ماضى لتعارضات بينها هناك بعض الأحداث التاريخية التى اعطت لهؤلاء التحوئين من الاحزاب حجة يولجونها بها مثلا لتعلن بين الاحزاب الألمانية الخمسة فى اعقاب الحرب العالمية الأولى وما لى ليه من سقوط دستور Weimar عام ١٩١٩ وفشل النظام الديمقراطي الذى ترقه هذا الدستور ، مما مهد للسبيل امام هتلر ليقيم حكما ديكتاتوريا عام ١٩٣٣ .

عبد الحميد متولى للرجع السابق الإشارة لايه ملش (٥) ص ١٥٧ وما بعدها .

(٥٧) انظر لبطا بعد ص ١٠٦ وما بعدها - و ص ١٢٠ وما بعدها .

العديدة للمجتمع المتألف من عدة طبقات ، وقد تحاول هذه الجماعة التأثير في السياسة الحكومية ، وتأييد مرشحين مختارين لمناصب عامة ، والعمل على لقرار بعض القوانين المحققة لمصالح الجماعة . ومن الواضح ان الأحزاب السياسية تقوم أيضا بمثل هذا النشاط ، ولكن الخلاف بينها وضح ، وهو قبل كل شيء يتمثل في الاختلاف بين العام المجرى وللخاص المحدد : ان عضوية الجماعة الضاغطة محدودة فهي ترمي الى حماية مصلحة معينة أو تدعو الى قضية ، كما أنها لا تتدخل في السياسة الا بقدر ما يمكن للحكومة ان تساعد في هذه المصلحة أو القضية أو تؤيدها . أما الحزب فان لديه وظائف وأهداف سياسية مباشرة . فهو يسمى الى تولي الحكم ، وعليه لكي يبلغ هذا الهدف ان يعنى بالمصلحة العامة ، أو ان يتظاهر بذلك على الأقل ، ويجب ان يوسع الحزب نطاق أعماله بشكل يتجاوز حدود المعين والخاص ، ويجب ان يدرس لدعوات الجماعات الضاغطة وللجمعيات الخاصة الاضيق نطاقا والمناسبات غالباً ، وعليه يصعد ذلك ان يستخدم أدنى الاعتدال والتسامح السياسيين لاجل توحيد هذه الجماعات الأصغر حجماً ضمن إطار المصالح العام .

لذلك ، فلن نطيل في تطيل هذا الوجه من أوجه النقد الموجهة للأحزاب ، اكتفاء بما سبق أن كتب عنه (٩٨) "

ولكننا ، اذ نتعرض للعيوب الموجهة الى النظام الحزبي ، فإننا نركز أساساً على تلك الانتقادات الموجهة لهذا النظام ، والتي تتهمه بأنه ضد الديمقراطية « فهنا يثور اللبس ويحتدم النقاش » فالاصل ان الأحزاب عند قيامها ترتبط بالنظام الديمقراطي وبأهم مبادئه ، الا وهو مبدأ « الاقتراع العام » وارتبط في الأذهان ان الأحزاب قامت من أجل اشراك الطبقات الشعبية في الحكم ، وتأكيد حق هذه الطبقات في الممارسة الديمقراطية . ولكن التجربة الحزبية ، بينت بعد فترة من الزمن ، عكس ذلك ، لدرجة سمح معها بعض الفقهاء أنفسهم بالكلام عن

(58) Leslie Lipson : la civilisation démocratique tendances actuelles Editions internationales, Paris 1972 p. p 139 et s.s

جان مينو : الجماعات الضاغطة .

ترجمة بهيج شحان - مكتبة الفكر الجامعي ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٧١ .
عبد الحميد متولي : أزمة الأنظمة الديمقراطية أنظمة للثقة ١٩٦٤ ص ١١٧ وما بعدها .

مخاطر الأحزاب على الديمقراطية والحرية^(٦٠) فعلاوة على ما يوجه للحزب نفسه من نقد ، باعتبار أنه يتحول بعد فترة إلى جهاز أو ليجارشى^(٦١) Organisation Oligarchique بحيث يسيطر عليه مجموعة من الأفراد يمثلون قيادة للحزب ، وبذلك نكون قد رجعنا في طريق الممارسة السياسية إلى الوراء (النظم الأوليجارشية) بدلا من أن نتقدم إلى الامام صوب النظم الديمقراطية^(٦٢) .

ولكن بالإضافة إلى هذا للنقد ، الذى اكنته الممارسة الحزبية ، فى العديد من الدول المتقدمة ، فإن للكتاب المحدثين ، يعيرون على الأحزاب أنها بدلا من أن تؤدي إلى تعميق مفهوم الديمقراطية ، فإنها على عكس تجعل على مسخ هذه الفكرة وتجريدها من فحواها . ويؤكدون هذا القول ، بظواهر ثلاث ، ترتبط بالممارسة الحزبية ، فاثرت على الممارسة الديمقراطية . فالأحزاب تؤدي إلى الخضاع النائب إلى سلطة الحزب ، بحيث يصبح مثلا للحزب أكثر من تمثيلة « للأمة » هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، فإن هيمنة الأحزاب على الحياة السياسية ، تؤدي إلى لضعاف دور « المواطن الفرد » أو مشاركته فى ممارسة السلطة السياسية فى البلاد . وأخيرا ، فإن تطور نظم الأحزاب يؤدي إلى نتيجة خطيرة ، مؤداها زيادة أهمية الأحزاب والتقليل من أهمية البرلمان باعتباره « مركز الثقل السياسى » فى البلاد وانتقال هذا « الثقل » من البرلمان إلى الأحزاب .

• ويقتضى الأمر التعرض لكل هذه النقاط بشئ من التفصيل

(59) C. L. Georgopoulos : op. cit., note 51 pp. 156 et s.s. et S/Ch Kolm , op, cit note.

(60) Michels : op, cit., note 15, pp. 271 et s.s - Duverger : op, cit., note 24 pp. 178 et s.s.

(61) William R. Schonfeld : la stabilité des dirigeants des partis politique. Rv. Fr. de SC. Pol. No. 3 Juin 1980 Vol 30 pp 477 et s.s.

البند الأول : الاحزاب « تنقيد » للنائب وتحد من حريته :

ارتبطت الاحزاب في نشاطها ، بتقرير حق الاقتراع العام • وقد استطاعت الاحزاب أن تلعب دورا هاما في تعبئة الراى العلم ، وتوجيه الناخبين • ولا شك أن نجاح الحزب كان يتوقف على مدى تنظيمه ، فمن هذا التنظيم يستمد الحزب قدرته على تعبئة الجماهير وراءه ، وكسب تأييدها وحرار أصواتها(١٢) •

ولكن نجاح الحزب في معركته ضد الاحزاب الاخرى لا يتأتى بحسب بتجميع الأعضاء في نطاق للحزب ، بل وايضا بالتزام أعضاء الحزب ، وعلى الأخص أعضاء المجموعة البرلمانية ، بتعليمات الحزب وتوجيهاته ، مما يقتضى وضع نظام داخلى للحزب ، يتصف بالصرامة ، يجسد التزامات الأعضاء ، والعقوبات الموقعة عليهم ان هم خالفوا تعليمات الحزب • لى هنا ، والأمر يبدو طبيعيا ، فقيام لوائح الحزب بتحديد واجبات العضو ، والعقوبات المترتبة على الاخلال بها مسألة بديهية مسلم بها ، بل هي ضرورية لحسن سير كل مؤسسة • ولكن الذى يدعو للدهشة ، أننا نجد ، أن القانون للوضعى ، في بعض الحالات ، يقرر مساعدة الحزب في مولجهته مع أعضائه ، وعلى الأخص ، مع الأعضاء البرلمانيين ، بحيث يسمح للقانون بتوقيع عقوبة على العضو المخالف لتعليمات حزبه ، ويكرس القانون الاجراءات المتبعة لتوقيع هذه العقوبة • مثال ذلك • القانون التشيكوسلوفاكى الصادر في ٢٦ فبراير ١٩٢٠ والذى يقرر أن النائب المنتخب بقائمة حزبية ، والذى استبعد فيما بعد من الحزب بسبب عدم التزامه ، عند التصويت في البرلمان ، بتعليمات الحزب ، يمكن استبعاده من البرلمان ، بحكم من محكمة « الطعون الانتخابية » ، وفي هذه الحالة يحل محل العضو المستبعد ، من يليه من أعضاء الحزب الحاصلين على أقرب عدد من الأصوات • وبذلك لا يضر الحزب باستبعاد العضو غير الممثل لأومره « مقعدا في البرلمان ، بل يظل محتفظا

[62] Leslie Lipson : la civilisation démocratique tendances
actuelles les éditions Inter-Nationales-Paris 1972 pp. 138
et ss.

بالتعد ليحتله عضو آخر من أعضاء الحزب ولكنه أكثر « التزاما » من سابقه^(٦٣) .

وبيطنا ذلك ، على أن النائب ، وخاصة إذا كان قد دلف إلى مقعده البرلمانى بمساندة الحزب ، يظل فى حالة تبعية بالنسبة لهذا الأخير ، ويقوم بتنفيذ تعليماته وأوامره ، ويلتزم بالتصويت وفقا لتعليمات الحزب ، بغض النظر عن اقتناعه للشخصى ، مما دعى للبعض للقول بوجود ظاهرة جديدة أسموها الحزبية La Partitocratie^(٦٤) ، والتي حتى فى غياب أى نص قانونى ، تجعل من النائب « تابعا أميننا » Serviteur docile لزعيم الحزب أو لقيادة الحزب^(٦٥) ، وهو ما يتناقض مع المصلحة العامة من جهة ، ومع كرامة النائب من جهة أخرى . ولا شك أن هذه النتيجة ، التى باتت واضحة أنها أصبحت القاعدة العامة ، فى علاقة للنائب بالحزب ، تمثل قيدا خطيرا على حرية النائب ، وعلى المبادئ الديمقراطية ، تبعا لذلك ، فحرمان الشعب من كل استقلال ، وتقييد حريته لمصلحة الحزب ، يتعارض وأبسط قواعد الديمقراطية ، ويؤدى بالنائب الى أن يتحول من ممثل للأمة ، الى ممثل « للحزب » وبدلا من أن يكون النائب مفوضا من الأمة فى ممارسة السلطة ، يصبح النائب مفوضا من الحزب فى هذا الخصوص .

البند الثانى : الأحزاب تضعف من دور « المواطن » فى الممارسة الديمقراطية:

ترتب على تطور النظام الحزبى ، أن صار هذا النظام « أمرا طبيعيا » فى أذهان الناس ، ونظرا للدور الذى تلعبه الأحزاب فى الانتخابات ذهب البعض للقول بأن للنخب يمارس لاختيارا جماعيا ، بمعنى أن

(٦٣) وهذا الحال ، له شعبه فى دستور اليونان الصادر فى ١٦٨ (ونفس الحكم أصبحت صياغته فى دستور ١٩٧٢) المادة ٢/١٤ ، التى كانت تذكر « أن انتقل عضو البرلمان من حزب الى حزب آخر خلال الدورة البرلمانية ممنوع تقربونا ويسمى بمثلثة استقالة عضو البرلمان ... لاغ نظر لى ذلك :

Gergeopoulos, op, cit., note 51, p. 183.

Ibid, p, 184.

(64) Duverger : op, cit., note 21, pp. 127 et S.S.

(65) Michels : op, cit., note 15, pp. 85 et S.S.

المواطن الفرد حين يدلى بصوته لا يختار نائبا بذاته ، بقدر ما يتبع اختياره على « حزب » معين . وبذلك غشت « الوكالة » للصادرة من الأمة وكالة جماعية « للحزب » وليست وكالة فرعية ، لكل نائب على حدة .

ويترتب على ذلك أن اختيار الناخب اذ يقع على حزب معين ، نكناما هو يدل على اقتناع الناخب وتأييده له « برنامج » الحزب الذى تقدم به للناخبين . ولكن الناخب اذ يؤيد برنامج الحزب ، فهو لا يقف عليه فى أدق تفاصيله ، بل غالبا ما يقتصر الأمر ، على الخطوط العامة للبرنامج ، ولذلك فليس ثمة ما يمنح الحزب من تطبيق هذا البرنامج بـ « طريقة أو بروح » تباعد بينه وبين تلك الخطوط العامة التى حازت ثقة الجماهير . ولكن ذلك ليس وجه الاعتراض الأساسى ، وانما ينصب للنقد بصفة خاصة ، على الحالة التى يضطر الحزب الحاكم فيها ، تحت ضغط ظروف متغيرة ، الى « تغيير البرنامج » أو الى تعديل بعض خطوطه الرئيسية .

هنا يثور التساؤل حول معرفة اثر هذا التغيير أو التعديل ، على علاقة الحزب ب « ناخبيه » أن النائب يتعين عليه تحقيق رغبات ناخبيه ، ومن ثم يقع على الحزب ، اذا هو تقدم ببرنامجه الانتخابى ، أن يسعى الى تحقيق هذا البرنامج ، الذى اكتسب أصوات المواطنين على أساسه . وما هذا القول الا تأكيدا لأبسط المبادئ الديمقراطية والتى مؤداها تولى الشعب للسلطة السياسية وتقييم الهيئات الحاكمة والمهتلة للشعب بتنفيذ رغباته^(٦٧) فإذا اختير الحزب فى ضوء برنامجه ، هل يحق له التراجع عن هذا البرنامج أو عن بعض اجزاء ، أو تعديله ؟ وما هو لضمان ، أن التعديل الذى اجراه الحزب يتفق ورغبات المواطنين الذين أولوه ثقتهم ؟ واذا لحت للظروف على ضرورة التغيير ، هل هناك ضمان بأن قادة الحزب سيقومون بإدخال التعديلات التى تتفق مع رغبات المواطنين الذين أولوه ثقتهم ؟ لا شك أن مثل هذه التساؤلات تلقى ظللا على المبادئ للديمقراطية وما تقتضيه على الأخص من توكلي الحكوميين لشئونهم بأنفسهم .

(66) P. Avril : les francais et leur parlement Paris 1972 pp. 15 et S.S.

(67) Lipson : op. cit., note 82, pp. 117 et S.S.

لا شك ، أن الأحزاب لا يمكنها في كل مرة (وخاصة لو تعلق الامر بقرار خطير متصل بحياة الأمة) أن تتخذ قرارها وحدها ، وخاصة لو كان هذا الامر غير وارد في برنامجها الانتخابي أو وارد على نحو دعت للظروف الى تصديله ، ففى هذه الاحوال ، اذا أقدم للحزب ، (أو بمعنى أدق اذا أقيمت قيادة للحزب) على اتخاذ للقرار كنا بذلك قد بعدنا عن كل فكر ديمقراطى^(٦٨) ، فلو تنبّه الحزب الى ذلك ، تعين عليه الرجوع الى القاعدة . ولكن فى هذه الحالة ، قد تقف الاعتبارات العملية والسياسية حائلا دون ذلك . فالتجربة قد دلت على أن الرجوع الى القاعدة ، وإن كان ممكنا فى بعض البلاد (خاصة تلك التى نعرف نظام ثنائية الأحزاب) فإن الامر يبدو غير ميسور فى البلاد التى تأخذ بنظام تعدد الأحزاب .

وتفصيل ذلك ، أنه فى البلاد التى يتنافس فيها على الحكم ، حزبان فقط^(٦٩) (أو حزبان رئيسيان وحزبان آخرى ضعيفة لا وزن لها) بحيث يتولى أحدهما السلطة والآخر المعارضة ، فى هذه البلاد وفى كل مرة يحتاج الامر الى اللبث فى قضية هامة لم تكن واردة ببرنامج الحزب ، أو كانت واردة على نحو مختلف ، بحيث اضطرت الحكومة الى تمديد موقفها من هذه القضية ، بسبب للظروف المتغيرة ، فى هذه الاحوال ، يمكن للحزب الحاكم أن يلجأ لاتخاذ موقف ، ذى « روح ديمقراطى » مؤداه اللجوء الى القاعدة الشعبية ، لاستطلاع رأيها فى القرار أو الموقف الذى تنوى للحكومة اتخاذه وذلك عن طريق المواجهة الانتخابية مع « الحزب المعارض » وبحيث تكون نتيجة الانتخاب هى الحكم الفاصل بين الحزبين . هذا الأسلوب كثيرا ما رأيناه فى إنجلترا ، فالتنافس القائم فى الحياة السياسية بين حزبي العمل والمحافظة كثيرا ما دعا أيهما فى الحكم ، عند اتخاذ قرار سيسى هام الى حل البرلمان وإجراء انتخابات

(68) Michels : op, cit., note 15 p. 123.

(٦٩) أوجيزان رئيسيان وحزبان آخرى ضعيفة لا وزن لها ، كما هو الحال فى أمريكا وإنجلترا

انظر .

Clinton Rossiter : Démocrates et Républicains (vont d'Ouest).
éditions Seghere-Paris-1965.

Lipson : op, cit., note 62, pp. 141 et S.S.

ويضا :

برلمانية مسبقة ، وبحيث تكون نتيجة الانتخابات بمثابة قرار صادر من الشعب ، يؤيد به القرار الذى تنوى الحكومة اتخاذه أو يرفض هذا القرار ، ويحجم عن منح الحزب صاحب القرار الثقة ، ويأتى بالحزب الانافس الى كرسي الحكم .

ولكن اللجوء الى الانتخابات المسبقة ، على هذا النحو ، قد لا يكون ممكنا حتى فى البلاد ذات النظام الحزبى الثنائى ، وذلك حين لا يكون الاختلاف حول قضية معينة ، هو اختلاف بين الحزب الحاكم والحزب المعارض ، بل يتورخ الخلاف فى داخل صفوف الحزب الواحد نفسه ، وبحيث يكون كل حزب على حدة عاجزا عن اتخاذ قرار حاسم بشأن قضية معينة . مثال ذلك ، الخلاف الذى دب فى صفوف حزب العمل ، وفى صفوف حزب المحافظين ، حول القضية الوطنية المصرية ، الا وهى انضمام إنجلترا الى السوق الأوروبية المشتركة . فى مثل هذه الحالة ، لم يكن اللجوء الى الانتخابات المسبقة مجديا ، لان ليا من الحزبين ، لم يكن له موقف أجمع عليه قياداته ، بل انقسمت قيادات كل حزب ، بحيث صار من الضروري اللجوء الى القاعدة للشعبية ، وتوجيه السؤال اليها مباشرة فى صورة « استفتاء عام » وهو ما حدث بالفعل .

حقا ان اللجوء الى الانتخابات المسبقة ، او الى الاستفتاء ، يقربنا اكثر من الأفكار الديمقراطية ، ولكنه لا يحدث دائما ولا بالنسبة لكل الأمور ، ولكنه غالبا ما يقع حين يشعر الحزب « الحاكم » بحاجته الى تأييد شعبه فى مواجهة الحزب المعارض .

فإذا كان الامر كذلك ، فى النظم الثنائية ، فالمسألة تبجو أكثر تعقيدا فى نظم « تعدد الأحزاب » .

ففى النظم الثنائية ، يقوم كل حزب بعرض برنامجه ويحصل على تأييد الناخبين له ، فإذا تولى الحكم قام بتنفيذه ، أو قام بتعديله وفقا للظروف المتغيرة وفى أضيق نطاق ، وربما بالعودة للقاعدة كما سبق أن بينا ، لان الحزب يكون ممسكا بين يديه بزملم الحكم ولا يمنعه من القيام بتنفيذ برنامجه الا تغير للظروف ، فينحصر الاختلاف بين البرنامج الانتخابى والبرنامج المنفذ بالفعل ، فيما ينبغى على الحكومة أن تواجهه من

« ظروف متغيرة » وبهذا القدر فقط يعتمد الحزب عن « المشالية الديمقراطية » ، ولكنه ، في هذه الحدود ، يظل أقل خطورة على الديمقراطية ، من النظم التي تأخذ بتعدد الأحزاب . ففى هذه الأخيرة ، يأخذ التباعد ، بين برنامج الحزب الانتخابى وبرنامج الذى يقوم بتنفيذه وجها آخر ، يضيق أو يتسع ، بحسب ظروف كل نظام على حدة . ففى البلاد المتعددة الأحزاب ، غالبا ما يتولى للحكم ائتلاف حزبي « مكون من حزبين أو أكثر ، لكل منها برنامج انتخابي ، ولكن ، بعد أن تنقضى الانتخابات ويتطلب الامر وضع هذه البرامج موضع التنفيذ ، لا بد أن يتم للتنسيق بين برامج الأحزاب « المختلفة » والمختلفة ، أى لابد من تنازل كل حزب عن بعض برنامج أو قبول تعديل في مضمونه ، لتوحيد وجهات النظر ، وإمكان توصيل أعضاء الائتلاف واستقرارهم على برنامج واحد يمكنهم القيام بتنفيذه(٧) *
ومن الواضح ، في هذه الحالة ، أن « التفويض » الصادر من الناخب للحزب ، قد انتهى الى نتائج غير التى ابتغاهما الناخب : فهذا الأخير ، بتأييده الحزب ، كان يرمى الى توليه السلطة من جهة ، وقيامه بتنفيذ البرنامج الذى وعد به من جهة أخرى . ولكن للمصلحة النهائية ، جاءت مختلفة في كلا الامرين ، فالحزب لم يتول للحكم وحده (كما أراد للناخب) ، ولا هو استطاع تنفيذ برنامج ، بل اضطر ، تحت ضغط الاختبارات « العملية والسياسية » الى التنازل عن برنامج أو جزء منه ، أو ادخال تعديلات (غالبا ما تكون تعديلات هامة) بحيث يمكن القول ان هناك نوع من « التحايل الانتخابي » على المواطن الفرد : فالحزب تقدم ببرنامجه للناخب حتى يحصل على تأييده ، فما أن توصل الى الحكم حتى تخلى عن هذا البرنامج . هذا التصور ، لا يحتاج الى تعقيب ، فيما يتعلق بمدى ما يؤدي اليه الأخذ بنظام الأحزاب من تباعد بين « المواطن الفرد » وبين الحياة السياسية ، أى بمعنى آخر ما يؤدي اليه نظام الأحزاب ، من الابتعاد عن المبادئ الديمقراطية ، وبحيث يمكن القول ، دون تجن ، أن تفويض الحزب كان الهدف الوحيد منه ، منح الحزب ثقة الناخب ، بقصد أن يشارك الحزب في الحكم ، دون أن يتقيد بأى برامج مسبقة ، وهو قول لا يمكن أن يستقيم والممارسة الديمقراطية . وخاصة أنه يتناقض والاساس الذى يقوم عليه تفويض الحزب ، فهذا التفويض لا يستند الا الى البرنامج الذى تقدم به الحزب للناخب .

وحتى في البلاد المتعددة الأحزاب ، التي يتولى الحكم فيها أحد الأحزاب ، وحده دون الاستعانة بـ « ائتلاف » دون الاشتراك مع الأحزاب الأخرى ، فإن الحزب الحاكم في هذه الحالات ، لا يكون أغلبية برلمانية تضمن له الحكم وحده ، ولكنه غالبا ما يكون « أقلية » وبحاجة الى مساندته من قبل أحزاب أخرى ، حتى يستمر في الحكم ، مما يضطره اذن الى تقسيم بعض التنازل لهذه الأحزاب « المساندة » ، والى قبول تعديلات في برنامجه تضمن له استمرار مساندة هذه الأحزاب • مثال ذلك ، الوضع في إيطاليا والحكومات المتوالية التي شكلت منذ تولى اندريوتي رئاسة للحكم (باسم حزب الديمقراطيين المسيحيين - عام ١٩٧٦) ، هذه التجربة تعطينا مثالا واضحا لحكومة حزب الأقلية التي تضطر للتضحية ببرنامجه الانتخابي ، في سعيه لرضا الحزب الشيوعي الإيطالي الذي لا يمكنه الاستمرار في الحكم دون مساندته • ويبدو الامر أكثر غرابة حين نعرف أن هذا الحزب الأخير هو أشد المنافسين ضراوة للحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم • فهل يمكن ، في ظل هذه الظروف ، القول بأن المواطن الإيطالي قد أعطى للحزب تفويضا قائما على أساس « برنامج » وأنه يساند الحزب من أجل قيامه بتنفيذه ، ان تأكيد هذا القول يتناق مع الواقع ، ونفس هذا القول يتعارض وأبسط المبادئ الديمقراطية •

يتضح لنا اذن مما سبق ، أن الثقة التي يوليها الناخبون للحزب ، لا تقوم على أساس صحيح ، ولا يمكن أن تتحقق بالفعل ، ذلك أنه لو افترضنا أنها فكرة صائقة ، لترتب عليها غل يد الأحزاب في اخلال أى تعديل على البرنامج الذي وافق عليه الناخبون ، ومثل هذا القول يترتب عليه دون شك ، غل يد للحكام في اتخاذ قراراتهم وفي مواجهة مسؤولياتهم ، لأن « التالية للديمقراطية » تتطلب منهم ، في كل مرة يقدمون على عمل ما ، النظر الى البرنامج ، فإن كان للقرار مخرقا له ، لحجموا عنه ، حتى يعودوا الى القاعدة • ولما كان من الصعب تصور ذلك عملا ، فإن المصلحة النهائية لهذا التطور ، تقتضى التسليم بأن للنظام الحزبي ، يباعد بين المواطن وبين حقه في اتخاذ القرار السياسي ، ويسير بذلك في الاتجاه العكسي للديمقراطية (٣) •

(71) Gorgeopoulos : op, cit., note, pp. 160 et S.S.

البند الثالث - النظام الحزبي يؤدي الى تقلص الكفائة التي يحتلها البرلمان في النظم الديمقراطية :

وهذه النتيجة مرتبطة بسبقتها ، فتطور النظام الحزبي وتحويل النواب من « ممثلين للأمة » الى « ممثلين للحزب » يعد مقدمة مباشرة لنتيجة مؤداها تقلص الكفائة التي يحتلها البرلمان باعتباره « الثقل الاساسي » للحياة السياسية في البلاد الديمقراطية . فالواقف التي يتخذها البرلمان ، سواء فيما يتعلق بالسياسة التشريعية ، او في الرقابة البرلمانية ، لا تنبع من الاقتناع الشخصي للنائب بقدر ما تمثل انعكاسا لآراء حزب الأغلبية (أو احزاب الأغلبية) وهذه الآراء بدورها ليست الا آراء قادة الحزب ، أو غالبا ، زعيم الحزب⁽⁷²⁾ .

هذه الملاحظة لا تعرف فقط بالنسبة للاحزاب الحاكمة ، فسواء كان الامر متعلقا بالبرلمانيين من الاحزاب الحاكمة أو الاحزاب المعارضة ، نجد ان النائب لا يمكنه أن يدافع أو أن يعبر الا عن الآراء التي تبناها الحزب ، وبغض النظر عن الاقتناع للشخصي للنائب ، وهكذا نجد أن الحزب يمارس ضغطا قويا على آراء النائب ومن ثم على الآراء العامة للبرلمان ككل⁽⁷³⁾ .

هذه الظاهرة ، يساعد على تأكيدها ، تلهف النائب وانشغاله الدائب بمكرة اعادة انتخابه ، وهو الامر الذي لا يمكن تصوره الا اذا تمتع بثقة الحزب وأعيد اختياره من جانبه ، وبرز اسمه في قوائم الحزب وقت الانتخابات ، لذلك فلا بد أن يعمل النائب ، طوال الدورة البرلمانية ، على اكتساب ثقة الأجهزة القيادية للحزب . وفي ضوء هذا التطور يفقد النائب كل الاستقلال له في مواجهة الحزب ويصبح استقلال النائب الذي تؤكدته الدساتير المختلفة ، مجرد « حبر على ورق » ولا تلقى هذه النصوص أي حظ من التطبيق العملي . ولذلك يتساءل للبعض⁽⁷⁴⁾ الا يؤدي بنا هذا التطور الى انحسار النظام الديمقراطي والعودة بنا الى النظام الاوليجارشى ،

(72) Michels : op, cit., note 15, pp. 118 et S.S.

Duverger : op, cit., note 24, pp. 227 et SS.

(73) Gorgeopoulos : op, cit., note 51, pp. 170 et SS.

أو بمعنى آخر ، ألم يؤد التطور الحزبي بصورته الحالية الى احلال
الاوليغارشية محل الديمقراطية ؟ (٧٤) *

المطلب الثاني : مزايا الاحزاب واهميتها :

استعرضنا في المطلب السابق ، الانتقادات الموجهة لنظام الاحزاب ،
وقلنا ان هذا امر طبيعي باعتبار أن الاحزاب ظاهرة سياسية ، ولكل ظاهرة
سياسية ، أنصارها وأعداؤها ، بحسب الزاوية التي ينظر منها كل فريق
الى الظاهرة محل التحليل . ولذلك ففي مقابل ما وجهه الفريق الاول من
انتقادات للنظام الحزبي (ولا يمكن أن نقول عنه الفريق الناهض
للأحزاب ، ولكن يمكن أن نقول عنه الفريق الذي يركز على
مخاطر الاحزاب على للنظام الديمقراطي ، رغم تسليمه بأهميتها) سارع
جانب من الفقه الى بيان أهمية الاحزاب ومزاياها ، وفي هذا المجال تطلب
الامر أولا تنفيذ حجج للفريق الأول .

ولذلك نتناول بالشرح ، تنفيذ الانتقادات الموجهة للنظام الحزبي
(البند الاول) لنبين بعد ذلك ضرورة الاحزاب في النظم الديمقراطية
(البند الثاني) وبينان مزاياها (البند الثالث) .

البند الاول : تنفيذ الانتقادات الموجهة الى نظام الاحزاب :

أ - رأينا أن أقدم الانتقادات التي وجهت للأحزاب هي أنها خطر على
وحدة الأمة * وقد سارعنا آنذاك بالقول ، أن الممارسة الحزبية أثبتت أن
هذا القول مبالغ * وقد أكد الاستاذ Duverger هذا المعنى بقوله :
« ان الاحزاب في حد ذاتها ليست هي التي تهدد النظام الديمقراطي ، ولكن

(٧٤) يفر الاستاذ Michels في هذا المعتقد :

« لذا لاكتشف الناس في يوم ما الاعتداءات التي تمارسها قياداتهم الحزبية ضد المبادئ
الديمقراطية ، فإن دعتهم وغضبهم ان يكون لهم حدود (...) فلجأهم لم تكتشف بعد
موطن الداء فهي قد أولت للتخلص من مسؤولي الاوليجارشية وذلك بتسوية سلطة الأحزاب وتركيز
السلطة بين يديها ولكن هذا التركيز في حد ذاته هو موطن الداء وانتظر كذلك :

Michels : op, cit., note 15, p. 124.

William R. Schonfeld : la stabilité des dirigeants des partis
politiques Rev. Fr des Sc Pol vol 30 No. 3 Juin 1980,
pp. 477 et S.S

للخطر يتأتى من الصبغة العسكرية أو الطبيعية الدكتاتورية أو الطائفية الدينية التي تتخذها الأحزاب في بعض الحالات ، (٧٥) ومعنى ذلك ، أن نظام الأحزاب في حد ذاته لا يؤدي إلى التفرقة بين صفوف الأمة ، ولكن الذى يؤدي إلى هذه التفرقة ما قد يتبعه الحزب من أهداف غريبة عن الدور السياسى للأحزاب ، كان يلجأ إلى استخدام للقوة لتحقيق أغراضه (٧٦) أو أن يكون الحزب قائما على أساس من الطائفية الدينية أو التفرقة العنصرية

وقد سبق لنا ، في حينه ، أن فندنا هذا النقد ولكننا في هذا
للاصد ، بما سبق أن قاله الفقه (٧٧) .

ب - ثم رأينا ، أن بعض الفقه ينهى على الأحزاب كونها تظل من دور المواطن ومساهمته في الحكم ، وذلك باعتبار أن اختيار المواطن يقع على برنامج ، غالبا ما لا تقوم الأحزاب بتحقيقه .

ولكن هذا القول ، بدوره ، غير صحيح ومبالغ فيه .

فهو غير صحيح ، لأن دور الأحزاب ، لا يقف عند حد « الاستيلاء » على أصوات الناخبين كما يصوره هذا الفريق من الفقهاء ، بل إن الأحزاب تلعب دورا هاما في معالونة المواطن على ممارسة حقوقه في النظم الديمقراطية . فالأحزاب ، كما سنرى بعد قليل ، تعمل على مساعدة الناخبين على تكوين آرائهم السياسية وتخلق بذلك « رأيا عاما » يمكنه التأثير على سير الحياة السياسية في البلاد . ذلك أنه لو ترك كل ناخب وشأنه لاصبحت الديمقراطية « شيئا مستحيلا » إذ يستحيل في كثير من الحالات تكوين إرادة عامة ، أى رأى عام (٧٨) .

(75) Duverger : op. cit., note 24 p. 467.

(٧٦) مثال ذلك الحزب الفاشيستي في إيطاليا وما كان له من تنظيمات عسكرية يطلق على أتباعه اسم « أصحاب القمصان » والحزب النازي في ألمانيا والفاشيون التابعين للحزب في لبنان .

(٧٧) راجع ما سبق ص ٤٠ وما بعدها .

(٧٨) عبد الحميد متولى ، المرجع السابق الإشارة إليه علم ص ١٥٥ .

نصف الى ذلك ، أن الاحزاب ، تدفع المواطنين الى ممارسة حقوقهم السياسية وعلى الاخص حق التصويت ، وهى لا تفعل ذلك بالطبع لوجه الديمقراطية مزمنة عن الاغراض ، بل هى تقوم بذلك لان مصلحة الحزب تقتضيه : فنجاح الحزب فى الحصول على مقاعد البرلمان ، ومن ثم الوصول الى الحكم مرتبط بمدى مقدرة الحزب على تجنيد اكبر عدد من ائتباعه ومؤيديه ودفعهم الى استخدام حقهم وأداء واجبهم فى الانتخابات . وللتاريخ حافل بالأمثلة التى تدل على أن العديد من الاحزاب لم تصل الحكم الا عن طريق تنظيم حملتها ، بحيث نجحت فى تجنيد اكبر عدد ممكن من المواطنين وراءها ودفعت بهم الى صناديق الاقتراع لتأييدها (٣٩) .

أما أن هذا النقد مبالغ فيه ، فذلك لانه يصور أن الحزب اذ يتقدم للناخب ببرنامج ، فانه يلتزم حرفيا بهذا البرنامج ، ولا يمكنه أن يحدد عنه قيد أنملة ، وهو تصور مفسالى فيه . ذلك أن الناخب ، اذ يصوت لصالح الحزب ، فانه يؤيد للحزب وبرنامجهم ويأمل حينئذ ، أن يقوم الحزب بتنفيذ البرنامج الذى وعد به ، ولكن هذا الامل ، لا يصطبغ بصبغة أمره تكيل يدى الحزب . ذلك أن الناخب اذ يقدم على تأييد الحزب واختيار برنامجهم ، انما يفعل ذلك وهو على علم اليقين ، أن تنفيذ هذا البرنامج لا يتوقف فقط على اللزوايا الطيبة للحزب ، ولكن تنفيذه يقوقف كذلك على عوامل أخرى ، منها التشكيل البرلمانى وكيفية توزيع المقاعد بين الاحزاب المختلفة ، وكذلك الظروف المتغيرة التى يولجها الحزب فى فترة تنفيذ البرنامج ، لذلك فان التفويض الصادر من الناخب الى الحزب ، ليس تفويضا جامدا بل هو تفويض مرن ، يترك للحزب حرية الحركة ، ويمكنهم التعديل فى برنامجهم بما يتفق ومعطيات الحياة السياسية والظروف المتغيرة ، والقول بغير ذلك يؤدى الى شل حركة الحزب عند مولجته لهذه الظروف ، ويلزمه ، فى كل مرة بضرورة العودة الى الناخبين ، وهو ما قد يؤثر على الحياة السياسية فى البلاد . لذلك ، فالناخب ، حين يقدم على تأييد الحزب ويختار برنامجهم ، يعلم مقدما أن هذا البرنامج الذى وافق عليه هو البرنامج الذى يطمح (والحزب أيضا) فى أن يراه قد وضع موضع للتنفيذ ولكنه فى نفس الوقت ، اذ يمنح للحزب ثقته ، فانه يسلم بحق الحزب فى تعديل هذا البرنامج بما يتفق والظروف المتغيرة ومتعضيات الحياة السياسية فى

(79) Lipson : op, cit., note 62, p. 126.

البلاد ويتع على عاتق الحزب حينئذ للتوفيق بين هذين الاعتبارين ، رغبات
الناخبين من جهة ، وضرورات الحياة السياسية من جهة أخرى ، ويتوقف
مدى نجاح الحزب على قدرته على حل هذه المماثلة الصعبة (٨٠) .

ج - يبقى لنا ، من الانتقادات الموجهة للحزب ، أنها تقيد للنائب
وتحد من حريته . وانها نتيجة لذلك ، تؤدي للتقليل من أهمية الدور الذي
يلعبه البرلمان في الحياة السياسية للبلاد ، لصالح الأحزاب .

والواقع أن هذين للنقدين ، إنما هما شطران لموضوع واحد ، ألا وهو
علاقة البرلمانيين من أعضاء الحزب ، بقيادة الحزب ، فطبيعة هذه العلاقة
تكتسب أهمية خاصة ، حيث إن المنطق الديمقراطي يقتضى ، أن يكون
للبرلمانيين (باعتبارهم ممثلى الشعب) الغلبة على غيرهم من قيادات
الحزب . ولكن الواقع يؤكد عكس هذا القول ، فالمشاهد في الوقت الحالى ،
أن القيادات الحزبية هي التي تسيطر على الحزب بما فيه النواب البرلمانيين
من أعضاء الحزب ، أو الأعضاء المنتخبين في المجالس المحلية وهذه السيطرة
من جانب قيادة الحزب ، تأخذ طابعاً « أوليجارشياً » وتدعو للتساؤل ، مع
الفريق الذى ينفذ الأحزاب من هذه الناحية ، هل سيؤدي بنا التطور للعودة
الى النظام الأوليجارشى ؟ (٨١) .

وعلى الرغم من للتسليم بصحة هذا النقد ، إلا أنه يمتنع لبداء بعض
الملاحظات بشأنه .

أولاً : لعل أهم الملاحظات التي يمتنع إبدؤها في هذا الصدد ، هي أن
سيطرة قيادات الحزب على أعضائه (وخاصة البرلمانيين) ، ليست ظاهرة
لصيقة بنظام الأحزاب في حد ذاته ، بقدر ما هي نتيجة حتمتها الممارسة
الحزبية في النظام الديمقراطي .

ففى بداية الامر ، لم تكن هذه الظاهرة ملحوظة كما هي اليوم وذلك
بسبب « التمازج » بين الأعضاء البرلمانيين ، وبين للقيادات الحزبية ، بحيث

(80) Gorgeopoulos : op, cit., note 51 pp. 169 et S.S.

(81) Michels : op, cit., note 15, pp. 271 et S.S.

William R. Schonfeld, op, cit., note 74.

كان الأعضاء البرلمانيون يتولون المراكز القيادية في الحزب ، وكان العضو البرلماني غالبا ما يجمع بين صفته هذه وأحد المراكز القيادية في الحزب .
ولكن الانقسام بين الأعضاء البرلمانيين والقيادات الحزبية ، حدث نتيجة لتطور طويل وبطيء ، يمكن تقسيمه الى مراحل ثلاث : الاولى وهي التي سيطر البرلمانيون فيها على الحزب ، والثانية وهي التي وجد فيها نوع من التوازن للنسبي بين البرلمانيين وقيادات الحزب ، والاخيرة وهي المرحلة التي سيطر الحزب فيها (أو بمعنى أدق قيادات الحزب) على البرلمانيين

أما المرحلة الاولى ، فقد ارتبطت بنوعية الاحزاب وطبيعة تكوينها الاجتماعي ، وهي ترتبط بالاحزاب القديمة القائمة على مجسوة اللجان الانتخابية ، تلك الاحزاب « المحافظة » التي تمثل الطبقة « البورجوازية » فهذه الاحزاب ، قامت من أجل تنظيم الانتخابات ، وكانت الحركة الانتخابية تمثل بالنسبة لها شغلها الشاغل وعملها الوحيد ، بحيث كانت اهتمامات الحزب تنصب على العمل على انتخاب أكبر عدد ممكن من الاعضاء ، وتولى الحكم (أو المعارضة) بواسطة هؤلاء المنتخبين ، لذلك كان من الطبيعي أن يقول هؤلاء « القيادة » في الحزب ، ولم يكن من الممكن اقامة أى سلطة في داخل الحزب الا عن طريقهم وخلاصة أن هذا النوع من الاحزاب ، لا يتمتع بقاعدة عريضة من الاعضاء يمكنه الاستناد اليهم في مواجهة البرلمانيين . بل لنفنا نجد أن أعضاء الحزب يشعرون بتبجحهم للبرلمانيين ، نظرا لما لهؤلاء الاخيرين من سلطات وقرارات على جلب بعض النافع والمزايا للشخصية لتابعيهم . لذلك كانت الغلبة في الحزب للاعضاء البرلمانيين ، ولتخفت السلطة في الحزب صبغة لا مركزية أودت بكل سيطرة مركزية للحزب على اجانه المختلفة وإمكانياته في وضع سياسة موحدة (٨٢) . فكان كل برلماني يتزعم أحد اللجان المحلية ويتمتع فيها بسلطات مطلقة بعيدة عن كل سيطرة للحزب ، بحيث كانت للسلطة اللامركزية للحزب تشبه « ملك اقطاعي لا سلطة له ولا سلطان على كبار الامراء الاقطاعيين » (٨٣) . ووصل التحرر من سلطة الحزب الى حد أن المجسوة البرلمانية نفسها لم تكن تلتزم بموقف موحد في البرلمان . وهكذا ارتبطت سيطرة البرلمانيين على

(82) Michels : op. cit., note 15, pp. 137 et ss.

(83) Duverger, op. cit., note 24 p. 213.

الحزب ، يضعف التنظيم الحزبي ، وانعدام الالتزام الحزبي ، وقياس
المصلحة بين الحزب وفروعه على أساس من اللامركزية ، بل قل من الاستقلال
للكامل في مواجهة السلطة المركزية للحزب (٨٤) .

أما المرحلة للثانية ، فهي تلك التي وجد فيها قدر من التوازن بين
سلطات قيادة الحزب من غير البرلمانيين وبين هؤلاء الآخرين . هذه المرحلة
هي المرحلة « للوسط » بين المرحلتين المتطرفتين ، الأولى وهي التي يسيطر
فيها البرلمانيون على الحزب ، وفقا للتفصيل الوارد أعلاه ، والأخيرة وهي
التي يسيطر فيها الحزب على الأعضاء البرلمانيين . هذه المرحلة الثالثة ،
تكون السيطرة فيها مطلقة للحزب على الأعضاء البرلمانيين ، تأخذ مثالا لها
من الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية ، حيث إن البرلمانيين أعضاء هذا
النوع من الأحزاب يفقدون كل استقلال لهم في مواجهة الحزب ، ولا يمدو
دورهم عن كونهم أداة منفذة في يد الحزب (٨٥) .

أما المرحلة للوسط ، والتي تقيم نوعا من التوازن بين سلطات قيادة
الحزب وسلطات البرلمانيين من أعضاء الحزب ، فنأخذ مثالا لها ، الأحزاب
الاشتراكية ففي هذه الأحزاب نجد أن للولائح تكرس بأحكامها
خضوع البرلمانيين لقيادة الحزب ، ولكن العمل جرى على أساس احتفاظ
البرلمانيين بمجموعة من الامتيازات والسلطات الفطرية ، مما أدى إلى إيجاد
نوع من التوازن بين السلطات « اللاتحجية » للقيادة والسلطات « الفطرية »
للبرلمانيين ، وبحيث لا يمكن للكلام عن سيطرة البرلمانيين على الحزب ،
ولا عن سيطرة الحزب على البرلمانيين ، بل ييسو الأمر ، وكأنه نوع من
« الفصل بين السلطات الداخلية للحزب » ، وقياس تنافس دائم بين
المجموعتين : المجموعة القيادية للحزب ، والمجموعة البرلمانية .

(٨٤) تلك كانت للقاعدة العامة في هذا النوع من الأحزاب إلا أن بعض الظروف الاستثنائية
الخاصة ببعض الدول أوجعت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة انظر في ذلك :
Duverger : op, cit., note 24, pp. 216 et 217.

(٨٥) فقد جاء في مقررات المؤتمر الثاني للدولية الشيوعية أن للنائب عضو الحزب الشيوعي
أيضا مشرعا يقوم بهذه المهمة مع غيره من أعضاء البرلمان ولكنه مناضل من مناضلي الحزب
أرسل لدى الأعداء لكي يقوم بتنفيذ مقررات الحزب .
Duverger : op, cit., note 24, p. 227.

وتلعب طبيعة الحزب دورا هاما في قيام التنافس بين المجموعتين :
فلذا كنا في المرحلة الاولى قد صايفنا أحزاب « الكولدر » فائنا في المرحلة
الثانية نولجه أحزابا « شعبية » تقوم على هيكلة تنظيمية محكمة وجهاز
ادارى قوى ، يسمح بتقييم تدرج هرمى رئاسى فى داخل الحزب . هذا التدرج
يرتكز على مناضلى الحزب من غير البرلمانيين ، وعلى الجهاز البيروقراطى
الذى استحدثه الحزب ، وعلى اللوائح الصارمة التى يضمها للحزب ، وبفضل
هذه العوامل ، يتمكن مناضلو الحزب (غير البرلمانيين) من وضع القواعد
التي تضمن لهم للسيطرة على قيادة الحزب وللمتعة بوضع « لائحى »
يواجهون به « السلطة الفعلية » التى يتمتع بها أعضاء الحزب من
البرلمانيين . هذه المواجهة ، بين المجموعتين لها أسبابها الاجتماعية
والسياسية .

أما من الناحية الاجتماعية ، فإن البرلمانيين أعضاء الأحزاب الاشتراكية
يجدون أصولهم فى الطبقات العمالية ، ولكنهم ما أن يختاروا لتمثيل
الحزب فى البرلمان حتى تصبح لهم ميول بورجوازية ، ولذلك ، يقال أن
النائب « العمالى » يصبح نائبا أكثر منه عاملا ، وعلى مر الايام يزيد
انتماءه الى طبقة « النواب » أكثر مما يميل الى طبقة « العمال » .

“ Les parlementaires sembourgeoisent par rapport aux
militants ouvriers. Un député ouvrier est toujours plus député
qu'ouvrier, et devient de moins en moins ouvrier et de plus en
plus député à mesure que le temps passe” (86).

لذلك ، فإن مناضلى الحزب ينظرون بصاسية خاصة ، للمستوى
الماضى الذى يحققه للنائب ، ليس فقط بالنظر الى الدخل الذى يحصل عليه
بصفته « نائبا » ولكن أسلوب الحياة التى يجيهاها النائب هى التى تؤثر فى
مناضلى الحزب : الوسط الذى يحيا فيه النائب ، وعلاقاته واتصالاته ،
وهذه كلها لها صبغة « بورجوازية » وللنائب نفسه ليس مخنبا ، ولكن الذنب
هو ذنب « لجو العام للبرلمان » (87) .

أما من الناحية السياسية ، فإن المناضلين الحزبيين يفضلون أن
تكون للقيادة لأعضاء الحزب غير البرلمانيين ، خوفا من رشوة البرلمانيين .

Duverger, op, cit., note 24, p. 220.

(86) Duverger : op, cit., note 24, p. 220.

فهؤلاء بحكم اتصالاتهم المستمرة بالحكومة وبالسلطات العامة ، أكثر عرضة من غيرهم للرشوة ، سواء في ذلك الرشوة السياسية (الوزارة والمناصب العليا) أو للرشوة الاقتصادية (الشركات والتجمعات الاقتصادية الكبرى) ولهذا دأب المسؤولون للحزبيون ، على استئثار أعضاء الحزب ضد البرلمانيين منهم ، لجعلهم في حالة دائمة تحت رقابة الحزب . ولتحقيق هذه النتيجة ، تطلب الأمر ، وضع للوائح المنظمة للحزب ، بطريقة تجعل البرلماني عضو الحزب ملتزماً بقراراته ، دون أن تتحقق له السيطرة على الحزب ولكن بالمقابل ، حرص للنواب من أعضاء الأحزاب على الاحتفاظ لأنفسهم بسلطات فنية ، تمكن من تحقيق الموازنة مع الأحكام الثلاثية التي تعطى للقيادة الحزبية سلطات في مواجهة النواب ، وقد ترتب على ذلك ، نوع من التعادل بين المجموعتين .

فجدد أولاً ، أن الأحزاب الاشتراكية قد حرصت على استخدام وسائل متعددة بقصد ضمان اليد العليا لقيادة الحزب على أعضائه البرلمانيين . من هذه الوسائل ، العمل على لحد من المراكز القيادية للحزب التي يشغلها أعضاء برلمانيون ، وقد حدث ذلك ، بصورة تدريجية ، ففي بداية الأمر ، كانت أغلب المراكز القيادية ، يشغلها البرلمانيون ، ولكن شيئاً فشيئاً عملت الأحزاب الاشتراكية ، على تعديل قواعد توزيع القيادات الحزبية ، بحيث تكون الأغلبية فيها للأعضاء غير البرلمانيين . ولكن ذلك لم يتم إلا بعد صراع عنيف حاولت فيه المجموعات البرلمانية الاحتفاظ لنفسها بأغلبية المراكز القيادية في الحزب ، ولكن مع تزايد قوة القاعدة الشعبية للحزب وازدياد عدد أعضائه ومناضليه استطاع هؤلاء الآخرون ، استناداً للقاعدة الشعبية ، واعتماداً على الجهاز البيروقراطي للحزب ، تنحية البرلمانيين والاستيلاء على أكبر عدد ممكن من المراكز القيادية (٨٨) .

كذلك ، وتأكيداً لخضوع البرلماني للحزب ، حرصت الأحزاب الاشتراكية على سن أحكام تساعد على « الالتزام » البرلماني ، سواء بصفته الفردية ، أو باعتبار « المجموعة البرلمانية » ككل على الصعيد الجماعي ، مجرد جهاز من أجهزة الحزب .

(٨٨) في الكلية التي تم بها هذا التطور في كل من الأحزاب الاشتراكية الفرنسية ، والبلجيكية والإيطالية ، انظر .
Duverger : op. cit., note 24 p. 222.
Michels : op. cit., note 15, p. 132.
وايفسا :

نطى الصعيد الفردى ، تحرص اللوائح على تأكيد تبعية النواب
عضو الحزب الى لجنته الحزبية . ولكن يبدو أن هذه التبعية « اللاتحبة »
هى تبعية نظرية ، وقد بينت للتجربة العملية أن درجة هذه التبعية تتوقف
الى حد كبير على النظام الانتخابى . فكلما ازدادت أهمية دور الحزب
فى الانتخابات (كما فى نظم الانتخاب باللائحة القيد ، ونظام التمثيل
النسبى) كلما ازدادت سلطة الحزب فى مواجهة النائب ، وكلما كان دور
الحزب محدودا ، كما فى الانتخاب الفردى ، كلما ضعفت سلطة الحزب على
النائب ، على نحو ما سنرى بعد قليل (٨٩) .

كذلك ، تعدد لوائح الأحزاب الاشتراكية الى الزام النائب بإداء جزأ
كبير من دخله لصالح الحزب فى صورة اشتراك استثنائى ، بحيث لا يحتفظ
للعضو لنفسه الا بقدر ضئيل من راتبه ويصبح كما لو كان أجيرا
لدى الحزب .

وعلى الصعيد الجماعى ، فإن الالتزام الواقع على عاتق أعضاء المجموعة
البرلمانية ولذى يوجب عليها الالتزام عند التصويت فى البرلمان بالالتزام
بمقررات الحزب ، هذا الالتزام يدل على تبعية الأعضاء البرلمانيين
وخضوعهم لسيطرة القيادة الحزبية بحيث اذا لم يلتزم النائب بمقررات
الحزب كان من حق هذا الأخير طرده : فكل عضو ملتزم بالتصويت وفقا
للقرار الصادر عن المجموعة البرلمانية ، ولكن هذه المجموعة لا تتخذ قراراتها
بصورة مستقلة ولكنها تلتزم بالسياسة العامة للحزب كما وصفتها أجهزة
القيادية . وهكذا ترتبط المجموعة البرلمانية كجهاز ، بالحزب .

كذلك ، كثيرا ما نجد أن اللوائح تلزم المجموعة البرلمانية ، بضرورة
الاستماع لآراء المجموعة القيادية للحزب ، حينما يتعلق الامر ببعض
القرارات الهامة مثل المشاركة فى الوزارة ، أو التصويت على الثقة بالحكومة ،
أو اتخاذ قرار بشأن أحد المشروعات الهامة المتعلقة بمصير الأمة .

هذه الإجراءات « اللاتحبة » جميعها ، ترمى الى تحقيق سيطرة قيادة
الحزب على البرلمانيين من أعضائه ، ولكن للتطبيق العملى لم يؤد الى هذه
النتيجة المرجوة فقد استطاع البرلمانيون ، بدورهم أن يواجهوا المجموعة

(٨٩) انظر فيما بعد ، ص ٧٤ وما بعدها .

القيادية ، بما لديهم من سلطة فعلية ، بحيث ان هم لم يستطيعوا ان يجعلوا القيادة في الحزب خالصة لهم ، فانهم لم يتركوها كلية للفريق الآخر . وبمحت أصبح الوضع في دلخل الحزب باديا وكان القيادة مشتركة بين الجماعة القيادية للحزب وجماعته البرلمانية (١٠) .

ولعل أهم العوامل التي يرتكن اليها البرلمانيون في هذه المواجهة هو ما يتمتعون به من نفوذ ومركز أدبي بحكم وظيفتهم : فالناضلون في الحزب ينظرون بعين الشك الى البرلماني ولكنهم يحسدونه في نفس الوقت على المكانة التي يحتلها ، وهم يفتقدون الوزراء من أعضاء الحزب في اجتماعاتهم، ولكنهم يتفاخرون بأنهم يجتمعون بهم ويخالطونهم دون « بروتوكول » في اجتماعات الحزب وتجمعاته المختلفة . أضف الى ذلك أن الحياة البرلمانية ، تساعد على تمرس النشأب بحيث يكون - في أغلب الاحوال - أكثر دراية وتحركا من القيادات الحزبية مما يساعده على استغلال هذه الخبرة واستخدامها في المواجهة مع قيادات الحزب ، وخاصة حين يتمكن من وضع خبرته واتصالاته في خدمة أعضاء الحزب من أجل حل مشكلهم الشخصية لدى الادارات والمصالح المختلفة ، أو تحقيق بعض الخدمات لهم ، مما يؤدي الى احتلال النشأب مكانة شخصية هامة (١١) وخاصة في اللجان الإقليمية للحزب ، ويرتبط عليه تمتعه بسلطات فعلية تعادل السلطات اللاتجعية التي يتمتع بها قادة الحزب (١٢) .

هذا ويلاحظ أيضا ، أن للتفرقة ، بصورة قاطعة بين البرلماني والقيادي في الحزب ، هي غالبا تفرقة مصطنعة : ذلك أن أغلب الاحزاب غالبا ما تنفق الى قيادات محنكة ، وخاصة بالنسبة للمراكز العليا في الحزب ، لذلك ، فما أن يستكمل أحد الأعضاء الصفات اللازمة ليكون أحد هذه الكوادر ، حتى تجد الحزب نفسه مضطرا الى الدفع به الى كراسي البرلمان ، ممثلا للحزب .

(80) Duverger : op. cit., note 24, p. 224.

(91) Michels : op. cit., note 15, p. 133.

(٩٢) ويتوقف مدى التوازن بين سلطة النشأب ، والقيادة الحزبية ، على مدى الخلقة للاتي تربط بين اللجان المحلية للحزب وسلطته المركزية . وهذه الخلقة بدورها تتوقف على طبيعة النظام الانتخابي على نحو ما سنرى بعد قليل ص ٧٤ وما بعدها .

في هذه الحالة يصبح أسلوب « الاندماج » خيرا من سياسة التبعية بمعنى أن القيادة الحزبية والمجموعة البرلمانية غالبا ما يتدخلان ، بحيث تمتاز للوظيفتان النيابية والقيادية في شخص واحد ، ويصبح البرلمانيون من أعضاء الحزب ، ممثلين للجانب في المؤتمرات الوطنية ، وهم أعضاء للجنة المركزية للحزب ، وهم رؤساء لجانه المختلفة ، حقا لهم يتعاون هذه المراكز بصفاتهم الشخصية ، وليس بصفاتهم النيابية ، ولكن ذلك لا يغير من واقع الامر شيئا (١٣) .

وهكذا ، فإن للوائح من جهة ، وللواقع العملي من جهة أخرى ، أدبا إلى إيجاد توازن بين سلطات « المجموعة البرلمانية » ومجموعة القيادة الحزبية ، وقيام تنافس على السلطة داخل الحزب ، بين المجموعتين ، تنافس تتوقف نتيجته النهائية على طبيعة تكوين الحزب ، والظروف السياسية التي يولجها في مختلف مراحل تطوره . ونصل أخيرا للمرحلة الثالثة والأخيرة ، وهي الأكثر تطورا في خضوع البرلماني للحزب . هذه الظاهرة نشاهد على الاخص ، كما سبق القول في الأحزاب الفاشيستي والشيوعية ، حيث فيها ، يفقد النائب كل استقلال له ، ويصبح مجرد أداة في يد الحزب ، يستخدمها هذا الأخير في تحقيق أغراضه .

ويرجع المصعب في ذلك إلى علملين رئيسيين :

أما العامل الأول : فهو عامل خارجي عن الحزب ويتعلق بنظام الانتخابات ، وقد سبق أن اشرنا إليه ولسوف نتعرض له بعد قليل ، نظرا لانه من العوامل العامة التي تؤثر على علاقة النائب بالحزب ، أيا كان نوع هذا الأخير . وأما العامل الثاني ، وهو الأهم ، فهو عامل داخلي خاص بالأحزاب الشيوعية ، ومربط بالهيكل التنظيمي للحزب ، وما يقوم عليه من إجراءات يتخذها الحزب لضمان خضوع النواب لسيطرته .

مثال ذلك ، الاجراء الذي بمقتضاه يلتزم النائب ، باداء ما يحصل عليه من راتب إلى الحزب . هذا الاجراء سبق أن بينا ، أن الأحزاب الاشتراكية لجأت إليه ، ولكن للدافع إليه كان ماليا بحيث كان العضو يلتزم

(93) Duverger : op. cit., note 24, pp. 225, et S.

بإدائه جزء من راتبه كاشتراك استثنائي تدعيما لميزانية الحزب . ولكن هذا الإجراء أخذ صورة ومعنى جديدين في الأحزاب الشيوعية ، حيث يلتزم عضو الحزب بتسليم الحزب ما يحصل عليه من راتب بحكم منصبه البرلماني ويدفع له الحزب راتبيا (غالبا ما يوازي الحد الأدنى للاجور الذي يحصل عليه العامل) ، بالإضافة لبعض الخدمات المعينة التي يؤديها الحزب للنائب : فالنواب الشيوعيون الفرنسيون مثلا ، لا يستخدمون سكرتارية خاصة ، وإنما تقوم بأعمال السكرتارية لهم ، السكرتارية العامة للحزب . وهكذا يصير النائب في حالة « تبعية اقتصادية » للحزب ويصبح مجرد أجير لديه *

وهناك أيضا أسلوب ، الاستقالة على بياض (95) *La démission en blanc* ومؤداهما ، أن عضو للحزب ، وقبل أن يبرز اسمه في قوائم الانتخابات ، يلتزم بتقديم استقالته موقمة وغير مؤرخة ، ويقوم الحزب بملء فراغاتها عند الاقتضاء ، أي عند خروج النائب على للتعليمات التي أعطيت له (٩٦) .

وتلجأ الأحزاب الشيوعية إلى أسلوب آخر يعرف باسم أسلوب : « *Le déracinement systématique du député* » ويتلخص في محاولة منع النائب من تحويل دائرته الانتخابية إلى « قلعة شخصية » له عن طريق توثيق أواصر الروابط بينه وبين ناخبي الدائرة ، مما يسمح له بالاستقلال في مواجهة الحزب . لذلك يعمد الحزب إلى اختيار مرشحين « أجانب » عن الدائرة الدعويين لتمثيلها . حقا ، أن هذا الأسلوب الذي تلجأ إليه الأحزاب الشيوعية يمثل خطرا على الحزب نفسه ، مؤداه فقد الأصولت (وبعض كراسي البرلمان) نظرا لكون المرشح « غريبا » عن الدائرة ، ولكن يبدو أن الحزب يفضل تحمل هذه المخاطر في سبيل ضمان استمرار « تبعية النائب وولائه للحزب » (٩٧) .

(94) Duverger : op, cit., note 24, p. 228.

ويرفضون تحويل هذه الاستقالة الجبرية .

(٩٥) ولكن هذا الأسلوب ، قد يبدو محدود الأثر ، وخاصة إذاً لمن النائب في منصب الاستقالة وتمسك بالإكراه الواقع عليه ، فهنا قد يجد أعداء الحزب منطلقا لمهاجمته

(96) Duverger : op, cit., note 24, p. 229.

ويلجأ الحزب الى الاخذ بهذه الطريقة ، خاصة لو كان النظام الانتخابى يساعد على ذلك كما فى حالة الاقتراع بالقائمة المتيدة ، هنا يلجأ الحزب الى وضع بعض الاسماء « للغريبة » عن الدائرة ، مع بعض الاسماء المعروفة من أبناء الدائرة ، فيساعد هؤلاء الاخرون على نجاح القائمة •

ولكن هذا الاقتراع الاول ، قد لا يكفى ، فالنائب « المشتعل » من دائرته سريعا ما يالغ (وتآلفه) للدائرة الجديدة ، وتمتد جنوره فيها ، لذلك ، فلا بد من اعادة خلط الجنور من للتربة الجديدة التى امتدت فيها ، وغرسها فى تربة جديدة ، وهو ما يحدث بالفعل ، فما أن يشعر الحزب أن نائبه قد بدأ ترسخ اقدمه ، مما قد يؤدى الى استقلاله فى مواجهة الحزب حتى يعمد الحزب الى تغيير الدائرة الانتخابية ووضعه فى دائرة جديدة •

وتتقرب من سياسة الاقتراع ، وتكملها ، سياسة اخرى يتبعها الحزب ، وهى سياسة ابعاد الشخصية المشهورة المعروفة ، حيث يعمد الحزب الى اختيار مرشحيه من بين الشخصيات المعهورة وغير المعروفة • والامر صحيح ايضا بالنسبة لقادة الحزب : هؤلاء لم يكتسبوا شهرتهم بفضل خصائصهم الشخصية ، ولكن بفضل انتمائهم للحزب • فمن الملاحظ أن الاحزاب الشيوعية فى دول أوروبا الغربية ، تضم العديد من الكتاب والفنانين ولكن الحزب لا يغامر بتقديمهم الى الناخبين خوفا من أن تطفئ شهرتهم على شهرة الحزب ، فيشعرون بذلك باستقلالهم فى موجهته ، لذلك ، لا يقسم الحزب على ترشيحهم الا اذا كانوا من قدامى الحزب ، بحيث صار اخلاصهم له من الامور المسل بها •

واخيرا ، يلجأ الحزب الى « اللجان المتخصصة » لتاكيد سيطرته على نوابه : فهذه اللجان هى التى تقوم باعداد مشروعات القوانين والدراسات الخاصة بها وتعد ملفاتها ، للزواب أعضاء البرلمان ، بحيث يقتصر دور النائب على الدفاع عن هذه المشاريع كما تقدمها اليه هذه اللجان • وهكذا فإن جزءا كبيرا من العمل البرلمانى ، يقوم به الحزب ، ويحرص الحزب على تكوين نوابه ، تكويننا ايديولوجيا مكثفا ، بحيث من اللائق أن نرى فى كثير من الاحزاب الشيوعية فى أوروبا ، برامج دراسية أعدت خصيصا للزواب ، تقوم بتكوينهم ايديولوجيا وتبين لهم دورهم « للبرلمانى » •

ثانيا : ان الملاحظة الثانية ، التي يتعين ابرازها ، بشأن علانية النائب بالحزب هي أن هذه العلاقة تتأثر بطبيعة النظام الانتخابي : فكما كان النظام الانتخابي يتيح الفرصة لتكون شخصية النائب في محل الاعتبار عند الناخبين ، كلما ازداد استقلال النائب في مواجهة الحزب ، والعكس بالعكس أي أنه كلما سمح نظام الانتخاب للحزب بأن يتحكم في نجاح النائب أو فشله ، أدى ذلك إلى تأكيد تبعية النائب للحزب وعلى ذلك ، فإن الأخذ بمبدأ التمثيل النسبي ، مع الانتخاب بالقائمة المقيد ، وترتيب نجاح المرشحين وفقاً للترتيب الوارد بالقائمة ، هذا النظام يجعل المجموعة البرلمانية خاضعة خضوعاً تاماً للمجموعة القبلية للحزب ، لأن هذه الأخيرة هي التي تقوم بإعداد القوائم وترتيب المرشحين . فلو كان الانتخاب يتم بطريقة الانتخاب بالقائمة الحر (طريقة المزج في التصويت *La panachage*) فإن ذلك يخفف قليلاً من سيطرة الحزب على النائب .

و أخيراً فإن الانتخاب الفردي ، يؤدي بالضرورة إلى تخطي النائب من سيطرة الحزب ، واكتسابه استقلالاً في موجهتها . اللهم إلا في النظام « ثنائية الأحزاب » حيث يلتزم المرشح بأن يبين لئنتماءه السياسي إلى أي من الحزبين ، وهذا يتمتع كل حزب بمركز شبه احتكاري ، إيعيد النائب مرة أخرى تحت سيطرة الحزب ولجانه الانتخابية .

ثالثاً : أما الملاحظة الثالثة ، والأخيرة ، فتقتضي القول ، أنه حتى مع التسليم بأن الممارسة الحزبية ، تقتضت أن يصبح النائب في حالة خضوع للحزب ، وما ترتب عليه من انقزال ثقل للحياة السياسية من داخل البرلمان ، إلى الأحزاب ، نقول أنه حتى مع التسليم بذلك ، فإنه لا يمكن أن نتجاهل أمرين :

أما الأمر الأول : فهو أن تنطوي دور البرلمان ، ليس بنفس الدرجة في البلدان المختلفة ، لأن مداه يختلف بحسب علاقة القوى السياسية المختلفة في البرلمان . أما الأمر الثاني ، فهو أنه على الرغم من التسليم بتنطوي دور البرلمان في الدول الغربية ، فإن للبرلمان في هذه البلاد لم يتوقف أبداً عن الاضطلاع بدور سياسي مأم خاصة وأن البرلمان في أغلب الديمقراطيات الغربية ، بإمكانه إسقاط الحكومة ، حتى ولو كان هذا الحق مقيداً ببعض الإجراءات ، بغية ضمان الاستقرار للحكومة . لذلك فمما لا شك فيه ، أن للبرلمان في هذه الأنظمة السياسية للقائمة على تعدد الأحزاب ، والتي تلعب

الممارسة دورا هاما في الرقابة ، يقوم البرلمان فيها بدور أكثر أهمية من دور للبرلمان في البلاد التي تأخذ بنظام الحزب الواحد ، حيث لا يعدو البرلمان أن يكون مؤسسة صورية ، لا تملك أى حق ، وتابعا تبعية مطلقة للحزب الحاكم ، ولا تمارس أى صورة من صور الرقابة على الحكومة والمؤسسات الدستورية الأخرى . لذلك يكون للبرلمان في نظم تعدد الأحزاب (على الرغم من النقد الموجه له) خيرا من برلمان بلاد الحزب الواحد (٩٧) .

لذلك ، فإيا كان النقد الموجه لنظام الأحزاب ، فلا بد من التأكيد أنه حتى مع التسليم بصحة بعض الانتقادات على النحو السابق استعراضه فإن نظاما بدون أحزاب (أو نظام الحزب الواحد) لا يمكن أن يحقق ما يحقته نظام الأحزاب من مزايا بالنسبة للممارسة الديمقراطية ، وبذلك يظل نظام الأحزاب ، أفضل من غيره من النظم التي لا تأخذ بالأحزاب ، أو تلك التي لا تعترف بإمكانية تعدد الأحزاب .^{٩٨} وقد أكد الاساد Duverger هذا القول حين تسأل ، في صيغة الاستفهام الاستنكاري « وهل سيكون نظام بغير أحزاب ، خيرا من للنظام الحزبي ؟ وهل الرأي العام سيكون ممثلا في نظام غير حزبي ، يتقدم فيه المرشحون فرادى للناخبين دون أن يستطيع هؤلاء أن يعرفوا حقيقة الاتجاهات السياسية للمرشحين ؟ وهل ستكون صيانة الحرية أكثر فعالية ، حين لا تجد الحكومة أمامها إلا أفرادا متفرقين لا تجمعهم منظمات سياسية ؟ » (٩٨) .

هذا التساؤل ، يدل على مدى أهمية الأحزاب ومزاياها في النظم الديمقراطية وهو ما سنشرع حالا في بيانه .

البند الثاني : أهمية الأحزاب في النظم الديمقراطية :

إن الانتقادات الموجهة إلى نظام الأحزاب ، وهي لانتقادات يمكن للنظر إليها ، على أنها لانتقادات وجية ، وخاصة لأنها في مجملها ، تقوم على تعارض نظام الأحزاب ، والنظام الديمقراطي . ولكن نقطة الضعف الأساسية في هذه الانتقادات ، ترجع إلى أنها تأخذ الديمقراطية بالمعنى الذي قال به فلاسفة وفقهاء القرن الثامن عشر ، بينما الديمقراطية التي نعيشها في العصر الحالي ، تختلف عن هذا المفهوم القديم .

(97) Goryepoulos : op, cit., note 51, p. 192

(98) Duverger : op, cit., note 24, p. 464.

فشار « حكم الشعب بواسطة الشعب

“ Gouvernement du peuple par le peuple

هو شعار بولاق ، يصلح لاثارة الحماس للشعب والخطب للرئاسة ، ولكنه لم يعد متفقاً مع واقع الحياة السياسية في العصر الحديث وذلك أنه لم يحدث - في العصر الحديث - ان رأينا شعباً يحكم نفسه بنفسه أى يتولى كافة مقاليد الحكم - بطريق الديمقراطية المباشرة ، وإن يقع ذلك بالطبع ، لاسباب عملية^(١٩) فكل الحكومات « أو ليجارشية » وهى تستلزم بالضرورة أن يتولى الحكم الاقلية وتمارسه باسم الاغلبية .

لذلك ، فطى الرغم من أن روسو Rousseau كان يعتبر أن الديمقراطية المباشرة هى النتيجة المنطقية لبدأ سيادة الأمة والترجمة الواحدة للصحيحة له^(٢٠) نجده قد أدرك ، أن تطبيق هذا النظام الديمقراطى أمراً غير ممكن عملاً ، لذلك قرر أن الاخذ بالديمقراطية ، لا يكون الا بالقدر المتاح عملاً ، لانه لا توجد ديمقراطية بالمعنى الصحيح ولا يحتمل وجودها أبداً ، لان تولى الجماهير الحكم بنفسها ، أمر يتعارض وطبيعة الاشياء .

(١٩) ان تقوم هنا ، باستعراض بعض « الديمقراطية المباشرة » ومقارنتها بالديمقراطية شبه المباشرة ، فقد سبق للفقهاء ان تعرض لهذا الموضوع وياسباب كلف ويكتفى ان تحيل في هذا الصدد ، الى كل المؤلفات التى تناولت موضوع للنظم السياسية ، سواء باللسان الفرنسى ام العربية . ولكن يمكننا هنا الاشارة الى ان لكل يرجع على ان الديمقراطية المباشرة لم تتحقق الا في بعض آفاق اليونانية القديمة كمينية أثينا وبعض ولايات صغيرة في سويسرا . ولكن الديمقراطية المباشرة ، أصبحت مستحيلة للتطبيق ، نظرا لازدياد عدد السكان ازدياداً كبيراً في الدول المختلفة ، بحيث يستحيل على الشعب من لالحية المدنية مباشرة شؤون السلطة بنفسه .

G. Burdeau : Traité de science Politique T. V. 2ed. L.G.D.J
Paris 1970 pp. 589 et s.s.

(٢٠) لذلك ، لفتقد روسو للنظام التيمبارى في إنجلترا وقرر بشأنه ان « تولب الشعب ليسوا ولا يمكن ان يكتونوا ممثلين له ولا يحق لهم ان يبتوا نهائياً في أى امر نيابة عن الشعب . فكل قانون لم يوافق عليه الشعب نفسه ، يعتبر باطلاً لا يمكن ان يحل له وصف القانون ... »
du contrat social, Livre III ch XZ.

Il n'a jamais existé de véritable démocratie et il n'en existera jamais. Il est contre l'ordre naturel que le grand nombre gouverne et que le petit soit gouverné "

ويقصد روسو بذلك ، أن الاعتبارات العملية تؤدي في النهاية ، وبالضرورة إلى أن تتولى أقلية ، باسم الاغلبية ، الحكم . ذلك أن التجمهرات الشعبية في مجموعها لذا ما دعيت إلى مباشرة الحكم بنفسها ، تؤدي إلى الاضطراب والفوضى لأن كل فرد من أفراد الجماعة ، يسعى إلى تحقيق رغباته الشخصية وهذه هي الفوضى بعينها ، ولكن حكم الجماهير يقتضي على العكس من ذلك ، استتباب النظام ، وهو ما لا يتمنى إلا بحكومة قوية تقيم النظام الداخلي وتكبح جماح « الفوضى » للفطرية لدى المحكومين . لهذا السبب ، ينظر للناس إلى الحكومة ، نظرة مواجهة لانها تقيم النظام فيهم ، وتقيدهم من ميولهم « الفطرية » .

وعلى ذلك ، فإن الديمقراطية ، « في عصرنا الحديث ، تأخذ معنى مختلفا عن المعنى الذي حدده فقهاء القرن الثامن عشر ، فهي تعهم بمعنى أكثر بساطة وأكثر واقعية ، فالديمقراطية ، بمفهومها الحديث ، وهي كما حددتها الهيئة التأسيسية الفرنسية ١٧٩٣ » الحرية للشعب ولكل فئات الشعب ، وليست الحرية لأصحاب الامتيازات الطبقية المكتسبة بالولد ، أو بالثروة ، أو بالمركز الاجتماعي أو للوظيفة ، ولكنها الحرية الحقيقية للجميع ، والتي تستلزم حدا أدنى من مستوى المعيشة ، وقدرًا معقولا من التنظيم ، وقدرًا من المساواة الاجتماعية وتحقيق نوع من « التوازن السياسي " un certain équilibre Politique " ، بين الطبقات المختلفة .

وتد لاحظ للفقهاء الفلاسفة ، أنه في أغلب البلاد التي بلغت حدا معينا من الرفاهية المادية ، وحقت مستوى مرتفعا من المعيشة (كأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية) ارتبط تقرير الحريات العامة فيها بتطور نظام الأحزاب . ففي مطلع القرن التاسع عشر ، حيث للقوى للرأسمالية وحدها تسيطر على الصحافة ووسائل الاعلام ، والأجهزة التي تتولى عملية الانتخابات ، لم يكن هناك ديمقراطية بمعنى « الحرية للشعب وكل فئات الشعب » ، ولكن ، مع تطور الأحزاب ، وعلى الاخص مع قيام الأحزاب الشعبية ، سمحت هذه للتنظيمات السياسية للشعب بكل فئاته ، بالمشاركة في كل المؤسسات

(101) du contrat social, livre III ch. IV.

والأجهزة السياسية والدستورية (١٠٢) . لذلك ، غدت الأحزاب ، ظاهرة سياسية مألوفة يصعب للتخيل عنها في النظم الديمقراطية * فالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلى تقرير حق الاقتراع العام وإشراك الجماهير للشعبية النغرية في الحكم عن طريق منحها حق التصويت ، هذه التطورات جميعا ، استلزمت بالضرورة أمران ، أما الأمر الأول ، فمؤداه ، أنه نظرا لتزايد عدد المشاركين في الحياة السياسية في البلاد (بعد تقرير حق الاقتراع العام) كان لابد من إعطاء تحركهم للسياسى شكلا واضحا ومتسقا ، لأنه لم يكن ممكنا الاكتفاء بتسجيل أصوات المايلين من المواطنين دون تحديد مسار هذه الأصوات ورغبتها ، في شكل سياسة محددة وبرنامج معين ، والا كان ذلك مؤديا إلى الفوضى ، ولاستحالة - دون تنظيم محكم قيام نظام سياسى أو تشكيل حكومة موافقة لرغبات الحكوميين .

أما الأمر الآخر ، فهو أن صعوبة تعبير الشعب - كل الشعب - عن رأيه في آن واحد وفي وقت واحد ، اقتضت بالضرورة إيجاد مكان يلتقى فيه ممثلو الشعب كله ، من أجل التعبير عن الاحتياجات المختلفة لكافة فئات الشعب وطبقاته * هذا المكان ، أو هذه المؤسسة هي « البرلمان » حيث يلتقى ممثلو الشعب ليتبادلوا آراءهم ويعرضوا أفكارهم ، التي تعبر عن الرغبات المختلفة لشتى جماهير الشعب ، تمهيدا لاتخاذ للقرارات ، وإصدار القوانين ، التي تنظم حياة الأمة . هذان الأمران اللذان يمدان من ضرورات الحياة الديمقراطية في الدول الحديثة ، استطاع نظام الأحزاب أن يعنى بهما (١٠٣) : فقد مكن هذا النظام من تنظيم ممارسة الشعب لحق الاقتراع العام ، وأعطى لهذه الممارسة معنى سياسيا وترجمها إلى برنامج محدد ، معبرا عن كافة الطبقات . كما استطاع نظام الأحزاب أيضا أن يعطى للعمل للبرلمانى مضمونا سياسيا ، معبرا عن رغبات وآمال كافة الطبقات الشعبية ، محققا بذلك ، لب الديمقراطية ، ألا وهو « حرية

(١٠٢) حتى أن بعض الأحزاب لشمولية (كالحزب الشيوى) ، في بعض البلاد ، عدا ضرورة التأكيد الديمقراطية على النحو السابق . لأن إلغاء هذه الأحزاب في بلد كفرنسا أو إيطاليا مثلا ، كان سيؤدى بالضرورة لإصاح المجال ، ولو لفترة مؤقتة - للتوى المحافظة واليعينية وحدهما ، كي تتحكم في النشاط السياسى ، مما يفقد التوازن السياسى ، بين الطبقات المختلفة - مضمونة وفجوة ، فيؤثر بذلك في الحياة السياسية للبلاد .

Duverger : op. cit., note 24, p. 484 .

(103) Lipson . op. cit., note 62, p. 138.

للشعب ، وكل مثلث للشعب ، وبذلك ، صار نظام الأحزاب من العناصر الجوهرية للحياة السياسية ، وبحيث صار كل ما يتعلق بالسياسة من موضوعات إجتماعية كانت أم إيديولوجية لم تنظيمية ، يجد في الحياة الحزبية متنفسا لجميع الاتجاهات الشعبية ، مما مكن الأحزاب من الاضطلاع بدور هام في الحياة الديمقراطية ، ألا وهو دور الوسيط بين المجتمع والدولة ، لذلك ، تأثرت الأحزاب واكتسبت صفاتها منها : فمن جهة تأثرت الأحزاب بالمجتمع فجاءت تعكس تركيبته الاجتماعية - وتبرز للتعارض بين مصالح الطبقات المختلفة وتعبر عن هذه المصالح والاتجاهات ، وحتى تنجح الأحزاب في نقل هذه الصورة الى الدولة ، كان لابد أن تتخطى الأحزاب بتنظيم محكم وجهاز إداري يمكنها من القيام بدورها على خير وجه ، ولهذا جاءت الأحزاب في شكل تنظيمات سياسية وشعبية في آن واحد ، وبحيث صارت ظاهرة لاغنى عنها في للنظم الديمقراطية ، حتى أن الاستاذ Duverger يقرر بهذا الصدد أنه « إذا كان القول ، بأن الديمقراطية تتعارض ونظام الأحزاب ، قولاً صحيحاً فإن هذا يعنى أن الديمقراطية تتعارض والظروف التي نعيشها في العصر الحالي » (١٤) .

من هذا الاستعراض ، يتضح لنا أن الأحزاب ارتبطت بالنظام الديمقراطي وأصبحت إحدى دعامته ، وخاصة أنها ساعدت على تكوين رأى عام بعيداً عن المؤتمرات العاطفية وحماس « للتجمعات » وساعدت على تنظيم صفوف الجماهير مما مكنها من إقامة معارضة منظمة للحكومة تعمل على حماية حقوق المواطنين ، وهي بذلك أفضل مما لو كانت المعارضة فردية أو غير منظمة . وتلك هي مزايا الأحزاب .

البند الثالث : مزايا الأحزاب :

لعل من أهم مزايا الأحزاب ، كما سبق أن بينا ، أنها تساعد من جهة ، على تكوين رأى عام ، كما تعمل ، من جهة أخرى ، على تنظيم المعارضة في وجه الحكومة بطريقة منظمة وشرعية .

(104) Duverger : op, cit., note 24, p. 468.

١ - قدرة الأحزاب على توجيه الجماهير ومعاونتها على تكوين رأى عام :

قلنا ، أن الديمقراطية المباشرة ، تقتضى أن تقوم الجماهير بحكم نفسها بنفسها ، طبقا للقرارات التى تصدرها للتجمعات الشعبية . ولكن هذا الأسلوب ، كما سبق أن بينا ، هو أسلوب يتفق والديمقراطية المثالية ، ولكنه يتعارض والاعتبارات العملية ، فمن جهة ، يمكننا أن نتصور مدى الصعوبة المادية التى يمكن أن نواجهها ، بل قل استحالة ، جمع كل للشعب ، فى آن واحد وفى وقت واحد لاتخاذ قرار معين . ومن جهة أخرى ، نجد أن شؤون الحكم فى الوقت الحاضر قد تميزت فى كثير من أمورهما بناحية فنية وعلمية تستلزم خبرة ودراية خاصة لا تتوافر لكثير من أفراد للشعب . وبذلك تقف الصعوبات العملية والفنية حائلا أمام تطبيق الديمقراطية المباشرة (١٠٥) .

ولكن ، حتى لو تصورنا ، إمكانية التغلب على هذه الصعوبات العلمية والفنية ، يظل الإخذ بالديمقراطية المباشرة ، نظاما معيبا ، نظرا لما قد يؤدى إليه من فوضى واضطراب ، نتيجة لوقوع « جموع المواطنين » تحت تأثير خطيب منوه ، ولكنه قليل الخبرة والحكمة .

فلقد أثبت العمل ، أن الجماهير للغيرة يسهل للتأثير عليها بالخطابة ودفعها الى اتخاذ قراراتها بصورة فورية وعشوائية دون دراسة أو تروث ، ولكن هذه الجماهير ، نفسها ، اذا قسمت الى مجموعات مناسبة عسديا واستطاعت دراسة نفس الموضوع والوقوف على أبعاده ، لربما اتخذت قرارا عكسيا لذلك للقرار الذى اتخذته فى « تجمعهما العام » تحت تأثير الخطابة و « للتصفيق للحاد » .

فمن الثابت ، أن القرارات والتصرفات ، تكون أكثر اقترانا ، كلما قل عدد الأفراد المدعويين لاتخاذ هذه القرارات . ذلك أن الحشود للغيرة من الناس تقع تحت تأثير ما يعرف به « هيستريا التجمعات La pathologie de la foule » ، والتى يقصد بها ، أن الحماس الشعبى يذهب بالتفكير المتروى ، ويمحو كل شعور بالمسئولية الفردية ، لذلك ، فمن الثابت أن

(105) Burdeau : op, cit., note 99, p. 569.

اتخاذ القرار على المستوى العام للجماعير قد لا يؤدي الى اتخاذ القرار الصحيح (١٠٦) ومن هنا ، تبرز أهمية لاتخاذ القرار على نطاق جماعات منظمة ومحدودة عدديا وهو ما تتيحه الاحزاب لأعضائها .

اذلك ، يقرر بعض للفقه في هذا الصدد « أن عدم وجود أحزاب منظمة تنظيما دقيقا في ديمقراطية أثينا القديمة ، كان من شأنه أن يمكن خطيبا قديرا من أن يحرز نفوذا أو تأثيرا على جموع الشعب ، يفوق كثيرا ذلك للتأثير الذي يمكن أن يحدثه مثل ذلك للخطيب في التجمعات النيابية » البرلمانات ، في العصر الحديث ، حيث توجد أحزاب منظمة من شأن ما تفرضه من للنظام والاطاعة أن يجعل تلك البرلمانات بمنأى عن تأثير تلك الانفجارات العاطفية للوقتية التي قد يحدثها مثل ذلك الخطيب » (١٠٧) .

رب) تنظيم الاحزاب للمعارضة :

ان تحقيق الحرية لجميع فئات الشعب ، تأكيدا للديمقراطية يقتضى تمثيل جميع الطبقات في المؤسسات السياسية الدستورية وتمكنها من ابداء وجهة نظرها بطريقة منظمة ومشروعة ، لذلك ، فإذا كانت للحكومة تمثل « الاغلبية » فانها لا يمكن أن تتمتع وحدها بكل الحق في التعبير عن وجهات نظر « الجميع » بل لابد « للاقلية » من منظمات سياسية شرعية (أحزاب) تعبر عنها ، وتقف من الحكومة موقف المعارضة . هذه المعارضة علاوة على ما تعنيه من اعطاء الجميع حزية التعبير عن مصالحهم وآرائهم ، فانها تساعد - حتى الاغلبية - في المحافظة على حرياتهم وحقوقهم ، حيث ان وجود المعارضة ، يجعل الحكومة تتصرف ، وهي تضع في اعتبارها وجود المعارضة وتخشى أن تقوم المعارضة بتأليب الراى العام ومحاولاتها للوصول الى الحكم ولقضاء حزب الاغلبية ، مما يحول في النهسية دون استبداد الحكومة وساءة استعمالها لسلطاتها .

وقد أدرك للكتاب للسياسيون هذه الحقيقة ، فنبهوا الى ضرورة المعارضة الشرعية ، ويقصد بها ، وجود حزب معارض (أو أحزاب معارضة) لا يشارك في الحكم ، ولكنه على استعداد دائم ، لتولى الحكم بالطرق

(106) Michels : op. cit., note 15, p.p 27 et s.s.

(١٠٧) عبد الحميد متولى : المرجع السابق الإشارة اليه ، عايش ٥ ، ص ١٥٦ ،

المشروعة (الانتخاب) دون أن يعرض المؤسسات الدستورية في الدولة لاي خطر . والواقع ، أن تطور الممارسة الديمقراطية ، في البلاد الغربية ، قد سمح بتطور نظام المعارضة بطريقة طبيعية وبكل حرية ، بحيث لم تمتد المعارضة بالضرورة « غير وطنية » كما كان ينظر اليها في الأزمنة الغابرة بل أضحت المعارضة ضرورة من ضرورات الديمقراطية ، وعلى الاخص من ضرورات النظام الحزبي (١٠٨) *

لذلك ، فإن حكومة الاغلبية ، لا ترغب في القضاء على المعارضة ، بل هي تنظر اليها وكأنها « المكمل الطبيعي » لها ولا يمكن الاستغناء عنها . حقاً ، ان الاغلبية تعمل بكل الوسائل على الاحتفاظ لنفسها بالحكم ولكنها لا ترغب ، في الوقت نفسه ، أن ترى المعارضة وقد وهدت ، ذلك أن وجود معارضة قوية يساعد للحزب الحاكم (والاحزاب الحاكمة) على التماسك ودعم الصفوف ، ليتمكن من مواجهة المعارضة اما لو كانت المعارضة منعومة ، او كانت ضعيفة ، فيخشى أن يدفع ذلك ، ببعض أعضاء الحزب بالخروج عن قواعد للشرعية واستغلالهم لنفوذهم ، او بالحكومة لاساءة استعمال السلطة والتصف *

لذلك ، فمن القواعد المسلم بها في النظام الديمقراطي ان المعارضة أمر لازم لضمان الحريات العامة ، فالمعارضة لم تمتد فقط أمراً مشروعاً في البلاد الديمقراطية بل غدت أمراً ضرورياً ، بحيث اذا لم تكن مشتركة في الحكم ، فإنها ، تبجو مع الاغلبية وكأنها « صنوان لا يفترقان » (١٠٩) ومن علامتهما المتباينة تستمد الحياة السياسية ، الدفع اللازم لها ، نظراً لما تسمح به هذه للعلاقة من رقابة مستمرة ، وما تتيحه من فرص لكلفة الآراء والاتجاهات . فوجود المعارضة ، يرغم الحكومة على تحقيق بعض مطالبها (مطلب الاقلية) ، لا ارضاء للمعارضة ، ولكن رغبة في التخفيف من خطرهما على للحكومة . كذلك ، فإن المعارضة ضرورية في تأكيد مسؤولية الحكومة . وعلى الاخص المسؤولية الوزارية ، كما تعمل المعارضة أيضاً على حماية الحريات العامة ، اذا ما عن الحكومة الاعتداء عليها ، او على الاقل كشف الحكومة وفضح إجراءاتها غير مشروعة .

(108) Lauvrence : op, cit., note 20, p. 536.

(109) Burdeau : la démocratie. ed seuil, Paris 1956, p. 150.

الفصل الثاني

التعريف بالأحزاب ووظائفها

بعد أن انتهينا من استعراض أصل الأحزاب وكيفية نشأتها ،
وأهميتها في النظم الديمقراطية ، نشرع الآن في محاولة لتعريف الأحزاب
(المبحث الأول) وبيان وظائفها (المبحث الثاني) .

المبحث الأول

تعريف الأحزاب

تتصف الأحزاب ، بأنها ظاهرة سياسية مركبة .

Les partis politiques sont un phénomène complexe (١١٠)

لذلك ، يصعب النظر إلى الأحزاب ، من وجهة نظر واحدة ، وإعطائها ، من
ثم تعريفا شاملا . فالأحزاب ، كأغلب الظواهر السياسية ، يمكن أن يكون
لها حلولات متعددة ، ويمكن لذلك دراستها من جوانب متعددة (١١١) . ولكن
الأحزاب ، لا يمكن تفهمها ولا دراستها ، إلا بدراسة هذه الجوانب كافة .
ولكن نظرا لتعدد الجوانب التي يمكن للنظر منها إلى الأحزاب ، وتعدد
الحلولات التي يمكن الأخذ بها ، نتيجة لذلك ، لتعريف الأحزاب ، بات
هذا للتعريف أمرا صعبا يضمن التعرض له . ونظرا للصعوبات التي تقف
عائقا أمام وضع تعريف شامل للأحزاب ، فإذا نلجأ في هذا الخصوص ،
لوسيلة فنية قال بها المعيد F. Gény حيث قرر أنه « إذا استحال على
الباحث عملا ، ليجاد تعريف شامل لظاهرة معينة ، وجب عليه إذن أن يختار
بين صفاتها المتعددة أهم الخصائص المميزة لها ، ومن هذه الخصائص
يتبلور للتعريف » (١١٢) .

(110) J. Charlot : op. cit., note 24, p. 36.

(١١١) فتاريخ الأحزاب وأساليب نشأتها دراسة يهتم بها المؤرخون ، أما تنظيمها وأحكامها
الخاصة بالانضمام وتواعد اختيار قادتها ، وأحكام انتمائها وحلها ، فمسائل يختص بها القانون ،
أما الوسيط للسياسة الذي تمثل فيه ، وطبيعة العلاقات فيما بينها فمسائل تدخل في اختصاص
علماء السياسة .

(112) F. Gény : Science et technique en droit privé positif T.I&
sirey, Paris 1924, p. 153.

لذلك ، فنظرا لصعوبة تعريف الاحزاب تعريفا جامعاً ، يتعين علينا ان نبين للجوانب المختلفة التى يمكن للنظر منها للاحزاب ، اى استعراض ماهية العناصر المختلفة المكونة لها ، وما هى الدولات المتنوعة التى يمكن اعطاؤها لهذه الظاهرة (المطلب الاول) فاذا انتهينا من ذلك ، اخترنا تعريفا يجمع بين اهم هذه الجوانب (المطلب الثانى) *

المطلب الأول : الدولات المختلفة لفكرة « الاحزاب » :

ان للنظر لظاهرة الاحزاب ، فى محاولة لتعريفها ، تشمل للعديد من الدولات المختلفة * فالبعض قد ينظر الى الحزب ، نظرة تنظيمية ، باعتبار ان التنظيم هو الذى يضى على الحزب أهميته وهو الذى يمكن من تحقيق ما يرمى اليه للحزب من اهدف (للبند الاول) وقد يرى البعض الآخر ، ان اهدف للحزب ، النابعة من الايديولوجية التى يعتنقها هى العامل الحاسم فى تعريف الحزب (للبند الثانى) * وهناك فريق ثالث قد يقف عند وظائف الحزب ، باعتبار أن وظائف الحزب هى اهم ما يمكن ان يميزه (البند الثالث) *

البند الأول : الدلول « التنظيمى » للحزب (تعريف الحزب باعتباره تنظيماً) :

ويعد هذا الدلول هو أقدم للدلولات التى استخدمها للفقه فى محاولته لتعريف الأحزاب * ويرجع للسبب فى ذلك ، كما سبق ان بينا عند الكلام عن نشأة الأحزاب ، الى ان نشأة الاحزاب كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب ، ومحاولة لتعريف للناخبين بمرشحهم ودفع هؤلاء الناخبين عن طريق للتنظيم ، الى تدعيم مرشحي الحزب * لذلك نجد ان اولى الدراسات التى انصبت على الاحزاب ، اخذت بهذا الدلول * فكل من Michels Ostrogorski . انصبت دراستهما للاحزاب ، على انها « تنظيم » قبل كل شئ. (١١٣) *

وكذلك الأستاذ Duverger ، حين شرع فى تعريف الحزب ، مال الى الأخذ بالدلول التنظيمى ، حيث كتب يقول : « ان الحزب ليس

(113) Ostrogorski : op, cit., note 15.

Michels : op, ci., note 15.

جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر اقليم الدولة ، كاللجان الحزبية ، والندوبيات ، واقسام الحزب ، والاتجمعت المحلية ، كل هذه « لجماعات » يربط فيما بينها الارتباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة وهذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة ، يقوم على اساس تدرجي هرمي يصفه الاستاذ دوفرجييه على الوجه التالي « يمكن القول دون مبالغة ان للتنظيم الحزبي ، يقوم على الوجه التالي : ان مناضلي الحزب (قاعدته) يقولون توجيه اعضاء والاعضاء بدورهم يقومون بتوجيه مؤيدي الحزب ، وهؤلاء الاخرون يحثون على توجيه الناخبين . وبذلك نرى ان للتنظيم الحزبي يقوم على اساس من التدرج بين جماعاته المختلفة ، لان درجة المشاركة في التنظيم واحدة بالنسبة للكلفة » (١١٤) .

نفس المعنى يؤكد ماكس ويبر Max Weber « ان اصطلاح (الحزب) يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية ، تقوم على اساس من الانتماء للحر . والهدف هو اعطاء رؤساء (الحزب) سلطة داخل الجماعة التنظيمية ، من اجل تحقيق هدف معين او الحصول على مزايا عادية للاعضاء » (١١٥) .

يتضح لنا ان ، من هذه التعاريف ، لتأكيد على الجانب التنظيمي للحزب Duverger يجعل من التنظيم ، العمود الفقري للحزب ، بينما يؤكد Weber على هذا الجانب التنظيمي ويقدمه على اهداف للحزب .

ورغم ما يعيب المدلول التنظيمي ، من تصور عن شمول ظاهرة الاحزاب ككل ، واعطائها تعريفا جامعا مانعا ، فان مما يزيد في عدم صلاحية هذا المعيار ، هو اختلاف انصاره حول « صورة » هذا للتنظيم « فالبعض (١١٦)

(١١٤) نفس هذا المعنى نجده لدى Samuel J. Eldersveld (114)

(١١٥) في كتابه :

political parties A Behavioral Analysis - chicago . Rand

(115) Max Weber : The theory of social and economic Organization - New york, The Free Press, 1947, p. 407.

Cité in Charlot, op cit, Note 24, p 47.

(116) Michels : op, cit., note 15, pp. 271 et s.s.

Duverger, op, cit., note, pp. 178 et s.s

يؤكد على الطبيعة « الاوليغارشية » للحزب « الديموقراطية الاوليغارشية » في داخل الحزب ، تقوم على تكوين دائرة داخلية مغلقة ، تتولى بين يديها شؤون الحزب وتتوارث فيما بينها مركزه القيادية بينما يرى للبعض الآخر (١١٧) ، على العكس من ذلك ، ان الحزب تنظيم « مفتوح » كوالده غير ثابتة ، سواء في القمة أو على مستوى القاعدة ، ولا تنحصر السلطة فيه في دائرة داخلية مغلقة ، بل توزع السلطة على المستويات المختلفة المكونة للتنظيم الحزبي .

والواقع ، انه لا يمكن لقطع بصحة أحد الرأيين . فكلهما معيب ، لانه حاول أن يضع صورة موحدة لجميع « التنظيمات » الحزبية ، وهي مسألة جد شاقة وغير ممكنة . فصورة التنظيم الحزبي ، تختلف من حزب إلى آخر بحسب العلاقات القائمة بين المستويات التنظيمية المكونة للحزب . فكل حزب ، يتكون كما قال Duverger ، من عدة جماعات داخلية ، وتتوقف درجة التنظيم الحزبي ، على طبيعة العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات . لذلك يتعين لوضع تعريف للحزب يأخذ بمدخلها التنظيمي ، ان نأخذ في الاعتبار ، مكونات هذا التنظيم ، ومستوياته المختلفة :

١ - فينبغي أولاً ، للتمييز بين المستويات المختلفة للانتماء الحزبي ويتضح لنا من ذلك ، ان هناك عدة درجات من الانتماء للحزب : فهناك قادة الحزب ، والمناضلون والاعضاء ، والمؤيدون ، والناخبون . لذلك يتعين دراسة كل مستوى من هذه المستويات وعلاقته بالمستويات الأخرى ، حتى نقف على الصورة الحقيقية للتنظيم الحزبي (١١٨) .

(١١٧) انظر على الأخص Eldersveld السابق الإشارة إليه مالمش (١١٤) والتي ورد ذكره في :

Charlot, op, cit, Note 24, p 38.

(١١٨) والواقع ان هذه الدراسة على جانب كبير من الأهمية . فمن النتائج التي اتصو إلى الدخلة بهذا السعد ، والتي توصل إليها الأستاذ عن طريق البينات الاحصائية ، تدل على ان زيادة عدد الناخبين المؤيدين لحزب ما ، لا تؤدي بالضرورة لزيادة عدد أعضاء الحزب ، لأن لظنح وراء كل فريق مختلف .

Duverger, op, cit., note 24, p III.

ب - ينبغي الالتفات أيضا، في هذا الصدد، بضرورة التمييز بين الاجيال المختلفة ومدى سلطاتهم في كل مستوى من مستويات الحزب ، فكلما ازداد عدد الاجيال القديمة في المستويات القيادية للحزب ، كلما كان من الصعب ان يجرى الحزب تحديلات هامة سواء من ناحية للتنظيم والبرنامج وكلما ازداد عدد الاعضاء من الاجيال الجديدة ، كلما كان هذا للتغيير ممكنا (١١) .

ج - ولخيرا ، ينبغي الالتفات ، الى عامل هام ، هو طبيعة العلاقات بين القوى المختلفة داخل الحزب ، المجموعة الحكومية (اذا كان للحزب هو الذى يحكم) والمجموعة البرلمانية للحزب ، وقيادات الحزب ، وأخيرا للجماعات الحزبية التابعة للحزب .

فكما لاشك فيه ، ان الكيفية التى يتم بها توزيع السلطات بين هذه المستويات ، وتلك للجماعات ، هى التى تحدد صورة للتنظيم الحزبى وهذه للصورة لايمكن أن تكون واحدة بالنسبة لكل الاحزاب . حقا ان هناك قواعد عامة ، تصلح كحد أدنى لوصف « للتنظيم الحزبى » (١٢٠) ، ولكن هذا للوصف لا يصلح وحده لاعطاء الاحزاب تعريفا شاملا ، لا غموض فيه .

المبحث الثانى : المدلول « الايديولوجى » للحزب (تعريف الحزب بالنظر الى مبادئه وأهدافه) :

اذا كان للفريق الاول من الفقهاء ، ينظر الى « للتنظيم » فالفريق الثانى ، يركز على المبادئ والأهداف التى يقوم عليها الحزب ، فالفيلسوف

(9) A. Kriegel : les communistes français -ed seuil Paris 1968ChV
J. Charlot : L'U.N.R (étude du pouvoir au sein d'un parti politique)

A. Colin. Paris, 1967, ch VIII, VIII et IX

William R. Schonfeld : op, cit., note 74.

(١٢٠) يؤكد الأستاذ Serauf ، في هذا الصدد ، ان كل تنظيم حزبي يتكون من ثلاثة عناصر ، تندرج فيما بينها ، على النحو الآتى :

١ - فهناك أولا ، التنظيم الحزبي ، بمعنى الدقيق : فالحزب هو تنظيم ينضم اليه المواطنون ليسلوا على تمثيل جهودهم من اجل تحقيق هدف معين . هذا التنظيم باعتباره مؤسسة مستقلة له نظمه ولحكمه الداخلية التى تبين اسس العمل به : قبول الاعضاء ، تولى المركز القيادية ، توزيع السلطة داخل للتنظيم وكيفية لتخلفا للقرارات . وهذا هو للتنظيم الحزبي ، الذى يضم قادة الحزب ومناقضيه ، اعضاءه ، باعتبارهم للصفوة للنشطة للحزب .

E. Burk يعرف الأحزاب على أنها « مجموعة منظمة من الناس ، اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة للوطن ، عن طريق تحقيق الاهداف والمبادئ التي يعتقدونها » . ذلك أن الفيلسوف ينظر الى السلطة نظرة مجردة ، بينما للمسياسي الذي هو أيضا فيلسوف ولكن يخوض تجربة عملية ، يحاول إيجاد السبل للكفيلة بوضع أهدافه موضع التنفيذ ، (١٢١) . ولا شك أن تعريف للحزب ، بالنظر إلى الايديولوجية التي يعتنقها ، الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، أمر هام ، فايديولوجية للحزب هي

٢ - وهناك للتنظيم الحكومي للحزب ، أن الأعضاء في الحزب يضمهم - في البرلمان - تنظيم خاص بهم هو المجموعة البرلمانية ، فلذا كان الحزب يحكم (أو يشترك في اتخاذ حكم) فان مجموعة الحزب - الحكومية - أي الوزراء ، لا تعدو أن تكون امتدادا للمجموعة البرلمانية . ويتوقف مدى استقلال أعضاء المجموعة الحكومية في مواجهة الحزب على طبيعة التنظيم الحزبي . (راجع في هذا الصدد ما سبق من ٢٧) .

(٢) وهناك أخيرا القاعدة الانتخابية للحزب ، وهي تمتد أقل عناصر الحزب نشاطا وتنظيما هذا المستوى يضم كل من ينتم إلى الحزب ، سواء في ذلك أعضاء الحزب أم مؤيدو ، في الانتخابات . هؤلاء ينظرون إلى الحزب نظرة « عاطفية » أكثر منها « تنظيمية » ، والحزب لا يمثل بالنسبة لهم إلا امتداد لشخصية عامة معينة - وارتباطهم بالحزب يقوم على فكرة « الولاء » التي تسمح للتنظيم بمغاء للتحقق من الاعتماد عليهم .

من هذه الملاحظة ، بين المستويات الثلاث ، يقوم للتنظيم الحزبي ، ويتوقف مدى فاعليته على طبيعة هذه الملاحظة ومدى امكانيات الحزب في التوفيق والتتسيق بين رغبات هذه المستويات جميعها .

F. Sorauf : Political Parties and Political Analysis cité in charlot, op, cit., note 24, p 48.

(121) E. Burk : Thoughts on the cause of the present Discontents 1770 I, pp. 530 et 538.

Cité in charlot, op, cit., note 24, p.49.

هذا المعنى لكنه أيضا لينين حيث كتب يقول أنه « دون برنامج ، لا يمكن للحزب أن يقوم باعتباره تنظيميا سياسيا قادرا على المحافظة على خطه العام في كل مرة تجد فيها ظروف غير متوقعة » . فيدون وضع سياسة محددة للعمل على تنفيذ أهداف الحزب لا يمكن القبول أننا بصدد تنظيم سياسي فعال ، وإنما يمكن اعتبار هذا الجميع من الأفراد هو جمع من الفقهاء للفلسوفين » .

Lénine : de la campagne electorale et de la plate forme electoral. Le social Démocrates No. 24, 18 Octobre 1911.

انظر كذلك :

Burdeau : op cit., note 99, p. 266.

أحد مكوناته الأساسية ، وهي التي تمكن من الحكم على « لون » الحزب ، أى على اتجاهه السياسى ، ولكن هذا للتعريف ، الذى يقتصر على الجانب الايديولوجى هو بدوره تعريف معيب ، لانه يتجاهل جوانب أخرى من الأحزاب لا تقل أهمية عن الجانب الايديولوجى (كالجانب التنظيمى والجانب اللوظيفى) . هذا علاوة على ان الأخذ بالجانب الايديولوجى وحده ، قد لا يعطى صورة صادقة عن الحزب . . . لذلك يقرر G. Wallas فى هذا الصدد ان اصطلاح « الحزب » هو ككل الاصطلاحات السياسية ، يمكن عند سماعه أو قراءته أن يترك لدى الافراد انطبعا يختلف من شخص الى آخر . فغالبا ما يحدث ، ان تكون مشاعرنا نحو « الحزب » ناجمة عن انفعال عاطفى نحكم به على اتجاهات هذا الحزب ، اذك يطمئن على قيادة الاحزاب ، ان يعطوا لحزبهم اتجاهات واضحة ومعروفة للكافة . ولا يمكن للقادة ان يحققوا ذلك ، الا اذا اوضحوا دون خطأ « لون » حزبهم أى اهدافه ، فاجدنا الأوائل استطاعوا ان يكتشفوا « الألوان » قبل « الكلام » (١٢٢) .

كذلك ، يؤخذ على هذا للتعريف ، أنه لا يمكنه ان يمثل (كسابقة) كل الأحزاب فى واقعها وتطورها : فهناك أحزاب لا تعتنق ايديولوجية معينة ، وهناك أحزاب أخرى ، تتخطى عن ايديولوجيتها تحت ضغط الظروف الواقعية بحيث يجىء للتطبيق مخالفا للنظرية :

١ - فهناك بعض الاحزاب ، التي يلعب الجانب الايديولوجى فيها دورا ثانويا ، ولا يمكن التعويل عليه لمعرفة « مثال ذلك مثلا ، حزب العمل البريطانى الذى يميل للأخذ بالمبادئ الاشتراكية ، ولكن « الاشتراكية » ليست بالنسبة للحزب « ايديولوجية » راسخة ، بقدر ماهى برنامج يسعى الحزب الى تنفيذه . فالمادة الرابعة مثلا من لوائح الحزب ، تؤكد على ضرورة « الملكية الجماعية لوسائل الانتاج » ولكن حكم هذه المادة يتعارض مع المبدأ من احكام لائحة الحزب ، التي تؤكد فى مجملها قبول الحزب لمجتمع « وسط » شبه رأسمالى ، شبه اشتراكى ، وبذلك يمكن أن نقول

(122) G. Wallas : Human nature in Politic - London - Constable
1920 pp. 83 - 84.

Cité in charlot : op, cit., note 24, p. 50.

ان حزب العمل البريطاني لا يرتبط باليديولوجية معينة ، وانما يميل الى تحقيق برنامج يؤكد على المساواة والعدالة الاجتماعية (١٢٣) .

(ب) وحتى بالنسبة للحزب التي تحتنق « ليديولوجية » واضحة ، فهذا لا يعنى ان هذه الاحزاب لا تحيد ولا تتراجع عن مبادئها ، بل نجدها في كثير من الاحيان ، مضطرة الى « تطويع » أيديولوجيتها لتتمكن من مواجهة الظروف ، ولتتماشى مع الاعتبارات العملية . وحتى تتمكن من التوفيق بين « النظرية » « والتطبيق » ، تمهد الاحزاب الى التمييز بين اهدافها (على المدى القصير) واهدافها (على المدى الطويل) حيث تضطر الى تعديل اهدافها بقصد مواجهة الظروف الطارئة ، مع التاكيد على أن اهدافها (على المدى الطويل) والمرتبطة بالأيديولوجية التي تحتنقها ، لم يطرأ عليها أى تغيير .

البند الثالث - الدخول الوظيفي للحزب (التنظر الى الحزب باعتباره وظائفه) :

اما للفريق الثالث ، من اللفتهاء ، فيميل الى تعريف الحزب بالنظر الى جملة الوظائف التي يقوم بها الحزب .
الوظائف التي يقوم بها . وهو ما دعا هذا الفريق ، الى محاولة بيان

ولعل أهم هذه الوظائف على الاطلاق ، هي وظيفة تولى الحكم .
فالاستاذ R. Aron يعرف الحزب على انه « تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة ، سواء في ذلك العمل على تولى السلطة أو الاحتفاظ بها » (١٢٤) :

(١٢٣) وانظر فيما بعد ، ص ١١ وما يمدما .

(123) J. Charlot : op. cit., note 24, p. 42.

(124) A. Aron : Introduction à l'étude des partis politiques
association Française de science politique. journées
d'études des 26 et 27 Nov. 1949.
F. NIS. ? Paris 1949 p. II

وهذا هو نفس المعنى الذى يؤكد A. Bouns الحزب هو مجموعة من الناس تسعى الى السيطرة ، بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم (١٢٥) .

كذلك يؤكد Schattschneider ، ان الحزب بالدرجة الاولى ، هو محاولة منظمة للوصول الى الحكم « بحيث لا يمكن تعريف الحزب ، دون الالتفات الى هذا العامل ، فهذا العامل هو « القاسم المشترك » بين جميع الاحزاب (١٢٦) .

ولكن الحزب ، يقوم بوظائف اخرى ، لا تقل أهمية عن هذه الوظيفة (وظيفة الحكم) فبالنسبة للبعض ، تلعب الاحزاب دورا هاما فى تكوين الراى العام ، وتقوم بدور « الوسيط » بين المجتمع والسلطة فيقرر Apter فى هذا الصدد ان « أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم وتوجيه الراى العام ، وتلمس احتياجات الناس ، ونقل هذه الاحتياجات الى الاجهزة المسؤولة ، بحيث يعمل الحزب على التقريب بين الحكام والحكومين » .

لذلك ، يمكن القول ان الاحزاب هي بالدرجة الاولى « محاولة للتقريب بين الراى العام والسلطة » (١٢٧) .

ولكن للجانب « الوظيفي » للحزب ، على الرغم من أهميته لا يمكن الارتكان اليه وحده فى تعريف الحزب . فالاحزاب فى وظائفها ، لا تنف عند حد تولي الحكم وتكوين الراى العام ، بل هي تقوم الى جانب ذلك

(125) A. Douvns : An Economic Theory of Democracy New-York, Harper 1957, pp 24-26.

(126) Cité in charlot, op, cit., note 24, p. 51.

E.E. Schtoschneider : Party Gouvernement New York, Rinechart 1942, pp 35-37 Cité in charlot, op, cit., note 24, p. 52.

(127) D. E Apter : The politics of Modernization Chigago University of Chicago press, 1965, pp. 181,182. Cité in charlot, op, cit., note 24, p. 53.

بوظائف أخرى متعددة (١٢٨) هذا من جهة * ومن جهة أخرى ، تتفاوت الأحزاب فيما بينها في الوظائف التي تقوم بها . فالأحزاب الأمريكية مثلا ، تركز على الوظائف « العملية » (كتولى الحكم ، وتنظيم الحملات الانتخابية الخ) ، بينما الأحزاب الأوروبية إذ تركز أيضا على هذه الجوانب ، فلها لا تغفل وظيفتها الأيديولوجية ، التي تتمثل في غرس الأفكار والمبادئ لدى تابعيها ، لا تهمل أيضا وظائفها الاجتماعية .

المطلب الثاني - محاولة تعريف الأحزاب بالنظر إلى جوانبها المختلفة :

تناولنا ، في الصفحات السابقة ، الدلولات المختلفة لفكرة الحزب واكدنا على عدم صلاحية أي منها وحده ، لشمول ظاهرة الأحزاب في مجموعها ، ويبدو ان السبب الرئيسي في فشل كل حلول على حده ، هو ان كلا منها كان يصف مرحلة من مراحل تطور الأحزاب فحسب . لذلك يقرر الأستاذ Burdeau بحق ان « من العبث محاولة وضع تعريف دقيق لظاهرة الأحزاب ، دون أن نحدد مقدما للزمن والوسط السياسي والاجتماعي اللذين نتناول من خلفهما تعريف الحزب » . (١٢٩) فالصعوبة التي قامت في وجه كل محاولة لتعريف الأحزاب ، ليست فقط للنظر إلى جانب من جوانب الحزب المميزة ، دون للجوانب الأخرى ، ولكن أيضا للنظر إلى الأحزاب نظرة قاصرة على مرحلة من مراحل تطورها . لذلك ، نجد انه حتى بالنسبة للذين حاولوا أن يضعوا تعريفا شاملا للحزب ، جاءت محاولاتهم أيضا قاصرة عن شمول هذه الظاهرة لانهم كان يقصرون تعريفهم على مرحلة معينة بما يحيط بها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية . لذلك فإن أي محاولة لتعريف الحزب تعريفا عاما وشاملا ، تقتضي أن نضع يدينا على « الخصائص العامة المشتركة » للأحزاب ، وللتي تظل رغم تطور للنظام الحزبي للحد الأدنى الذي يقوم عليه عماد هذه الظاهرة السياسية .

(١٢٨) تنظيم الصلات الانتخابية ، وتنظيم المفاوضة وممارسة للضغط على الحكومة ، وللصل على تهيئة وتجديد أعضاء الحزب ومؤيديه ، وتكوينهم « أيديولوجيا » ، وكذلك بعض الوظائف الاجتماعية كتقديم الاحتمالات العلمية ... الخ .
انظر فيما بعد ، وظائف الأحزاب ، ص ١٠٥ وما بعدها .

(129) Burdeau : op. cit., note 99, p. 265.

فلو تناولنا الاحزاب ، كتنظيم ، وحاولنا التركيز على هذا الجانب لتعريف الحزب ، لادركنا سريعا أن هذا هو أكثر جوانب الحزب تأثرا بالظروف التي يمارس الحزب فيها نشاطه ، ولهذا السبب ، لا يمكن لهذا الجانب أن يكتسب طلبا موحدا يصلح كقاعدة لتعريف الحزب تعريفا شاملا للتنظيم - كما يسلم بذلك انصار هذا الرأي أنفسهم - يقوم على العلاقة بين مستويات الحزب المختلفة^{١٠} ، وقد رأينا ان هذه العلاقة تتوقف على الظروف التي نشأ فيها الحزب والتي يمارس فيها نشاطه ، وأن درجة التركيز في السلطة داخل الحزب ، أو قيامه على أسس من اللامركزية ، كلها أمور داخلية (١٣) ، متصلة بأصل نشأة الحزب والظروف السياسية والاجتماعية المحيطة به ، ومن ثم لا يمكن الارتكان إليها لوضع تعريف موحد للحزب .

لذلك ، يظل لنا العنصر الأكثر ثباتا في الحزب ، والذي يتمثل في الحد الأدنى المشترك بين كافة الاحزاب ، ويتمثل في التضامن المادي والمعنوي الذي يربط بين أعضاء الحزب الواحد ، الذين يدينون بمجموعة من الافكار السياسية المشتركة (١٣) فهذا الرابط بين أعضاء الحزب الواحد ولد ونما مع نشأة الاحزاب وتطورها ، وهو الآن (وسيظل) المحور الذي تدور حوله كل عناصر الحزب من تنظيم وأهداف ووظائف .

فإذا اعتمدنا ، على هذا العامل ، لتعريف للحزب ، كان لابد ان نأخذ بعين الاعتبار ، ان مثل هذا للتعريف ، يتضمن بالضرورة شقين :

أما للشق الاول : فيصور للحزب في شكل تيار فكري يعكس رؤية سياسية خاصة ومتميزة . هذه للرؤية جمعت بين مجموعة من الافراد وجعلتهم يلتقون حولها باعتبارها رؤية موضوعية بعيدة عن الاهواء للشخصية .

وأما للشق الثاني : فيركز على العلاقة التي تربط بين أفراد هذه المجموعة والاهداف التي يسعون إلى تحقيقها من تجمعهم .

(١٣٠) انظر ما سبق ، ص ٢٥ وما بعدها .

(131) Burdeau : op, cit., note 99 pp. 267.

وعلى الرغم من أهمية للشق الأول من التعريف ، إلا ان التطور الحزبي يعطى للشق الثانى أهمية أكبر ، لانه القاسم المشترك بين كل الأحزاب ، فى الوقت الحالى فالأحزاب جميعا ، ليا كان لونها أو طبيعة تنظيمها ، تدل على أنها تقوم على أساس من « التضامن بين أعضائها » من أجل تحقيق « المصلحة العامة » لذلك تدعى كل الأحزاب (بحق أو بغير وجه حق) إنها تتكلم باسم الشعب ولها تعبر عن « الإرادة الشعبية » .

والتركيز على هذا الجانب من جوانب الأحزاب ، يتميز بأنه علاوة على كونه يعكس الصورة الحقيقية للأحزاب فى العصر الحالى ، فإنه بالإضافة الى ذلك ، يلخّذ فى الاعتبار الأسباب التاريخية التى كانت وراء نشأة الأحزاب ، وعلى الأخص ارتباط نظم الأحزاب بمبدأ أن « الاقتراع العام » ، حيث لا يمكن تعريف الأحزاب ، دون الأخذ بهذا الارتباط ، ووضعه موضع الاعتبار .

لذلك ، فنحن نميل للاخذ بالتعريف الذى قال به الأستاذ Burdeau (١٣٢) وأيده أيضا الأستاذ A. Aron (١٣٣) ، ولذى يعرف للحزب بأنه « تنظيم يضم مجموعة من الافراد ، وتحين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع إنكارها موضع للتنفيذ ، وذلك بالعمل فى آن واحد ، على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم ، وعلى تولى الحكم ، أو على الأقل ، للتأثير على قرارات السلطات الحاكمة » فهذا التعريف ، علاوة على انه يجمع بين كافة الجوانب التى رأيناها للحزب ويشمل الخطوات المختلفة له ، يتميز أيضا بأنه يجرى التطور الذى عرفته الأحزاب » (١٣٤)

(132) Burdeau : op. cit., note 99, p. 268.

(133) Raymond Aron : démocratie et totalitarisme.

coll " diées " Gallimard - Paris 1956, p. 117.

(١٣٤) هناك محاولات أخرى ، لتعريف الحزب تعريفا شاملا ، ولكن يعيبها جميعا أنها ، لما تغفلت أيضا عن بعض عناصر الأحزاب ، فجاء التعريف شيقا عن أن يشمل ظاهرة الأحزاب في مجموعها ، وأما كان التعريف واسعا ، بحيث كان يشمل الى جانب الأحزاب ظواهر أخرى .

فمثلا هناك تعريف الأستاذ Freidrich « الحزب هو مجموعة من الناس منظمة بطريقة دائمة ، تهدف الى الوصول الى الحكم أو استمرار السيطرة عليه لصالح قادة المجموعة وأصحاب أعضاء الجماعة - بفضل هذه السيطرة - بعض الزوايا والكاسب المادية والأدبية .

Freidrich : op. cit., note 18, p 250.

اذ يركز على جهود الحزب وسعيها للدائب الى كسب الراى العام ،
فما من حزب فى وقتنا الحالى الا ويؤكد انه يعمل من أجل تحقيق الأمال
والمطالب الشعبية ، وما من حزب الا ويسعى الى تعبئة الراى العام الى
جانبه . لذلك فان محاولات الأحزاب التأثير على الراى العام ، لم تعد مجرد
وسيلة يستخدمها الحزب ، بقدر ما هى عنصر من عناصر تكوينه ، وخاصة
ان الأحزاب كلما نجحت فى كسب تأييد الراى العام لها ، كلما امكنها ان
تتفانى (ولو من الناحية للنظرية) بطليعها للديمقراطى ، وان تنفى عن
نفسها تهمة « الاوليجارشية » .

كذلك يتميز هذا للتعريف ، بانه يبرز دور الأحزاب فى الصراع
الدائر حول السلطة ، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة . فهو حين يركز على
دور الحزب فى التمسك الى تولى السلطة وللتأثير على قرارات الحكومة يؤكد
بذلك ان الأحزاب ، ليست مجرد تيارات فكرية فحسب ، ولكنها مؤسسات
لا غنى عنها فى كل نظام ديمقراطى ، اولا لانها تعمل على تكتيل جهود
المواطنين وتكوين رآى علم مؤثر ، بدونه لا يمكن للأحزاب ان تدعى قدرتها
على الحكم أو المعارضة . وثانيا لان عددا من الحريات العامة ، كحرية اقامة
الجمعيات ، وحرية للتظاهر والتجمع وحرية الصحافة ، تقفد للكثير من
فحواها ومضمونها. اذا لم يكن هناك احزاب .

وبذلك يتضح ان التعريف الذى نميل لايه ، يعطى صورة واضحة
لفكرة الأحزاب . حيث يبرز دور الحزب فى تكوين الراى العام ووظيفته فى
تولى السلطة ، ويؤكد على الرابط « للفكرى » و « التنظيمى » بين أعضاء
الحزب ، ويبين مكانة الحزب باعتباره مؤسسة من المؤسسات السياسية
التي لا غنى عنها فى النظم الديمقراطية . وبذلك يجمع هذا التعريف ،
ببساطة - بين للجوانب المختلفة لفكرة الأحزاب ، ويتماشى مع ما حققته
هذه لفكرة من تطور فى وقتنا الحالى .

= وهناك ايضا تعريف الأستاذ Goguel للأحزاب بأنها مجموعة منظمة من الناس تفكر
فى الحياة السياسية ، بقصد تولى الحكم (بصورة شاملة أو جزئية) للعمل على تنفيذ لفكر
وتحقيق آمال أعضاء المجموعة . Goguel : Politique - Octobre 1947, p. 685.
ولكن هذه التعريفات كما يبدو لا تصل الى حد شمول كل جوانب الأحزاب ، ولا تلاحق
من جهة أخرى كل للتطور الذى شهدته هذه الظاهرة فى السنين الأخيرة ، وعلى الأخص
تحول الأحزاب من مؤسسات سياسية تقفد على الأفكار ، الى مؤسسات شعبية تعتمد على
تأييد للراى العام ، كما يوضح ذلك التعريف الذى اخذنا به فى الفن .

المبحث الثانى

وظائف الأحزاب

يتعين علينا قبل الخوض فى وظائف الأحزاب ، ابداء ملاحظة أولية ، مؤداهما اننا لا نتناول هنا نوعا معينا من الأحزاب ، ولنما نتناول للنظرية العامة للأحزاب . ومعنى ذلك اننا نتناول وظائف الأحزاب بصفة عامة ، ونركز على تلك التى تقوم بها جميع الأحزاب . بحيث ينظر الى هذه الوظائف على انها لحد الأدنى الذى تقوم به كل الأحزاب ، ايا كانت طبيعتها . هذه الملاحظة الأولية كان لابد منها ، نظرا لان للوظائف التى تقوم بها الأحزاب ، تتأثر دون شك ، بطبيعة كل حزب على حدة . وقد أكد الأستاذ Burdeau هذه الحقيقة بقوله « ان تحديد وظائف الأحزاب يبدو امرا صعبا اذا حاولنا تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذى تباشر فيه نشاطها ، فما هو وجه التشبه بين الوظائف التى تباشرها الأحزاب فى للنظم الليبرالية وتلك التى يبشرها الحزب الواحد فى للدول التى تأخذ بنظام الحزب الواحد ؟ » (١٣٥) .

وعلى الرغم من هذه الملاحظة ، فاننا سنضطر هنا للنظر الى الأحزاب باعتبارها مؤسسات سياسية لابد ان تقوم بحد من المهام لا غنى عنها تجاه المجتمع الذى تباشر فيه نشاطها ، مع التأكيد على انه حتى بالنسبة لهذه الوظائف ، فان اسلوب القيام بها يتوقف الى حد بعيد ، على المبادئ التى يعتنقها الحزب والاهداف التى يسعى الى تحقيقها .

ولعل اهم هذه الوظائف جميعا ، او كما يقال عنها « الوظيفة الكبرى ، للحزب هي سعيه للدائب فى للوصول الى السلطة ، او للتأثير على قراراتها (١٣٦) فالحزب لا يتمكن من تحقيق اهدافه الا اذا توصل للحكم ، او اذا تمكن عن طريق للحصول على قدر من التأييد الشعبى ، من الاضبط

(135) Burdeau : op, cit., note 99, p. 271.

(١٣٦) مصرد مبرى عيسى : للنظرية العامة للأحزاب - مقال للمؤلف الاشارة لايه حادى

على السلطة للحكمة ، وتنظيم المعارضة (المطلب الاول) لذلك ، نجد انه الى جانب الوظيفة الكبرى ، تقوم الاحزاب بعدة وظائف اخرى ولكن هذه الوظائف جميعها لا تحو ان تكون مكملة للوظيفة الاولى ، وترمي الى تأكيد قيام الاحزاب بوظيفتها الرئيسية .

ومن هذه الوظائف ، مشاركة الاحزاب في تكوين للرأى العام وتوجيهه (المطلب الثانى) ولقيام بدور الوسيط بين الجماهير والسلطة للحكمة (المطلب الثالث) وتكوين الكوادر السياسية (المطلب الرابع) .

المطلب الاول : تنظيم الاحزاب للمعارضة

فلما ان الوظيفة الكبرى للاحزاب هي الوصول الى الحكم ، او محاولة التأثير على قرارات السلطة للحكمة ، عن طريق تنظيم المعارضة .

والمعارضة في النظم الديمقراطية لها اهمية كبرى . فعلاوة على انها متفقة مع المنطق وطبيعة الامور ، من حيث وجود للرأى وللرأى المخالف ، وما يحق وجود المعارضة « المشروعة » من وسائل قانونية تسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه ، علاوة على ذلك ، فان المعارضة تعتبر ، في النظم الديمقراطية ، جزءا لا يتجزأ من النظم نفسه .

ومناد ذلك ، ان أى نظام سياسى ليس نظاما جامدا ، لا يقبل أى تعديل او تغيير ، فكل للنظم السياسية الديمقراطية ، تقوم على أساس قبول الاغلبية لها بحيث اذا عبرت الاغلبية عن رفضها للنظام وأبقت رغبته في تبديله او تعديله ، تعين وفقا للمفاهيم الديمقراطية الاستجابة لذلك الرغبات ، وتلك هي فائدة المعارضة وما يدعو الى ضرورة تنظيمها في النظم الديمقراطية ، فهذه النظم ينبغي عليها ان تعترف دائما وتشجع وجود برامج سياسية مختلفة عن برنامج الاغلبية للحكمة ، كما يتعين على هذه الاغلبية أيضا قبول كل نقد موجه اليها من المعارضة ، لبرنامج المعارضة ، وماتوجه من نقد للحكومة . يمثلان ضرورة لا مناص منها في كل نظام ديمقراطى ، حيث يمكن للمعارضة استنادا لبرنامجها ، واعتمادا على ما تملكه من وسائل للضغط على الحكومة ان تستجيب لرغبات الجماهير في التغيير والتعديل ، دون ان تتعرض المؤسسات الدستورية لأى خطر ، مما يترتب عليه امكانية حدوث التغيير في نطاق « الشرعية » وهو ما يطلق عليه لافقه « استمرارية المؤسسات الدستورية » (١٣) .

(137) Charlot : op, cit., note 24, p. 290.

لذلك ، يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب ، وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة ، من أحزاب الاغلبية لحزب (أو لحزب) الاغلبية ولكنها وظيفة محددة الابعاد ، تقتضى من حزب المعارضة ، ان يقوم بتوجيه النقد الى الحكومة ، على الا يكون هذا النقد مجردا ، بل مقرونا بالطول البعيدة ، التى يتضمنها برنامج متكامل ، يمكن ترجمته الى قرارات نافذة ، اذا سنحت الفرصة للحزب المعارض ان يتولى الحكم . ولا شك ان قيام المعارضة على هذا النحو ، لا يمكن ان يتم الا اذا استندت الى ما يتيح لها للنظم الديمقراطية من وسائل تساعد على نجاح المعارضة وعلى الاخص ما تكلفه هذه للنظم من حماية للحريات العامة ، كحرية الصحافة وحرية الراى ، وحرية للتجمعات والجمعيات وللحضانة البرلمانية ، وحق للبرلمان فى مسائلة الحكومة وطرح لائحة بها ٠٠٠٠ للنق .

ويتقضى قيام الاحزاب بوظيفتها فى المعارضة ، اضطلاعها بعدة مهام (البند الاول) ، ويتوقف مدى نجاحها فى تحقيق هذه المهام ، على الظروف السياسية والحزبية التى تمارس فيها الاحزاب نشاطها (البند الثانى) .

البند الاول : المهام التى تفرضها وظيفة المعارضة :

تفرض وظيفة المعارضة على الاحزاب ، التقيام بمهام ثلاث .

١-ملاحزاب المعارضة ، يضمن عليها اولا ، ان تقوم بنقد النظام السياسى الذى تقيمه الاحزاب الحاكمة . ولكن ينبغى ان يتم هذا النقد بحيث يتناسب والظروف الوطنية ، ولا يؤدى للاخلال بقواعد الشرعية الدستورية . ومن امثلة للنقد الذى لا يتناسب والظروف الوطنية ، قيام الاحزاب بنقد سياسة الحكومة على اساس طول مستوردة من للنظم الاجنبية ، وخاصة لو كان الراى العام يرفض هذه الطول ، ولعل هذا هو اهم ما يوجه من نقد للاحزاب للشيعوية فى دول اوروبا الغربية (١٣٨) .

(138) J. Touchard : " Introduction à l'idéologie du P.C.F. in " le Communisme en France " .

Cahiers de la condition nationale des sciences politiques
A. Colin - Paris 1969.

نظر ايضا فيما يمد ، ص ٢٨٦ وما بعدها .

ويتمتع على الأحزاب ، ثانيا ، ان تقوم بتقديم البدائل ، وان يكون لديها على وجه الخصوص ، برنامج صالح للتنفيذ . ولكن الملاحظ في هذا الصدد ان الأحزاب المعارضة غالبا ما تنشط في هذا الصدد بالطرق فهي اما ان تقدم برامج تقترح فيها تعديلات تؤدي الى قلب اساس النظام « راسا على عقب » وبحيث لا تحتمل المؤسسات الدستورية ان يتم هذا للتعديل بالطرق « المشروعة » واما ان تكفي بتقديم برامج دعائية ، لا تتضمن سوى مبادئ عامة براقية ، لا تصلح لان توضع موضع التنفيذ . ذلك ان الأحزاب المعارضة ، في سعيها للدائب للوصول الى الحكم ، تعمل على اكتساب أكبر قدر من الاصوات ، لذلك فهي بالإضافة الى مؤيديها ، تحاول ان تسلب الاغلبية لأكبر قدر ممكن من الاصوات ، لذلك تعمل المعارضة على ارضاء الجماعات المستاءة من الحكومة والجماعات المترددة وتأخذ في الاعتبار عند وضع برنامجها ، مطالب هؤلاء فيأتي هذا البرنامج وكأنه عمل « دعائي » بمناسبة الانتخابات ، أكثر منه برنامجا محددا صالحا لتنفيذه من قبل الحكومة التي تشكلها المعارضة « اذا هي نجحت في الوصول الى الحكم » .

ويتمتع على احزاب المعارضة في النهاية ، ان تكون قادرة اذا هي نجحت في الوصول الى الحكم ، على ان تتحمل مسؤوليتها في استمرارية المؤسسات الدستورية وما يقتضيه ذلك من قيام كوادر للحزب بتولي مسؤولية الحكم ، وقدرتها في المحافظة على كيان المؤسسات القائمة واستمراريتها دون اضطراب .

وهنا يختلف دور الحزب ، بحسب امكانياته ، وبحسب الانظم السياسي الذي يباشر فيه نشاطه ، حيث يتوقف مدى مقدرة الحزب على الاضطلاع بمهمة استمرارية المؤسسات الدستورية ، على مدى ما يتمتع به الحزب من سيطرة في ظل للحكومة الجديده (١٣) وبحسب ما اذا كان الانتصار الذي حققه الحزب قد جاء به وحده الى كرسي الحكم ، ام ان انتصاره كان جزئيا ، بحيث اجبر على الاشتراك في ائتلاف حكومي ومدى ما يتمتع به من سلطة داخل هذا الائتلاف ، لم لاضطراره الى الحكم دون

(139) G. Lavau : Partis et systèmes politiques " Interactions et fonction " Revue canadienne de science politique N: J. Mars 1969 pp. 36 et s.s

« أغلبية برلمانية » واضطراره الى تنسيق برامج مع الاحزاب التي دون ان تشترك معه تساعده في البرلمان^(١٤٠) .

الفصل الثاني : الظروف المؤثرة في قيام الاحزاب بوصفها المعارضة :

يتوقف مدى نجاح الاحزاب ، في التقييم بمهام المعارضة على طبيعة النظام السياسي والحزبي . فالنظام الحزبي له تأثيره على ابعاد المعارضة وصورتها . فالمعارضة في النظام للحزبية الثنائية ، تختلف عن المعارضة في النظام المتعددة الاحزاب . ففي النظم الثنائية الاحزاب تكاد المعارضة تأخذ شكلا « شبه رسمي » ففي إنجلترا مثلا ، يحصل رئيس حزب المعارضة على راتب من الدولة ويطلق عليه « رئيس معارضة حكومة صاحب الجلالة » *Leader de l'opposition au gouvernement de sa Majesté* أما في النظم المتحدة الاحزاب فالوضع يختلف بالنسبة لتعدد الاحزاب وكثرتها ، مع اختلاف قوتها وحجمها ، وتباين برامجها ، مما يصعب معه القول بوجود تنظيم متناسق للمعارضة^{١٤١} .

لذلك نجد المعارضة في النظم الثنائية تأخذ طابعا خاصا فتظل هذه المعارضة معتدلة *Opposition modérée* لان طبيعة النظام تملئ عليها هذا « الاعتدال » فالصراع السياسي ينحصر بين حزبين ، ويفترض ان يتبادلا مكانيهما ، لذلك يتميز الحزب المعارض دائما من استخدام لهجة أو أسلوب متطرف ضد الحكومة ، لأنه (أي حزب المعارضة) قد يصبح بين لحظة وأخرى ، في كراسي الحكم ، فيصير استخدام الأساليب المتطرفة سلاحا ذا حدين ، سريعا ما يتردد الى نحوره . ولذلك يتكلم عن عبقرية التسوية التي تربط العلاقات بين الحزبين « انهم خصوم عليهم ان ينسقوا خصومتهم أمام الناخبين ، ولهم زملاء عليهم الاتفاق كي يعمل النظام بسلامة »^(١٤٢) .

ولكن هذا للتنسيق بين المعارضة والحكومة لا يتصور قيامه في النظم المتعددة الاحزاب ، فهذه الأخيرة لا تتوانى عن استخدام كافة الوسائل

(١٤٠) راجع ما سبق ص ٤٨ وما بعدها .

(١٤١) Lauvrence :op.cit., note 20, p. 536.

(١٤٢) ليرميلايو ومارسيل ميل : الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى (ترجمة محمد

برجولي) مكتبة الفكر العربي - منشورات عويدات - بيروت لبنان - ١٩٧٠ ص ٩٨ .

المتاحة للهجوم على أحزاب الحكم ونقد سياستها ، ذلك أن تعدد الأحزاب المعارضة ، وعلى الأخص للصغيرة منها ، لا يجعلها تفكر في غد قريب تتولى فيه الحكم . ولكن هذه الصورة من المعارضة يعيها أن كثرة عدد الأحزاب وتباين برامجها والانتنافس فيما بينها ، ينعكس على الرأي العام ، حيث لا تستطيع الأحزاب ، أن توحيد وجهة نظر المعارضة ، ولا أن تمنح للجماهير رؤية سياسية واضحة ومتناسقة ، بما يمكن من توحيد صفوف الجماهير في المعارضة . وهذا على العكس تماما مما يحدث في للنظم الحزبية الثنائية، فكل حزب آراؤه وبرنامجه ، بما يمكن الجماهير من الاختيار بوضوح بين المقترحات التي تطرحها عليهم الحكومة ، ولابدائل التي يطرحها حزب المعارضة (١٤٢) .

وما يزيد الأمر صعوبة ، في للنظم المتعددة الأحزاب ، انه بالإضافة للمعارضة الخارجية التي تقوم بها أحزاب صغيرة ومتمحدة ، هناك المعارضة « الداخلية » التي يلقيها الحزب ، من الأحزاب المشتركة معه في الحكم ، ففي ظل نظام حكم الائتلاف تصبح للقرارات الحكومية عبارة عن « القرار الذي يمكن للتوصل للاتفاق عليه من جانب كل الأحزاب المشاركة في الائتلاف » مع احتفاظ كل حزب بحقه الكامل في عرض وجهة نظره ونقد هذا القرار وبيان أوجه النقص فيه والتي غالبا ما ينسبها كل حزب في الائتلاف إلى الأحزاب الأخرى المشاركة فيه . كذلك تتأثر وظيفة المعارضة ، بحسب قوة وحجم الحزب الذي يمارسها ، ويختلف الأمر بحسب ما إذا كان الحزب كبيرا يتولى تمثيل مصالح قطاع كبير من الجماهير فتعدد مصالحها وتعارض ، لما إذا كان حزبا صغيرا لا يمثل إلا فئة محدودة من للناس ، متجانسة المصالح . فالتجانس الاجتماعي ، بين أعضاء الحزب

(١٤٣) وينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد ، انه حتى في للنظم المتحدة الأحزاب إذا كان الائتلاف الحكم ، أو التجمع المعارض متجانسا فإن ذلك ينعكس على النظام السياسي طبعاً حزبيا يشبه إلى حد كبير طابع للنظم الحزبية للثنائية ، بما يؤدي إليه ذلك من قوة المعارضة ووضوحها ، وعلى العكس ، فانه حتى في للنظم الثنائية إذا كان الحزب المعارض تسيطر عليه للامركزية وتتمتع الهيئات الاقليمية للحزب باستقلال في مواجهة سلطات المركزية ، فهنا تقترب المعارضة أكثر من صورتها في للنظم المتحدة الأحزاب . فالتنظيم البرلماني للمعارضة مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يقترب أكثر من النموذج الفرنسي عنه في النظام الإنجليزي انظر تكميل ذلك .

Buurger : op cit, note 24, p 458.

له أهمية كبيرة ، فكما كان الحزب يمثل « طبقة اجتماعية واحدة » كلما كان في مقدوره أن يتخذ موقفا حازما وواضحا ، أكثر مما لو كان الحزب يمثل عدة طبقات تقترب فيما بينها في مواجهة للطبقات الأخرى ، ولكنها تختلف فيما بينها في دوافعها المظقة ، حيث يشور النزاع بين مصالحها للفئوية . وإمام هذه المشكلة ، لجأت الأحزاب لاسلوب « ملتو » للتغلب على الصعوبات ، ومفاده أن يلجأ للحزب إلى مساندة كل فريق على حدة ، والفصل بين هذه المطلب ما أمكن بقصد اظهار أنه « لا رلبط بينها ولا تعارض » (١٤٤) .

ويلاحظ أن علاقات القوى بين الأحزاب الحكيمة والأحزاب المعارضة ، تلعب أيضا دورا هاما في نجاح أحزاب المعارضة : فوجود حزب مسيطر على الحكم لمدة طويلة يؤدي إلى اضعاف المعارضة وللتقليل من شأنها - فمن جهة ، يشعر الحزب (أو الأحزاب) المعارضة بضآلة حجمه ، فيعمد إلى أساليب تبعد به عن اللوائح للسياسي وتؤدي من جهة ثانية ، إلى شعور المواطنين بضآلة دورهم وإنهم لا تأثير لهم على نتائج الانتخابات مما يؤدي في النهاية إلى استمرار سيطرة الحزب ، مع بقاء الظروف السياسية على حالها ، وبحيث لا يمكن للمعارضة أن تلعب دورا إلا إذا تبطلت هذه الظروف تبديلا جوهريا (١٤٥) .

(١٤٤) والأمثلة على ذلك كثيرة وصارخة : فالحزب الذي يضم الموظفين والعمال والفلاحين لا يتولى عن تأييد مطالب الفلاحين في رفع أسعار منتجاتهم الزراعية ومطالب العمال في خفض أسعار المواد الغذائية . وقد لا يملأ الحزب في تأييد وجهة نظر التجار ورجال الصناعة في دعم السياسة الليبرالية ويقرر في الوقت نفسه ، تأييد وجهة نظر العمال ومطالبتهم باتخاذ للدولة لاجراءات تتم عن تصوية سلسة للتدخل في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، ونبذ فكرة الدولة الحارسة .

(١٤٥) ونعني مثلا لهذه الظاهرة ، الولايات الجنوبية من أمريكا الشمالية ، وسويسرا ففي هذا البلاد الأخير كان الحزب الراديكالي يسيطر على الحياة السياسية منذ عام ١٨٧٤ ويتمتع بأغلبية مطلقة (على الرغم من تعدد الأحزاب) لذلك كان يحكم دون أن يخالجه أدنى تخوف أن يقضى عن الحكم . نفس الوضع تقريبا كان في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة ، حيث كانت للسيطرة دائما للحزب الليبرالي منذ حرب الانفصال ، وكان دور الحزب الجمهوري محدودا لدرجة أنه لم يزل منها أن هذه البلاد تعيش نظام الحزب الواحد . وقد أسفر هذا الوضع في كلا البلدين ، عن حرب أهلية مع خلاف بينهما هو أنه ، بينما كانت سيطرة الحزب الراديكالي في سويسرا تكميذا لهيمنة الاتجاه الاتحادي المتعصر ، كان نجاح الحزب

وأخيرا ، تتأثر المعارضة ، بمدى الصراع الدائر بين الأحزاب . وفي هذا للصدد يمكن التمييز بين ثلاث حالات :

الحالة الأولى : صراع دون خلاف حول المبادئ :

ونعطي مثالا على هذه الحالة بالولايات الأمريكية (١٦) . فلحزبان المتنافسان يمثلان فريقين : الاول في السلطة ، والثاني في المعارضة يسمى لاقصاء الاول " ولكن للصراع الدائر بينهما يتحصر في هذا النطاق ، اي نطاق الصراع على السلطة ، دون ان يكون له ابعاد ايديولوجية ولا اجتماعية ، فلا خلاف في المبادئ ، ولا تعارض في الافكار ، بحيث يمكن القول ، دون مبالغة ، ان هذا الصراع لا يعكس اي انقسام في صفوف الامة . فالمعارضة هنا لا تأخذ أي دلالة حقيقية تعبر عن مواقف متضادة بين الفريقين فيما يتعلق بالمشاكل السياسية الكبرى « ولذلك ، فان الانتخابات الأمريكية لا يمكن ان تعبر بأي حال عن اختيار سياسي حقيقي للشعب الأمريكي . ولذلك فان الانتخابات الأمريكية ، سواء في ذلك لانتخابات للرئاسة أم انتخابات للكونجرس ، تسيطر عليها المصالح الإقليمية للضيقة من جهة والاعتبارات للشخصية من جهة أخرى .

الحالة الثانية : صراع يدور حول موضوعات « ثانوية » مع اتفاق وجهات النظر حول الموضوعات الأساسية :

ونعطي مثالا لذلك لبعض بلاد أوروبا الشمالية وانجلترا : ففي هذه البلاد تنقسم الأحزاب وتتولج ، ويمكس انقسامها ومواجهتها صراعا فكريا واجتماعيا . فالعمال والمحافظةون في بريطانيا مثلا ، لدى كل منهما

٢٠ للديمقراطي دليلا على رد فعل الولايات المهزومة ، ولكن ليا كان الأمر ، فان سيطرة حزب واحد على الحياة السياسية ، تنعكس اثره على الناخبين في صورة لا مبالاة بالحياة السياسية . وهكذا نجد انه في سويسرا ، وقبل الأخذ بنظام « التمثيل النسبي » بلغت نسبة الامتناع عن التصويت اكبر حد في أوروبا عام ١٩١٤ ، بلغت في بعض الأحيان ٥٠٪ من عدد الناخبين ، بينما بلغت نسبة الامتناع ٩٠٪ في بعض الولايات الجنوبية بأمريكا .

Duverger : op cit, note 24, p 458.

(148) Lipson : op, cit., note 62, p. 153 et s.s.

A. Kaspi : La vie Politique aux Etats - unis (2 - Aujourd'hui)
Armand Colin, Paris 1977.

افتكاره الخاصة فيما يتعلق بالانتاج • وتوزيع الدخول والثروات وتكوين القيادات للحكومية ، وكل من الحزبين مثل طبقة معينة ، بحيث يدل هذا للتمثيل ويتماشى مع التقسيم الطبقي للمجتمع الانجليزي •

ولكن مع ذلك يظل الحزبان على اتفاق تام فيما يتعلق بالاسس للجوهرية للمجتمع والمبادئ الاساسية للنظام السياسي : فكلهما متفق على ضرورة للنظام الديمقراطية وحق للجميع في حرية الرأي ، وضرورة الانتخابات الحرة ، ولذلك فان للخلافات حول بعض المبادئ ، والخلاف الاجتماعي لا يمنع الحزبين من التمايش معا - بحيث لا يحاول اى منهما الافراد بالسلطة أو القضاء على الآخر ، بل ينظر كل منهما للآخر على انه جزء لا يتجزأ من النظام السياسي • بحيث قسّم بين الحزبين ، في هذا النطاق ، ما اطلق عليه الفقه « الثقة المتبادلة بين الحزبين » ، من حيث لنهما على اتفاق حول المبادئ الاساسية التي تحدد اطرار للنظام السياسي واهداف حكومة البلاد ، ويحترم للتشكيلان القواعد للتقليدية البرلمانية ذات الطراز الليبرالني • وكلا الحزبين متفق على مضمون للسياسة وهو ان هدفهما الوطن والميثرك يكن في اقامة دولة للسعادة Welfare state في مجتمع خير • واهداف للحكم متشابهة بالنسبة للحزبين ، فيجب ادخال الديمقراطية الاجتماعية في اطار الديمقراطية السياسية ، ويمكن لوجهات نظرهما أن تتضارب ولغايهما أن تختلف على مدى الاشتراكية أو للوسائل أو الاجراءات الواجب لتخاذها ، الا أن الاختلاف لا يصل أبداً إلى الهدف العميق للحكم • هذا الوضع يشجع اشتراك الاحزاب في احترامهم المتبادل لقواعد اللعبة الديمقراطية • بالنسبة للحزب الحاكم ، ان احترام حقوق المعارضة مبدأ أساسى • ، والاكثرية لا تسعى إلى لاضطهاد المعارضة ، فهي تتركها تعبر ، تماماً وبحرية ، في جميع الحقول ••• كذلك لا يسعى حزب المعارضة إلى ازعاج الحكومة دون طائل أو بصورة غير حقة ••• « (١٤٧) ٣

(١٤٧) ميليلور وميل ، المرجع السابق الاشارة لليه عيش ١٤٢ ص ٩٦ وما بعدها •

ولعل هذا هو السبب ، الذى دعا الكتاب الإنجليز ، لتحديد المعارضة بأوصاف معينة ، حتى يمكن القول إنها معارضة « صاحب الجلالة » أو بمعنى آخر أنها معارضة مشروعة (١٤٨) .

الحالة الثالثة : صراع يدور حول المبادئ « للجوهرية » للنظام السياسى :

وفى هذه الحالة الثلاثة ، نضرب مثلا بإيطاليا وفرنسا : فالصراع بين الأحزاب فيها لا يدور حول مبادئ ثانوية ، بل يتصل بدعائم الدولة وأسس النظام السياسى . فالأحزاب الشيوعية ترفض الديمقراطية الغربية (١٤٩) ولا تقبل تعدد الأحزاب السياسية وتسعى لإحلاله بنظام الحزب الواحد ، ولا تقر بحرية المعارضة وحرية التعبير لكل الآراء . ومن جانبتها ، فإن الأحزاب غير الشيوعية ، ترفض نظام الحزب الواحد والدولة الشمولية ، فالصراع هنا بين الأحزاب ، هو « صراع طبقي » يصل التناحر فيه إلى

(١٤٨) يؤكد للكتاب الإنجليز ، ضرورة قيام المعارضة على أسس ثابتة ، بحيث لا تمس بالأسس التشريعية للنظام ولا بالمؤسسات الدستورية . فيشترط هذا الفريق ، تعليم المعارضة بشرعية المؤسسات الدستورية القائمة ، بحيث تكون المعارضة « شرعية » وليست معارضة « ثورية » ، أى أن يكون للمعارضة بعض الأهداف والمبادئ التى تختلف عن الحزب الحاكم ولكنها لا تذهب فى سبيل تحقيق هذه الأهداف إلى حد المساس بالأسس التى يقوم عليها المجتمع . بل تقوم بالإصلاح فى إطار المؤسسات القائمة ومع احترام للشريعة الدستورية ، وببعض لا يظهر عند تولي حزب المعارضة للحكم أى انشقاق أو انفصال بين سبيلية الحكومات المتتالية المؤلفة من الأحزاب المتخالفة . :

ويرتد هذا الجانب من لفقه ، أنه لا يمكن لئل هذه المعارضة أن تقوم ألا إذا كانت للفوارق بين الأحزاب هي مولود ثنوية ، وليست مولود اجتماعية حادة تمثل للصراع الطبقي في المجتمع ، وببعض يبدو للصراع الاجتماعي وكأنه صراع بين الأحزاب ، مما يؤدي بالضرورة إلى أن تقتصر حزب المعارضة يترب عليه تغيير للدعائم الأساسية للمجتمع .

وينبني كذلك ، حتى تقلل المعارضة في نطاق للشريعة ، أن تتصّب المعارضة على المسائل ذات الطابع القومى والعلم ، ذلك أن المعارضة لو كانت ترمى إلى تحقيق مصالح خاصة ، سواء بالأفراد أو لبعض الفئات لترتب عليه تقسيم الأمة إلى فرق وتحولت الأحزاب حينئذ من كونها وسيلة للتخفيف عن رأى العلم المعارض إلى أداة لتعزيق وحدة الأمة وهو يتضمن ما يوجه من نقد إلى الأحزاب كما سبق أن رأينا (ص ٨٨ وما بعدها) .

Laurence : op, cit, note 20, pp. 537 et s.s.

(149) J. Touchard : op, cit., note 138, pp. 84 et s.s.

حد الموت (١٥٠) ، ولكن الموت هنا لا يتقرر الا في حالة واحدة هي حالة نجاح الاحزاب الشيوعية في الوصول الى الحكم ، لانها ستعتمد في هذه الحالة للقضاء على الاحزاب الأخرى ، بينما هذه الأخيرة ، انطلاقا من انكارها ، وتأكيدا لها ، تسمح طالما هي في الحكم للحزب الشيوعي بالبقاء والاستفادة من الحريات التي تتيحها هذه النظم الديمقراطية .

على انه ينبغي التنبيه في هذا الصدد ، أن هذا للتضاد حول المبادئ الجوهرية ، يتأتى على الاخص من الحزب نفسه والايديولوجية التي يعتنقها وليس من أعضاء الحزب . فمن الثابت أن نلخبي الحزب الشيوعي الفرنسي انفسهم يتسمكون بحرية الرأي ، وحق المعارضة ، وبالحرية العامة . ولكن طبيعة الاحزاب الشيوعية ، والكيفية التي يتم بها تكوين كولدر الحزب ، تسمح لهم ، بتخطي المعارضة الداخلية للأعضاء حين يتعلق الامر بتنفيذ مخططات الحزب وبوضع ايديولوجيته موضع للتنفيذ ، اذا تمكن الحزب من الوصول الى الحكم . لذلك ، فإن المحافظة على الحريات العامة وحق المعارضة وحرية لاراء في هذه البلاد ، رهين ل استمرار الاحزاب التي تؤمن بهذه المبادئ في الحكم ، وكون الاحزاب التي لا تؤمن بها (وعلى الاخص الحزب للشيوعي) في الاقلية المعارضة (١٥١) .

ومثل هذا الوضع ، يمكن تصوره في ظل نظام حزبي يقوم على التعدد ، حيث يمثل الحزب الديكتاتوري اقلية لا تسمح له بالحكم (١٥٢) او اذا منحت له الفرصة فسيكون اشتراكه في الحكم « ضئيلا » بحيث لا يصل الى تحقيق الاهداف التي ترمى الى عدم أسس النظم الديمقراطية ، وذلك بعكس النظم الحزبية الثقافية فطبيعة هذه النظم لا تحتمل وجود هذه الاحزاب « الثورية » لان وصولها الى الحكم ، وهو ما تمليه طبيعة هذا للنظام ، سيؤدي بالضرورة الى عدم الاسس التي يقوم عليها النظام اساسا (١٥٣) .

(150) Duverger : op. cit., note 24, p. 460.

(151) R. Kheïmi : les partis politiques et le droit positif Français
Préface de R. Pelloux L. G. D.J. Paris 1964, p. 3 et s.s

(١٥٢) فالحزب الشيوعي الفرنسي مثلا ، لم يكن يضم ، عام ١٩٦٩ سوى ثلاثمائة ألف

عضو فقط (٣٠.٠٠٠) بينما كان تعداد اعضاءه يناهز المليون عام ١٩٤٧ .

F. Goguel et A. Grosser : la politique en France À Collin, collec-
V. Paris 1974 - p. 121.

(153) Duverger : op. cit., note 24, p. 460.

المطلب الثاني : تكوين وتوجيه الرأي العام :

وهذه الوظيفة ، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالوظيفة الاولى ، تقتضى من الحزب القيام بعدة مهام ، واولى هذه المهام ، هي ما يقع على عاتق الحزب من ضرورة توجيه المواطن للفرد ، وازمائه الشعور لديه بالمسؤولية ، وعلى الاخص ، تلقينه أن مصالحه الفردية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة . فنادرا ما تصادف هذا الشعور لدى الافراد ، ولذلك يقع على عاتق الحزب تنمية هذا الشعور لدى المواطنين ، وذلك باضفاء صبغة سياسية على مطالب هؤلاء وصياغة آمالهم الفردية صياغة عامة ، ويتعين على الحزب في هذا الصدد ، أن يعمل على مزج المطلب الفردية والخاصة بمقتضيات المصلحة العامة . وبالمطيع لا يمكن للحزب أن يقوم بهذه المهمة ، بمجرد الاستجابة لى رغبات المواطنين ولكن على الحزب أن يقوم بترجمة هذه الرغبات (في اطار المبادئ العامة التي يعتنقها) الى برنامج عمل محدد ، يأخذ في الاعتبار الظروف الواقعية التي يباشر الحزب فيها نشاطه ، وهنا يتعين على الحزب أن يمد مهمته من « توجيه » المواطن الى « توعيته » بالمشاكل وإطلاعه على حقيقة الامور ، وبحيث يبدو الحزب وكأنه منظمة تخطيطية « يقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق البسيطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي » (١٤) ويلاحظ أنه كلما ازدادت المشاكل التي تولجها الامة كلما زادت الحاجة الى توعية المواطن بهذه المشاكل ، ولكن يبدو أن لطلاع المواطن ، على المشاكل التي تواجه الحكومة يبدو أمرا صعبا ، وخاصة بالنسبة للأحزاب الحاكمة ، لذلك فغالبا ما تلجأ هذه الأخيرة ، في سبيل تبرير قرار ما ، الى اخفاء الصعوبات وللتفاصيل التي أدت الى هذا للقرار ، وغالبا ما تحاول الأحزاب (حتى أحزاب المعارضة في بعض الحالات) أن تنصب القصرار الى اعتبارات ايدئولوجية ، بحيث تخفي وراءها الصعوبات الحقيقية التي أدت الى اتخاذ القرار .

ان المطلوب من الأحزاب ، هو التقييم بتوعية المواطن ، وباعطائه من المعلومات ما يمكنه من الحكم بطريقة موضوعية ، مجردة من كل خلفية سياسية ، هذا السلوك « الموضوعي » يقتضى قدرا من انكار الذات ،

(١٤) محمود صبرى عيسى : النظرية العامة للأحزاب السياسية المال السابق للأشوة

لديه ، مجلد ١٦ ، ص ٨٧ .

لا تقوى عليه الأحزاب ، بل أن هذا السلوك يتنافى وفكرة الأحزاب ذاتها ، التي تقتضى قدرا من « القصور الذاتى » للحقائق ، يعكس وجهة نظر الحزب • على أنه ينبغي التنبية في هذا الصدد ، إلى أن هذا القدر من القصور الذاتى ، لا ينبغي أن يتجاوز الحد الذى تصبح معه المطومات التي تقدم للمواطن « معلومات كلنية » ، ذلك أن الحزب إذا وصل إلى هذا الحد ، فقد مكانته باعتباره وسيطا بين الجماهير التي يمثلها والسلطة الحاكمة التي يسمى إلى التأثير عليها ، أى عجز عن أن يقوم بدور الوسيط بين الحكام والمحكومين (١٥٥) • إذ كيف يتسنى للحزب ، إذا هو اتبع سبيل الأكاذيب أن ينقل بصدق إلى الحكام رغبة المحكومين ، وأن يطلع هؤلاء الآخرين على حقيقة القرارات التي اتخذتها السلطات الحاكمة ؟ (١٥٦) أن مهمة الوسيط التي تضطلع بها الأحزاب تقوم على مكنة الأحزاب وقربها من الجماهير ، وما تتمتع به من احترام لدى السلطات الحاكمة ، ولذلك تتوقف قدرتها على القيام بهذه المهمة على قدرتها في الربط بين « السلطة » و « الطاعة » ، بربط مشترك يتمثل في حد أدنى من الثقة المتبادلة بين الحكام والمحكومين •

وحتى تقوم الأحزاب ، بوظيفتها في « تكوين للرأى العام » يتعين عليها أن تربط بين المواقف الفردية وأن تنسق فيما بينها بحيث تبلور هذه المواقف المتفرقة في « رأى عام موحد » يمثل اتجاهها سياسيا محددا (١٥٧) ويلتزم الأفراد بالطبع ، حتى يساهموا في تكوين الرأى ، بالتخلى عن نظرتهم الفردية ونبذ تمسكهم بالآراء الفردية والاتجاه للتمسك بالموقف الجماعى ، واعتناق « الأفكار الجماعية » أو بمعنى أكثر دقة ، الايديولوجية التي يمثلها الحزب • فالأفراد إذ ينضم إلى حزب ، أو يسانده ، يواجه

(155) G. Leclercq : Institutions Politiques et droit constitutionnel 2e ed, Litec Paris 1977 pp. 101 et s.s.

(156) Burdeau : op. cit., note 99 p. 273.

(١٥٧) فالأفصح على تكوين الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة يرجع إلى أساس الهيئة الفلخية بوجود فراغ في علاقتها بالهيئة الحاكمة - فالهيئة الفلخية تتكون من ملايين الأفراد المختلفين في درجة الذكاء والأخلاق والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية ولهذا فهم في حاجة إلى أداة تجمع بينهم وتبلور أهدافهم وتقدم بالوسيلة التي تسول عليهم مهمة الانتقاد لتصرفات الهيئة الحاكمة ومهمة استقطاب حكومتها أو لنقض عليها لتغيير سياساتها • وهذه الحاجة بالذات هي التي تحدد نطلق الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية الحديثة • محمود صبرى عيسى ، مقال السابق الإشارة إليه ، علمى ١٦ ص ٨٦ •

اختبارا صعبا ، مؤداه المقابلة بين أفكاره الخلسة والافكار التي يمثلها الحزب ، وقد لا يكون « الالتقاء » بينهما كاملا ولا « للتطابق » تماما ، حينئذ يتعين على الفرد أن يتخطى عن بعض أفكاره التي لا تجد مكانا لها في « الافكار العامة » التي يمثلها الحزب ، وأن يتقبل أفكارا أخرى جديدة ما كانت لتخطر له على بال لولا انضمامه للحزب .

وبذلك ، يتضح لنا مدى أهمية الحزب في تكوين رأى عام ، فهو يلزم الفرد (على الأقل ، حين يمارس حقه الانتخابي) بأن يحدد مكانه في الجماعة ، وبين الاختبارات التي يرتضيها عضو الحزب أول مؤيد له إذ يساند خط الحزب ، فانه في نفس الوقت يتخذ موقفا من القضايا العامة ، تجاه المجتمع ككل .

٤ . المطالب الثالث - التعبير عن رغبات الجماهير :

إذا كان الحزب يعمل على تكوين وتوجيه للرأى العام ، فانه لا يقوم بهذا العمل الا من أجل استخدام هذه القوى المؤثرة ، سواء في تأكيد مكانة الحزب وسيطرته على السلطة إذا كان الحزب حاكما ، أو من أجل استخدام هذه القوة (قوة الرأى العام) للضغط على الحكومة إذا كان للحزب في المعارضة .

ولكن أيا كان الامر ، فان استخدام الاحزاب ، لقوة الرأى العام يحقق فائدة ، لا يمكن أن تحقق بدون الاحزاب ، إذ أن استخدام الاحزاب لهذه القوة يدفعها الى التعبير عن رغبات الجماهير ، فبدون الاحزاب ، لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفسا لها وأن تصل الى آذان السلطات الحاكمة ولا يتصور أن يكون بمقدور المواطن التأثير على المسائل المتعلقة بالحياة العامة بالفرد منعزلا عن أقرانه من أعضاء للجماعة لا تأثير له ، حتى لو مارس حقوقه (وخاصة حق التصويت) ، إذ كيف تتاح له فرصة اللقاء وتبادل الرأى مع غيره ممن يعتقدون نفس أفكاره ، وأيا كانت درجة « الاقتناع » الفردى ومهما بلغت وجهة النظر الفردية من صحة ، فان العمل الفردى لا يؤدي الا الى ضياع الجهود وتشتيت القوى . وم هنا تبدو أهمية الحزب إذ يعمل على « تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة » (١٥٨) . وتحققا لذلك يقوم الحزب

(١٥٨) محمود صبرى عيسى : مقال السابق الإشارة اليه ملصق ١٦ ص ٨٧ .

بتجميع جهود الافراد ، ويضيف على هذا التجمع طابعاً سياسياً معبراً عن الافكار المشتركة لهؤلاء الافراد ، والتي يمثلها الحزب ويعطى لهذه الافكار قوة سياسية تتناسب وقوة الجماعة التي يمثلها الحزب ، ولذلك ، يمكن القول ، ان الاحزاب تعكس علاقت القوى في المجتمع ، بحيث لو اردنا التعرف على حقيقة اتجاهات الرأي العام ، لا يمكن معرفة ذلك عن طريق قياس ما تتمتع به الاحزاب من تأييد ، فالاحزاب تعتبر دليلاً على الاختيارات السياسية للجماهير ، (١٩) وبذلك تقدم الاحزاب دليلاً لمعوساً على اتجاهات الرأي العام ، دليلاً يصعب للحصول عليه ، لو تركت جماهير الشعب دون تنظيم .

وبذلك يتضح ان الاحزاب لا غنى عنها ، حتى يتوافر للنظام الديمقراطية احدى دعائمه الرئيسية الا وهي للتنسيق بين وجهات نظر للحكام والمحكومين ، وهو ما تقوم به الاحزاب باعتبارها مؤسسات سياسية دستورية مهمتها تكوين الارادة للسلمة الوطنية . فالاحزاب تعمل على تحويل « الافكار والمبادئ » الى برنامج واضح وخطة عمل محددة ، لان للجماهير ، لذا تركت دون تنظيم ، ان تتمكن من تكوين رأى عام مؤثر ، ولا من وضع برنامج يعكس آمالها وافكارها ، ولكن الحزب هو الذى يقوم بذلك . فهو الذى يحدد للجماهير ما هو مطلوب منها ، ويبين لها الاهداف المرجوة من الخطط التي يضعها الحزب وهو في آن واحد « المخطط المنفذ » (٢٠) .

“ Le parti est à la fois stratège et tacticien ”

يقوم باستغلال القوى الكامنة في الجماهير ، لتحقيق اهداف الحزب ، بعد ان يقنع هذه الجماهير بوحدة الاهداف . لهذا السبب ، فان للحزب ، حتى لو لم يمثل أغلبية اتجاه معين فإنه يظل على الرغم من ذلك مؤثراً على هذا الاتجاه . فالحزب بما يقوم به من وظائف للتوجيه والغاية ، يعبر عن فكرة سياسية واجتماعية معينة ، بدونه ، ظلت هذه الفكرة في نطاق النقاشات النظرية البحتة دون ان تجد لها متفنساً في الحياة السياسية ، ولا سيلاً الى اذان السلطات الحاكمة .

(١٥٩) هدفاً مع ملاحظة ان الدليل في هذه الحالة ليس كافي ، نظراً لاعتبارات متقدمة خاصة بكل نظام سياسي على حدة ولكن بالنسبة للنظم الديمقراطية الغربية ، على الأخص يتبين حتى يمكن فهم اتجاهات الرأي العام الأخذ في الاعتبار أيضاً بظاهرة « الأغلبية الصامتة La majorité silencieuse » وهي مجموعة من المواطنين يمتنعون عن أى اختيار سياسي ، ولكن بإمكانها ان تولد لتأثير على اتجاهات الرأي العام .

(160) Burdeau : op, cit., note 88, p. 276.

المطلب الرابع : تكوين واختيار الكوادر السياسية :

إذا كانت الأحزاب تسمى إلى كراسي الحكم والاستيلاء على السلطة ،

فإنها تعتبر أيضا ، مدارس تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة . وغالبا ما لا تتعرف للجماهير إلا على « النجباء » من طلاب هذه المدرسة ، أي أولئك الذين يقع اختيار للحزب عليهم لتمثيله في المعارك الانتخابية ولكن هناك في مدرسة الحزب ، غير هؤلاء الذين يقدمهم الحزب لهيئة الناخبين الذين يقوم للحزب بتلقينهم أيضا قواعد الحكم وأساليب ممارسة السلطة .

وفيما يتعلق باختيار المرشحين للمجالس الشعبية ، يمكن القول ، دون غشاضة أن تدخل للحزب أمر لا بد منه ، وذلك لتسهيل الاختيار لأعضاء الحزب ومؤيديه من جهة ، وللمعمل على عدم تشتيت الأصوات للويذة للحزب دون مبرر من جهة أخرى « فالأحزاب السياسية هي التي تقدم للهيئة للناخبة المرشحين للصالحين لتقوى للوظائف النيابية » (١٦١) .

ولكن الحزب لا يقف عند حد تقديم المرشحين إلى الهيئة للناخبة ، بل هو يتولى أيضا إسناد المراكز التي ينجح في الوصول إليها ، إلى أعضائه البرزين كاختيار رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس مجلس الشعب الخ .

ويلاحظ أن في هذا المجال ، يتوقف للحزب باعتباره « جهازا » يساعد القاعدة على اختيار ممثليها ، ويتحول الحزب إلى « سلطة مطلقة » لا معقب عليها من القاعدة . حقيقة ، هناك بعض الأنظمة التي تضع الحسابات والإجراءات التي تكفل عدم انفراد الحزب وحده باختيار الحكام ، وإعطاء للقاعدة الحزبية حق المشاركة في هذا الاختيار ، ولكن الغالب من الأنظم ، تجعل للحزب في هذا المجال سلطة مطلقة ، وهو مادعا الفقه الفرنسي خاصة إلى توجيهه للنقد للأحزاب ، في هذا المجال .

ولكن على الرغم من وجاهة هذا النقد ، الذي يؤسس على تعارض هذه النتيجة والمبادئ الديمقراطية ، تظل وظيفة الحزب في هذا المجال ، لها بعض الجوانب التي تجعل عملية اختيار الحكام مسألة تختلف من عملية اختيار « مرشح » فتكوين الحكومة وشغل المراكز الحكومية العادية ، مسألة تختلف عن عملية « الانتخابات » .

(١٦١) ميصود صبرى عيسى : مقال السابق الإشارة إليه ، حلتش ١٦ ، ص ٨٦ .

ذلك ان قيام الحزب باختيار الحكام ، هي عملية تهدف الى تكوين الهيئة السياسية للحاكمة ، فالأمر هنا ينطبق بعملية « انتقاء » خاصة بالحزب لا يبحث فقط عن مرشح « يرضى » للجماهير ، ولكنه يبحث عن شخص ذى مواصفات خاصة، من حيث التكوين والتفكير والرؤية السياسية، يصلح لأن يكون ممثلاً للجماعة التي يمثلها الحزب . وعلى ذلك ، فلا يمكن للحزب أن يدفع في هذا المضمار باحد لمتحدين ، بل لابد له من شخص متمرس في صفوف الحزب ، بحيث يكون « نموذجاً » مبعراً عن الوسط الذي يقوم بتمثيله في الحكم ومن وجهة النظر الحزبية ، لا تتوافر هذه الصفات ، الا للشخص الذي بذل حياته السياسية كلها في صفوف الحزب بحيث « خطا في داخل الحزب أولى خطواته » ، وتدرج في صفوفه ، وتطم على يد رؤسائه ، ولكتسب طريقة في التفكير يمكن معها القول بأن هذا الشخص أصبح - مع الاعتذار عن التعبير ، حيوان سياسي »
(une bête politique) ، (١٣٣) .

ولا شك ، ان كل أعضاء الحزب ، لا تتوافر فيهم هذه الصفات ، ولهذا فالأمر من جهاز لاختيار الأعضاء وتحديد من يتوافر فيهم هذه الصفات ، هذا الجهاز لا يمكن أن يكون سوى الحزب ، وخاصة أن الحزب يحرص من جانبيه ، على سلامة نوع من « التدرج الرئاسي » ، في داخل « الهيئة السياسية الحاكمة » ، ولا يتمنى للحزب تحقيق ذلك ، الا عن طريق تحكم لجهزته العليا ، في توزيع المناصب الحكومية التي يدعى الحزب الى شغلها .

ويثور التساؤل ، في هذا الصدد ، هل من الصالح العام ، أن يكون الأشخاص المدعوون الى تولي السلطة في المجتمع ، قد أتوا « تأملهم السياسي » في صفوف الدارس الحزبية ؟ ان الرؤية للحزبية غالباً ما تكون قاصرة عن شمول كافة وجهات النظر ، وهي لذلك لا تصلح لان تكون الرؤية التي ينظر بها رجل الدولة . ولكن رغم صحة الملاحظات ، يتعين القول بأن « العمل السياسي » عمل لا يتأتى بالفترة ، ولكنه عمل يحتاج الى الخبرة والتدريب ، بحيث لا يتصور ان نجد رجل دولة قد جاء اليانا من مدرسة الحياة وحدها ، لان هذا الرجل ، مهما كانت صفاته الشخصية ، سيواجه طيقة سياسية تمرست في الدارس الحزبية وسيواجه من ثم مصاعب

جمة ، لأنه لن يستطيع التغلب على المهارات السياسية التي اكتسبها
أقرانه ومعارضوه في صفوف الأحزاب ، وسيقف أمام الوسائل التي يستخدمها
هؤلاء مجردا من كل دفاع ١٠ ولكن يمكن القول ، في هذا الصدد ، أن أغلب
الحكام للذين حققوا نجاحا في حياتهم السياسية هم أولئك الذين تدربوا في
صفوف الحزب ، ولذين استطاعوا ، بعد أن صاروا حكاما أن يتحرروا من
الرؤية الحزبية . على أن الخطر الحقيقي في هذا الصدد ، الذي نبه إليه
الاستاذ Michel هو أن الحكام ، حين يتولون الحكم ، يكتسبون خبرة
وحكمة سياسية ، تدفع بهم ، شيئا فشيئا ، للانفصال عن الجماهير ،
وبحيث لا تتمكن الجماهير من فهمهم ولا متابعتهم . ويقتصر دورها حينئذ
على التسليم لهم باختيار ما هو أصح لها ، وبذلك يزول كل اثر للرقابة
الشعبية على أولئك الذي يفترض فيهم أنهم ممثلو الشعب » (١٦٣) .

(163) Michels : op. cit., note 15, pp. 60 et ss.

الفصل الثالث

النظم الحزبية في العالم المعاصر

يثير الحديث عن النظم الحزبية في العالم المعاصر ، نقاشا لا يقل أهمية عما يثيره الكلام عن أهمية الأحزاب ووظائفها ، وعلاقتها بالديمقراطية - غير أن الجدل حول دراسة « النظم الحزبية » في العالم المعاصر يزداد تعقيدا نظرا لأنه لا يدور حول اختلافات في وجهات للنظر بين فريق وآخر من الكتاب بقدر ما يؤدي إليه الأخذ بوجهة نظر أحد الفريقين ، من اتخاذ موقف سيئس غالبا ما يحاول البلحث أن يتجنبه .

ومفاد ذلك ، أن بعض للكتاب يقسمون النظم الحزبية في العالم المعاصر الى صور ثلاث : نظم الحزب الواحد ، ونظم الحزبين ، ونظام تعدد الأحزاب .

بينما يقصرها فريق آخر من الفقهاء على صورتها الاخيرتين ، مؤكدين ما يذهبون اليه بقولهم ان ادخال نظام الحزب الواحد في مفهوم « النظم الحزبية » فيه مجافاة للحقيقة سواء من ناحية المعنى أم من ناحية المضمون فالاستاذ Lipson يقرر في هذا الصدد : « وهناك نقطة اخرى تحتاج الى ايضاح ، هي معنى كلمة نظام عند الحديث عن الانظمة الحزبية . فماذا نعني هذه للكلمة ؟ انها تعني ، بلا شك تعدد الاحزاب والعلاقات فيما بينها . ان بعض الكتاب يقررون ان هناك ثلاث صور من النظم الحزبية : نظام الحزب الواحد ، ونظام للحزبين ، ونظام تعدد الاحزاب ، ولكن هذا التقسيم يدل على استخدام عبارة « للتنظيم الحزبي » على نحو يحول دون تفهمه على وجه صحيح . ان الحزب يعني جزءا من كل ، بمعنى وجود اجزاء اخرى ، أي احزاب أخرى . لذلك فان الحديث عن نظام « الحزب الواحد » يبدو متناقضا ، فلابد للنظام الحزبي أن يضم أكثر من حزب واحد - صحيح ان الليكثاتوريات تعني أكثر أنصارها حملة في حزب سياسي واحد

يخضعون فيه لنظام استبدادى ، ولكن هذا النوع من الاحزاب يهدف هنا
معينا وله صبغة خاصة ، ويعمل عادة في خدمة طبقة مهيمنة ، ويتمتع
باحتكار السلطة السياسية . أما الاحزاب في النظام للديمقراطى فانها تعيش
او تنافس في جو من المنافسة ، كما انها تنافس بتحدى الاحزاب الاخرى
ويتعرضها للتحدى » .

وتبدو هذه النظرة اقرب الى الحقيقة ، فغالبا للكتائب يسلمون بأن
نظام الحزب الواحد « أبعد ما يكون عن الديمقراطية » ، بل هو أحد خصائص
الانظمة الديكتاتورية (١٦٥) . فنظرا لكونه لا يواجه مشكلة التنافس على
مقاعد الحكم ، فان أعضاء الحزب الواحد « لا يقفون أنفسهم على خدمة
مصالح الشعب ، بل على ارضاء الزعماء وكسب ثقتهم » (١٦٦) .

ولعل في تتبع نشأة نظام الحزب الواحد ، ما يدعم وجهة نظر للكتائب
الذين يستبعدونه من دراسة « النظم الحزبية » فقلد نشأ الحزب الواحد
في كل من روسيا الشيوعية والمانيا النازية ، وإيطاليا الفاشية ، واعتبر
نظام للحزب الواحد ، « عماد للنظام الديكتاتوري » وإن تعدد الاحزاب
لا يوجد الا في النظم للديمقراطية فحسب (١٦٧) .

وهكذا ، هناك فارق كبير بين الانظمة للديكتاتورية التي تستخدم حزبا
واحدا وللنظم الحزبية في اللديمقراطيات الذي يتحتم عليه أن يضم دائما
أكثر من حزب ١٥

إن لفارق الاساسى بين نظامى الحزبين وتعدد الاحزاب في اللديمقراطيات
الصحيحة ، وانظمة للحزب الواحد في اللديكتاتوريات الحديثة .

(١٦٥) عبد الحميد متولى ، المرجع السابق الإشارة اليه ، ص ١٦٢ .

وراجع أيضا مؤلفنا : الموجز في النظم السياسية والقانون الدستوري المرفى - دار
النشر المغربية - لدار البيضاء ، ١٩٨٠ - ص ١٦١ .

(١٦٦) بنصود صبرى عيسى : المرجع السابق الإشارة اليه ص ١٦ ص ٩٧ .

(167) Duverger : op. cit., note 24 p. 286 et ss.

إذلك ، فإننا في هذه الدراسة ، سنقتصر على دراسة النظم الحزبية
للإثنية على التحدّد (١٦٨) ، فندرس أولا نظام الحزبين (المبحث الأول) ثم
نظام تعدد الأحزاب (المبحث الثاني) .

المبحث الأول - نظام الحزبين :

يمكس نظام الحزبين حاجة الشعب في الدول الديمقراطية إلى ممارسة
رقابته على الأجهزة الحكومية وحلجته أيضا إلى إيجاد معارضة منظمة .

ويقتضى الكلام عن نظام « الحزبين » تحديد معنى هذه العبارة تحديدا
يحول دون قيام تصور قاصر عن حقيقة هذا للنظام . فنظام « الحزبين »
لا يعني بالضرورة وجود حزبين فقط بالفعل ، بحيث لو وجد مثلا ثلاثة
أحزاب كنا في خارج نطاق الحزبين وانتقلنا إلى دائرة نظام تعدد الأحزاب
« إنما نزال في دائرة نظام الحزبين » إذا توافرت للشروط التالية (١٦٩) .

١ - لا يكون لأكثر من فريق ، في أي وقت ، أمل في تولي الحكم .

٢ - يجب أن يتمكن أحد هذين الحزبين من كسب الاكثورية اللازمة ويبقى
في الحكم دون مساعدة حزب ثالث .

٣ - يجب أن يتناوب هذان الحزبان على الحكم خلال سنوات طويلة .

أن هذه الشروط للثلاثة ولقبية سياسيا : فهي تعترف بوجود
« جماعات » صغيرة إلى جانب « منظمين جبارين » بحيث تنحصر لعبة
القوى السياسية عمليا في المواجهة بين الحزبين الكبيرين « (١٧٠) .

(١٦٨) وقد سبق للقبه المصري ، أن تعرض لدراسة نظام الحزب للولد ، انظر في ذلك
عبد الحيد متولى ، المرجع السابق الإشارة إليه علمش ص ١٦١ وما بعدها ومحمود صبرى
عيسى المرجع السابق الإشارة إليه علمش ص ٩٧ وما بعدها .
(169) Lipson : op. cit., note 82, p. 142.

(١٧٠) ويمكس ذلك الوضع تملكا في إنجلترا فالقاريء للمادى يعرف حزب العمال وحزب
المحافظين والبيض يتم أيضا بوجود حزب « الأحرار » نظرا لكون هذه الأحزاب هي المسيطرة
على الحياة السياسية إلا أننا نجد بين القصى للسياس واقصى لليمين سلسلة طويلة من الأحزاب
الصغيرة : بعضها يدلغ عن مركز أيديولوجى والبيض الآخر يمثل مصالح محلية .

وتتيح الشروط المذكورة أيضا ، تقلص حزب كبير وطول حزب آخر
نشا حينئذ مكانه ، وهو ما حدث عندما حل حزب العمال محل حزب
الاحرار سنة ١٩٢٩ .

ولا يمنع بروز ثلاثة أحزاب ، في فترة ما وتناوبها للحكم ، من القول
باستمرار نظام « للحزبين » بشرط أن يكون ذلك لفترة مؤقتة ، يعود بعدها

== على اللثة الأولى نجد بعض الأحزاب اليسارية منها للحزب الشيوعي الذي أسس عام ١٩٢٠
وحزب العمال المستقل الذي انصم عن حزب العمال عام ١٩٢٢ ، والحزب الاشتراكي لبريطانيا
العظمى الذي يدافع عن للتقاليد الماركسية الأصلية في وجه الشيوعيين والعمال في آن واحد ،
والرابطة الاشتراكية للعمال التي تصدح للتروتسكية .

كما أن هناك بعض الأحزاب اليمينية كحزب الأحرار الوطنيين الذي ينزوي في ملش
حزب المحافظين والحزب الفاشي ، كذلك ، هناك بعض الأحزاب الاطيمية ، منها الحزب الوطني
الايرلندي والحزب الاسكتلندي وحزب بلاد « الغال » Le parti Nationaliste gallois

وانظر في ذلك

A. Macileau et M. Merle : les partis politiques en Grande
Bretagne Collection que sais-je? No. 1174 P.U.F 3e
Paris 1972 p. 6

وانظر أيضا للترجمة العربية لهذا المؤلف : ترجمة محمد برجواوي - مكتبة الفكر الجامعي -
منشورات عويدات - بيروت - لبنان - ١٩٧٠ .

وتجدر الإشارة أيضا في هذا الصدد الى ميلاد حزب جديد في إنجلترا باسم الحزب
الديمقراطي الاشتراكي وقد أعلن مؤسسو الحزب ، وهم جميعا من الأعضاء السابقين في حزب
العمال ان الاتجاهات المتطرفة نحو اليمين أو اليسار هي التي أدت الى ظهور هذا الحزب الذي
سيلتزم خط الوسط .

انظر : Le Monde ١٩٨١/٣/٢٦

وكذلك :

Jean Blondel : y'a-t-il une mutation politique en Grande
Bretagne .

Rev. Fr. de Sc. Pol. No. 4 AGust. 1969 vol. 19 pp. 773 et ss.

الصراع السياسي ينحصر بين حزبين كبيرين (١٧١) ذلك أن وجود أحزاب صغيرة داخل النظام عاجزة عن تولي الحكم ، وسيطرة أحد الأحزاب لمدة طويلة ، وحتى انزواء حزب كبير فظهور حزب آخر جديد ، كل ذلك لا يعنى التخلي عن نظام الحزبين ، متى توافرت الشروط السابقة . فالعامل الاساسى - الذى يحول عليه - هو أن يسود نظام « الحزبين » على نحو ما ذكرنا ، لفترة طويلة من الزمن ، وأن يكون كل خروج عليه مؤقتا ، ولا يلبث أن تعود الحياة السياسية الى هذا للنظام مرة ثانية (١٧٢) .

(١٧١) وقد حدث ذلك بالفعل في بريطانيا ، بين عام ١٩١٨ و ١٩٢١ ، عندما كانت الأحزاب الثلاثة ، الأحرار والمحافظة والعمال تتنافس على الحكم .
A. Mabileau et M. Merle, op. cit., note 170, pp. 20 et ss.
Lipson : op. cit., note 62, p. 142.

فقد كانت للحياة السياسية في إنجلترا تنسم بالصراع بين حزبي « المحافظين والأحرار » حتى عام ١٩٠٠ حين أسفر لاحتجاج نقابات العمال ، والجماعات الاشتراكية من إنشاء « لجنة تمثيل العمال » ، التي أخذت عام ١٩٠٦ اسم « حزب العمال » ، الذي استطاع أن يكسب في انتخابات ١٩٠٦ ثلاثين مقعدا في مجلس اللوموم . إلا أن بعض العوامل كانت تموق حركة الحزب للجديد من بينها علاقته بحزب الأحرار وضمف جهازه السياسى والصصويات المالية ولكن هذه للصصويات تم للتحلب عليها شيئا نشيئا ، خلصة بإعلان حزب العمال ، في مؤتمره لقمعد عام ١٩١٠ استكثاله للنظم عن باقى الأحزاب ، وما لثلاثة صدور قانون نقابى عام ١٩١٢ .
• ويتيح للتحفيزات استيفاء رسم سياسى من أعضائها بقصد تمويل للحزب .

الا أن الحرب أوقفت لعبة الأحزاب - بتأليف حكومة لثلاثية دليت حتى عام ١٩٢٢ وأخرت العمل بنظام الحزبين . وفى انتخابات ١٩٢٢ حصل حزب العمال على ١٤٢ مقعدا من مقاعد مجلس اللوموم متسوقا بذلك ، وللمرة الأولى ، على حزب الأحرار ، ومنذ ذلك الحين أصبحت المنافسة مباشرة بين الحزبين المتنافسين : العمال والأحرار . وساد في إنجلترا خلال هذه الفترة نظام الأحزاب الثلاثة ، حتى انتخابات ١٩٢٥ ، حيث لم ينجح الأحرار في الحصول إلا على عشرين مقعدا ، فلم يمد بذلك من الأحزاب الحاكمة وانحصر الصراع منذ ذلك الحين بين حزبي المحافظين والعمال وعادت إنجلترا الى نظام « الحزبين » ، بمد لقطاع قصير ومؤقت في نظامها السياسى لتنطيدى التناغم على « الحزبين » .

(١٧٢) ويفرق الفقهاء في هذا الصدد بين نظام « الحزبين » البسيط

le bipartisme pur

ونظام « الحزبين » للملى

نظام الحزبين البسيط ، يكون حيث يوجد حزبان متساويان في القوة يتنازعان الاصول بنسب متقاربة تبلغ ٥٠% . كما هو الوضع في نيوزلندا ، وكذلك في إنجلترا حيث لا ينجح حزب الأحرار في الحصول على أكثر من ١ الى ٢% من مقاعد البرلمان ، ولايحول بذلك ، دون حصول أحد الحزبين الكبيرين على أغلبية برلمانية .

واستنادا الى هذه المقاييس ، يمكن القول ، ان نظام الحزبين لم يؤخذ به في بريطانيا وحدها ، انما نجده ايضا في بعض البلدان التي اعتمدت المؤسسات والنظام الانجليزي (كاستراليا وكندا) ، بل ونجده ايضا في بعض البلاد ذات التجربة السياسية والتاريخية المختلفة ، كالولايات المتحدة الامريكية .

لذلك ، نتناول بالتفصيل ، تجربة نظام الحزبين في بريطانيا على وجه الخصوص (المطلب الاول) ونقّبه ببيان ملامح هذا النظام في الولايات المتحدة الامريكية (المطلب الثاني) .

المطلب الاول - نظام الحزبين في المملكة المتحدة :

على الرغم من أن نظام الحزبين ليس قلصرا على المملكة المتحدة وحدها بل تأخذ به ايضا بعض الدول الأخرى ، الا أنه من الثابت أن التجربة البريطانية لنظام الحزبين فريدة تماما ، لأن الحياة السياسية في بريطانيا كانت دائما ، ولا تزال ، تتميز بطابع خاص . وقد عبر الاستاذان مابيلو وميريل عن ذلك بقولهما :

« ان الانجليز ولقعيون في السياسة ، لا يطلقون أهمية الا على التجربة فهم متعلقون بنظام الحزبين لانه أظهر جدواه ، ويؤمن منذ أمد طويل الاستقرار الحكومي وهم لا يعنون أبدا بال مناقشات الايديولوجية ، ويستبعدون من حياتهم السياسية عقلية النظام . وقد فهمت الاحزاب هذا الواقع ، فلم تتمسك بالمبادئ النظرية والموقف الايديولوجية ، بقدر

== أما بالنسبة لنظام الحزبين ، فليس ، فيكون حيث تستطيع الاحزاب الصغيرة أن تحرم أحد الحزبين الكبيرين من الحصول على الأغلبية اللازمة للحكم ، ويمكن الحزب الصغير بذلك من أن يلعب دورا مهما ويتفصله لأحد « الحزبين الكبارين » ، او بإجباره للحزبين الكبارين على الحصول في « ائتلاف » ويطلق الكتاب على هذا الشكل من أشكال نظام الحزبين ، نظام الحزبين والنصف ونجد أمثلة له في كل من استراليا وكندا وبرليندا .

انظر في ذلك

Jean Claude Colliard : les régimes parlementaires contemporains. Presses de la fondation nationale de sciences politiques - Paris 1978, pp. 76 et 77 et 78.

Jean Blandel : op, cit., note 170, pp. 773 et ss.

ما صبت نشاطها في مفهوم واقعي للتوصل الى السلطة والتمرس بها . وقد علمتهم للتجربة أيضا أن الاعتدال هو الوسيلة الأسلم للحكم ، وهو ما يفسر ذلكا للعبة السياسية للبريطانية ، وهو ما يسميه الكتاب الانجليزي بحق « عبقرية التسوية » أما التطرف فلا أثر له في للحياة السياسية ، حيث تحتزم الاحزاب للعبة الديمقراطية في جو تبقى فيه المنافسات والخصومات متولفة ولا تعرض أبدا الحكم أو انسجام الوطن للخطر .

ويتضح لنا من ذلك ، أن النظام الحزبي في إنجلترا قد استجاب لمتطلبات الحياة الديمقراطية فيها ، وهو أن كان راسخا الآن ، وبرهن على جدواه فلا بد أن عوامل معينة أدت الى نشأة هذا النظام وضمنت له النجاح ، وقد اختلفت الاراء حول هذه الأسباب ، فعزاها بعض الكتاب الى أن نجاح نظام الحزبين في إنجلترا يرجع الى طبيعة « المؤسسات السياسية » في إنجلترا واعتبار أن الاحزاب في إنجلترا لا تعدو أن تكون جزءا من هذه « المؤسسات » . بينما يذهب بعض الكتاب الى شرح أسباب نجاح نظام الحزبين في إنجلترا الى عوامل تاريخية وظروف خاصة بالمجتمع البريطاني .

للبنء الأول - شرح نظام الاحزاب في بريطانيا بالنظر الى « المؤسسات السياسية الانجليزية » :

يذهب الراى ، لاذى يؤسس نجاح نظام الحزبين في إنجلترا على طبيعة المؤسسات السياسية الانجليزية ، الى شرح وجهة نظره ، اعتمادا على نظام مجلس الوزراء في إنجلترا ، ونظام الانتخابات بها .

(١) نظام مجلس الوزراء :

يعتبر أنصار هذا الراى ، أن مجلس الوزراء البريطاني هو المؤسسة الرئيسية في نظام الحكم (١٤٦) ، ويختار رئيس الوزراء أعضاء مجلس الوزراء

(173) Lipson : op. cit., note 621, pp. 143 et ss.

Carl J. Friedrich, op. cit., note 18 pp. 443 et ss.

Lauvrence : op. cit., note 20 pp. 548 et ss.

(١٧٤) نبيلة عبد اللطيم كامل ، المرجع السابق الإشارة اليه مائش ١٦٥ ، ص ٣٣٥

من بين أعضاء الحزب الذي يملك الاكثريّة في مجلس العموم . ومن هنا تأملت محاولة الربط بين للنظام الحزبي الانجليزي وبين نظام مجلس الوزراء وكذا للبعض أن أحدهما هو للسبب والثاني نتيجة له .

غير أن هذا القول ، ولجه اعتراضات وجيهة . فمن الناحية التاريخية وقع تكتل الفئات السياسية في جماعتين كبيرتين ، في التاريخ البريطاني ، قبل ظهور مجلس الوزراء في القرن الثامن عشر (١٧٠٠) ، ولذلك فلا يمكن أن يكون نظام الحزبين ناتجا عن نظام مجلس الوزراء . يضاف الى ذلك ، حجة أخرى معارضة ، تستمد من للنظام السياسية المعاصرة ، مؤداهما أن جميع دول للقارة الأوروبية تتريبا ، التي تبنت نظام مجلس الوزراء ، تتبع نظام تعدد الأحزاب ، بحيث يمكن للقول بأنه لا تلازم بين نظام الحزبين ونظام مجلس الوزراء ، والا تكن ذلك قد أدى بالضرورة الى اتباع الدول التي تأخذ بنظام مجلس الوزراء ، لنظام الحزبين « الا أنه من المشاهد ، أن نظام مجلس الوزراء

(١٧٥٠) يتّقى بمقتنّ للورخين ، أنه وجد دوما حزبان في إنجلترا . فعند العهد الاتطامى ، كانت تظهر من وقت لآخر ، معارضة من « للسادة » لـ « حزب الليالط » مما ككل للسادة الحصول على الميثاق الأعظم عام ١٢١٥ ، الا أنها كانت نزاعات لفظية تناحست بلفتنصار الكمية المقتدة في عهد التليودور في القرن السادس عشر .

الا أن الإشارة الى « لتعارض بين الحزبين في مجلس العموم » لم تات الا عام ١٦٤١ على لسان مؤرخ يدعى « جاريذ » فالحرب الأهلية (١٦٤١ - ١٦٤٨) أدت الى اللوحة بين الفرمان (أنصار الملك) والبرؤوس المستديرة (الخلفين عن حقوق البرلمان بقيادة كرومويل) . وبعد ذلك بقليل أعطى اللويقتن بتهكم تسمية للثوري les Tories (وهم قطاع طرق كانوا يتكلمون في ليرلندا ، خلال القرن السابع عشر ، المستعمرين الإنجليزي البروتستانت بقصد سرقهم) والويجز les Whigs (وهي تسمية لمصلية من برسيقيارى اسكتلند لفتحوا عام ١٧١٤ دوتيه « لديميسرغ » .

وقد اشتهرت لتتخليلات ١٩٧٩ بالاتصام بين الثوري والويجز ، وولدت الأحزاب الإنجليزية في نهاية للقرن السابع عشر . منذ ذلك الحين تصاعد الاتصام بين الحزبين ، واستمر هذا للنظام قائما الى أن حل محل حزبي المحافظين والأحرار ، فحظ المحافظين حزب « الثوري » وخلف الأحرار حزب الويجز ثم حل حزب العمال محل حزب الأحرار ، وهكذا يتضح أن للنظام الحزبي الثنائي في إنجلترا نظام تحميم .

راجع في هذا لتطور التاريخي :

Lauvrence : op, cit., note 20 pp. 548 et ss.

C. J. Friedich : op, cit., note 18, pp. 443 et ss.

يرتبط بنظام تعدد الأحزاب ، لكثير منه بنظام « الحزبين » اصف الى ذلك ، أن نظام الحزبين لا يطبق الا ضمن الكومنولث البريطاني ، مما يجدو معه أن نظام الحزبين هو نتيجة لعوامل مرتبطة بالتقاليد البريطانية » (١٧٠) .

ويعزو انصار هذا للآراء الارتباط بين نظام مجلس الوزراء ونظام الحزبين الى ما لمجلس الوزراء من « قدرة فرض الانضباط بين اتباعه في مجلس العموم » ، ذلك أن المجلس بما يتمتع به من سلطة حل البرلمان يمكنه أن يقرر متى تجرى الانتخابات العامة . ولكن هذا القول رغم صحته لا يبين لنا ما هو الرابط بين نظام مجلس الوزراء ونظام الحزبين حقا ، ان هناك رقابة وسيطرة لمجلس الوزراء على اتباع الحزب أعضاء مجلس العموم ، ولكن هذه السيطرة تقوم على اعتبارات أخرى ، كخفقات الدعاية الانتخابية، وتمركز تمويل الحزب واعتماد الحزب من أعضاء البرلمان على رولتهم ومقدرة زعماء الحزب على مساندة المرشحين المطيعين ، وعدم وجود شرط يفرض على المرشح أن يقيم في دائرته ، وفقدان هذا الشرط الاخير الذي يعد من الشروط الاساسية في الولايات المتحدة ، يجعل للنائب الانجليزى يعتمد في عضويته البرلمانية على زعماء الحكومة أكثر من اعتماده على ناخبيه الذين يمثلهم .

(ب) النظام الانتخابي :

ويذهب رأى آخر ، الى القول ، ان نظام الحزبين في انجلترا هو نتيجة للنظام الانتخابي المتبع بها . فنظام النائب الواحد لكل دائرة (الانتخاب الفردي) يشجع نظام الحزبين ، بينما يؤدي نظام التمثيل النسبي (الانتخاب بالقائمة) الى تشجيع تعدد الاحزاب (١٧١) .

(176) Lipson : op, cit., note 82, p. 144.

وانظر ايضا الى نفس الموضوع :

(177) Duverger : op, cit., note 24, pp. 246 et ss.

ولكن هذا القول بدوره مردود ، وخاصة بالنسبة لانجلترا * فمن الثابت ، ان نظام العضو الواحد للدائرة الواحدة (نظام الانتخاب الفردي) ظهر في بريطانيا بعد قيام نظام الحزبين ، فلا يتصور أن يكون سببا لهذا النظام (١٧٨) *

كذلك ، فالبنسبة لبريطانيا بالذات ، يمكن القول ان النظام الانتخابي كان يمكن أن يكون سببا لنظام الحزبين ، لو أن النظام يقوم على أساس « الاغلبية المطلقة » ، ففي هذه الحالة ، ستدفع الجماعات والاحزاب للتجمع في سبيل الحصول على الاغلبية المطلقة ، ولكن من الملاحظ أن الامر في بريطانيا مختلف فنظرا للأخذ بنظام الاغلبية النسبية (أكثرية الاصوات) ، يمكن القول أن ذلك كان يؤدي ، من باب أولى ، إلى تشجيع نظام تجدد الاحزاب ، نظرا لأن الاحزاب القوية يكون بإمكانهم الحصول على مقاعد البرلمان دون حاجة للدخول في تحالفات مع أحزاب أخرى *

حقا ، أن هناك اتجاها للقول (١٧٩) بأن انهيار ، حزب الاحرار يرجع أساسا إلى الانتخاب الفردي والاغلبية النسبية ، نظرا لان هذا النظام له تأثير سلبي على الجماعات الضعيفة ، فهو يمنحها من الحصول على تمثيل برلماني يتناسب مع الاصول التي تحصل عليها ، فيؤدي بالتالي إلى تشجيع قيام نظام الحزبين (١٨٠) ولكن هذا القول بدوره مردود ، فانهيار حزب الاحرار البريطاني ، جاء نتيجة لعوامل أخرى ، أكثر تأثيرا وأهمية (١٨١) فقد انهيار حزب الاحرار نظرا لمجزه عن تقديم الطوال الملائمة للتغيرات المتتالية في الاقتصاد والنظام الاجتماعي البريطاني مما سبب للحزب مشاكل لم يتمكن من مجاوزتها *

البند الثاني - نظام الحزبين في انجلترا يرجع إلى أسباب تاريخية :

من الثابت أن نظام الحزبين في انجلترا يرجع إلى أسباب تاريخية ابتداء للظروف الاقتصادية والاجتماعية ، فحافظت بذلك على هذا النظام ودعته *

(178) A. Mabileau et M. Merle : op, cit., note 170 p. 8.

(179) Lipson : op, cit., note 62, p. 145.

(١٨٠) نبيلة عبد العظيم كابل - المرجع السابق الإشارة إليه ملحق ص ١٢٥

(181) Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p. 24.

ويقتضى الامر ، قبل أن نبين كيف ساعدت العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تثبيت دعائم هذا النظام ، أن نستعرض ، بإيجاز التاريخ السياسي لانتجترا . يذهب بعض الكتاب الى القول ، ان انتجترا كانت دولة منقسمة الى حزبين (١٨٢) منذ وقع الانقسام بين الثوري Les Tories (الذين تولوا الدفاع عن الكنيسة الانجليكانية L'eglise anglicane وفي نفس الوقت عن حقوق البرلمان) (١٨٣) والويجز Les Whigs . وقد ظلت هذه للتفرقة بين الفريقين قائمة زماء قرنين من الزمن . ولكن الفساد الذي شاع من جراء استخدام السلطة والرشوة

(١٨٢) راجع ما سبق ، ماعش ١٧٥ .

وانظر ايضا في هذا الموضوع

Carl J. Friedrich : op. cit., note 18, pp. 443 et ss.
Lauvrence : op. cit., note 20, pp. 548 et ss.

(١٨٣) وقد كان اساس المواجهة بين الفريقين ، المعارضة الدينية : فلقاد ادى اصلاح الدينى الى حساسية الراى العام الى التساؤل الدينية ، وقال خف البروتستانت من استعادة للكاتوليك النفوذهم قاطبا حتى سقوط آل ستيوارت (١٦٨٨) . وبذلك وقع الانقسام بين للكنيسة الانجليكانية التي تنادى بالتصديق بالتقاليد الدينية والسلطة الملكية (الكنيسة والملك Church and King ، وبين أولئك الذين يدعون بالحرية الدينية والذين بوسلهم ، مستغل البروتستانتية الى الحياة السياسية وتصبح للمقيدة الدينية في انتجترا قضية عامة .

وقد اتخذ هذا النزاع صبغة اقتصادية واجتماعية ، خلاصة منذ حركة الاصلاح le restauration بحيث اصبح للتوري يمثلون الارستقراطية وكبار ملاك الاراضى ، بينما صار الويجز ممثلين للتجارة ولرجال الأعمال (الى جانب بعض المملكات الكبيرة) .

وقد حكم الويجز حكما متواصلًا منذ حادثة ألهاثوفر ١٧١٤ . اما للتوري فمعدوا الى السلطة عندما تولى جورج الثالث للمرية عام ١٧٦٠ .

على انه من الخطأ الاعتقاد ، ان هذا الانقسام بين الفريقين كان يمس انقسامًا بين « حزب للحكومة وحزب المعارضة » ، كلا للفريقين : للتوري والويجز لم يكونا الا تكتلات برلمانية ولتخلفية ، او على نحو اقل : تجمع انصار حول شخصيات بارزة . وكان سبيل معلم سياسي ، للتسلط والارشوة وقد تمادى الفساد الى حد جعل Walpole يشترى الاصوات في الانتخابات باعتمادات الخزينة السرية ، ويمنح للشخصيات البارزة مساعدات مالية .

كوسيلة لاكتساب الانصار^(١٤)، جعل البعض يدرك أن الأحزاب يمكن أن تقوم على أساس صحيح وحول سياسة حقيقية قائمة على تكتل المصالح المتشابهة المشتركة . وقد تحقق هذا للتصور عند ظهور الأحزاب للحديثة خلال القرن التاسع عشر ، حين قام حزبيا المحافظين والاحرار ، وتخرج انجلترا (بصفة مؤقتة) عن نظام الحزبين ، لتأخذ بنظام الأحزاب الثلاثة في مطلع القرن العشرين ، حين ظهر الى الوجود حزب العمال ، ويبدأ في الطول محل حزب الأحرار ويقضي هذا الأخير ، عن الحكم ، ليأخذ النظام الحزبي الانجليزي شكله الحالي ، في المنافسة بين حزبي المحافظين والعمال .

(١) ظهور نظام الحزبين التقليدي : المحافظون والأحرار :

ترتبت على التطورات السياسية في إنجلترا أن ظهر الى الوجود نظام الحزبين في إنجلترا بصورة حقيقية : فقد خلف المحافظون حزب « الثوري » وخلف الأحرار حزب اللويج ، هذه الأحزاب ، كانت مختلفة عن تكتلات القرن السابق فقد تألف وتطورت في مسبيل الاستيلاء على السلطة السياسية وممارستها .

ويرجع الفضل في هذا التطور الى وليم بيت William Pitt الذي ترأس الحكومة البريطانية كرئيس حزب ، والذي أفاد من شعبيته في البلاد ، لكي يحقق الإصلاحات التي تطمح اليها الشعب الإنجليزي ، والتي تمثلت في ضرورة تعديل النظام الانتخابي الإنجليزي ، بحيث يسمح للرأي العام بان يلعب دوراً مؤثراً في الانتخابات وقد استجاب « بيت » لهذه المطالب ، ففي عام ١٨٣٠ كان في بريطانيا ٢٢٠,٠٠٠ ناخب فأدت وثيقة الإصلاح Réforme Act عام ١٨٣٢ الى زيادة هذا العدد ٥٠% ،

(١٨٤) فالنتاج كان يوزع المصالح العامة وللقاب الشرف والاسترقاقية تمنح وظلت الادارات المحلية لأصنافها والقبائل يتمتعون بحق « الولاية » على ملاحيم .

وكذلك تلك المظاهر هي « مفتاح النظام الانتخابي » ومسيب ولاء للتوابع لمسيبهم حتى ظهر في إنجلترا - رمزاً للفساد - ما عرف باسم القرى للفساد " Bourges Pourris "

Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p 15.

Lauvrence : op, cit., note 20, p. 549.

Friedrich : op, cit., note 18, p. 442.

(م ٨ - الأحزاب السياسية)

ثم تبيعتها إصلاحات ١٨٧٦ في القرى و١٨٨٤ في المقاطعات لتعطى ٦٠٠,٠٠٠ لتجيزى حق الانتخاب في نهاية القرن التاسع عشر ثم صدر تشريع آخر مواز ليوجه ضربة قاضية للفساد الانتخابى ، بتبنيه نظام الانتخاب للسرى عام ١٨٧٢ (١٨٩) .

وقد أدى هذا التطور ، الى لرغام الاحزاب على العمل لكسب أصوات الناخبين الجدد ، وخاصة أن هذا التطور صاحبه انشاء جمعيات للتسجيل بعد عام ١٨٣٢ لالتى كانت مهمتها تسجيل الناخبين للجدد على اللوائح الانتخابية ، (١٨٦) كما صاحبها أيضا استكمال الاحزاب لأجهزتها (المكاتب المركزية ، المكاتب المحلية) وصحور برنامج الحزب لأول مرة (برنامج نيو كاسل للحرار عام ١٨٩١) ، بذلك لتكمل لكل من الحزبين المتحمتين للالتزمة لاكتساب أصوات الناخبين ، واستتب لكل منهما الامكانيات اللازمة باعتبار الحزب « جهازا للاستيلاء على السلطة » وصار من حق الحزب الفائز ، تأليف الحكومة .

ومكذا توالى الحزبان على الحكم طيلة النصف الثانى من للقرن التاسع عشر (١٨٧) وتكرس نظام الحزبين أكثر من أى وقت في بداية القرن العشرين ، ولكن دخول « حزب العمال » الى المسرح السياسى ، نقل للنظام للحزبى الانجليزى الى مرحلة جديدة .

(185) Mabileau et Merle : op, cit., note 170, pp 15 et ss.

(١٨٦) راجع ما سبق ، ص ٣٢ وما يمحما .

(١٨٧) فتولى الأحرار للسلطة برئاسة جلاتستون Gladstone من ١٨٤٨ الى ١٨٧٤ ثم من ١٨٨٠ الى ١٨٨٥ ، وتولى الأحرار برئاسة ديزرايللي Disralli من ١٨٧٤ الى ١٨٨٠ . وقد تتالى لانتقال السلطة بين الحزبين حتى عام ١٩٠٦ ، بحيث عبر أحد للشعراء عن تلك الحقبة بقوله « إن كل طفل يولد في إنجلترا هو عضو صغير في حزب الأحرار ، أو في حزب

Mabileau, Merle, op, cit., note 170,p18

(ب) ظهور حزب العمال ونظام الأحزاب الثلاثة :

يختلف حزب العمال ، عن حزبي المحافظين والاحرار في انه لم يكن وليد « الاوليغارشية البرلمانية » بل كان تعبيرا عن رغبات جماهيرية في سبيل اصلاح سياسى واقتصادى واجتماعى ، وانبثاقا للحركة العمالية للنضالية (١٨٨) .

ورغم حصوله عام ١٩٠٦ على ثلاثين مقعدا في مجلس العموم فان السخوات الاولى لهذا للحزب كانت صعبة لاسباب متعددة (١٨٩) ولكن للتعامل بين حزبي المحافظين والاحرار عام ١٩١٠ ، اقام لحزب العمال داخل البرلمان ، اهمية تفوق النسبة العددية لتمثيله ، ودفع بالحكومة حكومة (الاحرار) الى منح حزب العمل بعض الامتيازات التي ساعدت على نمو للنشاط السياسى (١٩٠) وقد لعبت للحزب دورا هاما في تدعيم حزب العمال

(١٨٨) فلقد تمتدحت محاولات الحركات الصالية الى تنظيم نشاطها تنظيميا سياسيا : فبعد عدة محاولات فشلة قام بها الحزب للنقل الى المجالس المحلية بزعامة تيرهاردى Keir Hardie عام ١٨٨٩ ، ثم حزب لاسل المستقل بزعامة رامسى ماك دونالد Ramsay Mac Donald عام ١٨٩٢ قرر مؤتمر لاتحاد للتحالفات للدعوة الى اجتماع عام ، مع حزب العمال المستقل والجمعيات الاشتراكية وهكذا وادت عام ١٩٠٠ ، في مؤتمر لندن لجنة تمثيل لاسل التي اخذت عام ١٩٠٦ اسم « حزب العمال » وكان الهدف من ذلك ، تأمين تمثيل مناسب لجمعية العمال في البرلمان .

Daniel L. Seiler : les partis politiques en Europe
Coll. Que sais je ? No. 17 33 P.U.F. Paris 1978.

(١٨٩) منها مثلا ، ان الجهاز السياسى للحزب كان قاصرا عن الاستجابة لمتطلبات انشغله السياسية كما اصابت اليه علاقة بحزب الاحرار ، علاوة على ما كان يعانيه الحزب من صعوبات مالية .

انظر في ذلك :

Mabilleau et Merle : op, cit., note 170, p. 21.

(١٩٠) فقد اضطرت حكومة الاحرار الى اعطاء رواتب للوزراء (عام ١٩١١) واتقرار قانون نقابى جديد (١٩١٣) يتيح للنقابات استيفاء رسوم سياسى ، من اعضائها بغية تدعيم الحزب وهو ما عرف باسم نظام للتعاقد الخارجى *systeme de Contracting out* وقد ساعدت هذه الاجراءات على تدعيم الحزب ، بحيث بلغ عدد اعضائه مليون وستمئة الف عضو (١٩٠٠-١٩٦٠) بعد ان كان لا يتجاوز اربعمائة الف عضو (١٩٠٠-١٩٠٠) .

نظرا لان الحزب لم يمارس مسئولية الحكم في الحرب ، حيث استهلك
الاحرار قواهم ، كما ان تقرير حق الاقتراع للعام سنة ١٩١٨ اصاب
٤٤٠٠٠٠٠ (اربعة ملايين واربعمائة ألف ناخب) من الطبقات الفقيرة
استطاع حزب العمال لكتساب ثلاثة اخصاسهم * ونجح الحزب في انتخابات
١٩٢٢ وللمرة الاولى ان يحصل على عدد من المقاعد في مجلس العموم
(١٤٢ مقعدا) يفوق عدد الاثواب الاحرار ، ومنذ ذلك الحين صارت المنافسة
مباشرة بين الحزبين المتقاربين الاحرار والعمال *

وقد فرض هذا الوضع الجديد إعادة تنظيم حزب العمال على نحو
يضمن له الاتصاف من سيطرة النقابات ، فكان ان تبني الحزب عام ١٩١٨
نظام « العضوية الفردية » وضاعف من فروعها المطية ونشأ « المجلس
الوطني للتنفيذ للحزب » وتم للتنسيق بين الحركة النقابية والحزب
بإقامة جهاز جديد عام ١٩٢٠ عرف باسم « المجلس الوطني للعمل » (١١) *

وخلال للفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٥ ، ساد انجلترا نظام « الاحزاب
للثلاثة » ، وادى ذلك الى نوع من « الاضطراب في الحياة السياسية » بحيث
اضطر الامر في بعض الاحيان الى اللجوء الى الاخذ بـ « حكومة الأغلبية » ،
ونتيجة للاضطراب الذي ساد الحياة السياسية في انجلترا وقت
انشقاق في حزب الاحرار عام ١٩٢٣ ، بين الاحرار الاصلاحيين والاحرار
الوطنيين الذين انضموا الى صفوف المحافظين * ولم يبق للاحرار اثر
لانتخابات ١٩٣٥ سوى عشرين نائبا في مجلس العموم ، ولم يعد من
الاحزاب « الحاكمة » فحل العمال نهائيا محل الاحرار في نظام الحزبين ،
ومنذ ذلك الوقت لم يتمكن حزب الاحرار من استعادة مركزه السابق ، فبقى
الحافظون والعمال الحزبين الاساسيين في للنظام السياسي الانجليزي *

(١١) ويسم هذا المجلس ثلاث جهات ، تمثل النقابات ، وإدارة الحزب ، والكتلة
البرلمانية للحزب . ثم اضيف اليهم بعد ذلك ممثلون عن الحركة التملونية .
Mabileau et Merie : op, cit., note 17. p. 21.

(١٢) ومرو ما حدث بالنسبة لحكومتى العمال برئاسة مكدونالد عام ١٩٢٤ وما بين
١٩٢١ ، ١٩٣١ فقد شكلت الحكومة من اقلية نظرا لأن ايا من الأحزاب الثلاثة لم يستطيع
الحصول على الاكثية المطلقة لقاعد البرلمان . مما لم يتمكن منه العمال في الحكم من تطبيق
سياساتهم لأن يتنامى في الحكم كان وحيدة بتأييد الاحرار *

(ج) نظام الحزبين المامر : المحافظون والعمال :

لم يكد نظام الحزبين في بريطانيا يستقر حتى عطلت الحرب سيره الطبيعي : فكانت حكومة الحرب ، برئاسة تشرشل ، تضم ايضا الزعماء العماليين ولكن النقص الحقيقية بين الحزبين ، بدت واضحة ، فور قيام الحكومة الحزبية عام ١٩٤٥ . ولقد ثارت آنذاك المخاوف حول مدى استعداد الحزبين للتعامل في اطار النظام البرلماني البريطاني ، نظرا لتمييز كل منهما بمفهوم خاص للهيكلة الاقتصادية والاجتماعي : فوكتت رأسمالية المحافظين بصلابة في وجه الاشتراكية العمالية ، وبدا واضحا وجود « تباعد في وجهات النظر ، يؤدي الى « هوة من الخلافات بين الحزبين ولكن للتأكيدات التي ابداهما زعيم العمال « اتلي » Attlee ، باسم الحزب ، من حيث الالتزام باحترام قواعد للنظام السبيلسي ، ومساهمة العمال في حكومة الحرب ، وتجربة الحكومة للعمالية (١٩٤٥ - ١٩٥١) ، كل ذلك ، دل على تجانس حزب العمال مع للنظام السبيلسي للتقيدى ، ودل ان بإمكان الحزب ، ان يحل محل المحافظين وخاصة ان الاختلاف على الجادى الاساسية ، الذى كرسه للتأمينات التي قامت بها حكومة العمال بعد الحرب ، أخذ يتوارى سريعا ، ليحل محله تقارب اتضحت مغالته شيئا فشيئا بين الحزبين ، بحيث قرر البعض ، بحق ، انه اعتبارا من عام ١٩٦٦ ، لم يظهر برنامجا الحزبين ، اى تباعد عميق في الاهداف المتوخاة * « فكان للناخب البريطاني يختار فقط بين فريقي حكومة ، او بين زعيمين دون أن يوجد بين التشكيلين اى تباعد حقيقى » (١١٢) * وهذا للتقارب بين الحزبين يعكس بلا شك ، تشابها يزداد وضوحا بين أجهزة الحزبين : فعند المحافظين كما هو الامر عند العمال ، نجد ان للجهاز الحكومى ، يسيطر سيطرة تامة على « الجهاز الانتخابى » وقد ازدادت درجة التركيز في كلا الحزبين بحيث اطبقت الاجهزة المركزية للحزب على فروع الحزب ومكاتبه الاقليمية والمحلية نظرا لما تتحكم فيه الاجهزة المركزية من وسائل مادية ، او من حيث سلطتها على لختيار مرشحي الحزب * وقد ساعد على هذا التحول ، من حيث ضرورة اتباع سياسة وطنية محضة ، وتوارى للسياسات المحلية للضيقة ، ما أدى لليه تطور وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وترتب على ذلك كله ، ان ازدادت سلطة زعيم حزب العمال - بعد أن كانت قد تأكدت

(193) Mabileau et Merle : op. cit., note 170, p. 28.

عند المحافظين - واصبح الانضباط شديدا في مجلس العموم بالنسبة للكتل البرلمانية وهكذا اجتكر الحزبان للحكم في انجلترا وتبادلا قوى للحكم منذ الحرب العالمية الثانية للآن ، وأملى للتنافس على السلطة ضرورة تمكن أحدهما من خلافة الآخر ، ومن هنا كان التشابه بينهما في العديد من النقاط : فكل منهما في سبيل للوصول الى الحكم ، ينبغي عليه تعبئة للرأي العام ، والحفاظ على انصاره ونخبه ، وإيجاد توازن مستمر بين « الواقع والانضباط » وبين الحماس والدعاية . وفي هذا الاطار يبقى المجال ضيقا « للنزعات الفكرية » ، لذلك نجد ان الحدود التي تفصل بين المحافظين والعمال ليس مردها الى تنافس عقائدي أو تحيل لاجتماعي بقدر ما هو اختلاف في « لطايع والزاج السيلسي » .

البند الثالث - نظام الحزبين الانجليزي يستجيب لتطورات الاقتصادية والاجتماعية :

ان الاستناد الى التاريخ لتبرير نظام « سياسي » لا يكفي ، وخاصة اذا تطورت الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل يطغى تغير هذا النظام . ويصدق هذا القول خاصة بالنسبة لنظام الاحزاب في انجلترا ، حيث يقول عنها للكتاب الانجليز : « ان دراسة واقعية للدستور الانجليزي اليوم يجب أن تبدأ وأن تتبناها الاحزاب وتناقشها طولا وعرضا » (١٦) . لذلك ، فلذا كان للتطور للتاريخي للاحزاب السياسية البريطانية يبين لنا كيف نشأت واستتب نظام الحزبين ، فان ذلك لم يكن ممكنا لولا صمود هذا النظام امام الآثار الاقتصادية والاجتماعية للثورة الصناعية ولكن هذا التكيف للامور الجديدة ، لم يتم دفعة واحدة ، انما اكتمل على مراحل تعرضت فيها الاحزاب والنظام الحزبي ككل ، لهزات عنيفة « (١٧) وقد

(١٦) قالها للكتاب الانجليزي Sir Avor Jennings
Merle et Mabileau : op. cit., note 170, p. 93.

(١٧) وانظر ايضا :

Lipson : op. cit., note 62, p. 148.

Jacques Cadart : regime electorl et regime parlementaire en Grande - Bretagne Cshiers de la fondation nationale des sciences politiques No. 5 Lib. A. Colin. Paris 1947, pp 165 et ss

وقعت أولى هذه الازمات عام ١٨٣٢ عندما بلغ القطاع للصناعى حدا من للضامة جعله قادرا على تحدى للقطاع للزراعى وتاكيد سيطرته بتغيير المؤسسات التى كانت تؤيد اصحاب الارضى وقد تحقق ذلك بواسطة الاصلاح السياسى الذى عدل فيه قانون الانتخاب (علم ١٨٣٢) وتوزيع المقاعد البرلمانية فى مجلس العموم ، وفى الاصلاح الاقتصادى (١٨٤٦) ، الذى ألقى رسم للحماية على المواد الغذائية المستوردة وكان ضحية هذه الاصلاحات حزب المحافظين ، حيث هجره بعض أعضائه وانضموا الى حزب الأحرار فادرك حزب المحافظين أن المدافع عن مصالح الأقلية لا يمكنه كسب الأكثرية ، فأخذ يبحث عن مصدر جديد يستمد منه قوة ، واستمر هذا البحث حوالى ثلاثين سنة .

وعندما عاد المحافظون للظهور بوجه جديد ، كانت أزمة الأحرار قد بدأت لأن نفس الأسباب التى أسفدت المحافظين أضرت بالأحرار : فالنزاع بين الصناعيين والزراعيين كان قد أدى الى انشقاق عمودى فى الاقتصاد البريطانى ، وقفت فيه الثروة الصناعية فى جانب وللثروة للزراعية فى جانب آخر ، ولكن بعد استتلاب الأمر للثروة الصناعية حدث انشقاق ألقى فى المجتمع البريطانى وتمخض الأمر عن مواجهة بين الأغنياء من جانب والفقراء من جانب آخر ، فى مواجهة طبقية . وطالب عمال المصانع ، فى سبيل تحسين أحوال معيشتهم ، بنفس الحقوق السياسية (حق الانتخاب على وجه الخصوص) الذى كان مخدومهم قد حصلوا عليه منذ عام ١٨٣٢ ، وقد حصل العمال بالفعل على هذا الحق سنة ١٨٦٧ ، بمساعدة أقلية من المحافظين والأعضاء التقدميين فى حزب الأحرار بالرغم من معارضة اصحاب المصانع فى ذلك . وفى البداية لتقسمت هذه الأصوات الجيدة بين الحزبين (حزب المحافظين وحزب الأحرار) ، ولكن الانشقاقات والخلافات دخل حزب الأحرار ، لتجهت به الى نهايته : (١٧١)

بإصلاحات الاجتماعية التى تبناها الحزب والتكريس النهائى للديمقراطية استهلكت حكومة الأحرار البرنامج الرأىالى للحزب ، الذى كان يشكل بالنسبة لها نقطة النهاية بينما لم يكن الا نقطة انطلاق (١٧٢) كذلك ، فان تبنى الأحرار لفكرة « التبادل الحر » جعلهم فى مأزق خرج أبان الأزمة الاقتصادية

(196) Lipson : op, cit., note 62, p 148.

(197) Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p. 24.

عام ١٩٢٩ ، ولكونهم لم يعرفوا - أو لم يستطيعوا - التكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها القرن العشرون ، فقد الاحرار مكافئتهم ، ولم يعد بمقدورهم ، أن يقيموا للبلاد سبوى تسوية بين المحافظين والعمال ، تسوية لا تتفق مع « ثنائية » للنظام السياسي الانجليزي ، كان ولا بد من « لاختفاء » حزب الاحرار ، وطول حزب جديد محطه ، وهو ما حدث بالفعل ، عندما انشئ حزب العمال ، واستطاع أن يحل محل حزب الاحرار .

ومن هذا العرض يتضح ، أن نظام الحزبين في إنجلترا ، جاء نتيجة لموامل تاريخية واقتصادية محددة : فتوقيت الأحداث وتسلسلها كان له تأثير حاسم في استمرار نظام الحزبين ، وساعد على ذلك أن الخطوط الرئيسية للنظام المستورى كانت قد ترسخت قبل أن يتصدع النظام الاجتماعي بتأثير الثورة للصناعية ، ويتضح ذلك جليا ، اذا لاحظنا ان حق الانتخاب ، قد منح الى فئات من الناخبين الجدد ، بصورة تدريجية (١٨٣٢ - ١٨٦٧ - ١٨٨٤) وترتب على تباعد قوانين الإصلاح هذه أن نظام الحزبين (الموجود قبل الإصلاح الأول) تمكن من استيعاب كل ازدياد جديد في عدد الناخبين ولتصايبه .

لذلك ، يمكن القول دون تردد ، أن نظام الحزبين في إنجلترا ، كان قبل كل شيء من انتاج المجتمع البريطاني بكل ظروفه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم ارتبط للنظام بعد ذلك بالمؤسسات الحكومية والسياسية الانجليزية ، بحيث لثرت هذه المؤسسات في النظام الحزبي ، لانها عززت وسانعت نظاما كانت أسسه راسخة في تاريخ الامة ، ومتفقة مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والدينية .

لذلك ، من الطبيعي أن يتصف نظام الحزبين في إنجلترا بخصائص مميزة ، أهمها أن بلغ للتشابه بين الحزبين والتعاون فيما بينهما درجة أن الانجليز لم يعودوا يتصورون نظامهم السياسي الا بشكل نظام الحزبين . بل نجد أن هذا الشكل هو أساس للنظام السياسي البريطاني ككل : فالحزبان خصمان مشتركان في العمل السياسي دون أن يفكر أى منهما في سحق خصمه نهائيا كي يؤمن دوام لحتكاره للحكم ، وهذه هي المعجزة الحقيقية لنظام الحزبين في إنجلترا والذي يتمثل في توالى الحزبين على

الحكم على أساس من الثقة المتبادلة بين كل من الحزبين بأن خصمه وشريكه يحترم قواعد اللعبة السياسية ، لذلك فكثيرا ما يتكلم الكتاب عن « الثقة المتبادلة بين الحزبين » (١٧٤) : فالحزبان على اتفاق حول المبادئ الأساسية التي تحدد لطار للنظام السياسي والأهداف التي تتوخاها البلاد ، وكلاهما يحترم للتقاليد البرلمانية الانجليزية . مستوى في ذلك المحافظون (الذين يمارسون هذه اللعبة منذ أكثر من قرن) والعمال الذين ادركوا سريعا أن احترام هذه القواعد ضروري لاستمرار نظام الحزبين من جهة ، وللحياة السياسية الانجليزية عموما من جهة أخرى . لذلك ، منذ أتيح للعمال التمرس في المسؤولية الحكومية ، أكد زعيمهم أتلي حرصهم على « صيانة البناء الرئيسي للحكومة البريطانية » .

وكلا الحزبين أيضا ، متفق على مضمون السياسة ، وهو أن هدفها الوطن والمشارك يمكن في إقامة دولة السعادة Welfare-State في مجتمع خير . وأهداف الحكم متشابهة بالنسبة للحزبين ، فيجب لخال الديمقراطية الاجتماعية في إطار الديمقراطية السياسية ، ويمكن لوجهات نظر الحزبين أن تتضارب ، ولغايهما أن تختلف ، إلا أن الاختلاف لا يصل أبدا إلى « الهدف البعيد » للحكم ، حقا أن تكتيك كل حزب يختلف عن الآخر ، ولكن استراتيجيتهما تتوازيان .

على أن الاجماع على مبادئ الحكم لا يعود فقط إلى حكمة الأحزاب . ولكنه حصيلة الأوضاع الاجتماعية : فصرار الطبقت لم يصل في إنجلترا إلى نفس الضراوة التي وصل إليها خارجها . وازدياد عدد أفراد الطبقة المتوسطة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة يشكل أحد المظاهر الواضحة في المجتمع الإنجليزي ويساعد على « تلاقي الأحزاب » ، وخاصة في عطلها الدائب على اكتساب أعضاء هذه « الطبقة المتوسطة الجديدة » التي يجعلها متمسكة بالتقاليد حريصة على المحافظة على المبادئ الأساسية للمجتمع البريطاني ولنظام الحكم (١٧٥) .

(198) Mabileau et Merle : op, cit, note 170, p. 115.

(١٩٩) ويتضح ذلك جليا في حرص كل من الحزبين على إبداء مرونة في الآراء وتشكيل الحزب بشكل يساعد على تحقيق هذه المرونة - فالمحافظون لديهم جناح « أيمن » يمثل المتصلين ضد كل إصلاح اجتماعي ، وجناح آخر ، المعتدلون ، يمارسون الثورية الجديدة التي تتفق مع التخطيط الديمقراطي .

هذه الأوضاع ، تشجع بلا شك ، على اشتراك الأحزاب في الاحترام المتبادل لقواعد اللعبة الديمقراطية . فبالنسبة للحزب الحاكم يعد احترام حقوق المعارضة مبدأ أساسيا ، فالأكثرية لا تسعى الى اضطرار المعارضة بل تتركها تعبر وبكامل حريتها في شتى المجالات . كذلك لا يسعى حزب المعارضة الى ازعاج الحكومة دون طائل أو لسبب غير جدى ، وربما كان ذلك يفسر استمرار السياسة الحكومية ففى لنجتروا لا يظهر أبدا انفصال أو لنقطاع بين سياسة الحكومات المتتالية المؤلفة من الأحزاب المتخاصمة (٢٠٠)

من هذا العرض ، يتضح لنا مدى أهمية النثل البريطاني ، فهو النثل الاول على نظام حزبي ، طويل العمر ، أصبح مثالا للآخرين . حقا ان الانجليز لم يخطوا خصيصا لتحقيق هذا للنظام ، ولكنه استتب لديهم عرضا وتأثرا بالظروف غير أن الحدث العرضي في تاريخ أمة تراقبه أمة أخرى وتتمدد تقاليده (٢٠١) .

المطلب الثاني : نظام الحزبين في الولايات المتحدة (٢٠٢) :

يستجيب النظام للحزبي في أمريكا للمعايير التي سبق أن استعرضناها

== أما العمل فنقدمه : الحرس القديم للحزب وهو الجناح اليميني للحزب ، الذى يضغط للتخلي عن مبدأ التاميم ، وفي موجهته يوجد الجناح اليسارى الذى يرمى الى تخفيف امساحات لشرولية ولسمة .

وهذا ما يكشف ، عما يسميه الانجليز « عبقرية التسوية » بين الحزبين أو كما يطلق

عليه بعض الكتب « نظام في النزاع »

Mabileau et Merle : op, cit., note 170 pp. 116 et ss.

(٢٠٠) راجع ما سبق ، ص ١١٦ وما بعدها .

(201) Lipson : op, cit., note 62, p. 150.

(202) Clinton Rossiter : Democrates et Republicains, op, cit., note 69

A. Kaspi : la vie politique aux Etats - Unis , op, cit., note 10, pp. 34 et ss.

David P. Celleo : le systeme politique des Etats-Unis

• Vent d'Ouest ", ed Seghers, Paris 1972, pp. 89 et ss.

للقول بوجود نظام الحزبين في بلد ما : (٢٠٢) : فالانتخابات في أمريكا تأخذ شكل المنافسة بين حزبين كبيرين ، وعادة ما يحصل أحدهما على أغلبية واضحة من المقاعد في الكونجرس والمجالس التشريعية للولايات ، وغالبا ما يتكون الكونجرس بأكمله من ديمقراطيين وجمهوريين ، وغالبا ما تنحصر أيضا المنافسة على الرئاسة بين الحزبين ، فمنذ عام ١٨٢٨ (مع استثناءات قليلة) حصل الحزبان الكبيران على ٩٠٪ من الأصوات في انتخابات الرئاسة ، بحيث يمكن القول أن الشعب الأمريكي اعتاد نظام الحزبين . ولكن ذلك لا يمنع من وجود أحزاب أخرى صغيرة لكنها بالطبع لا تطمح في الوصول إلى كرسي الحكم ولا إلى منصب للرئاسة ، ولكنها تتمتع بحرية في لفتحام العمل السياسي وتقديم مرشحين (٢٠٤) ولكنها لا تحصل على الأعداد الكافية التي تمنح واحدا أو آخر من الحزبين الكبيرين من الحصول على الأغلبية المطلقة في المجالس التشريعية .

Andre Tunc : Les Etats-Unis.

Collection " Comment ils sont gouvernes " ? T. I. LG.D.J.

Paris 1973 pp. 155 et ss.

Nelson W. Polsby et Aaron Wildasky : Les elections presidentielles
Mabileau et Merle : op. cit., note 170, p. 115.

les aux Etats-Unis-Economica Paris 1980.

William R. Broch : l'evolution de la democratie en Amerique

Nouveaux horizons - Paris, 1974 pp. 179 et ss.

وأيضا باللغة العربية :

الديرت ساي - جون ألومز - مريت باروند : أمس الحكم في أمريكا (ترجمة محمد فراج)
مكتبة غريب - القاهرة ١٩٧٨ - ص ١٤١ وما بعدها .

ليورنارد إيلي ، جون روشي : منهج السياسة الأمريكية للدخول (كيفية عمل الحكومة
والعلاقة بين شعب المقيدة وجوهر العمل . ترجمة الدكتور/محمد ناعم سعيد ومراجعة الأستاذ/
نصرى لأخوري) دار الأمانة للعربية - ١٩٦٦ - ص ٩٣ وما بعدها .

(٢٠٣) ربيع ما سبق ، ص ١٣٢ وما بعدها .

(٢٠٤) فهناك عدد كبير من الأحزاب ذات الأهمية الثانوية ، التي تمارس العمل
السياسي بكل حرية ، ولكن دون ثقل يذكر . هذه الأحزاب ، يصنفها الكتلة الأمريكية
ويقسمونها إلى عدة أنواع :

١ - الأحزاب التي تنشأت خصيصا لمساعدة شخص معين في انتخابات الرئاسة . ومثلها

الحزب الليتشي الذي ساعد عام ١٩٢٤ ترشيح روبرت لافولت

للرئاسة بعد أن كان قد ساعد تيودور روزفلت عام ١٩١٢ .

وتقد وجد أنصار الرأي القائل أن « نظام الحزبين » هو وليد المؤسسات السياسية ، وعلى الأخص « للنظام الانتخابي » في المثال

نص

٢ - الأحزاب التي انشئت للتخبر عن مطالب اقتصادية معينة : ومثلها « الحزب للشعب » الذي انشئ من أجل المطالب الاقتصادية لحياة المزارعين .

٣ - الأحزاب المنشأة عن انقسام : أي تلك الأحزاب التي ولدت نتيجة لانقسام في صفوف أحد « الحزبين الكبارين » ومثاله الانقسام الذي حدث في صفوف الحزب الجمهوري عام ١٩١٢ ، نتيجة للمواجهة بين الحزبين القديم *la vieille garde* التقدميين من أعضاء الحزب ، مما حدا بهؤلاء الآخرين للانفصال ومساندة ترشيح تيودور روزفلت بدل « حزب التقدميين » . وكذلك الأمر بالنسبة للحزب الديمقراطي حين تسببت الخلافات الداخلية في ميلاد حزبين « قانونيين » من الحزب الأصلي : للتقدميين الذين انتسبوا حول *Wallace* ضد ترومان من أجل العمل على إنهاء من مواصلة سياسته التحررية تجاه « السود » والذين الآخر الذي التفت حول ستوريم ثورماند *Storm Thurmond* من أجل تدعيم مسلمات الولايات ضد السلطات الفيدرالية .

٤ - الأحزاب التي نشأت من أجل مطالب « تعليمية » وهي تلك الأحزاب التي لا وجود لها إلا في ولاية واحدة ، ومثلها حزب للعمل للزراعي في ولاية *Minnesota* وحزب المحافظين وحزب الأحرار في نيويورك : ويرجع الفضل في مواصلة هذه الأحزاب لنشاطاتها إلى القانون الانتخابي في أمريكا الذي يسمح للمرشح الواحد أن يتقدم تحت أكثر من لافتة حزبية : ففي عام ١٩٦٥ مثلاً تقدم جسون ليندسي *John Lindsay* لمنصب عمدة نيويورك ممثلاً للحزب الجمهوري وحزب الأحرار في آن واحد وفي عام ١٩٦٦ رفض للحزب الجمهوري ترشيحه مرة أخرى فتقدم للانتخابات ممثلاً لحزب الأحرار وحده .

٥ - الأحزاب القائمة على « إيديولوجية » معينة : وفي هذه المجموعة نجد خليطاً من الأحزاب التي تتبنى كل منها « أفكاراً » خاصة بها .

فهناك مثلاً الأحزاب الماركسية واتحدوا وأكثرها شهرة هو الحزب الاشتراكي للعمل الذي أنشئ عام ١٨٩٠ ، ولكن نجده في الانتخابات محدود للغاية .

وهناك أيضاً الأحزاب الاشتراكية وأهمها الحزب الاشتراكي الذي ولد نتيجة لانقسام في صفوف « حزب العمل الاشتراكي » عام ١٩٠١ .

وهناك أيضاً حزب التحريم *Parti de la prohibition* . وهو ذلك الحزب الذي يسعى إلى تحريم المشروبات الكحولية .

ولكن هذه الأحزاب « الأيديولوجية » لا تمثل أهمية في الانتخابات الأمريكية ، فهي لم تحصل عام ١٩٦٨ ، مجتمعة إلا على ١٢٠٠٠٠ صوت من مجموع ٧٢٢٤٤٧٨٠ أي بنسبة ١٧٪ من مجموع الأصوات .

وأنظر في تفصيل ذلك ، وفي الأدور الذي تلعبه هذه الأحزاب الصغيرة .

A. Kaspi : op. cit., note 10, pp. 59 et ss.

C. Rossiter : op. cit., note 69, pp. 21 et ss.

الامريكي ، وسيلة لدعم هذا الرأي ، حيث يؤكدون أن النظام الانتخابي الأمريكي القائم على الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية (كما هو الحال في إنجلترا) هو السبب في قيام نظام « الحزبين » • فالانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية ، بحسب هذا الرأي ، يشجع الأحزاب الكبرى ويثبط من هم الأحزاب الصغرى ويحرم هذه الأخيرة من أي « نصيب » من الانتصار • ويؤكد أنصار هذا الرأي وجهة نظرهم ، ببحث الامر بطريقة عكسية ، حيث يقررون انه لو كان الانتخاب ، بالتمثيل للنسبي « لأدى ذلك لى الأخذ بنظام تعدد الأحزاب لأن كل حزب حينئذ سيحقق قدرا من « الانتصار » (أي سيحصل على عدد من المقاعد) يتناسب والاصوات التى حصل عليها الحزب (٢٠٥) •

ولكن ، يبدو أن هذا التعبير ، (كما سبق أن لاحظنا بالنسبة لانجلترا) لا يكفي وحده ، لبيان سبب الأخذ بنظام الحزبين في الولايات المتحدة • ذلك أن النظام الحزبي الأمريكي، رغم ما اشتهر عنه أنه « نظام مزدوج » وما جرى الامر على تصنيفه في هذا الصدد ، مع إنجلترا الا أن هذا النظام يتصف بخصائص مميزة مختلفة عن خصائص النظام البريطاني ، وهى خلافاً طبيعية تنأتى من طبيعة اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل من البلدين •

ويقتضى ايضاح هذا الاختلافات ، أن نبين أولاً ، ما هى لصفات المميزة للنظام الحزبي في أمريكا (البند الاول) ، ثم نستعرض بعد ذلك التطور التاريخي له (للبند الثانى) لنختتم هذا العرض ببيان عن فاعلية النظام الحزبي الأمريكي في ضوء أوجه الشبه والخلاف بين الحزبين الحاكمين (البند الثالث) • ١

البند الأول - النظام الحزبي الأمريكي : نظام الحزبين ؟ أم نظامان حزبيان ؟

يلاحظ للكاتب ليسلى ليبون ، أن المظاهر قد تكون خادعة في السياسة ؛ وان اطلاق اسم « جمهوريين » و « ديمقراطيين » على تكتلين ضخمين بضمآن جماعات من الامراء ، متباينة المصالح والجنسيات والاديانة والمعتقدات

(٢٠٥) تَبْيَلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٦٥ ، ص ١٢٥ •

السياسية ، يوحى بوضع مخالف للواقع . لذلك يقرر للكتيب أنه « إذا تمورن النظام الحزبي الأمريكى بنظام تعدد الأحزاب فى فرنسا أو سويسرا ، لا يمكن القول أن الولايات المتحدة تتبع نظام الحزبين ، أما إذا كانت بريطانيا للعظمى هى القياس ، فإن عمل الأحزاب الأمريكية حقيقة يقترب أكثر من نظام تعدد الأحزاب فى القارة الأوروبية » (٢٠٦) أن الولايات المتحدة تأخذ فى حياتها للسياسية بنظامين حزبيين أكثر مما تأخذ بنظام الحزبين : وتفسير ذلك أن أحد النظامين الحزبيين يعكس طبيعة المجتمع الأمريكى واختلاف الجماعات المكونة له من حيث الانتماء العائلى ، والمصلحة الاقتصادية ، والجنسية الأصلية ، والانتماء الإقليمى ، والدين ، والمذهب السياسى (٢٠٧) . فالحزب يجمع بين جدرانه كل هذه الجماعات التى تحاول أن تتكالف فيما بينها حول موضوعات سياسية معينة ، ولكن هذا التكالف ينهار ، إذا تطرق الأمر بمصالح خاصة لفئة من الفئات المكونة للحزب . لذلك تنتزع الاختلافات ، بين للجماعات المكونة للحزب الواحد ، ويمكن ملاحظة المصالح الخاصة لكل جماعة من الجماعات المكونة للحزب ، خلال انتخابات الكونجرس والولايات وخاصة تلك التى تجرى فى منتصف مدة الرئاسة الأمريكية أو حين الاقتراع فى الكونجرس حول موضوعات تتعلق بالسياسة العامة . فى هذه الحالات تتوارى فكرة « الوحدة الحزبية » خلف « تنوع المجموعات المكونة للحزب » ولا يقترح الجمهوريون والديمقراطيون كأعضاء « أنضباطيين » فى الحزب .

وتنتزع هذه الصورة بشكل أكثر وضوحا ، لو أخذنا فى الاعتبار « الأساس الاتحادى » الذى يقوم عليه النظام الحزبى الأمريكى ، ولذى عبر عنه الكتاب الأمريكيون بقولهم « أن جذور النظام الحزبى الأمريكى تكمن فى الولايات وتجرى إدارته والإشراف عليه بشكل عام من قبل الولايات منفردة وهذا يعنى أن المنظمات الوطنية للأحزاب والمنظمات الحزبية فى الولايات منفصلة وتعمل فى أفقها الخاص دون معالجة عامة لمشكلة السياسة الحزبية واستراتيجيتها » مما يدعو المنظمات للحزبية المطية الى تحديد مطالبها

(206) Lipson : op. cit., note p. 151.

Rossiter : op. cit., note, pp. 95 et ss.

(٢٠٧) أسس للحكم فى أمريكا ، المرجع السابق الإشارة إليه ملش ٢٠٢ ، ص ١٤٨

وما بعدها .

واهتماماتها بشكل ضيق دون التفات للحاجات الوطنية والمصلحة العامة ،
مؤدية بذلك الى خلافات حادة ومتعددة بين منظمات الاحزاب المركزية
(الفيدرالية) ومنظمات الولايات ، وغالبا ما تلجأ الاجهزة المعارضة الى
اتخاذ تسميات دالة عليها « كالديمقراطيين الوطنيين أو للديمقراطيين
الجنوبيين ... » (٢٠٨) •

هذا هو النظام الحزبي الاول الذى يمسود فى الحياة السياسية الامريكية
ويقابله نظام حزبي آخر ، يتألف من المجموعات المتنافرة ذلتها ، وانما
ينظر اليه فى تلك اللحظات الحاسمة من تاريخ الامة ، التى يحتاج الامر فيها
الى « توحيد الجهود » بحيث تتخذ تلك الوحدة « قلبا قوميا » تفرضه بعض
نواحي الحياة الدستورية فى أمريكا • ولعل أهمها على الاطلاق معركة
« الرئاسة » الامريكية فالحصول على هذا المنصب هو اسمى الامانى ، ليس
فقط بالنسبة « للرئيس » نفسه بل وأيضا بالنسبة للملايين الذين يساندونه
ويصوتون من أجله ، منتظرين منه أن يحقق آمانيهم وأن يحسن أوضاعهم •
ويؤثر النظام الانتخابى تأثيرا ملحوظا على نظام الاحزاب فى أمريكا •
فالمجتمع الأمريكى - كما رأينا - يقوم على تنوع اقليمى وعنصرى ودينى
وطائفى واقتصادي ، فينعكس ذلك على النظام الحزبى كما رأينا -
ويظل هذا النظام الحزبى الاول قائما لمدة ثلاث سنوات من كل أربع سنين
تقريبا • وفى السنة الرابعة حين يحين موعد الرئاسة ، ينفصل نظام
الاحزاب العديدة ويعود الى التجمع فى حزبين كبيرين • ويظهر هذان الحزبان
خلافتهما الداخلية الى أقصى حد ممكن ، قبل اختيار المرشحين للرئاسة ،
الا ان الاهتمام كله يتركز بعد اختيار المرشحين على الوحدة الحزبية التى
لا يمكن كسب أغلبية أصوات الناخبين بدونها • وتقسود هذه الوحدة خلال
الحملة الانتخابية واحد مختلف من الزمن بعد الانتخاب • والحزب السياسى
الذى يخسر انتخابات الرئاسة يعود الى « النظام الحزبى الاول » الذى يقوم
على جماعات مختلفة المصالح والمذاهب ، ويعود اليها أسرع من الحزب
للفائز ، ويعتبر المرشح المهزوم زعيما للحزب ، ويكون الاحتمال ضئيلا بأن

(٢٠٨) ليونارد ليلي وجون روش ، المرجع السابق الإشارة اليه ، عايش ٢٠٢ ، ص ١٠٧

وبا يمحما •

يماد ترشيحه للرئاسة مرة أخرى (٢٠٠) . لما انتصرون فيظهرون تماسكا أكثر من خصومهم ، اذ بإمكانهم التمتع بالانتصار الذي حققوه ، ولكن الانقسامات « النوعية » في داخل صفوف الحزب لا تلبث أن تطفو الى السطح منذ الصيف الاول لانتخاب الرئيس الذي يبدأ عادة في شهر يناير ، وعند التصويت على قضايا هامة ، يعود نظام « الجماعات المتحدة » الى الظهور ويبدو الحزبان الكبيران وكأنهما اتحادان فيدراليان ضمن اتحاد فيدرالي، يظهران أقصى درجات التضامن عند انتخاب الرئيس ، وبسبب هذا الانتخاب (٢١٠) .

نخلص من ذلك ، الى انه ينبغي التمييز في داخل النظام الحزبي الأمريكي ، بين صورتين متميزتين مستمتعتين من طبيعة للنظام السياسي الأمريكي : أما للصورة الاولى ، فهي التي يتعين فيها التمييز ، في داخل الحزب ، بين المنظمات الحزبية الاقليمية ، والمنظمات الحزبية للفيدرالية (المركزية) في هذه الصورة يمكن أن نتخيل أن الحزب يتكون من عدة « احزاب » داخلية ، يعالج كل منها القضايا المحلية والخاصة التي تطرح عليه من منطلق « تعليمي » يخضع « لاعتبارات الاقليمية للخاصة » دون النظر الى « الالتزام الحزبي » وتبدو « الجماعات المكونة للحزب » ، كما لو كان كل منها يتمتع بشخصية مستقلة عن الحزب ، وهو ما يؤدي في بعض الاحيان ، الى للتناقض الصارخ بين تصرفات « الجماعات المنظمة للحزب الكبير » وينعكس ذلك في صورة قرارات متناقضة صادرة عن الحزب بصدد القضايا « الخاصة » والمحلية ، أما للصورة الثانية ، فهي صور الحزب على المستوى الفيدرالي فعند حلول الدورة الرئاسية (كل أربع سنوات) تلجأ الجماعات للزلفة « للحزب الكبير » الى وضع خلافاتها جانبا ، والى ايجاد صيغة مناسبة للتوفيق بين المصالح المختلفة ، وتختار « المرشح » الذي يمكنه أن يؤدي الى قتل « انقسام » بين صفوف الحزب ، ويبدأ الحزب نشاطه من أجل ادخال مرشحه الى « البيت الابيض » (٢١١) .

(٢٠٩) وقد أعيد اختيار المرشح ذاته ثلاث مرات فقط خلال القرن الحالي وفي حالة واحدة

فقط نجح هذا المرشح وهو ريتشارد نيكسون .

Lipson : op. cit., note 62, p. 153.

(٢١٠) راجع ما سبق ، ص ١٥٧ وما بعدها .

(211) Kaspi : op. cit., note, 10, p. 51.

هذا التصور للنظام الحزبي الأمريكي ، يجد تفسيراً له كما قلنا ، في المجتمع الأمريكي ، وقد أكدته التطورات التاريخية ، بحيث أصبح في الإمكان نتيجة لذلك ، ليضاح كل تناقضاته للظاهرة .

البند الثاني - التطور التاريخي لنظام « الحزبين في أمريكا » :

قبيل انعقاد المؤتمر الدستوري الأمريكي عام ١٨٧٨ ، لم يكن الأمريكيون بصفة عامة يدركون دور الأحزاب السياسية ووظائفها . بل نجد أنهم (وعلى رأسهم جورج واشنطن) (٢١١) كانوا يتوجسون خيفة من «الشلل» وصراع « الفرق والجماعات الضاغطة » التي دلت على ملاحقة مصالحها بصورة أنانية تضر بمصالح الأمة ككل . لذلك ، رأى المجتمعون في المؤتمر الدستوري أن للنظام السياسي الذي يسعون لإقامته سيكون بلا شك أفضل بدون الأحزاب ومع ذلك فقد تطورت الأحزاب السياسية بسرعة في الأمة الجديدة « خارج نطاق النصوص القانونية » ولعبت دوراً هاماً في السياسة الأمريكية ، وعلى الأخص في انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على مدى ١٧٥ عاماً .

(١) التاريخ المبكر للأحزاب الأمريكية :

رغم ما ثار لدى أعضاء المؤتمر الدستوري الأول من تخوفات من الأحزاب ، شعر بعضهم أن الأحزاب « أمر لا مفر منه » (٢١٢) ، لذلك فرغم عدم تطرقهم لباحة الأحزاب « نجد أن الدستور الأمريكي الأول ، لم يجرمها ، وحسناً فعلوا ، ذلك أنه قبل نهاية فترة رئاسة الرئيس واشنطن ، ظهر الانقسام واضحا بين فريقين من الساسة الأمريكيين : الفيدراليين ، بقيادة الكسندر هاملتون (وزير الخزانة) ، والجمهوريين بقيادة توماس جيفرسون (وزير الدولة) وكان الخلاف بين الفريقين منصباً أساساً حول سلطات الحكومة وأعمالها وطبيعة العلاقات ، وكيفية توزيع السلطات بين الاتحاد للفيدرالي والولايات للكفونة له : وازاء تأييد واشنطن لأفكار هاملتون ، استقال جيفرسون (للجمهوري) في نهاية

(٢١٢) راجع ما سبق ، ص ٧ وما بعدها .

(213) Kopsi : op, cit., note, 10, p. 35.

(٢١٤) أمس للحكم في أمريكا للرجع للسابق الإشارة إليه هامش ٢٠٢ ص ١٥٥ .

عام ١٧٩٣ من مجلس الوزراء • ولكن الخلافات الحزبية ، لم تطف
الى السطح طوال فترتي رئاسة جورج واشنطن ، بسبب شهرته
الشخصية من جهة ، ولعدم انتظام الأحزاب بدرجة كافية من جهة
أخرى •

وفي فترة الرئاسة الثالثة (١٧٩٦) ، حين رفض واشنطن إعادة
ترشيح نفسه ، نشبت المنافسة بين « الفريقين » فانتخب جون آدمز
المرشح للفيدرالي لمنصب الرئاسة بأغلبية ضئيلة من الأصوات ، على
جيفرسون « للجمهوري » الذي أصبح بذلك ، نزولا على حكم الدستور
الأمريكي ، نائبا للرئيس (٢١٤) •

وخلال إدارة آدمز ، صارت الأحزاب أكثر تنظيما ، وبدأت
المنازعات على القضايا العامة (٢١٥) وفي عام ١٨٠٠ انتهت سيطرة

(٢١٤) فقد كان النص للمستوى آنذاك يقرر أن كل نخب يصوت لاثنتين من المرشحين
لمركز الرئيس وللشخص للحصول على العدد الأكبر من الأصوات يصبح رئيسا (٠٠٠) ويعد
اختيار الرئيس فإن الشخص للحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين يصبح نائبا للرئيس
ونظرا لما كان يؤدي إليه هذا النص من مشاكل فقد تقرر تعديله على نحو ما سنرى •
انظر فيما بعد ص ١٣١ وما بعدها • هلمش ٢١٦ •

(٢١٥) وكانت القضايا التي تدور حولها النزاعات بين الحزبين ، تنصب على الموضوعات
الآتية :

الموضوع	الفيدراليون	الجمهوريون
١ - طبيعة الاتحاد	حكومة تومية قوية وسيادة تومية	دولة قوية وحكومات محلية وحقوق للولايات
٢ - تقسيم الدستور	سلطات واسعة للكونجرس	تعيين سلطات الكونجرس على سبيل الحصر
٣ - المالية	الأخذ بتعرفة جمركية للحماية وفرض رسوم إنتاج وتشاء بنك الولايات المتحدة	يمارسون ألبرنالج ألمالى للفيدراليين
٤ - السياسة الخارجية	انحازوا لانجلترا في حربها مع فرنسا لكون انجلترا الدافع عن الحكومة المحافظة القوية	يفضلون فرنسا لكونها حاملة لسواء الديمقراطية
٥ - القوات المسلحة	للجيش والبحرية تحت سيطرة القومية	نظام « الميليشيا » للخاضعة لسيطرة الولاية

الفيدراليين على الحكومة بانتخاب جيفرسون Thomas Jefferson وآرون بير Aaron Burr المرشحين الجمهوريين ، بأغلبية ساحقة وبذلك صار جيفرسون (الجمهورى) رئيسا للولايات المتحدة وبير نائبا للرئيس (٢١٦) وقد ظلت السيطرة للحزب الجمهورى بعد ذلك ، خاصة بعد أن دُب الخلاف في صفوف الحزب للفيدرالى وشبعت فيه النزاعات . وعقب مؤتمر هارتفورد عام ١٨١٤ اختفى الحزب من الوجود كتنظيم قومى فعال قبل نهاية فترة ماديسون الثانية وظل الجمهوريين يتولون الرئاسة ، حتى عام ١٨٢٠ (٢١٧) وهكذا ، عرفت أمريكا ، خلال هذه الفترة « تنظيم حزبى قومى واحد » ولكن للخلافات ما لبثت أن دبت في صفوف الجمهوريين ، خاصة بعد الخلاف الذى دبت في صفوف الحزب ، عام ١٨٢٤ بين جون كونيسى آدلمز وأندرو جاكسون لاذى لنحاز فيه مجلس للنواب الى جانب « آدامز » ، فشر جاكسون بالغين ، وأعلن أنه سيعيد ترشيح نفسه ثانية ولو ضد رغبة الحزب ، وقد استطاع بالفعل أن يهزم « آدامز » عام ١٨٢٨ ، وبهذا الانقسام انقضت « فترة المشاعر الطيبة » في داخل الحزب ، الجمهورى واستقط انصار « جاكسون » من بطاقتهم الحزبية مصطلح « الجمهورية » وأطلقوا على أنفسهم اسم « الحزب الديمقراطي » .

(٢١٦) والواقع أن كليهما حصل على نفس العدد من الأصوات ، وكان على مجلس النواب أن يحدد أيهما يكون الرئيس ، وإيهما يكون نائبا له . فاختار المجلس جيفرسون رئيسا وبير نائبا له . وقد انقضى من ذلك أمران :

الأول : أن الأحزاب السياسية كانت قد انتظمت على المستوى القومى .

الثانى : أن طريقة الإدلاء بأصوات الناخبين لم تمتد ملائمة لنظام « الحزب » ، ولتلافى احتمال تكرار حدوث هذه المشكلة ، تم التعديل الثانى عشر للدستور الأمريكى (بتغيير البند الثالث - الفقرة الأولى من المادة الثانية) لتلحق بانتخاب للرئيس ونائب الرئيس ، بحيث أصبح كل ناخب يلقى بصوت للرئيس وصوت لنائب الرئيس ، وأقر هذا التعديل عام ١٨٠٤ ، بحيث صار من غير المحتمل أن يتم انتخاب للرئيس ونائبا من حزبين متعارضين .

نبيلة عبد الطيم كامل ، المرجع السابق الإشارة إليه عليه ١٦٥ (ملحق بالتعديلات التى أدخلت على الدستور الأمريكى منذ ١٧٩٢ حتى ١٩٧١) ص ٣٣٦ (للتعديل الثانى عشر) .

(٢١٧) فقد أعيد انتخاب جيفرسون عام ١٨٠٤ ، ثم انتخب جيمس ماديسون (الجمهورى) مرتين على التوالى عام ١٨٠٨ ، ١٨١٢ ، ثم انتخب جيمس مونرو (الجمهورى) مرتين أيضا في ١٨١٦ ، ١٨٢٠ .

ونظرا لما كان يعتقد فيه الرئيس جاكسون من ضرورة وجود سلطة تنفيذية قوية أطلق عليه خصومه من الحزب الجمهوري « الذين أطلق عليهم آنذاك القوميون » لقب « الملك أندرو الأول » ولتخذ الحزب المعارض له « الجمهوريون القوميون » اسم الحزب المعارض للملك في إنجلترا « الويج » (٢١٨) *

واستطاع هذا الحزب بمقاومته له « الحكم الفاشم » لإدارة جاكسون وتبنيه لبعض الإصلاحات الاقتصادية الدخيلة استطاع الحزب أن يكسب الرئاسة في انتخابات ١٨٤٠ و ١٨٤٨ ، ولكن هذا الحزب لم يكن من القوة بحيث يحتمل الخلافات التي تثيرها المشاكل القومية للكبرى ، فانفطرت عقده بسبب مشكلة العبودية ، فأسحا المجال آنذاك ، للحزب الجمهوري الجديد لكي يحل محله ، وتبدأ بذلك مرحلة جديدة من تاريخ النظام الحزبي الأمريكي ما زالت أحداثها تظفي على الحياة السياسية في أمريكا *

(ب) المنافسة بين الديمقراطيين والجمهوريين : نشأة النظام الحزبي الحديث :

ان الأحزاب الأمريكية ، كما سبق القول - تقوم بتمثيل جماعات مختلفة من المجتمع : فالانقسامات بين أهل المدينة وأهل الريف ، وللفقراء والأغنياء ، وللبروتستانت والكاثوليك ، والمصدرين والمستوردين ، والهاجرين الجدد وللقدمى ، وللبيض وغير البيض ، كل ذلك أسهم في وضع الخطوط الرئيسية للنظام الحزبي الأمريكي ، لقد نشأ النظام الحزبي الحديث في أمريكا في الخمسينات من القرن التاسع عشر ، عندما طغى النزاع بين الشمال والجنوب على جميع القضايا الأخرى : فلقد انقسم الديمقراطيون الشماليون والجمهوريون حول هذا الموضوع ، فانتهز الجمهوريون هذا الوضع ، وأنشأوا الحزب للديمقراطى « الجديد » كحزب يكرس جهوده لمصالح الرجل البسيط (العامل ، الزارع ، والعميد) ولكنه سريعا ما جذب الى صفوفه

(٢١٨) راجع ما سبق ، ص ١٤٢ وما بعدها *

أصحاب المصالح للصناعية والمالية والتجارية (٢١٩) وعند ذلك أنشأ الجمهوريون تحالفا معاديا للرق ضم المصالح الصناعية والتجارية في شمالي شرقي الولايات المتحدة مع مزارعي ولايات الغرب الأوسط • وتولى ابراهام لنكولن زعامة هذا التحالف (٢٢٠) الذي حافظ على اتحاد الولايات ، ثم انتصر في الحرب الأهلية عام ١٨٦٥ ، وقد نجح الحزب الجمهوري « الجديد » في فرض سيطرته على الحياة السياسية الأمريكية ، بحيث أصبح « أقوى الأحزاب السياسية الأمريكية » ودامت سيطرته منذ ابراهام لنكولن (١٨٦٠) حتى عام ١٩٣٣ (٢٢١) وقد حاول الجمهوريون خلال هذه الفترة مد سيطرتهم إلى الجنوب ، فشلت محاولاتهم فظل للجنوب خاضعا لسيطرة الديمقراطيين ، لذلك اتجه للجمهوريون نحو المنطقة الممتدة من جبال روكي إلى ساحل المحيط الهادي ، فحقق فيها الجمهوريون نجاحا مقبولا واجتذبوا تأييدا متواصلا في عدد من ولايات الغرب • ولكن نجاحهم الأكبر كان في اجتذاب للصناعيين وأصحاب المؤسسات الكبيرة التي تزعمت للتوسع الصناعي خلال الحرب الأهلية ، ويعدها • كذلك فإن الجمهوريين كانوا عموما حزب بروتستانتي « متسامحين مع الغرنوج ، الذين حرمهم من الاستعباد في نهاية للحرب الأهلية ، وكانوا يؤيدون فرض الرسوم المرتفعة على للتجارة الخارجية لحماية المصنوعات المحلية ، ويرحبون بالمهاجرين الجدد من دول أخرى كوسيلة لتأمين اليد العاملة للرخصة •

وفي نفس الوقت ، بدأ الديمقراطيون ببناء تنظيمهم السياسي منذ سبعينيات القرن التاسع عشر - وذلك بتشكيل كتل منافس للجمهوريين ضم على وجه الخصوص أولئك المواطنين الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ، مهضومي الحقوق « (٢٢٢) ، كالعبيد الجنوبيين الذين استردوا

(219) Lipson : op, cit., note 62, pp. 153 et 154.

Rossiter : op, cit., note 69, pp. 116 et ss.

• امس الحكم في أمريكا الرجوع السابق للإشارة إليه عام ٢٠٢ ، ص ١٥٦ •

• (٢٢٠) بعد أن انتخب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٠ •

(٢٢١) فقد انتخب خلال هذه الفترة أربعة عشر رئيسا « جمهوريا » من السته عشر رئيسا

للولايات المتحدة الذين تم انتخابهم خلال هذه الفترة •

Rossiter : op, cit., note 69, p. 118 et 119.

(222) Lipson : op, cit., note 62, p. 154.

السيطرة على أماليهم بعد سحب القوات الشمالية ، ولعمال للصناعيين
وافراد للطبقات الفقيرة في المدن الشمالية الكبيرة ، والمهاجرين الجدد بعد
اكتسابهم الجنسية الأمريكية ، وللكثوليك . وقد وحد بين هذه
للجماعات المتباينة للفنور المشترك من رجال للحكم .

وفي للصراع الدائر بين الكتلتين ، كان الجمهوريون يملكون ويدبرون
للجزء الأكبر من الثروة للصناعية في البلاد ، فتمكنوا من استخدام هذه
للقوة الاقتصادية من أجل للعمل على تحسين وضعهم للسياسي (١٣٣) . لذلك،
نعين على الديمقراطيين أن ينتظروا حدوث للتطورات الاقتصادية التي أدت
لى الانشقاق والمواجهة بين كتلتى الصناعيين والزراعيين ، حتى يستخدموا
هذه الأزمة الاقتصادية في الانتقال من مصاف «الأقلية» ولظهور بمظهر
حزب «الأغلبية» . وقد تحقق لهم ذلك بالفعل من استحكام الأزمة
الاقتصادية في مطلع الثلاثينيات : ونظرا ، لأن للجمهوريين كانوا في كراسى
الحكم خلال الأعوام العشرة السابقة على الأزمة ، فقد القيت على
عليقهم تبعاتها : وبدا الديمقراطيون لكثير قدرة على اتخاذ للتدابير الحاسمة
لمعالجة الأزمة وتوسيع سلطات الحكومة الاتحادية . وقد جاء ذلك على
يد حكومة للرئيس فرنكلين روزفلت (١٨٣٢) Franklin D. Roosevelt
التي استطاعت أن تضع برنامجا جديدا عرف باسم برنامج نيوديل
New Deal استهل به عهد للسياسة الأمريكية الحديثة . ومنذ ذلك
الوقت ، تحول الديمقراطيون الى حزب الأغلبية وصار برنامج نيوديل ،
هو الأساس الذى تدور حوله السياسة الأمريكية ، بحيث أن جميع
انتخابات الرئاسة التالية ودورات الكونجرس الأمريكى انحصرت
المنافسات فيها حول هذا البرنامج « الموروث » وكانت المساجلات تنصب
على ما ينبغي الاحتفاظ به من هذا البرنامج ، وما ينبغي حذفه من مواده ،
وما يتعين للتأكيد عليه من أهدافه . وهكذا تولى للحزب الديمقراطى

(٢٢٢) ومن الملاحظ ، أن للجمهوريين ما زالوا حتى الآن يتمتعون ببراء أكبر من الديمقراطيين ،
ويتضح ذلك خاصة عند اللحظة للرئاسية ، فمن المشاهد أن الجمهوريين ينفقون أكثر من الديمقراطيين
نظرا للمنافسة التي تسود ، منذ زمن طويل ، بين الحزب الجمهورى ورجال الأعمال . انظر في
تحليل للجانب المالى للحلطة الانتخابية وكيفية تمويلها :

Callego : op. cit., note 202, pp. 110, et ss.

Kaspi : op. cit., note, pp. 108 et ss.

للزعامة ، لانه استطاع ، بنجاح ، أن يضع الأفكار الليبرالية لروزفلت ، موضع التنفيذ . ومنذ ذلك الحين حتى الآن ، استطاع الحزب الديمقراطي أن يحقق الأغلبية والزعامة ، في معظم الأحيان ، خلافا لما كان عليه الأمر في مطلع القرن العشرين ، وترتب على ذلك أن تأكد نظام الحزبين في أمريكا ، خاصة من حيث المعيار السابق الإشارة إليه الا هو توالي حزبين كبيرين على الحكم وتبادلتهما مركز الحكم ثارة والمعارضة ثارة أخرى (٢٢٤) . على أنه ، ينبغي في نهاية هذا العرض لبدء ملاحظة أساسية حول « فكرة الأغلبية » الحاكمة ، سبق أن أيدناها بالنسبة للنظام الانجليزي ، (٢٢٥) ولكنها تحتاج الى التأكيد بالنسبة للنظام الأمريكي ، بل وتبدو أكثر وضوحا في ظل هذا النظام . فلقد رأينا ان

(٢٢٤) ففي الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٣٢ تولى الجمهوريون الرئاسة ٢٤ سنة مقابل ثلثي سنوات قضاهما للديمقراطيين في الحكم . ولكن من سنة ١٩٣٢ الى ١٩٦٨ تمكنت هذه الأرقام تقريبا لصالح الديمقراطيين : فقد استغل الحزب الجمهوري شهرة دوايت أيزنهاور Duvight D. Eisen hower لكسب الرئاسة عام ١٩٥٢ وللحفاظ عليها في انتخابات ١٩٥٦ ، على الرغم من انتصار الديمقراطيين في كل من مجلس الكونجرس ولكن للديمقراطيين استطاعوا استعادة الرئاسة سنة ١٩٦٠ بفضل السناتور جون كينيدي John F. Kennedy وسنة ١٩٦٤ لانتخب الرئيس ليندون جونسون lyndon Johnson رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ولم يفقد سوى ست ولايات فقط للجمهوريين ولكن اعتبارا من سنة ١٩٦٨ ، وبسبب انقسام الحزب الديمقراطي بصورة خطيرة بسبب حرب فيتنام ، وبسبب الفساد ، نجح الجمهوريون في استعادة الرئاسة بقيادة ريتشارد نيكسون Richard Nixon عام ١٩٦٨ وأعيد لنتخابه مرة ثانية عام ١٩٧٢ ، ولكنه اضطر الى الاستقالة بسبب حلت . حيث حل محله جيرالد فورد ، نائب الرئيس آنذاك . ولكن هذا الأخير هزم في انتخابات ١٩٧٦ ، وفاز منافسه الديمقراطي « جيمي كارتر » وبذلك استعاد الديمقراطيون منصب الرئاسة بعد ثلثي سنوات من فقد ، ولكن سيطرتهم لم تدم حيث نجح الجمهوريون في استعادة الرئاسة في انتخابات ١٩٨٠ ، التي استطاع فيها الرئيس « ريجان » تحقيق النصر على خصمه الرئيس السابق جيمي كارتر .

رأى في كل ذلك تنصيفا :

A. Kaspi : op, cit., note 10, pp. 79 et ss.

Rossiter : op, cit., note 69, pp. 107 et ss.

أسس للحكم في أمريكا ، المرجع السابق الإشارة إليه ، عيش ٢٠٢ ، ص ١٥٨ .

(٢٢٥) راجع ما سبق ، عيش ١٩٩ .

وانظر فيما بعد ، ص ١٣٦ وما بعدها .

النظام الحزبي الأمريكي هو « نظامان حزبيان » لكثير منه « نظام حزبي » ، لذلك ينبغي للحفاظ حين القول بأن أحد الحزبين يملك الأغلبية البرلمانية فهناك عامل آخر ينبغي الالتفات إليه حين الكلام عن الحياة السياسية الأمريكية ألا وهو تقسيم التكتلات السياسية الأمريكية ، لا بحسب كون أعضائها من « الجمهوريين » أو من « الديمقراطيين » بل بحسب كونهم من « المحافظين » أو « الليبراليين » ، فكل من الحزبين له جناحان ، أحدهما محافظ والآخر ليبرالي مع فارق واحد ، هو أن الليبرالية أقوى لدى الجمهوريين ، وغالبا ما يتضامن ليبراليو الحزبين ، حول بعض القضايا الهامة في الكونجرس ، ويفعل خصومهم المحافظون نفس الشيء (٢٢٦) .

البند الثالث - تقييم النظام الحزبي الأمريكي في ضوء أوجه الشبه والخلاف بين « الجمهوريين » و « الديمقراطيين » :

لو أردنا تقييم النظام الحزبي الأمريكي ، لما وجدنا تطبيقا أكثر دلالة من ذلك للذي أورده ليونارد ليفي وجون روش في مؤلفهما عن « منهج السياسة الأمريكية الدلالية » ، حيث جاء به (٢٢٧) ، وبالرغم من أن النظام الحزبي المزوج هو جزء من التقاليد السياسية الأمريكية ، فلأننا لا نستطيع القول أن دور الحزب المعارض مفهوم تماما ، وهذا لسوء الحظ ، لأن للحكومة الديمقراطية تتأثر بنوعية الحزب المعارض (٠٠٠٠) والمعارضة الضرورية للحكومة المسؤولة هي المعارضة الحزبية المنتظمة التي تنتج عن النظام الحزبي المزوج ، وعندما نجد حزبين متميزين بما يقترحاته من طول للأمور المختلفة يكون هناك اختيار حقيقي . ومن ناحية أخرى، فإن المعارضة التي يمثلها تحالف أعضاء من الحزبين كما أصبح مألوفنا تميل إلى حرمان الرأي العام من الاختيار البعيد وعندما تتشكل مثل هذه الأحلاف بعد الانتخابات ، يصعب على الجمهور فهم الوضع ويخفق في ربطه بالأهداف التي فتوحى من الانتخابات . ولكثر من ذلك فإنه يستحيل اعتبار أي من الحزبين مسؤولا عن اتجاهه السياسي وهذا مصدر خطر (للمصلحة) العامة .

(226) Rossiter : op, cit., note 69, pp. 196 et ss

Lipson : op, cit., note, p. 156.

(٢٢٧) المرجع السابق الاشارة اليه عيش ٢٠٢ ، ص ٩٨ .

ان هذه الملاحظة ، تعكس بحق ، أهم الانتقادات الموجهة للنظام الحزبي الأمريكي ، الا وهو عدم وجود « فروق جوهرية بين الحزبين الكبيرين » وأن كليهما ليس لديه مبادئ واضحة المعالم « وهو ما يؤدي بالطبع للاضعاف من دور المعارضة المنظمة الفعالة ، ويحرم الناخب من « الاختيار الجديل » (٢٣٨) ويرجع السبب في ذلك ، الى التشابه بين الحزبين ، من عدة نواح وللى طبيعة النظام الحزبي الأمريكي ، كما سبق أن تعرضنا له (٢٣٩) ، ويترتب عليه بالطبع لحد من فاعلية الأحزاب الأمريكية ، لدرجة بلغت أن عبر عنها للكتاب الأمريكيون بـ « أزمة النظام الحزبي الأمريكي » (٢٤٠) واقترحوا لها بعض الحلول .

١ - الخصائص العامة للحزبين الجمهورى والديمقراطى :

على عكس الأحزاب السياسية الأوروبية التى تختلف حول المسائل الأساسية ، كالنظام السياسى أو الاقتصادى ، نجد أن الحزبين الأمريكيتين لا خلاف بينهما على المبادئ الجوهرية الأساسية (المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) نظرا لانه لا فروق حقيقية بين الحزبين ، كما يتضح لنا من العرض التالى :

١ - فلا الحزب الديمقراطى ، ولا الحزب الجمهورى ، يمكن أن يوصف بأنه من الأحزاب الايديولوجية ، فكلهما يتمسك بالمبادئ الديمقراطية ولادستورية ويدافع عن النظام الاقتصادى الليبرالى . ولا يدعى أيهما الحل على قلب النظام السياسى أو الاقتصادى ، بل يسعى كل منهما الى تأكيد هذا النظام كل بأسلوبه الخاص . وقد عبر Rossiter عن ذلك بقوله : « أن الحزب فى أمريكا لا يمكن أن يشبه

(٢٣٨) ويشبه بعض الكتاب الأمريكيتين الحزبين الكبيرين بزوجاتين كل منهما تحمل بطلانة ولكن كل واحدة فارغة - أسس للحكم فى أمريكا المرجع السابق الاشارة اليه ملش ٢٠٢ ، ص ١٥١ انظر ايضا فى هذا الموضوع .

Rossiter : op, cit., note 69, p. 163 et ss.

(٢٣٩) راجع ما سبق ، ص ١٥٧ وما بعدها .

(٢٤٠) أسس للحكم فى أمريكا المرجع السابق الاشارة اليه ملش ٢٠٢ ، ص ١٥١

و ١٥٢ ليونارد لينى وجون روشى المرجع السابق الاشارة اليه ملش ٢٠٢ ، ص ٩٥ وما بعدها .

بالجيش ، أو الكنيسة ، وهو ليس أسلوبا في الحياة فالحزب لا يطلب من أعضائه سوى بطاعتهم الانتخابية ، وبعض الدولارات ، وإذا أرادوا بعض للساعات من وقتهم إلى مكاتب الحزب ولبقى الخطابات ، وقطعا فإن الحزب يسعد ويكتفى إذا تأكد من الحصول على صوت انتخابي »

لذلك ، يمكن أن توصف الأحزاب الأمريكية ، دون تردد - انها أحزاب « انتخابية » تتلخص بلسفتها السياسية في حذف ولحد ، كسب الانتخابات (٣١) ويفرض هذا الهدف على الحزبين للكبيرين نوعا من التشابه ، من حيث المبادئ العامة والبرنامج ، هو تشابه « الاعتبارات الانتخابية » فأي منها لا يمكنه أن يمس بأسس النظام الأمريكي السياسية والاقتصادية إذا أراد أن يحصل على للتد الأكبر من الأصول في المعركة الانتخابية .

ولكن ، هذا التشابه حول « المسائل الأساسية » لا يمنع من اختلاف الحزبين في بعض التفاصيل ، التي لا يمكن تفهم للحياة السياسية الأمريكية عموما ، والحزبية على وجه الخصوص ، دون الوقوف عليها (٣٢) .

٢ - ذلك ، أن هذه الخلافات ، هي التي مازالت تميز بين الحزبين ، وتسمح بترتيب أمريكا في مصاف الدول التي تأخذ بنظام الحزبين . مع ملاحظة أن برنامج أي من الحزبين ، ليس برنامجا ثابتا قائما على المبادئ (فنظرا لتعدد المصالح داخل الحزب . كونهما من الأحزاب الانتخابية كما سبق القول) نجد أن البرنامج يتغير بتغير الظروف ، ويختلف باختلاف الأزمنة (٣٣) .

(231) Kaspi : op, cit., note 10, p. 46.

(232) Rossiter : op, cit., note 69, p. 164.

(٢٣٢) نغذ للمقد السابق وللحزبان الأمريكيان يختلفان على مسائل عدة ، كالترقية للجبركية ولائحة السكك الحديدية ، والسيطرة على الاحتكارات والسياسة المالية . ومع ذلك فإن هذه الاختلافات لم تمنع من أن يتبنى الجمهوريون عن اقتناع جيفرسون برنامج الفيدراليين من اقتناع « هاملتون » .

وبالرغم من هذه الملاحظة ، يمكن القول عموماً بأن الحزب الديمقراطي هو حزب الإصلاح والتجديد والتغيير ، فهو يفضل أن تلعب الحكومة الفيدرالية دوراً أكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للولايات ، وأن تتفق واشنطن قادراً أكبر من الميزانية لصالح الطبقات « الفقيرة » كما يدافع الحزب عن « الحقوق المدنية » ، لغز البيض ويؤيد عموماً برامج المساعدات للعمل والصحة والخدمة الاجتماعية والتطعيم * ويؤكد الحزب على الدور الهام الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة على الساحة الدولية ، وخاصة على المعونات التي يتعين على الولايات المتحدة منحها للدول « النامية » ومن أجل تحقيق هذا البرنامج يؤيد الحزب فكرة زيادة (الضرائب) ، وقد منع الحزب ، خلال هذا القرن ، بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أربع حروب مختلفة الإبعاد ومتفاوتة في الخسائر : للحرب العالمية الأولى (١٩١٧) ، الحرب العالمية الثانية (١٩٤١) ، الحرب الكورية (١٩٥٠) وحرب فيتنام (١٩٦١) التي كادت أن تمزق الحزب وتسببت في أزمته وخسارته في انتخابات ١٩٦٤ و ١٩٦٨ (٣٤) .

أما للحزب الجمهوري ، فيبدو وكأنه الحزب « الأكثر محافظة » (٣٥) وهم يرون أن « المعونات للدول النامية » هي عبء بلا طائل على الخزنة الأمريكية ، ويرون أن سياسة اللوفاق مع الاتحاد السوفيتي « فاشلة دون شك » * ويلاحظ الجمهوريون أن رؤساء الولايات المتحدة « الجمهوريين » هم الذين انقلبوا البلاد من المفاخرات المدمرة التي وضعها فيها

= وبينما ولد للحزب الجمهوري في ثوبه الجديد نتيجة للثورة على « الشيوعية » نجده الآن وقد بدأ يحقق بعض الانتصارات في الجنوب ، نظراً لتبنيه لفكرة القانون والنظام التي لا تعدو أن تكون في الحقيقة اتباع سياسة صارمة في « لفضايا الجريمة » والديمقراطيون بدورهم كانوا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من أشد الداعمين عن حقوق الولايات ، ولكن منذ مجيء فرانكلين روزفلت تحول الديمقراطيون إلى المطالبة بازدياد المساعدات الفيدرالية وتوسيع سلطات واشنطن للتدخل في المسائل الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة .

Kaspi : op, cit, Note 10, p. 46.

(٣٤) راجع ما سبق ، ص ١٢٥ وما بعدها ملحق ٢٢٤ .

(٣٥) أسس الحكم في أمريكا المرجع السابق الإشارة إليه ملحق ٢٠٢ ، ص ١٥٢ .

• الديمقراطيةيون . (٣٦) ويعارض الحزب الجمهورى أى توسع فى سلطات الحكومة المركزية فى حياة الولايات الاقتصادية والاجتماعية ، ويفضل الاستعانة برؤوس الأموال الخاصة عن اللجوء الى « الاستثمارات الفيدرالية » ، وينسأدى للحزب بالحد من الضرائب وتخفيض النفقات الحكومية ، ولحد من برامج المساعدات الاجتماعية ، وبينما يهتم الحزبان بالتضخم ، فإن الجمهوريين يبدون أكثر انزعاجا من التضخم ، كما يبدون أكثر قلقا فائقا للبطالة .

٣ - ولعل هذه الخلافات بين الحزبين ، هى التى توضح اختلاف الجماعات المؤيدة لكل حزب ، فالحزب الديمقراطى يظلب على تكوينه دعم التجانس بين المجموعات المكونة له : حيث يضم بين مؤيديه ، الشباب الذين تلقوا تعليمًا ابتدائيا أو ثانويا ، وكذلك الجامعيون اعتبارا من برنامج « نيوديل » ويضم أيضا « دعاة التفرقة العنصرية للجنوبيين » ، لى جانب بعض الأقليات « من السود ، والعمال (خاصة غير المتخصصين) ، وأيضا المزارعين ، خاصة فى الحالات التى يصاب فيها سوق القمح أو الذرة أو القطن بالكساد ، وبالإضافة لكل هذه الطوائف نجد أن للحزب أنصارا من « أصحاب الملايين » ، (٣٧) ، وذوى الشهرة الوطنية (كروزفلت) ، وبعض الايرلنديين ، واليهود ، والكاثوليك والبروتستانت .

أما للحزب الجمهورى فيحصل على التأييد من قبل الأوساط (الأكثر ثراء) من رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة ، لذلك فهو يدافع فى الغالب عن مصالح الطبقة « العليا » و « المتوسطة » ويمطى لأمريكا صورة البلاد « للبروتستانتى الأنجلوسكسونى » وأحيانا يقف موقف المدافع من قضايا « العبودية » ولكنه فى الغالب يعيل الى المحافظة ، وتأخو الحزب ، هم أكبر سنا من ناخبى الحزب الديمقراطى ، وغالبا

(٣٦) فهم يتكونون مثلا أن هارننج هو الذى وقع لتعليق السلام الفصلا مع ألمانيا عام ١٩٢١ ، وأن آيزنهاور ودالاس هما اللذان اتعيا بمسوعة من التحاللات تمكنت من الوقوف فى وجه الشيوعية واعادا السلام الى الشرق الأقصى ، وأن نيكسون أخيرا هو الذى بذل الجهد للزم لاتخاذ البلاد من الفساد والمأزق التى تسبب فيها جونسون .

Kaspi : op, cit, Note 10, p. 47.

(٣٧) من أمثال أفريل هاريمان ، أو آل كينيى .

Kaspi : op, cit, Note 10, p. 47.

ما يكونون ممن تلقوا تعليما جامعيًا. ويتميز الزعماء «الجمهوريون» بأنهم استعانوا شهرتهم وحزوا شعبية واسعة كنتيجة لانتصاراتهم أكثر من كونهم «زعماء سياسيين» أو لكونهم رجالا عصاميين self made men لا يدينوا بنجاحهم إلا لكفائهم أو للظروف (٣٣٨) ويوضح لنا الجدول التالي ، للتكوينات الداخلية للأحزاب الداخلية ، وجماعات المؤيدين لها من خلال استعراض انتخابات الرئاسة الأمريكية منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٧٢ مع تحليل للفئات الاجتماعية المختلفة للمجتمع الأمريكي ، والنسب المؤيدة لمرشحي كل حزب من الحزبين .

(٣٣٨) ويعد أبراهام لنكولن ودوايت أيزنهاور مثالاً للطلقة الأولى ، وهربرت هوفر وويندل ويلكي ، ونيكسون أمثلة للطلقة الثانية .

Rossiter, op, cit, Note 69, pp. 107, et ss.

جدول رقم (١) (٣٣٩)

الاصوات الاجتماعية والمهنية للناخبين في انتخابات الرئاسة الامريكى

منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٧٢

ستيفسون ديمقراطى ١٩٥٢	ايفنهاور جمهورى	ستيفسون
٤٢,٧	٥٥,٤	٤٤,٦
٤٥	٥٣	٤٧
٣٦	٥٨	٤٢
٤١	٥٧	٤٣
٦١	٢١	٧٩
٣٦	٦٦	٣٤
٤٢	٥٥	٤٥
٥٠	٤٨	٥٢
٣٢	٦٤	٣٦
٣٧	٦٠	٤٠
٥٠	٤٥	٥٥
٤٣	٤٩	٥١
٤٥	٥٣	٤٧
٣٦	٦١	٣٦
٣٧	٦٣	٣٧
٥١	٤٤	٥٦
٤	٩٢	٨
٨٥	٢٣	٧٧
٣٠	٦٥	٢٥
٥٧	٣٩	٦١

النسبة المئوية للحصول عليها من مجموع الناخبين .

الناخبين من الرجال .

الناخبات من النساء .

الناخبين من « البيض » .

الناخبين من « السود » .

التعليم العالى (البجاصى) .

التعليم للثانوى .

التعليم الابتدائى .

مستوى التعليم

الكوادر ورجال الأعمال .

الموظفين « ذوى الیقات البيضاء » .

العمال « غير المتخصصين » .

الناخبين اقل من ٣٠ سنة .

الناخبين من ٣٠ الى ٤٩ سنة .

الناخبين اكثر من ٥٠ سنة .

البروتستانت .

الكاثوليك .

الجمهوريين .

الديمقراطيين .

المستقلين .

الناخبين من اعضاء للتقابات .

Kaspi, op, cit, Note 10, p. 48.

(٣٣٩) المصدر : لىستاتيك . د جالوب Gallup وفردة فى

ملاحظة ، ان للنسب القوية لانتخاب عام ١٩٦٨ لا تصل الى نسبة ١٠٠٪ من اصوات
الناخبين نظرا لوجود مرشح ثالث مستقل هو جورج دالاس (George Wallace)
الذى حقق للفائز من مجموع اصوات المرشحين الجمهورى والديمقراطى ، مطروحا من نسبة
١٠٠٪ . Kaspi, p. 61.

ایزنهاور	کنیدی	نیکسون	دیمترالی	جمهوری	جمهوری	نیکسون	ملک جوفرن	نیکسون
دیمترالی	جمهوری	جمهوری	چوگد ووتر	جمهوری	جمهوری	جمهوری	جمهوری	جمهوری
۱۹۵۶	۱۹۶۰	۱۹۶۴	۱۹۶۸	۱۹۷۲	۱۹۷۶	۱۹۸۰	۱۹۸۴	۱۹۸۸
۵۷	۵۰	۶۱	۳۸	۴۳	۴۳	۴۳	۴۳	۴۳
۵۵	۵۲	۶۰	۴۰	۴۰	۴۱	۴۳	۴۳	۴۳
۶۱	۴۹	۵۱	۶۲	۳۸	۴۵	۴۳	۴۳	۴۳
۵۹	۴۹	۵۱	۵۹	۴۱	۴۵	۴۳	۴۳	۴۳
۳۶	۶۸	۳۳	۹۴	۶	۸۵	۱۲	۸۷	۱۲
۶۹	۳۶	۶۱	۵۲	۴۸	۳۷	۵۴	۳۷	۳۷
۵۸	۵۲	۴۸	۶۲	۳۸	۴۲	۴۳	۳۴	۳۴
۵۰	۵۵	۴۵	۶۶	۳۴	۵۲	۴۳	۴۳	۴۳
۶۸	۴۲	۵۸	۵۴	۴۶	۳۴	۵۶	۳۶	۳۶
۶۳	۴۸	۵۲	۵۷	۴۳	۴۱	۴۷	۳۶	۳۶
۵۰	۶۰	۴۰	۷۱	۲۹	۵۰	۳۵	۴۳	۴۳
۵۷	۵۴	۴۶	۶۴	۳۶	۴۷	۳۸	۴۸	۴۸
۵۵	۵۴	۴۶	۶۳	۳۷	۴۴	۴۱	۳۳	۳۳
۶۱	۴۶	۵۴	۵۹	۴۱	۴۱	۴۷	۳۶	۳۶
۶۳	۳۸	۶۲	۵۵	۴۵	۳۵	۴۹	۳۰	۳۰
۴۹	۷۸	۲۲	۷۶	۲۴	۵۹	۳۳	۴۸	۴۸
۹۶	۵	۹۵	۲۰	۸۰	۹	۸۶	۵	۵
۱۵	۸۴	۱۶	۸۶	۱۳	۷۴	۱۲	۷۶	۷۶
۷۰	۴۳	۵۷	۵۶	۴۴	۳۶	۴۴	۳۶	۳۶
۴۳	۶۵	۳۵	۷۳	۲۷	۵۶	۷۹	۴۶	۴۶

٤ - على أنه ، عند الكلام ، عن الاختلافات بين الحزبين ، ينبغي التحرز من خطر « التعميم » فلا الديمقراطيون ، ولا الجمهوريون ، يمكن أن نحدد « هويتهم » بالرجوع إلى التاريخ ، أو الجنس ، أو الطبقة الاجتماعية ، أو حتى « المبادئ السياسية العامة » فسياسات الحزبين الكبيرين تعكس مصالح الجماعات الداخلية فيه ووجهة نظر كل منهما . وغالبا ما لا يؤمن كل أعضاء الحزب بمولفة السياسة ، ويختلفون فيما بينهم حول القضايا العامة والسياسية ، ونجد أن كلا الحزبين يضم « محافظين » و « ليبراليين » ويطلب أن يتضامن « ليبراليو » الحزبين في الكونجرس حول القضايا العامة ، بينما يعمد المحافظون من الجانبين إلى الاتفاق ، وبحيث تصبح « المحافظة أو الليبرالية » هي واجهة الانتماء الحقيقي لمعضو للحزب ، أكثر من انتمائه لحزبه .

ويوضح هذه الحقيقة ، للجدول التالي (جدول رقم ٢) :

(جدول رقم ٢)

تحليل التصويت داخل الكونغرس على بعض المسائل الهامة في الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٩ (٢٤٠ ك)

الموضوع			
التصويت في مجلس النواب	التصويت في مجلس الشيوخ	التصويت في مجلس النواب	التصويت في مجلس الشيوخ
الواليسون	الواليسون	الواليسون	الواليسون
٢٤	٢٤	٧٥	٩٤
١١	٢١	١٨	١٥٣
٢٢	١٩	٧٣	١١٤
٧	٤٢	٣	٢٠١
٢٤	٢٢	١٣١	٨٦
١٤	٢١	٦٧	١٢٣
٤	٣٥	٣٥	١٨٩
٢١	١٥	١٤٦	٤٨
١	٥٥	٤	٢١٦
١٤	١٨	٨٩	٤٩
٤٤	١٥	١٨٤	٩٥
٧	٢١	١٧	١٣٤
٢٢	٤٤	١١١	٨٨
٨	٣٨	٧٤	١٣٣
١	٤٥	٣٩	١٨٤
١٧	٢٢	٥٩	١٣٣
١٧	٢٢	٨٧	١٧٢
١٧	٢٢	٥٩	٨٩

الأمم المتحدة

(قانون أو معاهدة)

استقلال البوكرال الموجود في أعالي البحر

(بناء على طلب شركات البترول ١٩٥٣)

تخليص للبرالي (١٩٥٤)

مشروع قانون « مفاوضات » الرامي إلى إعطاء بعض

القدر الطبيعي من الرقعة الجبلية للأسماء ١٩٥٦

(رفض التبرع)

قانون دفاعي يتعلق بإنشاء البنك الزراعي والتدخل من

جانب الدولة لدعم أسعار المنتجات الزراعية ١٩٥٦

مشروع قانون يرمي إلى فتح احتياطات الاستقلال

المدية ويعلق العلاقات بجماعة (١٩٥٩)

(رفض التبرع)

تسهيل قانون العمل (١٩٥٩)

قانون تنظيم الهجرة إلى الولايات المتحدة

قانون يعلق كحد أقصى للمدح لهم بالهجرة

للتوسع في قانون الاحتياطات التجارية الخاصة في

المدية يعلق (١٩٥٨)

برنامج استثمارات الخارجية (١٩٥٨)

Roseiter, ip. cit, Note 68, pp. 187 et 188.

Stantes Hoffmann : les partis américains et la politique ex térieur des Etats Unie.

Rev. Fr hes so Pol vol II No. 40 et — Dec. 1962 pp. 702 et se. et 710, 713 et 717.

(٢٤٠) أليست

رأى أليست :

(ب) مظاهر أزمة النظام الحزبي الأمريكي والحلول المقترحة

لذلك

لمل أهم مظاهر أزمة النظام الحزبي الأمريكي ، هو التدهور المستمر لعدد «المتن» لأحد الحزبين الكبيرين ، وازدياد عدد المستقلين كما تدل على ذلك الإحصائيات الحديثة ، فقبل عام ١٩٧٦ ، كان ٨٦٪ تقريبا من الناخبين ينتمون إلى أحد الحزبين الكبيرين ، مع تفوق الحزب الديمقراطي بنسبة ٥٢٪ على الحزب الجمهوري ٣٤٪ أما الآن ١٤٪ المتبقون فقد اعتبروا أنفسهم مستقلين ، وبحلول عام ١٩٧٦ ، حدث في التكوين الحزبي للناخبين الأمريكيين تحول ذو دلالة عامة : إذ انخفض عدد الناخبين الأمريكيين المنتمين لأحد الحزبين الكبيرين بشدة من ٨٦ إلى ٦٠٪ ومبطلت نسبة المتنين للحزب الديمقراطي من ٥٢ إلى ٤٢٪ بينما مبطت نسبة الجمهوريين من ٣٤ إلى ١٨٪ ، وهكذا أصبح ٤٠٪ من الناخبين لا ينتمون لحزب معين ولما اعتبروا أنفسهم من المستقلين (٢٤١) .

إن تفتاخص عدد الناخبين المنتمين للحزبين الكبيرين يعتبر من أهم التغيرات للسياسية في أمريكا في السنين الأخيرة ، فمن الواضح أن الناخبين الأمريكيين عام ١٩٧٧ أصبحوا أقل تعلقا بالأحزاب السياسية عما كانوا عليه قديما . ذلك أن الناخب الأمريكي أصبح أكثر دراية بالقضايا السياسية عما كان عليه في الماضي . لذلك فانه نبذ للتصيب ، وأصبح يحدد موقفه من كل حزب على أساس موقف الحزب من القضايا العامة : كالتفرقة العنصرية ، الحقوق المدنية ، حرب فيتنام ، قضية ووترجيت ، الفساد الحكومي ، الوضع الاقتصادي ٠٠٠٠ الخ ، كل هذه المسائل التي أصبحت تحدد موقف «المستقلين» من الناخبين من الحزبين الكبيرين ، وهو مادما بعض المرشحين الملاحظة «الارتفاع في مستوى للزهد العام للحياة السياسية» بين الناخبين ومدى دلالاته باعتباره «بعضا على التعلق على للنظام الحزبي الأمريكي» (٢٤٢) .

هذا «العزوف السياسي» من جانب الناخبين ، في مواجهة الحزبين يتأتى بالطبع من وعى الناخبين وأدراكهم أنه «لا فارق حقيقي بين حزب

(٢٤١) أسس الحكم في أمريكا ، المرجع السابق لشارة إليه هامش ٢٠٢ ، ص ١٤٨ .

(٢٤٢) أسس الحكم في أمريكا ، ص ١٤٨ .

وأخر ، ويؤكد ذلك ، علاوة على ما سبق ، تحليل جديد لاحظته الكتاب الأمريكيون منذ مطلع القرن العشرين ، يتمثل في « غموض معايير العضوية الحزبية » بحيث يعتبر جمهوريا من يشترك في الانتخاب لترشيح الأعضاء الجمهوريين ولو كان يؤيد كل السياسات التي ينادى بها الحزب الديمقراطي^(٢٤٢) ويترتب على ذلك صعوبة التوفيق بين المبادئ والبرامج والسياسة ، وبين التطبيق والعمل .

وفي ظل هذا النظام يغدو الاختيار بين مرشحين ، كما لو كان اختيارا بين مرشحين لا لثمنه لهما ، يصير الاختيار على أساس شخصي ، وينمحي كل اثر « مؤثر للانتماء الحزبي » .

لقد اظهرت هذه المشكلة ، رغبة ملحة في ضرورة اعادة تنظيم الاحزاب الأمريكية ، بحيث يمثل أحدهما « المحافظة » والآخر « الليبرالية » ، ويطالب الكتاب بضرورة حدوث هذا التغيير حرصا على وجود « حكومة حزب مسؤولة »^(٢٤٣) ، لذلك ، يدعو للكتاب الى نظام جديد تكون الاحزاب فيه اكثر انسجاما واكثر مسئولية . نظام يمكن للنائب أن يعرف في ظله مقاما ، أنه لو أعطى صوته لمرشح الحزب « الليبرالي » . فان هذا الأخير سيصوت في المجلس التشريعي لبرنامج الحزب ، وبحيث لا يمكن السماح مثلا ، بانضمام الديمقراطيين الجنوبيين ، والجمهوريين المحافظين في الكونجرس . ويقترح الكتاب بهذا الصدد :^(٢٤٤) .

١ - وجوب تفسير خطة الحزب تفسيراً رسمياً على المستوى القومي
بلجنة معينة من قبل « لجنة الحزب القومية » .

٢ - أن تتخذ الاجتماعات الحزبية في الكونجرس قرارات ملزمة للأعضاء .

٣ - أن يتم التعيين في لجان الكونجرس ، ليس على أساس « الاقدمية » في الحزب ، بل على أساس الولاء للحزب والتصميم على تحقيق أهدافه وتنفيذ برامجه .

(٢٤٢) ليونارد ليفي ، وجون روش ، المرجع السابق الإشارة اليه عام ٢٠٢ . ص ١٠٩ .
(٢٤٤) أصل الحكم في أمريكا ، المرجع السابق الإشارة اليه عام ٢٠٢ . ص ١٥٣ .
(٢٤٥) انظر تفصيلا في ذلك الموضوع أصل الحكم في أمريكا المرجع السابق الإشارة اليه ص ١٥٣ وما بعدها ليونارد ليفي وجون روش ، المرجع السابق الإشارة اليه عام ٢٠٢ ، ص ٩٦ وما بعدها .

المبحث الثاني

نظام تعدد الأحزاب (٢٤٦)

يختلف نظام تعدد الأحزاب عن نظام الحزبين ، فهذا الأخير نظام بسيط ، وقد يتخذ إحدى صورتين ، صورة للنظام « البسيط » أو للنظام « الفطري » (٢٤٧) ولكنه على أى حال - أقل تعقيدا من نظام تعدد الأحزاب ، فهذا الأخير ، الذى هو من خصائص ديمقراطيات أوروبا الغربية والحدول الاسكندنافية واسرائيل ، يمكن أن يكون غير دقيق ، لو حاولنا تعميمه وإطلاقه على كل الأنظمة التى تشمل لكثير من « حزبين » فهذه الأنظمة ، ليست متشابهة جميعا : فالنظام الحزبى الذى يقوم على التمسك يتضمن فى داخله العديد من « الأنظمة » حيث يمكن إطلاقه على البلاد التى بها ثلاثة أو أربعة أحزاب ، وأكثر من ذلك (٢٤٨) وفى داخل كل « نظام » من أنظمة للتعدد ، تتعدد الصور والتقسيمات بدورها ، بالنظر الى طبيعة الأحزاب المكونة للنظام ، ومن هنا تبدو صعوبة وضع جميع أنظمة « تعدد الأحزاب » فى إطار واحد ، فى محاولة لتحديد خصائصه العامة ، دون التطرق الى « التقسيمات الداخلية لهذا النظام » فذلك التقسيمات هى التى تعطينا الصورة الواضحة ، وتحدد لنا السمات الرئيسية لهذا النظام .

(246) Jean-Claude Collard : les régimes parlementaires contemporains Presses de la fondation nationale des sciences politiques Paris 1978 pp. 70 et ss.

R. Aron, op, cit, Note 133, pp. 110 et ss.

Lipson, op, cit, Note 62, pp. 157, et ss.

Daniel L. Saller, op, cit, Note 186, pp. 11 et ss.

(٢٤٧) راجع ما سبق ، عايش ١٧٢

Duverger, op, cit, Note 24, p. 258.

ويقتضى الأمر في هذا الصدد ، التذكير بما ذهب إليه البعض من حيث القول أن « الناس عادة ما يبالغون في التحث عن الفوارق بين نظامين الحزبين وتعدد الأحزاب ، فالسياسة هي من للتوصل الى اتفاق عن طريق التنازل : وفي النظام الحزبي الثنائي يتم تقديم التنازلات في دخل الحزب ، أما في نظام تعدد الأحزاب فالتنازل يجرى فيما بينها ، ولكن النتيجة تكون واحدة في الحالتين » (٢٤٩) .

ويبدو هذا القول صحيحاً ، لو لاحظنا ، أن نظام الحزبين في حد ذاته ، لا يظن من « الانقسامات السدلية في الحزب » (٢٥٠) ، غير أن الأمر يبدو مختلفاً في حالة تعدد الأحزاب : ففي نظام « الحزبين » تميل المواجهة بين الحزبين للكبيرين ، لى احتواء الصراعات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والدينية حيث يتفق الأعضاء على بعض الاتجاهات الأساسية بحيث تصبح المواجهة بين الحزبين للكبيرين ، وكأنها مواجهة بين قسمين كبيرين من الرأي العام ، حول بعض الموضوعات الأساسية والهامة (٢٥١) أما في للنظم المتعددة الأحزاب فالوضع يبدو مختلفاً ، حيث أن تعدد الموضوعات التي يمكن أن تثير الخلاف من حولها ، يترك في الساحة السياسية « العديد » من الأحزاب المتصارعة : فهناك أولاً ، الاختلافات السياسية ، فالخلاف حول نظام الحكم : ملكي أم جمهوري . وهناك ثانياً ، الاختلافات الاجتماعية ، التي تمكس موقف كل طبقة من الطبقات الاجتماعية من النظام السياسي ككل ، (٢٥٢) وهناك الصراعات الدينية ، والمواجهة ما بين « رجال الدين » والعلمانيين في الدحول للكتوليكية ، وما

(249) Lipson, op, cit., Note 62, p. 157.

(٢٥٠) راجع ما سبق ، ص ١٥٤ وما بعدها ، ص ١٧٠ وما بعدها .

(٢٥١) محمود صبرى عيسى ، مقال السابق الاشارة اليه ملخص ١٦ ، ص ١٠٢ .

(٢٥٢) وهذه المواجهة ضخمة تدم المجتمعات الانسانية : فارسطو ، في دستور أثينا ، كان يقسم المجتمع الى ثلاث فرق : الصيادين واللبارة ، والزراعيين ، والعمال اليدويين في الحينة وهذا الانقسام ما زال قائماً في المجتمعات للاحديثة ، وهو يعكس تمارض المصالح الاقتصادية ويصعد من ثم موقف كل طبقة ، وتأييدها للنظام الليبرالي أو على العكس دعوتها الى النظام لوجه : فالتجارة ورجال الصناعة والمتجرون والوسطاء يدانسون بالطمع عن النظام الليبرالي اما العمال والموظفون والأجراء فهم يدعون الى النظام الموجه لأنى عيسى الى حاصيتهم .

Duverger, op, cit, Note 24, p. 264.

بين الكاثوليك والبروتستانت في الدول التي تنقسم شعوبها بين هذين المذهبين ، وهناك الخلافات العنصرية وللقائمة على العصبية ، وخاصة في الدول التي تجمع بين عدة جماعات مختلفة من حيث الأصل والجنس : كدعاة الاستقلال الباسك والكاتالان في أسبانيا ، والاييرلنديين في إنجلترا ، والمواجهة بين الفلامون والوالوني في بلجيكا الخ .

لذلك ، قلنا ، انه لا يمكن أن ندمج كلمة « أنظمة » تعدد الأحزاب في إطار واحد . ولما ينبغي علينا أولا ، أن ندين الصور المختلفة التي يمكن أن يتخذها هذا النظام (المطلب الاول) لنقتول بعد ذلك بعض تطبيقات هذا النظام في العالم المعاصر (المطلب الثاني) .

المطلب الاول - للصور المختلفة لنظم « تعدد » الأحزاب :

لذا نظرنا الى نظم « تعدد » الأحزاب ، أمكننا أن نقسم مع هذا النظام تقسيما أوليا ، بحسب عدد الأحزاب المتنافسة على الساحة السياسية: بحيث يمكن القول أن هناك نظام « الأحزاب الثلاثة » أو الأحزاب الأربعة ، أو الأحزاب المتعددة اذا تجاوز عددها أربعة أحزاب . ولكن هذا التصور بدوره قاصر على اعطاء صورة حقيقية عن هذا للنظام . ذلك أنه ينبغي عند تحليل أنظمة تعدد الأحزاب ، الامتناع عن المبالغة بعامل التحد ، حيث تتضمن هذه الأنظمة في الغالب عددا من الأحزاب الصغيرة جدا ، التي عادة لا تؤثر بدرجة بسيطة في نتيجة الانتخاب ، لذلك فربما وصل عدد الأحزاب الى ستة في نظام للتعدد ، أو أكثر ، ولكن ينبغي على المرء في هذه الحالة تخفيض هذا المجموع سياسيا الى رقم واقعي ، ويطلب أن يقوم نظام « تعدد » الأحزاب ، على ثلاثة أو أربعة أحزاب ، تدور المناقشة فيما بينها ، وتتوقف نتيجة الحركة السياسية على العلاقات فيما بين هذه الأحزاب (٢٣) .

ويقتضى توضيح ذلك ، أن نعطي أمثلة واضحة لنظم تعدد الأحزاب ، ثم نحاول - قدر استطاع تقسيم هذه النظم الى مجموعات ، تجمع قد الامكان بين مكونات هذا للنظام المتشابهة .

البند الاول : بيان لعدد الاحزاب في بعض الدول الآخذة بنظام « للتعدد » ،
يبين الجدول رقم ٣ ، عدد الاحزاب في الدول الآخذة بنظام التعدد ، في
الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٧٦ .

ويمكننا هذا للجدول ، من تحديد مسار نظام تعدد الأحزاب ،
في الدول المعنية وينبغي في هذا الصدد التفرقة بين مجموعات ثلاث من
الدول :

(أ) الدول الاسكندنافية (٢٥) : وفي هذه المجموعة نجد أن الدانمرك
عرفت نوعاً من الاستقرار حتى ١٩٦٩ ، بوجود ٦ أحزاب ممثلة في

البرلمان ، وحتى بالنسبة للأحزاب الممثلة في البرلمان لم نرد هنا إلا تلك التي حصلت على ٪١
على الأقل من مقاعد البرلمان فهي وحدها التي يمكن أن تلعب دوراً في الحياة السياسية .
٥٥٥ - ٢ - تم لحساب عدد الأحزاب في ٣٦ ديسمبر من كل عام من الأعوام المذكورة .

٣ - لم يؤخذ في الاعتبار الليبراليون « المستقلون » أي غير لفتين لحزب معين ويمكننا
أن نستنتج من هذا الجدول ، ما يأتي :

١ - بالنسبة لنظام التعدد عموماً ، بمتوسط عدد الأحزاب في كل بلد يتراوح خمسة أحزاب .
٢ - أن عدد الأحزاب في السنوات من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٧ اتجه إلى الانخفاض ، ولكن
عاد إلى الارتفاع تدريجياً ليصل عام ١٩٧١ إلى نفس العدد الذي كان عليه عام ١٩٤٩ .

٣ - في الست عشرة دولة المذكورة كان للتعدد ما بين ١٩٤٩ و ١٩٧١ في مجموع لا يتجاوز
التسعين حزباً ، ولكن اعتباراً من ١٩٧٣ ازداد هذا العدد (٩٠ في ١٩٧٢ و ٩٣ في ١٩٧٥)
وهو ما يدل على اضطراب في الحياة الحزبية والسياسية نجم عن انقسام في الأحزاب القائمة
أو ميلاد أحزاب جديدة .

J. C. Collard, op, cite., note 246

(٢٥) مكرر :

Duverger op. cit., note 24 p.p. 264 et S.S.

ونظر كذلك ، من الحياة الحزبية والسياسية في الدول الاسكندنافية .

Raymond fusiler : les pays nordiques' Danemark Finlande, Novège :
Suède Islande).

Coll : Comment ils sont gouvernés ? L. G. D. J., Paris 1965.

Abdelkader Djermene : le parlement en Finlande, Paris, - Non neté.

البرلمان ، ولكن هذا للثبات في عدد الأحزاب ليس الاظهاريا ، فهو يخفى في طياته لاختلاف بعض الأحزاب وطول أخرى مطها : ففي انتخابات ١٩٦٠ لاختفى حزبا لا Retsforbundet (ويطلق عليه أيضا الحزب اللجيورجي Géorgiste) وكان يقوم على معارضة النظام المالي في الدانمرك ، وكذلك اختفاء الحزب الشيوعي أثر الانقسام الذي وقع فيه ، وحل محل هذين الحزبين : الحزب الاشتراكي الشعبي (الذي تكون من المنشقين عن الحزب الشيوعي) وحزب آخر عرف باسم « حزب المستقلين » غير أن هذا الأخير لم يلبث أن اختفى ، فصار عدد الأحزاب بذلك خمسة أحزاب من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ لكن انتخابات ديسمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٥ قلبت نظام الأحزاب الدانمركي رأسا على عقب ، وخاصة بسبب الاستفتاء الذي أجرى حول دخول الدانمرك الى السوق الأوروبية المشتركة ، فوصل عدد الأحزاب عام ١٩٧٢ إلى عشرة أحزاب ، بانقسام بعض الأحزاب القائمة (كالاتقسام الذي وقع في صفوف الحزب الاشتراكي الديمقراطي) أو بظهور بعض الأحزاب الجديدة ، كحزب « المسيحيين للشعبيين » وحزب « معارضة الضرائب » ... الخ .

أما للنرويج ، فقد تراوح عدد الأحزاب المثلة فيها بين خمسة أحزاب وستة أحزاب ما بين ١٩٤٩ و ١٩٧١ ، وذلك بحسب نجاح الاشتراكيين والشيوعيين في الحصول على مقاعد في البرلمان (فيصبح عدد الأحزاب المثلة ٦ أحزاب) أو في حالة غيبتهم فيصبح الأمر قاصرا على وجود ٥ أحزاب فقط في البرلمان ، وقد ارتفع هذا العدد إلى ٧ أحزاب بميلاد حزب جديد، على غرار الدانمرك ، وهو حزب « معارضة للضرائب » .

= كتاب الملائكة الآتية :

- Sten sparre Nilson : Aspects de la vie politique en Norvège.
 Rev : Fr de sc. Uol No. 3 Juillet — Sept. 1953 vol III pp. 566 et ss.
 L. Krasins ährenberg : les partis et la situation politique actuelle en Finlande Rev. Fr. de sc. poi No. 3 Juillet - Sept. 1953 vol. III pp. 533 et ss.
 Paavo Kastari : le chef de l'Etat dans les institutions finlandaises Rev de Dr. Publi, et de la sc Poi No. 5 sept. - Oct. 1967, pp. 861 et ss.
 Françoise Thibaut : la finlande, un régime parlementaire en attente Rev de Dr. Pub. et de la sc Pol. No. 3 Mai - Juin 1077 pp. 655 et ss.

وتعطينا ليسلندا بدورها مثالا لاستقرار عدد الاحزاب فيها « أربعة احزاب » حتى عام ١٩٦٧ ، حين وقع لنقسام في « الجبهة الشعبية » (التي كانت في أغلبها من الشيوعيين) ، وميلاد « الجبهة المستقلة » التي ستعرف اعتبارا من ١٩٧١ باسم « اليسار الليبرالي »^{١٠}

أما فنلندا ، فقد عرف النظام للعديد من التغيرات ، أغلبها على أثر انقسامات وقعت في الأحزاب القائمة : فالانقسام في الحزب الاشتراكي أدى الى ارتفاع عدد الأحزاب من ٦ الى ٧ احزاب عام ١٩٥٩ ، والتجمع الاشتراكي ، الذي اختفى عام ١٩٧٠ ولكن عدد الأحزاب ظل ثابتا بميلاد حزب حل مطه هو حزب « المزارعين » وفي عام ١٩٨٢ يقوم حزب « الاتحاد المسيحي » ليرتفع عدد الأحزاب الى ٨ احزاب.

أما السويد ، فيمكن القول ، انها أكثر بلاد هذه المجموعة ثباتا ، فقد ظل عدد الاحزاب لثلاثة فيها ٥ احزاب على مر السنين .

ب - دول أوروبا الغربية :

يختلف الوضع في هذه المجموعة من بلاد الى آخر بحسب ظروف كل منها فالنمسا والمانيا ، يحيطان المثال على « نظام غير معتد » لتحد الأحزاب : ففي النمسا ينخفض عدد الأحزاب من أربعة الى ثلاثة احزاب على أثر انسحاب القوات السوفيتية الذي ترتب عليه اختفاء الحزب الشيوعي في لنتخابات ١٩٥٩ ، منذ ذلك الحين ظل عدد الاحزاب ثابتا في النمسا (٢٠٠) .

أما ألمانيا ، ففي البداية كان نظام الاحزاب غلبة في التمتعيد ، ويبدو ذلك الأمر مفهوما في بلد كان عليه في أعقاب الحرب أن يعيد تنظيم الأبناء

(255) J. G.; Collard, op, cit, Note 246, p. 73.

السياسي برمته (٢٦) على أسس جديدة ولكن سرعان ما يتجه هذا للنظام نحو البساطة ، خاصة في أعقاب تعديل قوانين الانتخاب ، فلا نجد عام ١٩٦٠ ، مثلا في البرلمان سوى ثلاثة أحزاب فقط .

أما بلجيكا ، فالتطور فيها يبدو غريبا : فمن أربعة أحزاب ، ينخفض العدد إلى ثلاثة أحزاب فقط عام ١٩٥٨ ، ثم يرتفع إلى خمسة أحزاب عام ١٩٦٠ ثم إلى ستة أحزاب ممثلة عام ١٩٦٥ ، على إثر ظهور الأحزاب « الفيدرالية » من « الفلامون » أو « اللولون » .

وفي البلاد الواطئة ، نجد أن عدد الأحزاب في تزايد مستمر سواء بسبب نظام الانتخاب بالقتامة « النسبي » أو بسبب الانقسامات المتوالية في صفوف الأحزاب الاشتراكية والمسيحية ، وهكذا تزايد عدد الأحزاب من ١٩٤٩ (٧ أحزاب) إلى ١٩٧٥ (١٣ حزبا) « وفي لوكسمبرج ، يبدو الاستمرار واضحا ، عدا لفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ ، التي استطاع خلالها أحد الأحزاب الصغيرة « الحركة الشعبية المستقلة » أن يحصل على بعض المقاعد في البرلمان ، فرفع عدد الأحزاب الممثلة بذلك من أربعة إلى خمسة أحزاب ، ليعود مرة أخرى إلى العدد الأول (٤) اعتبارا من ١٩٦٩ ويرتفع مرة أخرى إلى خمسة أحزاب ، بحوث انقسام في صفوف الحزب الاشتراكي للديمقراطي عام ١٩٧٤ (٢٧) . أما في إيطاليا فالملاحظ

(256) Alfred Grosser et H. Menudier : la vie politique en Allemagne fédérale -- 3e ed; A. Colin, Paris 1978 pp. 67 et ss. .

Alfred Grosser : la R. F. A. cinquième législature, Rev. Fr de sc pol
Rev - Fr de sc; Pol. No. 4 Oct. - Dec. 1956 Vol, II pp. 813 et ss.

Roger Girod : le système des partis en suisses, Rev Fr de sc Pol.
No. 6, Déc. 1964 Vol, 14 pp. 1114 et ss.

F. G. Dreyfus : les élections au cinquième Bundestag, Rev. Fr de
sc pol No. 2 Avril 1966 Vol 16 pp. 282 et ss.

(257) J. D. Colliard, op, cit, Note 246, p. 74.

هو ثبات عدد الأحزاب ، ^(٢٥٨) وتراوحه بين ٧ الى ٩ أحزاب ، هي في غالب الأمر نتاج الانقسامات والاتحادات التي تقع في صفوف الأحزاب الاشتراكية ، التي تقضى معظم أوقاتها في « لعبة الانقسام والاتحاد » ويتراوح عددها تبعا لذلك ما بين حزب واحد وثلاثة أحزاب .

أما فرنسا ، فهي سواء في الجمهورية الرابعة ، أو الجمهورية الخامسة يتصف أيضا عدد الأحزاب المكونة لنظامها الحزبي ، بالثبات ^(٢٥٩) ، فالي لثمانية أحزاب للقائمة عام ١٩٤٨ ، ينضم للحزب الجديد « للتجمع من أجل فرنسا R. P. F. » ليصبح عدد الأحزاب ٩ عام ١٩٥١ ، ويظل للعدد ثلثنا رغم اختفاء هذا الحزب الأخير R. P. F. لحول حزب « الجمهوريين الاشتراكيين مطه » ونفس درجة الثبات تقابلها خلال الجمهورية الخامسة ، فمن ستة أحزاب عام ١٩٦٣ ينخفض العدد الى خمسة فقط اعتبارا من انتخابات ١٩٦٧ نظرا لاختفاء حزب الوسط وانضمام أعضائه الى أحزاب أخرى قائمة ، ولكن العدد يعود الى الارتفاع مرة أخرى عام ١٩٧١ بدخول « الوسط الديمقراطي الشعبي » الانتخابات مستقلا ؛ ولكن هذا الأخير ما يلبث أن ينضم الى حزب « حركة الإصلاح » (la mouvement reformatateur) فيعود بذلك عدد الأحزاب المثلة الى خمسة أحزاب عام ١٩٧٤ .

(258) Jean Besson et Mattel Dogan : la vie politique en Italie, Rev. Rr de sc Pol Vol 9 No. 2 Juin 1959 pp. 368 et ss.
Geneviève Bihes : le système de partis Italiens, Rev Fr de sc. Pol No. 2 Avril 1979, Vol. pp. 252 et ss.
Mauro - Fotia : les partis politiques Italiens, Rev de Dr. Pub. et de Pol. Année 1971 pp. 123 et ss.

(٢٥٩) بالنسبة للمراجع عن للنظام الفرنسي فهي كثيرة ويصعب حصرها ، وسوف ندين أهم هذه المراجع ، بالنسبة للنظام الحزبي الفرنسي ، حين استمراف هذا النظام بعد قليل ونكتفي هنا بالإشارة الى :

François Borella : les partis politiques dans la France d'aujourd'hui Coll Politique, ed du souil 2ve édition. Paris 1974 pp. 17 et ss. et 26 et ss.
J. Waline : les groupes parlementaires en France, Rev, de Droit Public et de la science politique No. 6 November - Décembre 1961 pp. 1170 et ss.

(ج) اما للمجموعة الثالثة من الدول ، التي تأخذ بنظام تعدد الاحزاب فنجد من بينها إيرلندا ، وفيها يميل النظام الى البساطة ، حيث ينخفض عدد الاحزاب من ٥ احزاب الى ٤ (عام ١٩٦١) ثم الى ٣ (عام ١٩٦٥) ، وذلك على اثر اختفاء حزبين صغيرين ، غير محددى الايديولوجية ، ولحدا تلو الآخر (٣١) .

اما اليابان ، فالأمر يختلف فيها بحسب فترات « الانقسام والوحدة » بين صفوف الحزبين الاشتراكي والليبرالى . فيتراوح عدد الاحزاب تبعا لذلك ؛ بين حزبين اثنين (١٩٥٥ - ١٩٥٧) وبين ستة احزاب (١٩٤٩ - ١٩٥٦) وقد نجح الحزب الليبرالى فى توحيد صفوفه عام ١٩٦٧ ، بينما ظل للحزب الاشتراكي منقسما الى حزبين فوصل عدد الاحزاب بذلك الى خمسة احزاب ، باضافة الليوزى « كوميتو » . للحزب الشيوعى ، عام ١٩٦٧ وظل العدد ثابتا حتى عام ١٩٧٦ حين بلغ ستة احزاب على اثر نجاح الحزب « الليبرالى الجديد » فى الحصول على بعض المقاعد ممثلا فى البرلمان (٣٢) .

اما اسرائيل ، فالنظام الانتخابي فيها يساعد على تعدد الاحزاب ويظهر احزاب جديدة صغيرة ، ولكن العمل السياسى جرى على تكوين ائتلاف بين الاحزاب التى تنتهج نفس الخط السياسى ولكن ذلك لا يساعد على خفض عدد الاحزاب ، فالتجمعات ، غالبا ما تقترن بانقسام اقلية وخروجها عن الحزب وتكوين احزاب جديدة صغيرة ، وهذا ما يفسر التصاعد المستمر فى عدد الاحزاب الاسرائيلية وعدم ثبات هذا العدد .

البند الثانى : التقسيمات المختلفة لنظام « تعدد الاحزاب » :

ان اختلاف عدد الاحزاب « فى الدول الآخذة بنظام التعدد ، يبين لنا دون شك صعوبة محاولة وضع كل النظم الحزبية القائمة على التعدد فى «وعاء واحد » ، لذلك ، اتجه للفقه الى لقامة بعض التقسيمات الداخلية

(260) J. C. Colliard, op, cia, Note 246, p. 74.

(261) J. C. Colliard, ibid, p. 74.

في داخل « نظام تعدد الأحزاب » ووفقا لهذه التقسيمات ، تقسم

« أنظمة التمدد » الى ثلاث مجموعات (٣٦٢) .
١ - النظام ثلاثية الأحزاب : Le Tripartisme

وتمثل هذه الأنظمة وضعا استثنائيا ، نظرا لاننا لا نجد لها مثالا
الا في دولتين يميل النظام الحزبي « الثلاثي » في احدهما الى عسقم
الاستقرار ، ونقصد بها بلجيكا : ففي هذه الاخيرة ، تمكن الحزب
الليبرالي « بفضل نظام » التمثيل النسبي من الحفاظ على مكان له في
السلطة السياسية بحصوله على ٢٠٪ من المقاعد البرلمانية في
انتخابات ١٩٦٥ و ١٩٦٨ ولكن في انتخابات ١٩٧١ و ١٩٧٤ بدأ النظام
« الثلاثي » يهتز حيث نجحت الاحزاب « الفيدرالية » (فلاحون من جهة ولللون
من جهة أخرى) في ان يحصل كل منها على أكثر من ١٠٪ من المقاعد
البرلمانية (٣٦٣) .

نفس الصورة تقريبا ، نقابلها في لوكسمبرج ، حيث اختل توازن للنظام
« الثلاثي » بظهور الحزب الشيوعي على الساحة السياسية وتناثره
فيها مؤخرا ، فبعد ان كان في موقف لا يصد عليه حتى لانتخابات ١٩٥٩ ،
نجده قد نجح عام ١٩٦٨ في الحصول على ١٥٪ من أصوات الناخبين
و ١٠٪ من مقاعد البرلمان ، ثم عادت هذه الارقام الى الهبوط الى ١٠٪
من الأصوات و ٨٪ من المقاعد عام ١٩٧٤ ، لذلك ، يقال ان نظام
لوكسمبرج هو نظام « ثلاثة لحزاب ونصف » أكثر منه ثلاثي (٣٦٤) .

وكما سبق للبعض أن ربط بين نظام الحزبين وللنظام الانتخابي (٣٦٥)
يربط هؤلاء أيضا بين نظام الاحزاب الثلاثة وللنظام الانتخابي : فيقررون

(٣٦٢) اعتمدنا هنا اسما على التقسيمات التي غال بها :

Duverger, op, cit, Note 24, pp. 258 et ss.

J. C. Colliard, op, cit, note 264, pp. et ss.

(263) Duverger, op, cit, Note 24, p. 278.

(264) Colliard, op, cit, Note 24, p. 70.

(٣٦٥) راجع ما سبق ، ص ١٤٠ علمش ١٧٧ .

في هذا الصدد ، ان النظام الحزبي الثلاثي يصبح « مؤقتا » في حالة الانتخاب الفردي بالأغلبية » ، لانه يؤدي في النهاية الى الأخذ بنظام الحزبين كما ان النظام الثلاثي يظل أيضا مؤقتا في حالة الأخذ بنظام التمثيل النسبي ، حيث يتجه للنظام الى « التعمد » ، نظرا لأن الانتخاب بطريقة التمثيل النسبي يشجع الأحزاب الصغيرة ويساعد على زيادة عددها (٣٦) .

(ب). نظام تعدد الأحزاب مع وجود حزب « أساسي » يمثل العمود الفقري للنظام السياسي
 Le multipartisme avec parti Pivot
 ويتصف هذا النظام بوجود عدة كثير من الأحزاب ، ولكن أحد هذه الأحزاب يتمتع بقوة أكبر كثيرا من كل حزب من الأحزاب الأخرى . ويطلق بعض الفقه على هذا الحزب اسم « الحزب المسيطر (٣٧) (Parit dominant) ولكن هذه « التسمية » لا تنطبق تماما على النظام الذي نحن بصدد بيان ملامحه ، فالقول بأن هناك حزبا « مسيطرا » يوحي بأن هذا الحزب هو الذي يهيمن على أغلب المقاعد في البرلمان وبالتالي يكون دائما موجودا في « الحكم » وبعضى آخر ، فإن هذا الحزب لا يتصور وجوده في « المعارضة » ولكن هذا التصور خاطئ . : فهذا الحزب القوي ، يمكن أن يكون في المعارضة وهو ما حدث بالفعل للاشتراكيين الديمقراطيين في النرويج وفي الدنمارك ، وكذلك الامر بالنسبة لحزب الاستقلال في « ايسلندا » .^{١٠} لذلك نفضل وصف هذا الحزب بأنه « أساسي » بمعنى انه يمثل « العمود الفقري » للحياة السياسية ، وترسم خطوط للنشاط السياسي من حول هذا الحزب : فالحكومات تتشكل بإئتلاف يكون الحزب فيه هو (الحرك الأول) ، وهذا هو الغالب ، او على العكس تشكل الحكومة بشكل يأخذ في الاعتبار وجود هذا الحزب في المعارضة ، أي يتم الائتلاف بين الأحزاب الأخرى (كلها أو أغلبها) بما يمكنها من الانتصار على هذا الحزب « الأساسي » .

(266) Duverger, op, cit, Note 21, pp. 175 et ss.

Coillard, op, cit, Note 264, p. 79.

(267) J. Charlot : du parti dominant projet, Sept — Oct. 1970, pp. 942 951.

مثل هذا النظام نصادفه على الخصوص في ثماني دول : للسويد
للنرويج ، لادنمرك ، إسرائيل (الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية)
اليابان وايسلندا (الأحزاب المحافظة) ، إيطاليا (الحزب الديمقراطي
المسيحي) والجمهورية الخامسة في فرنسا (اعتبارا من سنة ١٩٦٢
الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة U. N. R. ثم اتحاد الديمقراطيين من
أجل الجمهورية (U. D. R) (٣٨) .

(ج) نظام التعدد « المطلق » la multipartisme pur

وهذا النظام نادر ما يتحقق عملا ، ولم نصادفه الا في ثلاث حالات
فقط ، فنلندا والبلاد الواطئة ، والجمهورية الرابعة في فرنسا . ففي هذه
البلاد الثلاثة ، يرتفع عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان ويتراوح من ٦
الى ٨ أحزاب ولا ينجح أحدها في تخطي نسبة الـ ٣٠٪ الى ٣٥٪ من
مجموع الأصوات والمقاعد البرلمانية ، ولذا تبعد فكرة الائتلاف في ظل
هذه الأنظمة ضرورية ، وتختلف صور هذا الائتلاف باختلاف أنواع
وطبيعة الأحزاب الممثلة واتجاهاتها السياسية (٣٩) .

تلك هي « للنظم » المتعددة ، الأحزاب . ويميزو بعض الكتاب كما
هو الأمر بالنسبة للنظم « الثنائية » وجود هذه الأنظمة الى « المؤسسات
السياسية » في البلاد المعنية (٣٧) ولكننا كما سبق أن بينا ، لا نميل

(٣٨) وقد حدث تحول بالطبع في هذا المبدأ ، بانتخاب السيد/قرقنصوا ميتزان
(الحزب الاشتراكي) رئيسا للجمهورية الفرنسية ، ويتبقى الأمر الانتظار حتى اعلان نتائج
الانتخابات التشريعية في يونيو ١٩٨١ ، والتي إن تمكن من تطييلها نظرا لقول هذا البحث
للطبع ونجع في هذا الخصوص :

Le Monde : Dossiers et Documents : l'élection présidentielle (24
Avril - 6 Mai 1981) Poi 1981.

pp. 112 : (Partis dominant et forces d'appoint)

pp. 151 : Le succès et l'avenir par J. Fauvet.

(٣٩) في تصنيفات الأحزاب الى « مجموعات سياسية » وتأثير ذلك على التحالف فيما بينها

وآجتماع

Jacques Lagroye et cuy Lord : trois Fédérations de Partis politi-
ques Rev; Fr de sc Pol, No. 3 Jun 1974 Vol 24 pp. 559 et ss.

= Duverger, op, cit, Note 24, pp. 275, et ss. وايضا :

(٣٧) ونجع ما سبق ، ص ١٢٧ وما بعدها .

الى ربط للنظام الحزبي في بلد ما بنظامه الانتخابي فحسب :- ان النظام الانتخابي يلعب في هذا المصدد دورا لا ينكر ، ولكن نكرر هنا مرة أخرى ، ان النظام الانتخابي وحده لا يمكنه أن يحدد « النظام الحزبي » فهذا الأخير محصلة التطورات التاريخية لكل بلد على حدة ويتأثر دون شك بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك ، فان لقاء الضوء على اسباب نظام تعدد الأحزاب ، وبيان تأثيره على النظم السياسية المختلفة ، لا يمكن أن يتم ، نظرا لتعدد صوره الا من خلال دراسة تطبيقاته في بعض البلدان التي تأخذ به .

المطلب الثاني - تطبيقات نظام تعدد الأحزاب :

كما سبق ان بينا فان البلدان التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب كثيرة ، ولا يسع للباحث أن يلم بها جميعا " ولهذا السبب ، وقع لختيارنا على تطبيقين من تطبيقات هذا النظام لدراستهما : أما الأول ، فهو النظام الحزبي السويسري : فالنظام الفيدرالي السويسري ، والتركيب الاجتماعي لهذا البلد ، مع ما يتمتع به نظام لأحزاب فيها من استقرار في ظل « ائتلاف حكومي » ثابت ومستقر بين الأحزاب ، يلقي الحيد من التساؤلات حول هذا النظام .

أما التطبيق الثاني ، الذي سندرسه ، فهو نظام « تعدد الأحزاب » في فرنسا ، فهو على النقيض من المثال الأول (سويسرا) يبين كيف أن نظام الأحزاب في دولة بسيطة غير مركبة ، ذات تركيب اجتماعي متجانس ، قد أدى على الرغم من ذلك ، الى نتائج سيئة على الصعيد السياسي .

الفصل الأول : نظام تعدد الأحزاب في سويسرا (٢٧١)

يتميز النظام الحزبي السويسري باستقرار وثبات يثيران الدهشة ، فالمتتبع لهذا للنظام يمكنه أن يكتشف دون عناء ، أن جوهر

(271) Lipson, op, cit, Note 62, pp. 150, et ss.

Leslie Lipson : le système' des partis politiques on suisse,

ونظر ألفت :

النظام السياسي السويسري المعاصر يقوم على أساس مشاركة جميع الأحزاب السويسرية أيا كان حجمها في «الحكم» سواء على مستوى الحكومة الفيدرالية (المجلس الفيدرالي) أو على مستوى المقاطعات : Le tripartisme المكونة للاتحاد السويسري (مجلس الولايات أو المقاطعات) «بحيث يمكن القول بأنه ليست هناك أحزاب في المعارضة» بالمعنى التقليدي لهذا القول، وهو ما يثير الدهشة، كما سبق للقول، لذلك فإن دراسة نظام الأحزاب السويسري، يقتضي استعراض الأسباب التي أدت إليه، مع الأخذ في الاعتبار بمختلف الآراء التي قيلت في هذا الصدد، ويتعين بعد ذلك، دراسة هذا النظام «الائتلافي» لبيان صورته وتحديد شروطه، ثم ننهي هذه الدراسة بدراسة «القواعد» التي تحكم هذا النظام والتي يدير وفقا لها، ونبيدي على النظام ككل، بعض الملاحظات الختامية.

١ - أسباب النظام الحزبي السويسري (٣٧) :

تعودنا، من الكتاب، عند بيانهم للأسباب التي أدت إلى نشأة وتطور نظام حزبي معين أن يلجأوا إلى نسبة للنظام، إما إلى المؤسسات السياسية (وخاصة نظام الانتخابات وشكل الحكومة) أو إلى أسباب تاريخية واجتماعية.

فأصحاب التفسير التاريخي والاجتماعي، للنظم الحزبية، يقولون أن الأحزاب تتكون وتعمل كرد فعل للمصالح المتضاربة والقضايا العامة التي تشغل بال المجتمع، لذلك، فإن النظام الحزبي القائم على التعدد، لابد أن يعكس مدى «الانقسامات والتكتلات» في المجتمع المعنى - وهذا القول يصحق تماما على النظام السويسري ::

André Hauriou Gicquel et Patrice Gélard : Droit constitutionnel et institutions politiques 6e éd, Montchrestiens Paris 1975, pp. 524 et ss.

Leslie Lipson : le système des partis politiques en Suisse, Rev Fr, de sc Pol, N° 4, Oct - Déc 1956 Vol, II pp. 814 et ss.

فالتنوع الثقافي هو الطابع المميز للشعب السويسري ، ويعتبر
لشعب السويسري أكثر للشعوب الأوربية انقساماً ، ما بين « للتجمعات
اللينية والعنصرية المكونة له ، فالسويسريون ينقسمون الى قسمين من
حيث الديانة ، وهم ينقسمون الى ثلاث ثقافات مجاورة لهم « الإيطالية
والفرنسية والألمانية » وهم يعترفون بأربع « لغات » وطنية ، ناهيك
عن الانقسامات الواقعة بينهم بسبب « الأوضاع الاقتصادية » (٣٣) .
ان تعدد الأحزاب وكثرتها ، في ظل هذا المجتمع وفي ضوء هذه الظروف،
يبدو أمراً طبيعياً ، بل أن الأمر غير الطبيعي هو أن ننظر نظاماً حزبياً في
المجتمع السويسري ، يختلف عما هو عليه الآن .

ولكن هذا التفسير ، التاريخي الاجتماعي ، لا يرضى أصحاب التفسير
للقائم على المؤسسات السياسية ، فهؤلاء يقولون أن الدولة ، والقوانين ،
يحددان للنظام الحزبي « للقنولات » التي يواصل فيها مساره . وأن
أكثر القوانين تحديدا لهذه القنولات هو « للقانون الانتخابي » (٣٤)
ويؤكد هؤلاء وجهة نظرهم ، في حالة سويسرا ، بقولهم أن الحزب
للاحيكالي ظل لعشر سنوات قبل الحرب المالية الأولى ، مسيطراً على
أغلبية المقاعد في المجلس الوطني ومتفوقاً بذلك على جميع الأحزاب الأخرى .
ولكن اعتباراً من ١٩١٩ ، لم يعد لأى من الأحزاب السيطرة الكاملة على
المجلس ، وإنما ساد نوع من التوازن بين الأحزاب القائمة (أربعة
أحزاب كبيرة وأربعة أو خمسة أحزاب صغيرة) (٣٥) فما الذي أدى الى
هذا التحول ؟ لا شك أنه تغير للنظام الانتخابي ، حين استبدل القانون
الانتخابي بنظام الأغلبية المطلقة (على دورين لو اقتضى الأمر) بنظام
لتمثيل النسبي ، وفي ذلك مثال صارخ على تأثير المؤسسات « عادة »
والقانون الانتخابي بصفة خاصة ، على النظام الحزبية .

والواقع ، أن اتخاذ موقف الى جانب أحد الفريقين يبدو غير منطقي
فلقد سبق أن أكدنا ، أن شرح النظام الحزبي لبلاد ما ، لا يمكن أن
يقف عند عامل واحد أو بعض العوامل فقط ، بل يقتضى الأمر ، دراسة

(273) Lipson, Ibid, p. 815.

(274) Duverger, op, cit, Note 24, pp. 269 et ss.

٢٢٢

(٢٧٥) راجع للتفصيل فيما بعد ، ص ٢٠٧ وما بعدها .

كلفة العوامل التي أدت الى هذا للنظام : التاريخية والاجتماعية ، وكذلك تلك الناجمة من المؤسسات والقوانين .

١ - التفسير التاريخي والاجتماعي لنظام الأحزاب السويسري :

لقد نشأ للنظام الحزبي ، في سويسرا الحديثة ، خلال العقود الستة الحاسمة بين نهاية حكم نابليون في سويسرا وآخر التعديلات العامة للدستور الاتحادي للسويسري عام ١٨٧٤ ، ففي خلال هذه الفترة التاريخية كان لابد من حسم أربع مشاكل كبرى : إنشاء الحكومة المركزية ودعمها ، ترسيخ المبادئ الديمقراطية وتأكيد العمل بها في الحكومة الفيدرالية وفي المقاطعات ، تنظيم علاقة الدولة بالكنيسة ، وتحديد دور الحكومة في الميدان الاقتصادي . وقد اقتضى حل كل مشكلة من هذه المشاكل الى وقوع صراعات ومواجهات بين الجماعات والطوائف المعنية ، وادى للتكتل حول وجهة نظر معينة من احدى هذه القضايا ، الى نشأة « الأحزاب » في سويسرا . لقد نجح الشعب السويسري في فرض النظام الديمقراطي ، خلال تلك الحقبة ، « الحاسمة » من تاريخه فعلى اثر انتهاء حكم نابليون (١٨١٥) ومواجهة للنظام الديمقراطي بمعارضة من قبل « الارستقراطية » والأقليات ، الذين حاولوا استرجاع امتيازاتهم السابقة ، ولكن الشعب السويسري استطاع بانتفاضته للشعبية عام ١٨٣٠ أن يقضى على هذه المعارضة ، ويؤكد رغبته في النظام الديمقراطي على كافة « المقاطعات » والحكومة في ذلك الوقت كانت حكومة « اتحاد كونفدرالي » مفضاض يتألف من المقاطعات ، ولم يكن الاتحاد « الفيدرالي » قد أنشئ بعد ، فكان لابد من اتهمته ، ولتعد ترتب على الصراع اللبني بين البروتستانت والكاثوليك للتجديد بإقامة للنظام الفيدرالي : فقد كان البروتستانت يفضلون اتحادا فيدراليا ، وقد استطاعوا هزيمة الكاثوليك في الحرب الأهلية القصيرة في نوفمبر ١٨٤٧ ، ولستطاعوا بفضل انتصارهم أن يفرضوا في العام التالي ١٧٤٨ دستورا فيدراليا ، مازال قائما حتى الآن . ويفضل الانتخابات للدورية اللازمة

لتشكيل المجلس الوطنى (البرلمان) والمجلس للتنفيذى (الحكومة) بدأت
« المجموعات الإقليمية » المثلة فى مئذنين للجهازين ، تتحول الى أحزاب
وطنية سواء من حيث « للصيغة » أو من حيث « للحجم » وترتب على ذلك ،
أن سيطر « المحافظون الكاثوليك » على المقاطعات المسيحية التى أرادت
الانفصال ، وحافظوا ، كالديمقراطيين فى الولايات الأمريكية الجنوبية ،
على « تضامن الأقلية المهزومة » .

أما التحالف بين « البروتستانت والوسط » الذى فاز فى انتخابات
١٩٤٧ و١٩٤٨ فقد ظل يحكم سويسرا لعشرات السنوات . ولكن هذا «التحالف»
الذى قام وقوى بسبب الصراع الدينى ، بدأ يضعف ، أمام ازدياد أهمية
البرامج الاقتصادية على الصعيد الوطنى . وثار للخلاف على وجه الخصوص ،
حول مدى سلطة الحكومة فى تدعيم النشاط الاقتصادى والإشراف على القطاع
الخاص . فقد وقع الانشقاق حول هذا الموضوع بين البروتستانت الأغنياء
المحافظين (الذين عرفوا بالأحرار) ، والراдикаليين ، الأكثر عددا الأثمل
ثروة والذين كانوا يميلون الى تدخل الدولة بصورة فعالة فى الشؤون
الاقتصادية . وبذلك عرفت سويسرا نظام « ثلاثية » الأحزاب : للراдикаليون
فى اليسار والأحرار فى الوسط ، والمحافظون الكاثوليك فى اليمين (٣٦) .

ولكن للتطور الاقتصادى المستمر ، دفع نظام الأحزاب السويسرى
بدوره نحو تطور جديد : ففى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، والسنوات
الأولى من القرن العشرين ، عمت حركة التصنيع فى سويسرا وازداد عدد
العمال ، مما ترتب عليه ، ليس فقط ميلاد حزب جديد يعبر عن مصالح هذه
الطبقة الجديدة ، بل وأيضا الى إعادة تنظيم الأحزاب للقائمة ، وقد عرف
الحزب الجديد باسم «الحزب الاشتراكى» الذى استطاع أن يلقن جمعيات
العمال الوطنية فلسفة للنظام الماركسى ونظريته ، وذلك على أيدى بعض
المهاجرين الألمان . واقتضى هذا الوضع الجديد ، استراتيجية « حزبية »
جديدة ، سواء من جانب الراديكاليين (أقرب المنافسين للاشتراكيين) أو من
جانب المحافظين الكاثوليك (أشد خصومهم) فى قيام «الحزب الاشتراكى» ،
كان للراдикаليون يحتكرون اليسار ويسار الوسط ، أما بعد قيام الحزب

(276) Lipson, op, cit, Note 272, pp. 816 et 817.

الجديد ، فقد وجد الراديكاليون أنفسهم مرغعين على مقاومة كل محاولة للحزب الجديد لكسب الليسار ، والعمل على تعويض للخسارة التي تلحق بهم في هذا إلبدان ، بـ اكتساب أرض جديدة في الوسط (٢٧٧) . وكانت للنتيجة ، ضعفا مطردا في قوة حزب الأحرار (الوسط) لصالح الراديكاليين وإقامة علاقات تدريجية أكثر وثوقا بين الراديكاليين والمحافظين للكانتوليك . ذلك أنه على الرغم مما كان يضمه المحافظون للكانتوليك من كراهية للراديكاليين ، فإن خوفهم من انتشار الاشتراكية الماركسية ، تغلب على هذه الكراهية . وهكذا عرفت سويسرا قبل الحرب لعالية الأولى ، نظاما يقوم على أربعة أحزاب كبيرة : الحزب الراديكالي ، وحزب المحافظين للكانتوليك ، والحزب الاشتراكي ، ثم حزب الأحرار .

وماتزال هذه الأحزاب نفسها ، صاحبة اليد العليا في توجيه الحياة السياسية في سويسرا ، حتى وقتنا هذا ، وهو ما يؤكد ، ما سبق قوله ، من ثبات واستقرار للنظام الحزبي يسرى (٢٧٨) .

٢ - لقوانين الانتخابية ولورها على نظام الأحزاب السويسري (٢٧٩) :

ان تكوين نظام الأحزاب السويسري ، على النحو السابق بيبانه ، ولرجاعه فقط الى التطور التاريخي والظروف الاقتصادية والاجتماعية

(٢٧٧) ينبغي في هذا الصدد ، الا يؤخذ للقرى بالدمشة ، من تحول احد الأحزاب من اليسار الى الوسط ، فالحال ان التطور ، يدفع بالأحزاب « الثورية » اليسارية الى الوسط بعد ان تستند الإصلاحات التي تبنتها .

انظر في تطويل ذلك للمرض الزلاخ الذي قمحه :

Duverger, op, cit, Note 24, pp. 265, et ss.

(٢٧٨) على أنه ينبغي في هذا الصدد ابداء ملاحظتين :

أما الأولى ، فأنها تتعلق بحزب الأحرار الذي انتقل الى صف الأحزاب اليمينية وحل محله حزب آخر هو حزب الفلاحين - للبورجوازيين . وأما الثانية ، فهي أنه الى جانب هذه الأحزاب الرئيسية فهناك عدد من الأحزاب اليمينية (من ٤ الى ٥ لحزاب) تلعب دورا في الحياة السياسية السويسرية . انظر تفصيل ذلك فيما بعد ، ص وما بعدها .
Lipson, op, cit, Note 272, pp. 818 et ss.

(٢٧٩) وانظر في ذلك ايضا :

Jean Marie Cotteret et Claude Emeri — les systèmes électoraux
Que sais-je No. 1582 p. U. F 2e ed Paris 1973 pp. 48 et ss.

والدينية ، لا يكفى لاقاء الضوء على كافة جوانب هذا النظام ، فلابد ، حتى تكتمل الصورة نهائيا من لقاء للضوء على النظام الانتخابى فقد لعب هذا الأخير دورا هاما فى ارساء نظام الأحزاب للتوسيمى ، على نحو ما هو عليه الآن .

كان للنظام الانتخابى للسائد قبل ١٩١٩ يقوم على اساس الانتخاب الفردى بالأغلبية المطلقة على دورين (اذ اقتضى الأمر ذلك) وكان هذا النظام يتميز بأنه يتيح تمثيل كافة الدوائر الانتخابية فى المجلس الوطنى ، حيث كانت كل دائرة ترسل « مرشح على الأقل » الى المجلس الوطنى ، وفى ظل هذا للنظام تمكن « الراديكاليون » من الاحتفاظ بتفوقهم على كافة الأحزاب الأخرى ، مستفيدين مما توافر لديهم من قدرة على استخدام « التكتيك الانتخابى » (ومن تقسيم الدوائر الانتخابية)
La géométrie électorale

فى لجذاب أصوات من اليسار ، ومن اليمين خاصة بعد ظهور الحزب الاشتراكي ، كما أنهم اعتمدوا أيضا على وجودهم فى السلطة ، فمقلوا بتقسيم الدوائر الانتخابية على نحو يضمن لهم الأغلبية فى الانتخابات ، لذلك ، كان خصوم الراديكاليين يشعرون بأن النظام الانتخابى يؤدى الى تمييز والحق للنظم بالآخرين ، بحيث بدا للنظام الانتخابى ، وكأنه وسيلة لضمان استمرار سيطرة حزب واحد ، بدلا من أن يكون اساسا لتحدد الأحزاب . لذلك تعددت المحاولات لادخال تعديلات على الدستور من أجل كسر احتكار الراديكاليين للحياة السياسية . (٢٨٠) ولكن للراديكاليين استمروا فى مقاومة هذا للتعديل ، حتى كانت نهاية الحرب العالمية الأولى هى للسبب فى كسر تفوق للراديكاليين

(٢٨٠) عرض أول تعديل دستورى يدعو الى إجراء الانتخابات للمجلس الوطنى طبقا للتشكيل النسبى للاستفتاء للشعب عام ١٩٠٠ ولكنه رفض بمسند كبير من الأصوات . وبعد عشر سنوات حين عرض هذا القانون مرة أخرى ، أيده الاشتراكيون والكتولايك ، املا فى الحصول على عدد اكبر من المقاعد ، ولكن للتعديل لم يتم . وفى عام ١٩١٣ اثر توقيع معاهدة ، جوتارد *La convention du Gotherd* وما لثارته من تفصيلات فى سويسرا لمسبب ما تصوره معارضوه من أنها تعطى امتيازات للمانيا فى الاقتصاد السويسرى جرت محاولة جديدة لتغيير للنظام الانتخابى ، وعلى الرغم من أن الجريدة كانت لا تتطلب أكثر من ٣٠ ألف توقيع ، وأنه قد جمع بالفعل أكثر من مائة وعشرين ألف توقيع ، فقد لجأ الراديكاليون مرة أخرى للتوسيم وساعدهم على ذلك - مؤتسا نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ .

Lipson, op, cit, Note 272, p. 819.

السياسي * فقد ترتب على الحرب ارتباك في اقتصاد البلاد ، وزيادة حادة في الأسعار ، ونجم عن ذلك تضارب بين مصالح سكان المدن والمزارعين ولكي يناقش الراديكاليون الاشتراكيين فيما أحزوه من تقصير ، عمدوا سياسة الهدف منها تهفة للعمال في المدن ، ولكن الاجراءات التي لجأوا اليها غدت « سلاحا ذا حدين » فقد أدت الى انصراف اتباعهم من الفلاحين عنهم وفشلت في نفس الوقت في اجتذاب العمال اليهم ، لذلك ، فهم وإن كانوا قد احتفظوا بالأغلبية في انتخابات ١٩١٧ ، إلا أن ذلك كان بصعوبة بالغة^(٢٨١) وكانت تلك الانتخابات هي آخر الانتخابات التي تمت وفقا للنظام القديم ، فقد دلت نتائجها على أن سيطرة الراديكاليين في طريقها للزوال ، وعجز هؤلاء عن تأخير عرض التعديل الدستوري الذي يقر التمثيل للنسبي ، فتم إقرار هذا التعديل عام ١٩١٨ ، وعقدت الانتخابات بموجب النظام الجديد عام ١٩١٨ ، فإذا حاولنا مقارنة انتخابات ١٩١٧ بانتخابات ١٩١٩ ، لأمكننا دون جهد ملاحظة فرقتين ملحوظتين ، ووجه شبه واحد ملحوظ أيضا :

أما الفارق الأول ، فهو أنه قبل ١٩١٩ ، كانت الديمقراطية السويسرية تشكو من امتناع ما يقرب من ٤٠٪ من الناخبين عن التصويت ، أما في انتخابات ١٩١٩ فقد ارتفع عدد المشاركين في الانتخابات الى ٤٠ ، ٨٠٪ بزيادة ٤٠٪ عن انتخابات ١٩١٧ .

أما الفارق الثاني ، فيتمثل في وجود حزب جديد عام ١٩١٩ « حزب الفلاحين والحرفيين والبورجوازيين » الذي حصل على ١٥.٣٪ من الأصوات واحتل بذلك المكانة الرابعة في المجلس الوطني موزحا بذلك حزب الأحرار عن مكانه .

(٢٨١) فقد انضموا الى التحالف مع أحزاب أخرى في كثير من الدوائر الانتخابية ، وبحلول التقدم بقوائم انتخابية مشتركة رغبة منهم في خفض تمثيل الاشتراكيين في المجلس الى أدنى حد ممكن .

ومع ذلك ، لجأوا في الدائرة الرابعة لمقاطعة زيورخ ، الى تقديم قائمة تمثل ثلاثة أحزاب : احدها راديكالي . ولثان من المزارعين ، ولثالث من الديمقراطيين وانضم الراديكاليون للتحالف مع الحلفاء الكاثوليك في الدائرة الثالثة والشرين في « فريبورج » وفي جنيف انضم الراديكاليون والديمقراطيون بقوائم مشتركة ، فكان ذلك حدثا فريدا في الحياة السياسية السويسرية . وعلى هذا النحو سادت الانتخابات كل المقاطعات السويسرية .

Lipson, op, cit, Note 272, p. 820.

Ibid, p. 824.

أما وجه التشبه ، الذي لم يتغير لافى عام ١٩١٧ ولا ١٩١٩ ، فهو نظام تعدد الأحزاب ذاته ، فقد كان هذا للنظام قائما عام ١٩١٧ ، وظل كذلك عام ١٩١٩ . فالنظام الحزبي نفسه لم يتغير ، ولكن الذي تغير هو وضع هذه الأحزاب في داخل للنظام (٢٨٢) . وبذلك يمكن القول دون تردد أن نظام تعدد الأحزاب في سويسرا لم ينشأ نتيجة للتفصيل النسبي ، إنما كان العامل المؤثر فيه هو المجتمع السويسري نفسه : فعندما أخفق للنظام السياسي في إيجاد « تمثيل مناسب » للجماعات المكونة للمجتمع السويسري ، المتنوع السكان ، والمتعد الفئات الدينية والسياسية والعنصرية والاقتصادية كان لابد من إيجاد للنظام المناسب ، الذي يعكس هذا « للتنوع » وكان الحل المناسب هو « التمثيل النسبي » بحيث يمكن القول أن هذا الأخير جاء استجابة للظروف الاجتماعية التي أدت دون شك إلى تطور للنظام الحزبي على النحو الذي هو عليه الآن . وعلى الرغم من أنه قد مرت سنوات طويلة على الأخذ بنظام التمثيل النسبي ، فإن للنظام ظل ثابتا وثبت معه نظام « تعدد الأحزاب » في سويسرا ، وواجه كل المصاعب التي عرفتها سويسرا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، والأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات ، والحرب العالمية الثانية وما أعقبها من فترات التوتر . واستطاع هذا النظام أن يواجه كل التحديات (العوان النازي والشيوعية :٠٠٠) . وواصل النظام تقدمه وحقق انتصارات ملحوظة في مختلف المجالات ، وخاصة في مجال التقدم الخالص وزيادة عدد السكان . وبذلك ، أصبح الحكم الائتلافي الذي تشترك فيه عدة أحزاب ظاهرة ودائمة (٢٨٣) .

(ب) مسود الائتلاف الحزبي في سويسرا وشروطه

(١) صورة الائتلاف الحزبي :

يقوم للنظام الحزبي في سويسرا على أساس اشتراك كافة الأحزاب السياسية في أجهزة الحكم سواء على المستوى الفيدرالي أو في المقاطعات ، بحيث نجد الأحزاب ممثلة سواء في الحكومة المركزية (المجلس الفيدرالي) أو في حكومات المقاطعات كما أنها أيضا تجد مكانا لها في

(٢٨٢) وانظر فيما بعد ، ص ٢١١ وما بعدها .

الأجهزة التشريعية (الجمعية الفيدرالية المكونة من المجلس الوطني)
 « الفيدرالي » ومجلس الولايات أو المقاطعات ، فبالنسبة للمجلس الفيدرالي
 (السلطة التنفيذية) تشترك فيه تقريبا كل الأحزاب السياسية في
 سويسرا ، ونجد أن اشترك كافة الأحزاب في حكومات المقاطعات يكاد
 يبلغ نسبة ١٠٠٪ في بعض هذه المقاطعات (٢٨٤) ونسبة عالية من
 الائتلاف في المقاطعات الأخرى . ونفس الصورة نجدها في الأجهزة
 التشريعية فمن مجموع أعضاء الجمعية الفيدرالية للبالغ عددهم ٢٤٤
 عضوا نجد أن ٢١٢ حوالي ٨٧٪ ينتمون إلى الأحزاب الكبرى الأربعة ،
 بينما يمثل للباقيون الأحزاب الأخرى للصغيرة للبالغ عددها خمسة
 أحزاب (٢٨٥) .

فالأحزاب الأربعة الكبرى ، التي تمثل في المجلس الفيدرالي بعدد من
 « المستشارين الفيدراليين » تتكون من القوى السياسية الثلاث الرئيسية
 في سويسرا وهي : حزب المحافظين للكاتوليك « والحزب الراديكالي ،
 والحزب الاشتراكي » فهذه الأحزاب الثلاثة تسيطر على ٧٦٪ من مقاعد
 الجمعية الفيدرالية ، ويتمتع كل منها بقوة مقاربة للحزبين الآخرين ، حيث نجد
 أن لكل واحد منهم ما يقرب من ستين مقعدا في الجمعية ، مع بقاء علاقات
 القوى فيما بينها ثابتة (٢٨٦) ويمثل كل حزب من هذه الأحزاب الثلاثة ،
 عضوان في المجلس الفيدرالي للبالغ عدد أعضائه سبعة أعضاء ،
 أما العضو السابع فيمثل رابع الأحزاب الكبرى في سويسرا وهو حزب
 « الفلاحين - للبورجوازيين » ، وهو ذو اتجاه راديكالي يميني ، وإلى جانب

(٢٨٤) كالحكومات الاقليمية في مقاطعات

Schevlyt Glaris, Grisons et soleure Roger Girod, op, cit, 271, p. 1114

(٢٨٥) وهي حزب المستقلين ، وحزب الأحرار ، والحزب الديمقراطي والحزب الشعبي
 الاجتماعي والحزب الشيوعي .

(٢٨٦) فمن ١٩٢٥ إلى ١٩٦٣ مثلا ، استطاع المحافظون للكاتوليك كسب ٦ مقاعد اضافية
 والاشتراكيون ٥ مقاعد ، بينما خسر الراديكاليون حوالي ١٦ مقعدا .
 Girod, op, cit, Note 271, p. 1115.

هذه الأحزاب الرئيسية الكبرى (٢٨٧) يوجد عدد من الأحزاب للصغيرة ،
لتي غالبا ما تمثل في « حكومات المقاطعات » بحسب مالها من مركز وتقل في
هذه المقاطعات (٢٨٨) ، بحيث نجد في النهاية ، أن أغلب حكومات
المقاطعات (١٩ من ٢٥ مقاطعة) يقوم نظامها على أساس من الائتلاف

(٢٨٧) فالحزب الراديكالي ممثل في حكومات المقاطعات جميعا ، عدا مقاطعة واحدة هي
مقاطعة Appengeil Rhodes intérieures أصغر المقاطعات السويسرية ، والتي يسيطر
عليها حزب المحافظين الكاثوليك .

وكذلك الأمر بالنسبة لحزب المحافظين الكاثوليك ، فهو مشترك في الائتلاف الحكومي في
كل المقاطعات عدا خمسة منها هي :

(Berne, schaffhouse, Appengeil Rhodes extérieures Vaud et Nen-
châtel)

ويرجع السبب في ذلك إلى وجود جناح في الحزب « كاثوليكي اشتراكي تقدمي » بيليا
نجد أن هذه المقاطعات في أغلبها من البروتستانت ، وهو ما يفسر ضعف الحزب في هذه
المقاطعات ، إلى حد يمكن معه القول أنه عديم التمثيل فيها .

ولا يختلف الأمر بالنسبة للحزب الاشتراكي ، فهو يشارك في حكومات ١٩ مقاطعة أما
للسنة المقاطعات الأخرى التي لا يشارك فيها فهي مقاطعات الأكثر تطلعا من الوجهة للصناعية
وبالتالي تقل فيها حجم الثلث الاجتماعية التي تساعد الحزب الاشتراكي .

وأخيرا نجد الحزب « الفلاحي - الليبرجوالزي » الذي يعتبر حوذا من أحزاب المقاطعات
أكثر منه حزبا وطنيا فهو يتمتع بتمثيل قزى في بعض المقاطعات السويسرية الألمانية ، ويشارك
في الائتلاف الحكومي فيها وهي :

Berne, Zurich, Fribourg, bête - campagne, Schaffhouse, Argovie,
Argovie, Thurgovie, Vaud.

Girod, op, cit, Note 271, p. 1115.

Lipson, op, cit, Note 272, pp. 828 et 829.

(٢٨٨) مثال ذلك حزب الأحرار (حزب يميني ذو اتجاه بروتستانتي) ويشارك في
Bâle - ville, Genève, Neuchâtel, Vaud الائتلاف الحكومي في كل من

والحزب الليبرالي (حزب من أحزاب الوسط) ويشارك في الائتلاف الحكومي في كل من
Zurich و Gharisls و Grisons ، وحزب « المستطين » ويشارك في

والحزب التقدمي النيوشاتلي ويشارك في حكومة Neuchâtel وتجد بعض الأحزاب
الصغيرة ، التي لا تشارك في أي لائتلاف حكومي على مستوى المقاطعات ولكنها قد تشارك في
البرلمان الاتفيمي ، ومنها مثلا الحزب للشعب الاتفيمي وهو حزب ذو ميول بروتستانتيين
وله بعض الممثلين في البرلمان الاتفيمي في زيورخ ، ويلي - نيل ويزن وشتملوس ، وأرجوني =

الحزبي بين كافة القوى السياسية على غرار الوضع على المستوى الفيدرالي .
ونؤكد مرة أخرى ، ان الدهش في النظام السويسري ، هو أن شكل
« الائتلاف » الحاكم سواء على الصعيد الفيدرالي أو في نطاق المقاطعات ،
لا يتغير بمرور الزمن ، بحيث يسمح دائماً بتمثيل الأحزاب « الرئيسية »
كما سبق القول حقا ، أن ميزان « القوى » بين مختلف الأحزاب الدخلة في
الائتلاف ، يتأرجح من وقت لآخر ، لصالح أحدها ، على حساب
الآخرين (كما يوضح الجدول رقم ٤) ولكن ذلك فيما يبدو ، يكون
على الصعيد الفيدرالي وعلى الأخص بالنسبة للمجلس الفيدرالي ، حيث
يختلف عدد ممثلي الأحزاب فيه من وقت لآخر ، ولكن يبدو أنه على
الصعيد الاقليمي ، فإن للنظام يتصف بالثبات حتى من حيث عدد
ممثلي الأحزاب (٢٨٩) .

= راجع في كل ذلك

Girod, op, cit, Note 271, p. 1116.

Lipseon, op, cit, Note 272, p. 830.

وفي النظام الفيدرالي السويسري على وجه العموم

نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الإشارة إليه عام ١٦٥ ، ص ٢٠٩ وما بعدها .

اندرية هوريو ، المرجع السابق الإشارة إليه عام ٣٠ ، ص ٤٣٦ وما بعدها .

(٢٨٩) نمثلا في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٢ ، يمكن أن نلاحظ ان الأحزاب المشتركة
في ائتلاف حكومي في المقاطعات ، ظلت كما هي محتظة بنفس العدد من الممثلين دون تغيير في
عشر مقاطعات - وفي ثمانية مقاطعات أخرى ، ظلت الأحزاب نفسها تشكل « الائتلاف الحكومي » ،
ولكن مع تغيير في عدد ممثلي كل حزب ، أما في السبع مقاطعات المتبقية ، فقد حدث « تغيير »
في شكل الائتلاف ، ولكن هذا التغيير لم يؤثر كثيرا في « توازن » الائتلاف بين الأحزاب
الرئيسية - مثال ذلك مقاطعة لوسرن : كان الائتلاف الحكومي فيها يتكون من خمسة من المحافظين
الكانتونيكيين ولثنين من الراديكاليين عام ١٩٤٦ ، وفي عام ١٩٦٢ ، تعدل هذا للوضع ليصبح
للتمثيل على النحو الآتي (٤ من المحافظين للكانتونيكيين ، ولثلاثين من الراديكاليين ، ويمثل واحد
للأشستراليين) .

جدول رقم ٤ : تشكيل المجلس الفيدرالي السويسري منذ عام ١٩٤٦ إلى ١٩٦٢ ، وشكل الائتلاف الحكومي وعدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب (٣٠)

من ١٩٥٢ - ١٩٦٢	للتشكيل
١٩٣٠ - ١٩٣٢	٥ من الحزب الراديكالي - ٢ من المحافظين الكاثوليك
الفترة ١٩٢٠ - ١٩٢٩	٤ من الحزب الراديكالي - ٢ من المحافظين الكاثوليك ١ من الفلاحين الليبراليين
	٢ من الحزب الراديكالي ٢ محافظين - ١ فلاحين بورجوازيين ١ اشتراكيين
١٩٤٤ - ١٩٥٣	٤ من الحزب الراديكالي ٢ محافظين - ١ فلاحين بورجوازيين
١٩٥٤	١ من الحزب الراديكالي ٣ محافظين - ١ فلاحين بورجوازيين
١٩٥٥ - ١٩٥٨	٢ من الحزب الراديكالي - ٢ فلاحين بورجوازيين ١ - اشتراكي

شروط الائتلاف الحكومي :

ما لم يكن الحزب يمثل أغلبية المقاعد في المجالس التشريعية ، فإن اشتراكه في الائتلاف للحكومي ، يخضع لعوامل ، نفسية سياسية Psycho - Politique فيشترط في الحزب أن يكون قد اكتسب صفة « القوة السياسية للشرعية » بحيث يصل إلى اقناع الأحزاب الأخرى بأهميته ، وإلى اقناع الرأي العام ، بتمسكه بالمبادئ العامة للنظام السياسي .

لذلك نجد أن للنظام الحزبي السويسري سار في طريق الائتلاف ،

وفي Bôle - Campagne

، ظل عدد ممثلي الحزب الراديكالي وحزب المحافظين الكاثوليك ثابتا ما بين ١٩٤٦ و ١٩٦٢ (ممثلان لكل حزب) أما الكرسي السابع فقد انتقل من حزب الليبراليين (عام ١٩٤٦) إلى حزب الفلاحين والليبرجوازيين عام ١٩٦٢ ومن هنا يتضح لنا مدى ثبات شكل ائتلاف وتوازن القوى المشكلة له .

Cirot, op, cit, Note 271, p. 1116.

Lipson, op, cit, Note 272, pp. 830 et ss.

Girod, op, cit, Note 271, p. 1116

(٢٩٠) انظر :

Lipson, op. cit, Note 272, pp. 830 et ss.

طبقا لهذا المعيار : ففي خلال خمسين عاما بعد الحرب الأهلية (١٩٤٧) ظل المجلس الفيدرالي يتكون من ممثلي حزب واحد ، جميعهم من الراديكاليين ، أو الأحرار ، أما المحافظون للكتولييك ، الذين كان ينظر إليهم نظرة شك بسبب موقفهم من النظام للفيدرالي ، فقد ظلوا مبعدين عن المجلس الفيدرالي من جانب الحزبين الحاكمين ولم ينجح المحافظون في الحصول على مقعد في الائتلاف للحكومة الفيدرالي الا عام ١٨٩١ ، واستمروا بعد ذلك في تثبيت أقدامهم بحيث استطاعوا الآن أن يصبحوا أحد أعمدة النظام الحزبي السويسري (٣١) .

وكذلك الأمر ، بالنسبة للحزب الاشتراكي ، فقد استغرق « لشتراكه » في الانضمام « الائتلاف » وقتا طويلا ، وتمثل ذلك في البداية في مشاركة الحزب في حكومات العديد من المقاطعات منذ مطلع القرن العشرين . كذلك استطاع الاشتراكيون أن يشاركوا في أعمال المجالس التشريعية سواء على المستوى الاقليمي أو الفيدرالي وازداد تمثيلهم شيئا فشيئا بمقدار ما اتجه برنامجهم الى « الاعتدال » ولابعد عن التطرف . وقد ساعدت الظروف على اثبات الحزب للالتزامه بالمبادئ العامة للنظام ، وبعده عن التطرف الماركسي وعن استخدام العنف (٣٢) .

أما الأحزاب الأخرى (الحزب الراديكالي) ، حزب الأحرار ،

(٢٩١) وقد نجح المحافظون للكتولييك في ذلك بفضل نفوذهم ومنايرتهم ، فبعد أن كانوا في ١٩١٩ ، لا يحصلون إلا على نسبة ٢١٪ من الأصوات في الانتخابات الفيدرالية وبعد أن حصدت هذه النسبة إلى ١٧٪ عام ١٩٣٩ نجدهم قد علوا إلى نسبة ٢٢٫٣٪ عام ١٩٥٥ ويبدو تقدمهم طيما في المقاطعات : فهناك سبع مقاطعات كتوليكية وثلاث مقاطعات أخرى يبلغ نسبة الكتولييك فيها ٨٠٪ وفي هذه المقاطعات يجد الحزب كل تأييده له ، فقد حصل عام ١٩٥٥ على ٥٠٪ في لوسرن و ٥٣٫٨٪ في فريبورج و ٦٢٫٥٪ في غلاريس ، وهي نسب جد مرتفعة بالنسبة لسويسرا .

Lipson, op, cit, Note 272, p. 828.

(٢٩٢) على مطلع هذا القرن ، وجدت بعض التيارات الثورية في سويسرا ، والتي جاءت على أيدي بعض العمال المهجرين الألمان (راجع ما سبق ص ٢٠٦ وما بعدها) ، واستطاعت هذه أن تثير الاضطرابات خاصة حين الاضراب العام (١٩١٨) الذي تم للتضامن عليه بتدخل الجيش . عموما فقد اضطر الجيش للتدخل ، ما بين ١٨٦٠ - ١٩١٩ أكثر من ثمانين مرة لغض الاضطرابات والاضرابات العمالية ، وفي عام ١٩٣٢ ، في جنيف كانت

وحزب للفلاحين الليوجوزيين ، فقد شاركوا جميعا في الائتلاف الحكومي
سنواء على الصعيد الفيدرالى أو على صعيد المقاطعات ، وبذلك يمكن
القول ، أن جميع الأحزاب ، كمبدأ عام ، تشترك في الائتلاف الحكومي
الفيدرالى أو الاقليمى ، ماعدا للحزب الشيوعى السويسرى ، الذى
ما يزال مستبعدا. وفقا للمعيار الذى بيناه (الالتزام بالبادئ العامة
للنظام) .

والى جانب شرط « الشرعية » تجد شرطا آخر يلعبورا في تكوين
الائتلاف الحكومي ، ولكنه شرط يبدو أقل أهمية من الأول ، ونقصد
به ، شرط « نسبة الأصوات التى يحصل عليها الحزب » ، فالملامح
بهذا الصدد ، أن العرف قد جرى في سويسرا ، على أنه اعتبارا
من الوقت الذى يحصل فيه حزب ما على ١٠٪ من أصوات الناخبين ،
فإن العدالة والحكمة السياسية تقتضيان اشتراكه في العمل الحكومي .
لذلك نجد أن حزب « للفلاحين - الليوجوزيين » ، الذى لا يحصل الا على ١١٪
من مقاعد « الجمعية الفيدرالية » ، له ممثل واحد في المجلس الفيدرالى ،
أما الأحزاب الأخرى ، التى لا تتمثل في المجلس الفيدرالى ، فهي لا تتمثل
الى تحقيق هذا الحد الأدنى : فالأحرار لا يملكون الا ٣٪ من مقاعد

== الحالة السياسية سبلة للغاية بسبب الازمة الاقتصادية من جهة ، بسبب الاضطرابات المالية
لتي تلحقها جزء من الحزب الاشتراكى وراء الحزب الشيوعى بالاشتراك مع حزب فاشيستي
قضى عليه بعد الحرب العالمية الثانية ، ولاتي تفسر للجيش بسببها الى اطلاق النار
على المظاهرات وقتل ثلاثة منهم .

ولكن هذه الوجهة من العنف والارهاب ، توبلت بمعارضة من جانب الحزب الاشتراكى
في اقليم « وقد ساعد على انفصال الحزب تساما عن هذا للتيار الماركسي المتطرف ، ما
اشيع من ارهاب خلال فترة حكم ستالين والمهادنة السوفيتية - الألمانية فكانت حسنة
الأحداث سببا في انفصال « الاشتراكيين السويسريين » نهائيا عن التيار الماركسي وجروحه
نحو الاعتدال ، ويقولون من ثم أعضاء في الائتلاف الحكومي .
Girod, op, cit, Note 271, p. 1118.

الجمعية الفيدرالية ، والديمقراطيون ٢٪ ، والمستقلون ٥٪ (٢٩٣) . والواقع ان مسألة لشبترك الأحزاب للصغيرة في الائتلاف الحكومي لم تكن لتثير الدهشة لو أن هذه الأحزاب ضرورية بحيث ترتكز عليها أحزاب « كبيرة » لتكون أغلبية حكمة تقف في وجه المعارضة . ولكن الأمر ليس كذلك في سويسرا ، فالقواعد التي تحكم تشكيل « الائتلاف الحكومي » في كل الأنظمة الحزبية في العالم ، لا تنطبق على النظام السويسري ، فهذا النظام يسير وفقا لقواعد خاصة به .

(ج) للقواعد التي تحكم للنظام للحزبي السويسري (٢٩٤) :

يرتكز النظام الحزبي السويسري ، على ثلاث قواعد رئيسية :
- التعاون الاجتماعي بين ممثلي الأحزاب المختلفة في الائتلاف الحكومي .

- للتساو بين الأحزاب بقصد ضمان تمثيل الأحزاب الصغيرة في الائتلاف الحكومي .

- ترك حرية المعارضة للأحزاب الداخلة في الائتلاف .

ونتناول كل من هذه النقاط ، على حدة ، بشيء من التفصيل .

(٢٩٢) أما على مستوى المقاطعات ، فتختلف النسبة التمثيلية للمشاركة في الائتلاف الحكومي ناحيانا يسمح بالنزول من حدا للحد (١٠٪) في بعض المقاطعات ، مثال ذلك مقاطعة لوسرن حيث يشترك الاشتراكيون في الائتلاف الحكومي ، رغم أنهم لا يشغلون سوى ٧.٧٪ من مقاعد البرلمان الاتحادي ، ويقترب للوضع من ذلك في مقاطعة Grisons أما في بعض المقاطعات الأخرى ، فنجد ان النسبة التمثيلية على الصعيد الفيدرالي لا تكفي للمشاركة في الحكومة الاتحادية ، فمثلا في جنيف ورغم حصول الشيوعيين على ١٤٪ من عائد أصوات الناخبين في المجلس الاتحادي ، فإن هذا الحزب لم يدخل إلى الائتلاف الحكومي في هذه المقاطعة ، وكذلك الأمر بالنسبة لمقاطعة .

Bâle — campagne
فيال رغم من حصول حزب « اقتصاد مقاطعتي بال » (Bâle — campagne et Bâle — Ville) على ١٢٪ من الأصوات ، فإنه ما زال خارج ائتلاف الحكومة
Girod, op, cit, Note 271, p. 1119.
(294) Girod, op, cit, Note 271, p. 11120.

Lipson, op, cit, Note 272, p. 831.

ونظر كذلك :

André Maurion et autres, op, cit, Note 271, p. 536.

تتكون الحكومة الفيدرالية (المجلس الفيدرالى) وكذا حكومات المقاطعات ، بالانتخاب (٢٩٥) فيتم انتخاب أعضاء المجلس الفيدرالى بواسطة للجمعية الفيدرالية ويطلق عليهم اسم « المستشارين » الفيدراليين ، أما أعضاء الحكومة فى المقاطعات ، فينتخبون مباشرة من قبل الناخبين ويعرفون باسم « مستشارى الدولة » وتتراوح مدة صلاحيتهم من سنة الى خمسة سنوات ، بحسب المقاطعات . وللملاحظ أنه غالبا ما يتم تجديد مدة نفس المستشار (سواء على الصعيد الفيدرالى او على مستوى المقاطعة) بحيث يبلغ متوسط اشتراك المستشار فى الحكومة للفيدرالية او حكومة المقاطعة من ١٠ الى ١٥ سنة ، بل ويصل فى بعض الحالات الى ٢٠ سنة وتفسير ذلك ، أن المستشار متى تم انتخابه ، أصبح محل ثقة المجتمع ككل ، بحيث ينظر الى دور الحزب وكأنه قاصر على تقديم المستشار الى الناخبين ، فمتى تم انتخابه استعد صلاحياته من الهيئة الانتخابية لا من الحزب . لذلك جرى للعرف ، على أن يبقى المستشار خارج دائرة الصراع بين الأحزاب ، تاركا مهمة توجيه « الصراعات الحزبية والحملات الانتخابية » الى غيره من قادة الحزب .

لذلك ، فمن المشاهد فى النظام السويسرى ، أنه بمجرد انتخاب « عضو الحزب » فى الحكومة ، فإنه يصبح « مستشارا » أكثر منه « مناضل حزبي » فينصهر فى بوتقة للعمل الجماعى للحكومى . ويساعد على تحقيق ذلك ، أن للحكومة فى سويسرا (سواء الفيدرالية أو فى المقاطعات) تقوم على أساس المساواة بين الأعضاء فى الحقوق من جهة (٣٦) وأن أى منهم لا يتمتع بسلطة

(٢٩٥) فى النظام الفيدرالى السويسرى راجع : هورويو ، المرجع السابق الاشارة اليه
 حاشى ٣٠ ، ص ٤٢٩ - نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الاشارة اليه حاشى
 ١٦٥ ، ص ٢٠٩ .

(٢٩٦) فالمجلس الفيدرالى مثلا ، ينتخب لحة اربع سنوات ، ولكن رئيسه يتم انتخابه كل عام ، أى اربع مرات خلال مدة المجلس الفيدرالى وهو ما يؤكد على المساواة بين الأعضاء ، بحيث تصبح رئاسة المجلس مسألة تنظيمية أكثر منها دالة ، ويصبح فى الامكان مد « الائتلاف » حتى الى مستوى رئاسة المجلس ، وليس فقط عضويته .

فردية ، فجميع القرارات الصادرة عن الحكومة تعتبر قرارات جماعية صادرة عن الجهاز الحكومي ككل (٣٧٧) .

و يدعم للنظام الحزبي السويسري ويؤكد ، الصفة الجماعية للاختلاف الحكومي « أن اختيار المستشارين غالبا ما يخضع ادى استعدادهم للفهم والتآلف » مع ممثلي الأحزاب الأخرى ، وهذا الاستعداد غالبا ما يقوى ويتأكد من خلال ممارسة مهام الحكم . طبعاً ، لا شك أن « الميل الحزبية » و« النزعات الشخصية » قد يتحكمان في مدى « التعاون والتآلف » ولكن المراقبين للنظام السياسي السويسري يؤكدون بصفة عامة على لطابع الجماعي ، والتضامن بين أعضاء الحكومة وخصوصاً حين الدفاع على الخطوط العريضة للسياسة العامة للحكومية . هذا التضامن ، الذي يطفى عملا على تلك الخلافات « النظرية » ، التي تباعد بينهم كأعضاء في أحزاب مختلفة ، ويترتب على ذلك ، أن للتأخين غالبا ما ينظرون الى المستشارين وكأنهم « مسئولون يعملون وفقاً لضمايرهم » أكثر من كونهم « رجال سياسية » وبذلك تطفى عليهم صفات المسؤولية للحكومية والوطنية عن كونهم « أعضاء حزب معين » ، لذلك فمن الطبيعي أن نجد العديد من لفئات الاجتماعية عند التصويت ، تجدد الثقة بهؤلاء المستشارين ، بغض النظر عن الحزب الذي يتبعه هؤلاء في الانتخابات » وهكذا يتميز للنظام السويسري ، بأنه إذا لم يكن « فوق الأحزاب » فإنه يسير في الفئاليين ، بعيداً عن الصراعات الحزبية (٣٧٨) .

(٣٧٧) غالبا ما تصدر للقرارات الحكومية ، بأغلبية الأصوات ، وليس بالإجماع . ولكن هذه القرارات تصبح ملزمة لكل أعضاء المجلس ، وتلتزم الأقلية بها ، والدفاع عنها متى تحدث « المستشار المعارض » باسم الحكومة ، حتى ولو كان هو شخصياً قد صوت ضد القرار . ومن المعلوم طبعاً ، أن للقرار أو كل من الناحية السياسية متعارضاً مع خط الحزب ، الذي ينتمي اليه المستشار فإن هذا الأخير يكون معارضاً له ، ولكن هنا تكون المعارضة ذات صيغة شخصية ، لا تمنع من أن « قادة الحزب » وصحفته قد يتحفظون عن هذا المعارض وقد يبينون موقف الحزب من خلال « المستشار » ولكنه هو شخصياً باعتباره ممثلاً للحكومة يعتنق طبعاً أن يصرح بمعارضته للقرار على الملأ .

— Glrod, op, cit, Note 272, p. 1121.

(296) Ibid, p. 112.

٢ - التشاور بين الأحزاب المختلفة بقصد ضمان تمثيل الأحزاب الصغيرة في الائتلاف الحكومي :

وهذه هي ثمانية للقواعد التي تحكم سير النظام الحزبي السويسري . وهي قاعدة ولا شك هامة ، تعتبر من أسس هذا للنظام الذي قل أن نجدها في غيره من النظم . نجدون هذا للتشاور والتفاهم ، يصعب على الأحزاب الصغيرة ، إلا في بعض الظروف الاستثنائية (٢٩١) ، أن تجد لها مكانا في الائتلاف للحكومي .

ولوضح هذه القاعدة موضع التنفيذ ، يجرى للعمل ، على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى المقاطعات ، وفقا للمبادئ الآتية :

أولا - حيث تنتهي مدة صلاحية الحكومة ، غالبا ما يصاد انتخاب أعضائها مرة ثانية دون اعتراض أي حزب من الأحزاب ، بمعنى أن الأحزاب لا تقوم بتقديم منافس « استشاري » الأحزاب الأخرى ، بل يكتفي كل حزب بتقديم عدد من المرشحين مساو لعدد « المستشارين » الممثلين للحزب في الحكومة .

ثانيا - حيث يخلو مكان أحد المستشارين (بوفاته أو بانسحابه من الحياة السياسية) فغالبا ما يتقدم للحزب الذي ينتمي إليه هذا المستشار وحده بمرشح بديل .

ثالثا - ومع ذلك ، يحدث في هذه الحالة (خلو مكان أحد المستشارين) أن يحاول قادة بعض الأحزاب ، إعطاء المكان الخالي لحزب آخر ، غير الذي كان ينتمي إليه هذا المستشار (٢٩٠) . هذه المبادئ التي تحكم تشكيل الحكومة ، تنبع من مبدأ أساسي تسيطر عليه الحياة السياسية في سويسرا مؤداه ، أن مبدأ التمثيل للنسبي « الذي يحكم الانتخابات التشريعية ينبغي أن يحكم

(٢٩١) الانقسام بين الأحزاب للرئيسية أو بسبب وجود شخصية وطنية لمدة بين الأحزاب الصغيرة ، بحيث تسمح هذه الظروف بتمثيل الأحزاب الصغيرة في الجهاز الحكومي .

(٢٩٠) ولكن هذه المبادئ الختمة على المستوى الفيدرالي ، ليست عامة في كل المقاطعات . فهي مختلفة في بعض المقاطعات ، حيث نجد أن عدد المرشحين حين تجديد صلاحية للحكومة ، يفوق عدد المستشارين ، ولكن هذه الظاهرة وإن كانت « استثنائية » في بعض المقاطعات إلا

أيضا تشكيل الحكومة • هذا المبدأ المحترم على الصعيد الفيدرالى ، يسود أيضا فى حوالى نصف المقاطعات السويسرية التى يتم تشكيل للحكومات فيها ، وفقا لمبدأ « التمثيل النسبى » •

أما فى بقية المقاطعات ، فإن تشكيل الحكومة يتم أيضا وفقا لقاعدة « اشتراك كافة الأحزاب فى الحكم » ولكن الأحزاب جميعا لا تحصل على عدد من المقاعد الحكومية يتناسب وأهميتها •

ونجد فى بعض المقاطعات (تيسان وزوج (Tessin et Zoug) أن قاعدة تشكيل للحكومة ، وفقا لمبدأ « التمثيل النسبى » لا تنأتى فقط من المرفع السياسى ، بل هو مبدأ « قانونى » حيث تنص قوانين هذه المقاطعات صراحة على أن تشكيل الحكومة يخضع لقاعدة « التمثيل النسبى » للأحزاب السياسية •

٣ - حرية المعارضة الأحزاب الكونة الائتلاف :

إن النظام السياسى فى سويسرا ، لا يفرض على الأحزاب المشتركة فى الائتلاف للحكومى ، مساندة سياسة الحكومة • بل على العكس ، تحتفظ هذه الأحزاب بالحق فى معارضة سياسة الحكومة سواء فى المجالس التشريعية أو لدى الرأى العام •

وتختلف صورة هذه المعارضة وأسلوبها ، باختلاف الظروف ، فهى تختلف أولا بحسب « المراحل التاريخية » من فترة لى أخرى ، كما تتأثر بالمكان ، فتختلف صورتها من مقاطعة لى أخرى ، وتتنوع بحسب ممارستها على مستوى المقاطعة ، مثلا أو على المستوى الفيدرالى وتتحدد بمجال ممارستها (لجان الخبراء ، البرلمان ، المحلات الانتخابية) •

== أنها تخبر القاعدة العامة فى مقابلات أخرى (جنيف - نيوشاتل - تيسان) حيث نجد أن المرشحين الذين يولجون المستشارين تصادفهم بعض التجمعات السياسية المصغية • التى لا تقل لكثر من تأكيد مبدأ الديمقراطية « دون أمل حقيقى فى الوصول لى كرسى الحكم ، لو أن يكون الرشح « ممثلا لأحد الأحزاب الرئيسية » وخاصة حين لا يتم الاتفاق بينها على الترشح للحكومى ويحاول أحدهما للتزاع أحد المراكز الحكومية لصالحه وهنا يقع على الناخب أن يتولى القول للفصل فى هذه الممرات •

Girod, opcit, Note 271, p. 1123.

‘ويصعب على المرء ، نظرا لقلة المراجع المتوافرة في هذا الصدد أن يستعرض كلفة ‘أوجه المعارضة ‘ في النظام السويسري ، ولكن اختيار أهم مجالات العمل السياسي في سويسرا قد يلقى الضوء على طبيعة هذه المعارضة ، ونقصد بذلك ما يتيح للمستور السويسري من حق استخدام مظاهر الديمقراطية - ‘ شبه المباشرة ‘ (حق الاقتراح للشعب والاستفتاء للشعب) (٢٠١) . فبصد ممارسة هذه الحقوق يمكننا للحكم على طبيعة المعارضة التي تمارسها الأحزاب السياسية ، في مواجهة ‘ الحكومة ‘ ومل يتم استخدام هذه المظاهر أثناء قيامها بوظيفة المعارضة ؟ وفي حالة الإيجاب، هل يكون ذلك بقصد مساندة الحكومة أو محاربتها ؟

إن تطيل مظاهر ممارسة الديمقراطية شبه المباشرة خلال الفترة من فبراير ١٩٥٩ (الاستفتاء على منح المرأة حق التصويت على المستوى الفيدرالي) إلى ٢٦ مايو ١٩٦٣ (الاستفتاء حول الأسلحة الذرية) قد يلقى الضوء على ما نحن بصدد دراسته ففي خلال هذه الفترة ، استغنى الشعب السويسري . (أو استخدم حق الاقتراح للشعب) ثلاث عشرة مرة ، منها ٦ استفتاءات كانت لا بد من الرجوع فيها إلى الشعب بقوة القانون، حيث كان الأمر يتعلق بتعديلات دستورية . وأربعة منها تمت بناء على طلب الأحزاب السياسية (اثنان منها بناء على طلب حزب المستقلين لمنع إصدار قانونين ، أحدهما يتعلق بتنظيم صناعات الحليب ، والآخر بتنظيم صناعة الساعات) وواحد بناء على اقتراح نادي للتورينج السويسري لمقاومة تقرير ضريبة اضافية على اللوقود ، وواحد من قبل بعض المواطنين المعارضين لرفع مرتبات المستشارين الفيدراليين .

أما للثلاث حالات الأخرى ، التي تم فيها استخدام مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة ، ‘ ففي حالات : ‘ الاقتراح للشعب : اثنان منها تمنا بمساندة للحزب الاشتراكي (اعطاء للشعب حق اقتراح لقوانين على المستوى الفيدرالي ، واعطاء للشعب الحق في تقرير تسليح الجيش بالأسلحة الذرية) أما للثالث ، فجاء بناء على اقتراح مجموعة من المفكرين السويسريين يساندنهم بعض التجمعات من أجل الضلالم ، وجزء من الاشتراكيين والحزب الشيوعي ، ويتعلق بتحريم استخدام الأسلحة الذرية .

(٢٠١) نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ١٦٥ ، ص ١٨٠

وما بمصدما .

يتضح لنا إذن ، أنه من مجموع الثلاثة عشرة مرة التي استخدم فيها الشعب ما تخوله الديمقراطية شبه المباشرة من حقوق ، تم ذلك ست مرات بناء على اقتراح للحكومة نفسها (ملتزمة في ذلك بالبادئ الدستورية) وجاءت المعارضة مرتين على يد أحد الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحكومي (الحزب الاشتراكي) أما للحالات الأخرى المتبقية فكان للدافع وراءها ، أما أحد الأحزاب للصغيرة (حزب المستقلين) أو بعض للفئات الشعبية ، أو إحدى الجماعات السياسية .

ويؤكد هذا التحليل ، ما يقرره البعض ، ان استخدام مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة في سويسرا لا يتأتى بالدرجة الأولى من جانب الأحزاب (٢٠) .

ولكن ، ليا كان مصدر الاستفتاء أو الاقتراع الشعبي ، فإن الأحزاب السياسية تجد نفسها في موقف يجبرها على تحديد موقفها . وفي هذا الصدد ، يقول تحليل مواقف الأحزاب من الاستفتاءات السابق الإشارة إليها ، لى القول بأن الأحزاب غالبا ما تدعو أتباعها وناصحيهيها الى التصويت « ضد الموقف الذي اتخذته المجلس الفيدرالى » .

ويقتضى تفسير هذا الموقف ، شيئا من الايضاح ، ذلك أن الأحزاب السويسرية تتمتع بقدر كبير من « اللامركزية » ، لذلك ، غالبا ما يحدث ان المواقف التي تتخذها الأجهزة المركزية للحزب - لا تلقى موافقة من جانب « أجهزته اللامركزية » فالموقف الذي يتخذه الحزب الاشتراكي على المستوى المركزي (اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي السويسري) قد لا تتفق مع ما يراه الحزب السويسري مقاطعة « جنيف مثلا » وكذلك الامر بالنسبة للراييكاليين ، فما تراه اللجنة الفيدرالية للحزب الراييكالى السويسري قد لا يوافق للحزب الراييكالى السويسري مقاطعة جنيف .. وهكذا .

لذلك ، ينبغي تحليل مواقف الأحزاب ، من الاستفتاءات والاقتراحات الشعبية ، بطريقة تطبيقية ، وليست شاملة ، بحيث ينبغي للتمييز في هذا الصدد ، بين مواقف الأحزاب على الصعيد الفيدرالى ، وعلى مستوى المقاطعات .

(300) Etudes politiques vaudoises publiées sous la direction de Jean Meynaud — Lausanne 1963, p. 145.
Cité in Girod, op, cit, Note 271, p. 1125.

أولا - صورة المعارضة الحزبية على المستوى الفيدرالى :

إن تحليل موقف الأحزاب ، على المستوى الفيدرالى ، يدل على اتفاق وجهة نظر الأحزاب المشاركة في « الائتلاف الحكومي » ولكن يحدث أحيانا للحزب الاشتراكي أن يقف موقف المعارضة ، ويصدق ذلك مثلا بالنسبة للحالتين السابقتين بينهما (٢٠٢) كما يحدث أيضا أن بعض الأحزاب الليبرالية ، الممثلة في الائتلاف الحكومي ، قد تقف في موقف المعارضة في الحالات التي قد تتعارض فيها القوانين محل الاستفتاء مع « المصالح الأساسية للحزب » (٢٠٤) .

ثانيا - صورة المعارضة الحزبية على المستوى الاقليمي :

أما على المستوى الاقليمي ، فإن الأحزاب تتحدد مواقفها بصورة ذاتية « تتفق مع مبادئها العامة ، والمناخ السياسي في المقاطعة ، واتجاهات الرأي العام فيها » . فالحزب المسيحي الاشتراكي في جنيف ، أعلن تأييده لحق المرأة في التصويت على المستوى الفيدرالى ، بينما كانت الأجهزة المركزية للحزب المحافظ المسيحي ، تعارض هذا القانون . كذلك الأمر بالنسبة للحزب الاشتراكي في جنيف ، الذي دافع عن « تحريم الأسلحة الذرية » بينما كانت الأجهزة المركزية للحزب تساند المجلس الفيدرالى الذى كان يدعو الى ابلحة استخدام هذه الأسلحة .

على أنه أيا كان الموقف المتخذ من جانب الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحكومي ، سواء على المستوى الفيدرالى ، أو على المستوى الاقليمي ، وأيا كانت نتيجة الاستفتاء ، فإن المجلس الفيدرالى يظل قائما ويواصل

(٢٠٢) راجع ما سبق ، ص ٢٢٥ .

(٢٠٤) مثال ذلك ، الموقف الذى اتخذته كل من الحزب الاشتراكي وحزب الفلاحين الليبراليين بصدد قضية زيادة رواتب المستشارين الفيدراليين ، إذ امتنع كلا الحزبين عن مساندة وجهة نظر الحكومة وتركوا للتخيم « حرية الاختيار » .

وكذلك الأمر بالنسبة لموقف الحزب المحافظ الليبرالى من القانون الذى كان يرمى الى جعل عدد « المستشارين الوطنيين » مائتين فقط ، فيؤدى بذلك الى أن تفقد كل من مقاطعتي نيريسورج (الكاثوليكية) وجريزون مقعدا في المجلس الوطنى .

Girod, opcit, Note 271, p. 1127.

ممارسة أعماله ، ولكن الاستفتاء يصبح ملزما للحكومة ، التي تلتزم بنتائجه ، حتى لو كانت قد عارضته في المراحل الأولى ، وقبل إقراره من قبل الناخبين .

أما بالنسبة للقوانين العادية ، فإنها بالطبع تصدر . ويتم إقرارها ، من لدن الهيئات التشريعية المختصة ، دون الرجوع إلى الاستفتاء . وفي هذا الصدد نجد أن الأحزاب الممثلة في الحكومة ، سواء على المستوى الفيدرالي أو على مستوى المقاطعات لا تتردد في معارضة مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة ، وتقع هذه المعارضة غالبا ، في داخل اللجان المختصة باعداد مشروعات القوانين ، وتجتهد هذه اللجان في إيجاد حلول وسط للتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة ، فلذا لم تنجح اللجنة في تلك استمرت محاولات للتوفيق خلال مناقشة المشروع في الجلسات البرلمانية ، سواء في المجلس الوطني أو في مجلس الولايات أو المقاطعات ، بحيث لا يثير المشروع النهائي الذي يعرض على النواب للتصويت ، أي وجه للاعتراض اللهم إلا من جانب بعض النواب بصفة فردية .

ويلاحظ ، أنه قد يحدث أحيانا ، أن تلجأ بعض الأحزاب المكونة لائتلاف الحكومي إلى التصويت ضد الأحزاب الأخرى المؤلفة معها ، حين التصويت النهائي على القانون ، كما يحدث أيضا أن تلجأ هذه الأحزاب ، رغم اشتراكها في الحكومة ، إلى توجيه النقد إلى السياسة الحكومية ، من حين إلى آخر ، بصدد موضوعات محددة (٣٠٥) .

د - بعض الملاحظات الختامية على النظام السويسري :

يتقضى النظام السويسري منا في نهاية دراسته ، إبداء بعض الملاحظات الختامية ، ولعل أهمها ، ما سبق قوله أن هذا النظام قد ساعد على تدعيم القواعد التي استعرضناها تفصيلا (جماعية اتخاذ القرارات الحكومية ، وعدم ارتباط الحكومة بأغلبية برلمانية معينة) ، ولكن هناك أيضا ، بعض العوامل التي ساعدت على استتباب هذا النظام ، منها مثبلا للقرام سويسرا بمببلا « للجبياد » مما يقضى على

الخلافت الواقعة في البلاد الأخرى ، حول الانتماء لأحد المسكرين (الغربي أو الشرقي) ومنها كذلك ، اتباع سياسة لا مركزية فيما يتعلق بالقضايا الدينية ، والتعليمية والاجتماعية ، مما يسود لكل مقاطعة بإيجاد حلول لهذه القضايا تناسب الظروف المحلية .

وأخيرا ، فإن الأخذ بمظاهر الديمقراطية شبه المباشرة (حق الاقتراع الشعبي والاستفتاء الشعبي) من العوامل أيضا التي ساعدت على تثبيت دعائم النظام الحزبي السويسري ، حيث تكون هيئة الناخبين حكما أخيرا فيما قد يثور من خلافات بين الأحزاب المختلفة والمشاركة في الحكم ، مما يدفع بالأحزاب دائما إلى إيجاد صيغة « للوفاء والتفاهم » وبخاصة أنه لا يتصور وجود خلافت جذرية بين هذه الأحزاب ، (٢٦) نظرا لما يتعين على كل منها من الأخذ بطول في القضايا الهامة ، توافق للسواد الأعظم من الرأي العام ، نظرا للمكانة التي يحتلها هذا الأخير في النظام الديمقراطي السويسري .

هذه العوامل كلها ، ساعدت على تعاون الأحزاب فيما بينها وإيجاد قاعدة قوية للتفاهم في الائتلاف الحكومي .

لذلك ، يمكن القول ، أن « تعايش الأحزاب » فيما بينها ، أصبح في نظر الشعب السويسري ، بكتابة قطاعاته ، ضرورة لا بد منها ، بحيث أن تصور نظام لا تمثل فيه كافة الأحزاب ، وبخاصة تلك الأحزاب الصغيرة صار من الأمور غير العادلة. وغير المستحبة لذلك فلا مثل هذا النظام في سويسرا معرض لاستنكار من جانب الشعب ، وفي ذلك بيان واضح لأسباب استتباب النظام الحزبي السويسري ورسوخه (٢٧) .

Hauriou et autres, op, cit, Note 271, p. 538.

Girod, op, cit., Note 271 p. 1131.

بالنسبة للمراجع المتعلقة بالنظام الفرنسي ، فلها تميز بوضوح يحددها البحث ، لذلك نكتفي هنا بإيراد بعض هذه المراجع والمقالات وتحليل القارئ. كذلك إلى تلبية المراجع التي تشير إليها .

Girod, op, cit, Note 271, p. 1131.

François Borella : les partis politiques dans la France d'aujourd'hui (Politique) éd du seuil Paris 2 édition 1974.

François Goguel et Alfred Grosser : le politique en France, Coll V. A Colin — Paris 1975 Chap 4 pp. 91 et ss.

التبند للثاني - نظام تعدد الأحزاب في فرنسا : (٣٠٧)

يقرر الكتاب الفرنسيون ، أن نظام «تعدد الأحزاب» في فرنسا وخاصة في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، قد أدى إلى نتائج سيئة ، من حيث الاستقرار السياسي في فرنسا : فطوال عهد الجمهورية الثالثة (١٨٧٦ - ١٩٤٠) والجمهورية الرابعة (١٩٤٦ - ١٩٥٨) تنافست أحزاب متعددة للحصول على الأصوات في الانتخابات العامة غير أن حزبا واحدا لم يغز بما يقارب ٥١٪ من الأصوات أو المقاعد في البرلمان ولذلك لم يتمكن أي حزب من أن يحكم منفردا ، ولا أن يكون حزبا «رئيسيا» على نحو ما سبق أن بيناه . لذلك ، كان لابد لتشكيل الحكومة ، وحصولها على التأييد اللازم ، من اللجوء إلى « الائتلاف » بين الأحزاب ، وكللت الحياة السياسية في فرنسا تتوقف على مدى قوة الأحزاب المشتركة في الائتلاف ومدى استعدادها للتعاون فيما بينها . ولكن « التنافس » بين هذه الأحزاب ، لم يساعد على قيام «ائتلاف حكومي» قوي ، على غرار النظام السويسري ، فادى ذلك إلى عدم استقرار سياسي ، تمثل أساسا في « كثرة عسدد الوزارات » وقصر مدتها خلال الجمهوريتين الثالثة والرابعة : فقد تولى الحكم في الجمهورية الثالثة حوالي مائة وزارة - كان معدل المدة لتولى

Jean - Louis Quermone : le gouvernement de la France sous la Ve
Claude Leclercq : Institutions politiques et droit constitutionnel 2e
ed Litec. Paris 1977 ch. IV pp. 272 et ss.
Dalloz - Paris 1980 eh VII pp. 403 et ss.

Serge Sur : la vie politique en France sous la V République, de
Montchrestien — Paris 1977, pp. 99 et ss.

J. Galine : les groupes parlementaires en France, Rev de Dr. Publ
République.

Etudes, économiques et sociales, publication de la F. N. S. P.
et de la sc Pol. PL No. 6 November 1961, pp. 1170 et ss.

Guillaume Bacot : du bipartisme dans la constitution de la Ve
République Rev de Dr. Publ et de la S. P. I. Janvier 1978, pp.
21 et ss.

R. Aron, op, cit, Note 133, pp. 119 et ss.

Lipson, op, cit, Note 62, pp. 171 et ss.

قضتها كل وزارة حولي ثمانية أشهر ، ومن موضوع هذه اللوائح كلها لم تضى غير ثمان منها مدة سنتين في الحكم . ونفس للصورة تكررت في الجمهورية الرابعة ، ففي الفترة من يناير ١٩٤٦ ، إلى مايو ١٩٥٧ ، عرف الشعب الفرنسي ٢١ وزارة ، اثنتان منها « قويتان » بقيت كل منهما في الحكم لمدة سنة ، أما باقي الوزارات فكان معدل فترة حكمها ٧ أشهر (٣٠٨) لذلك كان من الطبيعي أن يكون هدف مؤسسي الجمهورية الخامسة في فرنسا ، هو القضاء على ذلك للأنظام الحزبي الذي سبب لفرنسا أزمات سياسية تلحقها ، كانت السبب وراء بحث الشعب الفرنسي عن خلاص من هذه الأزمات ، تمثل في عودة الجنرال ديغول إلى الحكم وكان واضحاً منذ بداية الجمهورية الخامسة ، أن مؤسسها ، قد أدانوا نظام الأحزاب القديم ولتجهوا نحو إقامة نظام حزبي جديد ، وقد بلغت درجة الرغبة في الانفصال عن النظام الحزبي القديم إلى حد أن أثرت في بعض الأوساط فكرة إقامة حزب واحد باسم تجمع الشعب الفرنسي ، ولكن ديغول رفض هذه الفكرة بشدة (٣٠٩) ، بقدر ما أدان نظام الأحزاب لإلحاقه آنذاك (٣١٠) حيث حذر الشعب الفرنسي ، في حديث له يوم ١٣ يونيو ١٩٥٨ بقوله (٣٠٨) عن الأحزاب في الجمهورية الثالثة والرابعة رابع :

François Goguel : la politique des partis sous la III République le seul Paris ? 3 ed, 1958.

A. Soulier : l'Instabilité ministérielle sous la IIIe République sirey, Paris 1839.

J. J Chevalier : Histoire des institutions et des régimes politiques de la France de 1789 à nous jours.

Coll E. P. E. S. Dans le patronage de la E. N. S. P. — 4e ed — Dalloz — Paris 1972, III Rep p. 260 et ss., IV p. 577 et ss.

(٣٠٩) ففي حديث له ، ١٩ مايو ١٩٥٨ قال ديغول : حل متفقون لنفي في سن ٧٧ سنة

مسليها من جديد في طريق الدستورية .

(٣١٠) وتبدو أدانة ديغول للنظام الحزبي ، ذات معنى خاص ، إذا لاحظنا ، أن ديغول نفسه كان قد انسحب من الحياة السياسية ، على أثر تقريره أن الأحزاب آنذاك (١٩٤٦) كانت قادرة على الولاء بالقرارات ومتطلبات الحياة السياسية في فرنسا . ففي ٢٠ يونيو ١٩٤٦ أرسل ديغول ، بصفتها رئيساً للحكومة المؤقتة ، خطاباً إلى رئيس المجلس الوطني للتأسيس قال فيه : منذ اليوم الذي حصلت فيه مسؤولية قيادة البلاد نحو التحرير والتمتع بالسيادة ، كانت لدى للتقاعد أن مهمتي تنتهي حين تتوافر الظروف المناسبة ليجر الرأي العام عن رغبته ، ويصبح بإمكان الأحزاب السياسية تحمل مسؤوليتها .

Charles de Gaulle : Mémoires de Guerre T. III (Le salut, 1944 — 1946 — Plon — Paris 1959 p. 465.

« ان نظام الأحزاب المعمول به منذ اثني عشر عاما يعمل في ظل انقسام شعبي حاد ، وفي وسط مليء بالمخاطر ، لا يمكنه أن يتولى بحزم مقاليد الحكم . ان ذلك لا يرجع الى عدم كفاءة الرجال الذين تولوا الحكم او الى عدم نزاهتهم ، هؤلاء كانوا أكفاء ، شرفاء ، ووطنيين ولكن هؤلاء لم يكونوا يمثلون الا تجمعات حزبية ضيقة » ، وبذلك لم يتمكنوا من « للتزاوج » مع المصلحة العامة » (٣١) ولكن ذلك ، لم يمنع مؤسس الجمهورية الخامسة من الاعتراف بالأحزاب ، بل وأن يكون دستورهم الموضوع علم ١٩٥٨ أول دستور فرنسي يعترف بالأحزاب ، ومكانتها في النظام السياسي (٣٢) .

هذه الأحزاب ، اتخذت صورة جديدة في ظل الجمهورية الخامسة ، صورة يبدو أنها لم تكتمل فصولها بعد ، وخاصة بعد انتصار اليسار الفرنسي في انتخابات الرئاسة الفرنسية (مايو ١٩٨١) وتولى السيد / فرانسوا ميتران رئاسة الجمهورية .

هذه الصورة التي أصبحت عليها الأحزاب الفرنسية منذ ١٩٥٨ الى الآن ، مرت بعدة مراحل ، يحسن الالمام بها ، حتى نفهم هذا النظام الحزبي ، وذلك قبل أن نستعرض الأحزاب التي تشكل هذا النظام لنبين بعد ذلك أهم خصائص النظام الحزبي الفرنسي وأسباب هذا النظام .

١ - تطور نظام الأحزاب السياسية في فرنسا في ظل الجمهورية الخامسة (٣٣) :

جرى للكتاب الفرنسيون ، على تقسيم مراحل تطور النظام الحزبي الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة ، الى أربع مراحل رئيسية ، نحاول

— Jean Lacouture : citations du président de Gaulle-seuil (31)
Paris 1968, p. 63.

(٣٤) جيش تقدير المائدة الرابعة من الدستور أن « تمثل الأحزاب والتجمعات السياسية على توجيه الرأي العام » وهي تتكون وتمارس نشاطها دون قيود وتلتزم باحترام النخبة الوطنية والديمقراطية .

(٣٥) بالإضافة للمرجع والمصادر السابق بيّنتها ، يرجع ايضا في هذا الصدد ،

مجلة

بإيجاز استعرضها ونضيف أن الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في شهر يونيو ١٩٨١ ، ربما تفتح مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الحزبي في فرنسا ، وهذه المراحل الأربعة هي :

(أ) مرحلة القضاء على النظام الحزبي القديم :

وتبدأ هذه المرحلة ، بتولي الجنرال ديغول ، رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨ ، فطلى أثر الاضطرابات والأحداث الجزائرية ، وثبتت فشل الحكومة في مواجهة الموقف ، اضطر البرلمان الفرنسي إلى انتخاب الجنرال ديغول رئيسا للجمهورية من أجل تنفيذ البلاد . وقد أسفر للتصويت ، عن اختيار الرئيس ديغول بأغلبية ٣٢٩ صوتا ضد ٢٢٤ (في ١ يونيو ١٩٥٨) وذلك نتيجة الانتخابات ، على أن الأحزاب التي كانت تشارك في حكومات الجمهورية الرابعة ، هي التي صوتت لصالح ديغول ، أما الأحزاب التي كانت خارج الائتلاف الحكومي فكانت ضد ديغول . (٣٦)

La Revue Française de science politique.

الأمم وقلمحات لغير قايها :

No. 3, Juin 1965, vol 15 pp. 529 et ss.

No. 1 Février 1966, vol 16, pp. 161 et ss.

No. 3, Juin 1966, vol 16 pp. 521 et ss.

No. 3, Juin 1966, vol 16 pp. 521 et ss.

No. 5, October 1966, vol 16, pp. 940, et ss.

No. 1 Février 1967, vol 17, pp. 65, et ss.

No. 3, Juin 1967, vol 17, pp. 545, et ss.

No. 5 October 1967, vol 17, pp. 918, et ss.

No. 1 Février 1968, vol 18, pp. 68, et ss.

No. 3 Juin 1968, vol 18, pp. 524, et ss.

(٣٦٤) للحزب الشيوعي (١٤٢ عضوا) واليسار القوي (٦ أعضاء) صوتوا جميعا

ضد ديغول . أما الوسط ، واليمين بكافة تشكيلاتهما فقد صوتوا جميعا لصالح ديغول

بامتلاء بعض الحالات للفردية : فالائتلاف الديمقراطي الاشتراكي للمقاومة ١٠ ضد ٤

واليسار الديمقراطي ١٢ ضد ١ ، والحركة الجمهورية الشعبية ٧٠ ضد ٣ ، والحزب الوطني

الاستقلالي ٨٦ ضد ١ ، واليساري ١٧ لصالح ديغول ، واليمينيين (بوجاديسست

(Poujadiste) ٣٠ لصالح ديغول .

ورغم هذه النتيجة الغريبة ، التي تتمثل في ضرورة وصول ديغول الى الحكم عن طريق البرلمان ، أي الأحزاب ، من أجل القضاء على نظام (الأحزاب) نفسه للثالث ، وتذك ، فان ديغول لم يكن بإمكانه أن يتخلص من الأحزاب كلية والا وقس رهينة « للجنرالات » ، كما أن الأحزاب للسياسية نفسها أدركت أنها لا بد أن تستجيب لحاجات « للتغيير » حرصا على تجنب ويلات حرب أهلية في فرنسا ، والوقوف تحت رحمة الجيش الذي كان في حالة اضطراب شديدة .

في ضوء هذه المعطيات كان لا بد للقضاء على النظام الحزبي القديم وإقامة نظام جديد ، وسمحت الفرصة لديغول لإقامة هذا النظام عام ١٩٥٨ ، حين إجراء انتخابات الجمعية الوطنية ، فقد أسفرت هذه الانتخابات عن تغيير شامل في تكوين البرلمان : فالحزب الذي كونه ديغول لسلطته والتجمع من أجل الجمهورية الجديدة U.N.R. خرج منتصرا من المعركة الانتخابية وحصل على أكبر عدد من المقاعد ٢١٢ مقعدا وياتي حزب المستقلين C.N.I.P. في المرتبة الثانية ب ١٦٨ مقعدا والحركة للجمهورية الشعبية N.R.P. في المرتبة الثالثة ب ٥٥ مقعدا ، أما اليسار فقد لحتت به هزيمة شديدة فلم يحصل الشيوعيون إلا على عشرة مقاعد ، والاشتراكيون S.F.I.O. على ٤٤ مقعدا ، أما الراديكاليون اليساريون فكان نصيبهم ٣٧ مقعدا (٣١٦) بهذه النتيجة ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل حياة الأحزاب في فرنسا ، مرحلة ظلت فيها فرنسا قائمة على نظام « تعدد » الأحزاب ، ولكن عند هذا الحد تقف المقارنة بينها وبين المراحل السابقة عليها : فعلى الرغم من أن أول وزارة للفيلد ميشيل دوبريه

أما اليسار المتحد فقد انقسم على نفسه : فالمجموعة الفرنسية الموحدة للمعاليمة تم صوتت ب ٤٢ لصالح ديغول و ٤٩ ضده ، أما الراديكاليون فكانت نتيجة تصويتهم ٢٤ ضد ١٨ .

وقد انتهز ديغول الفرصة لتجميع القوى الوطنية التي صوتت لصالحه في تنظيم جديد وذلك بإشتراك رؤساء هذه التنظيمات في الوزارة التي شكلها ميشال دوبريه .
Borella, op. cit, Note 306, pp. 17, et ss.

(٣١٥) لذلك ، كان اقتراع اللجنة الأول على حكومة / دوبريه مؤشرا لما أحزموه ديغول من اقتصار في إقامة نظام حزبي جديد يسانده ، فقد حصلت هذه الحكومة على ثقة ٤٥٣ برلمانيا ، ضد ٥٦ فقط وامتنع ٢٩ عضوا عن التصويت .

كانت تجمع بين جميع الأحزاب تقريباً في ائتلاف حكومي ، عدا الشيوعيين الذين استبعدوا والاشتراكيين الذين رفضوا الاشتراك في الحكومة (٣٦٦) إلا أن النجاح الذي حققه حزب التجمع للديجول U.N.R. كان بداية أو مؤشراً إلى أن فرنسا في طريقها لمعرفة نظام التعدد مع « وجود حزب رئيسي يمثل العمود الفقري للنظام السياسي » كذلك ، فمن الواضح أنه رغم عدم اختلاف النظام الحزبي ، من حيث قيامه على التعدد ، إلا أن القول بأن هذه الفترة كانت فترة القضاء على النظام الحزبي القديم هو قول صحيح من حيث أن مكانة كل حزب ودوره في الحياة السياسية اختلفت تماماً عما كانت عليه في أول الأمر الجمهورية الرابعة . وتجدر الإشارة أيضاً ، في هذا الصدد ، إلى خلاف آخر ولكنه جوهري ، ونقصد به أن اشتراك كافة الأحزاب في الحكم والآخر الذي أحدثه الجنرال ديغول بقوله العودة إلى الحكم ، وعدم اشتراك الحزب الاشتراكي في الحكم مع مساندته للحكومة وخاصة فيما يتعلق بالقضية للجزائرية ، كل ذلك أدى في بداية الأمر ، إلى عدم إمكان تحديد الفوارق بين الأحزاب الحاكمة ، والأحزاب المعارضة . فالأحزاب - وهذا خلاف جذري بين هذه الفترة والفترات السابقة عليها - لم تكن تتخذ موقف المعارضة بشكل عام تجاه السياسة للمامة للحكومة ، وإنما كانت مولفتها تتحدد بحسب القضايا المطروحة ، (٣٦٧) ، وهكذا بات النظام الحزبي في فرنسا يمثل إلى

(٣٦٦) ووقع ذلك اشتراك في هذه الوزارة السيد/ أندريه بولوش A. Boulloche وشغل مقصب وزير للتربية الوطنية ، ولكن بصفة شخصية وليس باعتباره ممثلاً للحزب الاشتراكي .

Quermonne, op.cit, Note 306, p. 408.

(٣٦٧) وقد أُلغيت تلك جليا في نتائج التصويت على الثقة بالحكومة ، وعلى بعض سياساتها في مجالات محددة ، وهكذا كان عدد المقترعين ضد الحكومة حين طرح الثقة بها (حكومة دوبيري) في ١٣ يناير ١٩٥٩ - ٥٦ عضواً (كما سبق أن بينا مجلس ٣٦٤) وهذا هذا للعدد إلى ٢٣ فقط حين عرضت السياسة للمامة للحكومة في ١٣ أكتوبر ١٩٥٩ . وعلى النكس من ذلك ، فإن عدد المصوتين ضد الحكومة بمثابة التصويت على الثقة بها بمثابة بعض سياساتها (القوانين المالية ، السياسة الزراعية ، القوة النووية) ارتفع ليبلغ الأعداد التالية ، لمصب آخر : اقتراح الثقة في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٩ صوت ضد الحكومة ١٠٩ عضواً ، وفي ٢٨ أبريل ١٩٦٠ صوت ضدها ١٢٢ عضواً ، وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠ صوت ضدها ٢٠٧ عضواً وفي ١٧ نوفمبر ١٩٦٠ صوت ضدها ٢١٤ عضواً ، وفي أول ديسمبر ١٩٦٠ صوت ضدها ٢١٥ عضواً وفي ١٢ ديسمبر ١٩٦١ صوت ضدها ١٩٩ عضواً :

Quermonne, op, cit, Note 306, p. 408,

الاستقرار وتأكيد التحالف الأحزاب بحلول مؤسسات الجمهورية الخامسة بقصد تدعيمها . ولكن « الواقع » في بلد ذاب على عتمة الاستقرار ، لم يكن ليتحقق بين مشية وضحاها ، فقد بدلت التحالفات تنب بين « ديغول » والأغلبية البرلمانية اعتبارا من عام ١٩٦٠ ، عقب مظالمه الأغلبية المطلقة للبرلمان بدعوة البرلمان إلى الانتماء في دورة استثنائية من أجل مناقشة السياسة الزراعية ، ولكن هذا التقلب جوبه بالرفض من قبل « ديغول » (٨١٢) .

ولكن القضية الأساسية ، التي كانت تشغل بال الرأي العام الفرنسي في ذلك الوقت ، كانت « حرب الجزائر » ، وكان ديغول يتمتع في هذا الصدد بثقة كاملة من كافة الأحزاب ، بما في ذلك الحزب الشيوعي ، وجاء لقرار اتفاقيات إيفيان التي منحت الجزائر استقلالها ، لتؤكد ذلك فقد حصلت حين الاستفتاء عليها على تأييد يشبه الإجماع من جانب الشعب الفرنسي (٣٨) ، ولكن ديغول أدرك ، أنه بالاقتراب إلى حل هذه المشكلة التي كانت سببا في اضطراب فرنسا ، قد وصل إلى مرحلة ، تشبه كثيرا ما كان عليه الأمر عام ١٩٤٦ ، حين طالت الأحزاب تنحية وللمرة مرة ثانية للعبة البرلمانية التقليدية ، التي اعتادها خلال الجمهورية الرابعة . ولكن يبدو أن الجنرال ديغول ، لم يكن مستعدا لإعادة الكرة ، وقرر المضي في طريقه للقضاء على المؤسسات السياسية القديمة (بما فيها نظام الأحزاب) وإنظمة مؤسسات جديدة . فكان ذلك بداية لربطة جديدة في تاريخ الأحزاب الفرنسية »

٢ - النظام الحزبي الجديد : خصائصه وصورته :

أن « الحرب الباردة » التي وقعت بين ديغول والأحزاب منذ سنة ١٩٦٠ (حين رفض دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي) مرغان ما تحسنت (بعد حل قضية الجزائر) إلى حزب معونة انتهى بها التمايش السلمي بين الطرفين ، وكان ذلك على وجه الخصوص ، حين قام ديغول ، بحل

(٣٨) وقد نشأ في نفس العام حزبا جديدا هو « الحزب الاشتراكي الموحد » ، الذي كان معارضا للنظام الجديد .

الحكومة (حكومة دوبريه) وتعيين جورج بومبيدو خلفا له ، وتكليفه بتشكيل وزارة جديدة (١٣ أبريل ١٩٦٢) فقد اعتبرت بعض الأحزاب ، أن تعيين رجل مثل بومبيدو ، لم يدخل قط معركة انتخابية ولم يولجها الرأي العام ، في منصب رئيس للوزراء ، لمجرد كونه من القويين لدى دييجول ، في منصب نائب تحد « للأحزاب » ولهذا جاء الرد حاسما ، فقد حصلت هذه الحكومة ، حين طرحت بها الثقة ، في ١٧ أبريل ١٩٦٢ ، على أغلبية ضئيلة (١٤ صوتا فقط) كانت كافية بالكاد لتبقى للحكومة في مكثها (٢١٩) وعلى الرغم من ذلك فقد كان واضحا أن دييجول لن يتخطى عن هدفه ، بل فراه ، بإعلانه استفتاء ١٩٦٢ المتعلق بالتعديل الدستوري الرامي إلى جعل انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر ، يؤكد من جديد رغبته في تحطيم للنظام الجزبي القديم . ولم يكن ذلك ليبر دون رد فمبل من جانب هذه الأحزاب . (٢٢٠) وهو ما حدث بالفعل حين تجمعت هذه الأحزاب جميعا (عدا الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب التجمع من أجل الجمهورية الجديدة) ضد دييجول ، واستطاعوا أن يضعوا حكومة بومبيدو في وضع « الأقلية » واسقاطها في ٥ أكتوبر ١٩٦٢ بأغلبية ٢٨٠ صوتا ، وقد جاءت هذه الأحداث وغيرها (٢٢١) لتؤكد أن فرنسا على وشك العودة إلى النظام الحزبي القديم ، النظام الذي عرفته الجمهوريتان الثالثة والرابعة والذي يتسم بعدم الاستقرار السياسي ، وقد فرض هذا للوضع على دييجول أحد أمرين : إما الاستسلام لهذا الوضع ، أو القضاء نهائيا

(٢١٩) فالاستفتاء الذي جرى بهذا الصدد حصل على موافقة الشعب الفرنسي بنسبة ٩٠.٧٪ على منح الجزائر الاستقلال ، وكانت الخاسرة لأوجبة التي دعا الحزب الشيوعي فيها انصاره للتصويت ب « نعم » ولم يمارس هذا الاستفتاء سوى اقتصار « الجزائر الفرنسية » والحزب الاشتراكي الموحد ، بنسبة بلغت ٩٣٪ من مجموع الناخبين . (٢٢٠) فقد صوت لصالحها ٢٥٩ عضوا في حين امتنع عن التصويت وصوت ضدما ٢٤٧ عضوا (١١٩ لفتتاح و ١٢٨ ضد الحكومة) .

(٢٢١) فقد اتهمت هذه الأحزاب دييجول بأنه قد خرق الدستور شكلا وموضوعا : شكلا لأن الدستور ينص على إجراءات - غير الاستفتاء - لتعديل ، وموضوعا بقوله أن للتقليد الديمقراطية في فرنسا حرصت على أن يكون البرلمان هو التعبير عن إرادة الأمة وهو ما يرمي التمدد إلى تجاهه ، وإعطاء رئيس الجمهورية سلطة « للتصير » نظرا لأنه سيأتي بالاختيار للتعيين المباشر .

على هذه الأحزاب ، وتطلب منه ذلك بالطبع أن يواجه هذه الأحزاب المتكتلة ضده ، بحزب يعتمد عليه ، وبذلك عانت فرنسا مرة أخرى إلى النظام الحزبي ، وتبدلت صورة ديغول ، فمن « الديجولية ذات التأييد الوطني » تحولت إلى الديجولية الحزبية ، فيما عدا حزب التجمع من أجل الجمهورية U. N. R. وتجمعت كل الأحزاب ضد ديغول : ففي ١٠ أكتوبر ١٩٦٢ أعلنت جميع أحزاب الجمهورية الرابعة ، تكوين جبهة رافضة لسياسة ديغول ، ورفعت شعار « لا » في مواجهة الاستفتاء المزمع عقده (٣٣٣) . وبذلك انطلقت الحرب بين « ديغول وحزبه » وبين الأحزاب الأخرى ، واستمرت المعركة ما يقرب من شهرين ، وأعلن ديغول عن عزمه على الاستقالة إذا جاءت نتيجة الاستفتاء سلبية ، ولكن نتيجة الاستفتاء لم تكن كذلك ، حقا أن هذه النتيجة لم تكن « انتصارا كبيرا » ، ولكنها كانت دليلا نجاح ديغول فيما عزم عليه (٣٣٤) ، نجاح أكدته نتيجة الانتخابات التشريعية التي أجريت بعد الاستفتاء في ١٨ و ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ (٣٣٥) ، فقد استطاع حزب التجمع L'U.N.R. ومن انضموا إليه (٣٣٦) أن يحصلوا على ٥٥٪ من مقاعد

(٣٣٢) فطى لذر للتوجيهات التي لاقاها ديغول على الوزراء بشأن السياسة الواجب اتباعها خاصة بالنسبة لأوروبا - في حديث صفي - لحتج الوزراء على ذلك واستقال ٥ وزراء من حزب (الحركة الجمهورية للشعبية) ودعا حزب التجمع الوطني للمستقلين « وزراء الأريسة للاستحاب من الحكومة فلما لم يستجيبوا استبعدوا من صفوف الحزب .

وتبع ذلك محاولة اغتيال ديغول في ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ من جانب اليمين المتطرف . كل هذه الأحداث ساعدت على سرعة وتوسع المواجهة بين ديغول والأحزاب .

Borella, op, cit, Note 306, p. 23.

(٣٣٣) وقد تكونت هذه الجبهة تحت قيادة Paul Raymond وضمت الاشتراكيين S.F.I.O. والريكيين وأحزاب وسط اليسار ، والحركة الجمهورية للشعبية ، والتجمع الوطني للفلاحين المستقلين وبعض الأحزاب الأخرى الصغيرة وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الموحد كانا أيضا ضد لاستفتاء إلا أنهما ظلا خارج الجبهة .

(٣٣٤) فقد كانت نسبة الامتناع عن التصويت مرتفعة (٢٨٪) ، ونسبة المؤيدين ١٦٪ من عدد الأصوات الصحيحة (ولكنها لم تكن تمثل سوى ٤٦٪ من مجموع الناخبين الفعليين) ولكن المرشحين للاستفتاء ونسبتهم ٢٨٪ من عدد المصوتين ، لم تبلغ سوى ٢٨٪ من مجموع الناخبين ، أي أقل من ثلث الناخبين .

(٣٣٥) وكان مجلس الأمة للناخبين قد حل في ١٠ أكتوبر ١٩٦٢ .

البرلمان ، مؤكداً بذلك انتصار ديغول (٣٣٦) والقضاء نهائياً على النظام القديم ، وميلاد نظام « حزبي جديد » في فرنسا ، نظام جديد نظراً لأنه يختلف تماماً عن الأنظمة السابقة عليه ، فاعتباراً من أحداث ١٩٦٢ يتجه النظام للحزبي الفرنسي إلى تجمع الأحزاب ذات الاتجاه المتقارب في تكتل وينقسم النظام كله بين تكتلين وهو ما يطلق عليه الكتاب « التكتل الثنائي في ظل التعدد » la Bipolarisation فالديجوليون ، أدركوا ، أن الأمر يحتاج من جانبهم إلى « الانفتاح » ناحية الأحزاب التي يمكنها أن تشاركهم الرأي ، لأن الارتكان إلى شخصية « ديغول » فحسب لم تمتد تكفى لتحقيق لهم الانتصار والسيطرة (٣٣٧) . لذلك قرر الديجوليون ضرورة تجميع القوى القريبة منهم والاشترائك معهم في الحكم وهكذا اتحد الحزب الديجولي (U.N.R.) عام ١٩٦٢ مع الاتحاد الديمقراطي للعمل L.U.D.T. ليتحول هذا الاتحاد إلى انحماج كامل عام ١٩٦٧ في تجمع واحد أطلق عليه في البداية L.U.N.R. - UDT ليصبح اسمه فيما بعد (U.D.R.) (لتجمع الديمقراطي من أجل الجمهورية) وليصير هذا الحزب هو « الحزب الرئاسي » في النظام السياسي الفرنسي . أما الديجوليون المستقلون فقد ظلوا مجموعة برلمانية مستقلة ، وبعد تردد أعلنوا عن انضمامهم في حزب يسمى « للجمهوريين المستقلين Les républicains indépendants » (يونيو ١٩٦٦) وانضموا إلى الائتلاف الحكومي للحاكم ، فصاروا جزءاً من الحركة الديجولية .

وقد أملى هذا الوضع الجديد ، على الأحزاب الأخرى ، ضرورة الانضمام بدورها في تكتل لمواجهة تكتل النيجوليون : فقد أدركت هذه الأحزاب أنها لم تعد تولج « ديغول » الشخصية للوطنية للتاريخية ، ولكن صار عليها

(٣٣٦) فقد انضم إلى حزب التجمع الديجولي ، كل من الاتحاد الديمقراطي للعمل والذي كان يجمع ديغولين يساريين ، وكذلك المستقلين الذي رفضوا الانضمام إلى الجبهة التي كونتها أحزاب لأرفض ، وهؤلاء المستقلون هم الذين عرفوا فيما بعد باسم الجمهوريين المستقلين " Les Républicains indépendants " وزعمية السيد/تالوي جيسكار ديستان .

(٣٣٧) وقد أكد ديغول ذلك بقوله « لقد أثبت القضاء على الأحزاب . لقد كنت الوحيد القادر على ذلك والوحيد الذي اعتقد في إمكانية ذلك .. لقد كنت على صواب رغم دعوى الجميع بأنني على خطأ » .

Cité in Quermonne, op, cit, Note 306, p. 410.

الآن مواجهة « للتجمعات الديجولية » ، ولكن ، إذا كان للديجوليون قد نجحوا في تكوين « كتلتهم حول شخص للجنرال ديغول » ، فطى أى أساس يمكن المعارضة أن تبني كتلتها ؟ لقد حاول الاشتراكيون إقامة « وحدة اليسار » ، عام ١٩٦٢ ، بنفسية الانتخابات التشريعية مع الشيوعيين والراديكاليين ، ولكنه كان اتحاد ضعيف ، وتعين على « التكتل اليسارى » الانتظار غير سنولت أخرى (١٩٧٢) لتوقيع « البرنامج المشترك للأحزاب اليسارية » ، كما تعين عليهم أيضا الانتظار ما يقرب من عشر سنوات أخرى، ليروا مثلهم رئيسا للجمهورية (١٩٨١) .

وبسبب فشل المعارضة في إقامة كتل قوى ، لمواجهة للديجوليين ، صار من الواضح أن للتجمع للديجولى ، بكل الأحزاب المكونة له ، صار القوة السياسية الرئيسية في البلاد ، وقد أثبتت انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٥ ، هذه الحقيقة (٣٨) ونظرا لفشل أحزاب الوسط في أن تلعب دورا سياسيا هاما في تلك الفترة (كان ممثلا في الانتخابات السيد/جان لوكانيه) (٣٩) ، فقد باتت الصورة المؤكدة للأحزاب في فرنسا هي الانقسام بين تكتلات رئيسيين: الديجوليين في الحكم والأحزاب الأخرى في المعارضة ويبدو أن السيد /ميتران كان قد استفاد من التجربة ، فسمى إلى تنظيم اليسار لمواجهة للديجوليين ، ولكن على أساس أن يكون للتكتل اليسارى « غير شيوعى » مع التفسير. ابان الانتخابات مع الحزب الشيوعى والعمل على الاتفاق على برنامج مشترك.

(٣٨) وقد ظهر ذلك أيضا جليا في مناسبتين : الأولى - الانتخابات التشريعية في ١٨ نوفمبر ١٩٦٢ حيث لم يتج حزب التجمع للديجولى في الحصول على أكثر من ٤٠٪ من عدد الأصوات الأعلى بها (رغم حصوله بذلك على ٥٥٪ من المقاعد البرلمانية) أما الثانية فهي انتخابات الرئاسة الفرنسية التي اضطر للجنرال ديغول لإعادة فيها ، موجهة لفرنسوا ميتران في الدور الثاني ، حيث لم يحصل للجنرال ديغول في الدور الأول سوى على ٢٧٪ بد. الأصوات الأعلى بها وهي نسبة لا تتجاوز ٢٧٪ من مجموع الناخبين المقيدين .

(٣٩) فقد كانت هزيمة ميتران ، طيلة على مدى ما أصاب اليسار من تفتت ، وتمثل فشله أساسا في أنه تمسب في انخفاض عدد الأصوات التي حصل عليها اليسار منذ ٣٠ عاما أما ممثل حزب الوسط لوكانييه فلم يحصل في الدور الأول الا على ١٥.٩٪ من الأصوات : Alain Lancelot : Les resultas de l'élection présidentielle Projet, Fev. 1966, pp. 159 - 178.

.Rev, de se, Pol No. 1 vol 16, pp. 161 et ss.

عبدن « اليسار غير الشيوعي » والشيوعيين . وفي سبيل ذلك ، انشأ ميتران عام ١٩٦٥ « اتحاد اليسار الاشتراكي والديمقراطي F.G.D.S الذي ضم المنظمة الفرنسية الدولية العمالية S.F.I.O والرايكيالين اليساريين . فحقق بذلك الخطوة الأولى (انشاء كتل يساري جديد) ونجح أيضا في تحقيق الخطوة الثانية ، حين توصل الى عقد اتفاق انتخابي في معركة انتخابات ١٩٦٧ مع الحزب الشيوعي من جهة ، ومع الحزب الاشتراكي الموحد من جهة أخرى (٣٣١) لذلك ، حاول ميتران المضي في طريق « للتجمع اليساري » فعرض على الحزب الاشتراكي الموحد الانضمام الى اتحاد اليسار F. G. D. S وتكوين حزب جديد عام ١٩٦٧ ، ولكن طلبه قبول بالرفض ، حيث فضل الحزب الاشتراكي الموحد مواصلة طريقه مستقلا وفي ٢٢ فبراير ١٩٦٨ ، نجح ميتران في تحقيق اتفاق مع الحزب الشيوعي ، حول برنامج عمل مشترك ، مؤكدا بذلك ، ان « كتلة اليسار » يمكنه ، اذا دعت للحاجة ، ان يتولى مسؤولية الحكم »

وبذلك ، اكتملت الصورة النهائية وللجديدة للأحزاب في ظل الجمهورية الخامسة ، فهو نظام يقوم على انقسام الاحزاب الى كتلتين رئيسيتين: للديموقليين من جهة واليسار من جهة أخرى . ويتكون كل كتلة منهما من مجموعة من الاحزاب مضطرة الى « للتكتل » في سبيل كسب الرئاسة ، وتحقيق اغلبيه برلمانية تضمن للحزب الاستقرار في الحكم . أما للوسط ،

(٣٣٠) وقد حاول السيد/لوكفيليه جامدا ايجاد كتلة ثالث يمثل احزاب الوسط حتى لا تنقسم البلاد الى كتلتين (اليمين واليسار) ولكنه لم ينجح في ذلك : فقد حاول من ديسمبر ١٩٦٥ الى ابريل ١٩٦٦ إقامة « لتجمع الديمقراطية » الذي يضم احزاب الوسط ويانفل . سمحت بعض احزاب الوسط الى ميلونته كالحركة الجمهورية للشمسية وحزب الوسط الديمقراطي ، وللتجمع الوطني للمستقلين ، ولكن هذه الحركات جميعا لم تلجس في فرض وجودها على مشرر الأحداث السياسية في فرنسا حيث ان الوسط للفرنسي لم ينجح في انتخابات ١٩٦٧ التشريعية في الحصول على اكثر من ١٥٤٪ من عدد الأصوات في الدور الأول . فضاعت عليهم بذلك كل فرصة للقيام بدور هام في الحياة السياسية الفرنسية .

(٣٣١) وقد سمح ذلك لليساريين بتحقيق تقدم نسبي في الانتخابات ، فبعد ان كانت للنسبة التي حصلوا عليها في الدور الأول عام ١٩٦٢ هي ٤٢٪ بلغت هذه النسبة عام ١٩٦٧ ٤٢٪ وتمكنوا بذلك من انتزاع ٤٧ مقعدا في الجمعية الوطنية من احزاب الاغلبية للحكومة .

فقد انقسم على نفسه ، فانضمت للأغلبية منه الى الديقوليين ، أما الأقلية فالتحقت بأحزاب اليسار . أما اليمين المتطرف فقد اختلفت تقريبا بحيث لم يعد له قوة تذكر ، وأما الحزب الاشتراكي الموحد فكان « مراقبا » للحياة السياسية أكثر من كونه « ممثلا على المسرح السياسي » (٣٣) .

٣ - أحداث مايو ١٩٦٨ وأثرها على نظام الأحزاب :

ليس من محال استعراض أحداث ١٩٦٨ وأثرها على المجتمع الفرنسي (٣٣) لكن بالنسبة لنظام الأحزاب ، فمن الواضح أن هذه الأحداث كانت وراء الخسارة الكبيرة لليسار الفرنسي : فالحزب الشيوعي لم يكن مستعدا لأن يقود حركة ، اتضح تماما أنها غير منتظمة ، وتخضع في الغالب لاتجاهات يسارية متطرفة ، أو لقيادات يسارية جديدة (وعلى الأخص الحزب الاشتراكي الموحد أو الاتحاد الفرنسي للديمقراطى للعمل (U. F. D. T) واقتصر دور الحزب الاشتراكي فيها على إعلان ميتران استعداده لدخول « قصر الإليزيه » في حالة سقوط الحكومة . ولكن نجاح ديغول في تخطي الأزمة ، يلقى على اليسار كل تبعاتها فهم من جهة سيحطلون تبعات اندلاع الاضطرابات ، ومن جهة أخرى ، سيحطلون أيضا تبعات فشلها ، هذا علاوة على أن الأحداث نفسها ستؤدي الى انقسام قوى في صفوفهم . وستكون انتخابات يونيو ١٩٦٨ التشريعية ، للدليل على « هزيمة اليسار الفرنسي » فقد نجح الديقوليون في الحصول على أكثر من ٤٦ ٪ من الاصوات الملقى بها في الدور الأول للانتخابات وتحقيق انتصار ساحق بحصولهم في الدورة الثانية على ٧٤ ٪ من عدد مقاعد الجمعية الوطنية . لقد انهيار بذلك ، النظام الحزبي القائم على « تكتلين متعارضين » فلم يعد هناك سوى « قوة سياسية واحدة » في البلاد هي التي تتحكم في الحياة السياسية الفرنسية . ولكن ذلك لم يكن بديلة « الانتصار » بل ربما كان الخطوة الأولى في طريق « الانتحار »

(332) Borella, op cit, Note 306, p.p 30-31.

Quermonne, op cit, Note 306, p.p 411-312.

راجع في ذلك رسالتنا باللغة الفرنسية :

Les retombées de Mai 1968 sur le régime Juridique des libertés publiques en France.

Thèse - Policopys, Rennes 1974.

فالتكتل « الديجولي » لم يعد ، كما اراده ديغول ، التجمع من أجل الإصلاح والمحافظة على المؤسسات ولكنه أصبح « تجمع رجعي » يسعى بكل الوسائل إلى الحفاظ على السلطة والأمن ويخشى كل « تغير » . لقد أدرك الجنرال ديغول أنه أصبح « أسيرا » للحزب الذي أنشأه ، وللخروج من هذا المأزق ، كان لابد من اللجوء إلى « الأسلوب الديجولي » : العودة إلى الشعب عن طريق « الاستفتاء » ولكن الأحداث أثبتت أن « الرجل للتاريخ » ليس « بالرجل الذي لا يهزم » فأحداث مايو والأزمة النقدية في خريف ١٩٦٨ وما أدت إليه من تخفيض قيمة الفرنك ، أظهر أن هناك اتجاهًا للتخلص من « الجنرال » وجاءت نتيجة استفتاء ١٩٦٩ لتؤكد هذه الحقيقة . حقا أن الجنرال حصل على موافقة ٤٦٫٨٪ من مجموع الناخبين ، على مشروعات الإصلاح اللامركزية وتحليل قانون مجلس الشيوخ ولكنها كانت ضربة قاضية له ، لقد اتضح له أن « الأغلبية البرلمانية » قد انفصلت عنه ، ولم يعد أمامه إلا للرجيل .

وبرحيل ديغول ، لم يعد أمام تجمع « اليمين » إلا أن يأتي برجله جورج بومبيدو إلى الحكم . وجاءت انتخابات ١٩٦٩ للرئاسة ، لتؤكد من جديد نتائج انتخابات ١٩٦٨ التشريعية مع بعض الفروق الطفيفة (٣٢) ومنذ ذلك الوقت ، بدأ النظام الحزبي الفرنسي تتأكد معالمه ، وأهمها على الإطلاق انقسام الأحزاب إلى كتلتين وبصفة نهائية : الأغلبية اليمينية عليها أن تواصل وتمسك بالحكم ، ومن أجل ذلك كان يتعين عليها أن تثبت أنها القوة الوحيدة القادرة على « الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الأمن والسلام » مع قدرتها على اتخاذ الإصلاحات الفردية لتجنب قيام أي قوة منافئة لها . وبالمقابل ، عاد ليساز إلى محاولة تجميع قواه :

(٣٣) فليساز انقسم على نفسه يحقق في انتخابات ١٩٦٩ للرئاسة أمسا فلتاجه ٣١٪ من الأصوات لمرشحي اليسار الأرمية (ولكن ٢١٪ منها للحزب الشيوعي وحده) أما المرشح الاشتراكي فلم يحصل على أكثر من ٥٪ من الأصوات .

وربما كان المختصر الحقيقي في هذه الانتخابات هو « للوسط الفرنسي » فبمد غياب طويل عن المسرح السياسي ، يجتق للوسط لتتصاره في شخص : الان بومير الذي ينجح في اجتياز عقبة الدور الأول ، ليواجه بومبيدو في الدور الثاني ، ولكن هذا الدور الثاني كان بمثابة فشل ، حيث لم ينجح « بومير » في الحصول على أكثر من ٤٢ ، ٢٣٪ من الأصوات أما بومبيدو فقد حصل على ٤٤٪ ، وكان للحزب الشيوعي قد قرر الامتناع عن التصويت في الدور الثاني .

اليسار غير « الشيوعي » والشيوعيين ، من أجل تحقيق تنسيق في الانتخابات . والاتفاق على برنامج عمل سياسي مشترك • في سبيل ذلك قام فرانسوا ميتران بتجديد حزبه وإقامة تحالف مع بعض الحركات اليسارية غير الشيوعية . أدت إلى خلق « الحزب الاشتراكي » في ١٣ يوليو ١٩٦٩ كما نجح في ٢٧ يونيو ١٩٧٢ في توقيع « برنامج للحكومة المشتركة » بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي • .

وبذلك ، تأكد الانقسام الحزبي في فرنسا بين الكتلتين الرئيسيتين (٣٣) وجاءت الأحداث السياسية في فرنسا بعد ذلك ، لتؤكد هذا الانقسام وتجعل منه أساسا للنظام الفرنسي • . فكل الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد ذلك ، ستؤكد هذه الحقيقة • ، ومنها سيتضح أن للشعب الفرنسي نفسه تمسك انقسم إلى كتلتين : ففي الانتخابات التشريعية في مارس ١٩٧٢ نجحت أحزاب الأغلبية (اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية UDR والجمهوريين المستقلين R.I واتحاد الديمقراطية والتقدم C. D. P) في دخول الانتخابات كتلة واحدة تحت اسم « اتحاد الجمهوريين والتقدم URP » وحصلوا على ٣٨٪ من الأصوات • بينما لم ينجح اليسار في تحقيق وحدته ، فحصل الحزب الشيوعي على ٤٠ ، ٢١٪ والحزب الاشتراكي على ٧١ ، ٢٠٪ أما الوسط للفرنسي فحصل على ٧٩ ، ١٣٪ • .

وهكذا حصلت الأغلبية المؤيدة ليومبيدور على ٢٦٨ مقعدا في البرلمان وحصل اليسار غير الشيوعي على ١٠٢ مقعدا ، والشيوعيون على ٧٣ مقعدا ، أما الوسط فحصل على ٣٤ مقعدا ، ولكن الانتخابات في مجموعها كانت تؤكد تقدم اليسار الفرنسي ، الذي حصل في مجموعه على أكثر من ٤٥٪ من الأصوات • .

(٣٣٥) وخاصة أن أحزاب الوسط كانت قد أدركت أن القوة السياسية لا تتركز فقط على « القسمة السياسية » بل على « التحرك السياسي » ، وحتى وجدوا أن حركتهم محدودة كان عليهم أن يخلعوا أحد « الكتلتين » : وفي هذا الطريق قام الحزب الراديكالي بقبول البرنامج الذي وضعه سكرتير الحزب الجديد - جان سرفينش رير والذي أدى إلى اندماج أحزاب الوسط في تجمع واحد « الوسط الديمقراطي » بقيادة لوكاتيهيه وقد اختار هذا الأخير الانضمام للأغلبية « ضد الحزب الشيوعي » وبذلك انتفى كل أمل في أن يلعب « الوسط » الفرنسي دورا التخفيف من حدة المواجهة بين الكتلتين وإيجاد « قوة ثالثة » وسط بينهما • .

النسبة	عدد الأصوات	الحزب
٤٠,٣٣	٩٥٣٠٨٨	اليسار المتطرف
٢٠,٥٥	٥٨٧٠٤٠٢	الحزب الشيوعي
٣٢,٥٥٨	٦٤٥١١٠١	الحزب الاشتراكي
٢,١١	٦٠٣٦٣٢	الحزب الراديكالي اليساري
٣١,٤٥	٦١٢٨٨٤٩	U. D. F اتحاد الديمقراطيين للفرنسيين
٣٢,٦٢	٦٤٦٢٤٦٢	R. P. R الاتحاد من أجل الجمهورية
٢,٣٦	٦٨٤٩٨٥	بعض الجماعات المؤيدة للأغلبية للرئاسية
٢,١٤	٦١٣١٠٠	Ecologistes انصار البيئة
٢,٧٧	٧٩٣٣٧٤	فئات أخرى

عدد المقاعد	الحزب
الأغلبية الحاكمة	١٥٥ R. P. R. الاتحاد من أجل الجمهورية
٢٧٧	١٢٢ U. D. R. اتحاد الديمقراطيين للفرنسيين
اليسار المعارض	١١٠ الحزب الاشتراكي والراديكاليين اليساريين
٢٠٠	٨٦ لحزب الشيوعي
١٤	المستقلين (غير المقيدون)

المصدر :

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد ، أن غير المقيدون انضموا إلى الأغلبية الحاكمة ، هذا ولأنهم لم يلقوا حظاً لاختار المعارضة ، فأصبحت النتيجة النهائية ، ٢٩٠ مقعداً للأغلبية و ٢٠١ مقعداً للمعارضة ، وهو عدد يفوق ما حصل عليه اليسار في انتخابات ١٩٧٣ بحوالي ١٧ مقعداً .

Quermonne, op cit, Note 306, p 130 it p 445.

F. Goguel et A. Gdossier, op cit, Note 306, p 26 et s.s.

Borella, op cit, Note 306, p 37.

Quermonne, op cit, Note 306 p. 134.

Le Monde : Dossiers et documents ff Mai 1961.

(l'élection présidentielle 26 Avril - 10 Mai 1981) p 138..

Quermonne, op cit, note 306, p. 130 et 445

F. Goguel et A. Grosser, op cit, note 306, 126 et ss.

Borella, op, cit., note 306, p. 37.

وبعد علم واحد ، أنت وفاة جورج بوجيبدو المفاجئة ، الى زيادة الانقسام بين الكتلتين المتصارعتين ولكنت نتائج الانتخابات هذه الحقيقة وبيئت أن فرنسا قد قسمت الى قسمين :

فمرشح اليمين (جيسكار ديستان) يحصل على ٨١ ، ٥٠٪ من مجموع الأصوات ، ليصبح بذلك رئيسا للجمهورية ، بينما حصل مرشح اليسار (فرانسوا ميتران) على ١٩ ، ٤٩٪ من الأصوات ، وتأتى انتخابات الرئاسة عام ١٩٨١ لتؤكد حقيقة الانقسام (٣٣٦) مع فارق واحد ، هو انتصار اليسار الفرنسي وهزيمة الأغلبية للحكومة ، وذلك بفوز للرئيس ميتران في الدور الثاني. للانتخابات بنسبة ٧٥ ، ٥١٪ ضد ٢٤ ، ٤٨٪ لصالح للرئيس السابق. فاليرى جيسكار ديستان (٣٣٧) . وبهذا الانتصار تبدأ مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام السياسي الفرنسي ككل والنظام الحزبي الفرنسي على وجه الخصوص . مرحلة اختلف حولها للكتساب الفرنسيون في تقديرهم. لامكانية وقوع للتغيير في فرنسا ، بهزيمة الأغلبية ، ووصول اليسار الى الحكم (٣٣٨) وقد جاءت انتخابات مايو ١٩٨١ للرئاسة لتؤكد ، امكانية حدوث التغيير . ولكن الأحداث مازالت لم تتم بعد فصولا ، ولذا يحسن. للتريث :بل الحكم على ما سيحدث في انتخابات ١٩٨١ التشريعية .

ولكن الأمر يقتضى هنا ، على الرغم من ذلك ، أن نوضح ما هي أسباب هذا التحول في فرنسا . قطعا ، ان هذا التحول يستجيب لتطورات اقتصادية

(٣٣٦) وكانت الانتخابات التشريعية التي جرت في مارس ١٩٧٨ ، قد اكنت مرة جديدة. هذا الانقسام ، كما يبين ذلك الجدول التالي :

جدول رقم ٥ : نتائج الانتخابات التشريعية للفرنسية .	
الدور الثاني - ١٢ مارس ١٩٧٨ .	
عدد الناخبين المهيئين	٣٥٢٠٤١٥٢
عدد الذين أطروا بأصواتهم	٢٩١٤١٩٧٩ (نسبة ٨٢ ، ٧٨)
المحتش من للتصويت	٦٠٦٢١٧٣ (نسبة ٢٢ ، ١٧)
الأصوات الصحيحة	٢٨٥٦٠٢٤٣

واجتماعية قد لا يكون هنا المجال لبحثها ، فنقتصر اذن على بيان التطور الحزبي الفرنسي الذي أدى الى هزيمة الاغلبية الحاكمة وانتصار اليسار ، وتعود بداية هذه المرحلة الى عام ١٩٧٤ ، وعلى وجه التحديد ، الى انتخابات الرئاسة الفرنسية في ذلك التاريخ .

٤ - انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٤ وانعكاسها على النظام الحزبي الفرنسي :

كان لوفاة جورج بومبيدو (٢ أبريل ١٩٧٤) اثر مفاجئ ، على الشعب الفرنسي كما كان أيضا بدلية « للخلافات » داخل الاغلبية للحكمة : فانتخب بومبيدو لم تنجح الاغلبية في اختيار مرشح واحد لها ، بل حدث لتقسام داخلي أدى الى ترشيح جاك شابان دلماس (الوزير الأول السابق) ممثلا للاتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية U.D.R. وفاليري جيسكار ديستان ، ممثلا لحزب الجمهوريين المستقلين (R.I.) بينما نجح اليسار الفرنسي في التجمع حول فرانسوا ميتران الذي دخل المعركة ممثلا لليسار المتحد . وكانت نتائج الدورة الأولى تشير الى امكانية انتصار مرشح اليسار (٣٣) . ولكن للرئيس ديستان لتنتصر على منافسه في الدورة الثانية بنسبة ٨١ ، ٥٠٪ .

وكان انتخاب ديستان ، بداية المشاكل في داخل الاغلبية . فحزب اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية ، كان قد سبق له أن انقسم حول تأييد دلماس ، أو تأييد مرشح واحد للأغلبية ، فصدر بيان موقع من ٤٣ عضوا في الحزب بقيادة جاك شيراك (١٣ أبريل ١٩٧٤) يدعو الى مساندة مرشح واحد للأغلبية هو جيسكار ديستان . وقد كوفي جاك شيراك ، باختياره رئيسا لأول وزارة في عهد ديستان (٢٧ مايو ١٩٧٤) (٢٤) . والواقع أن هذا لاختيار لم يكن قائما على مجرد « الكلفة » بل كان اختيارا سياسيا . أمثلة ظروف الأحزاب في فرنسا في هذا الوقت : فاعضاء حزبه « اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية شعروا بخيبة أمل شديدة ، في عدم

(٢٢٩) فقد حصل ميتران على ٢٤ ، ٤٤٪ من الأصوات ، وحصل ديستان على ٦٠ ، ٣٢٪

وحصل دلماس على ١١ ، ١٥٪ .

(٢٤٠) بينما عوقب جاك شابان دلماس ، فيما بعد باستبعاده من حزب ، لتتجه من أجل الجمهورية وكذلك كل الوزراء الذين قبلوا الانسحاب في وزارة « ريمون بار » ، من أعضاء الحزب وذلك في المؤتمر الاستثنائي الذي عقده الحزب في ٩ أبريل ١٩٧٨ .

خجاش ممثلهم ، وبدأوا يخشون حزب جيسكار ديستان (للجمهوريين المستقلين R.I.) وأكن اختيار جاك شيراك ، كان وسيلة لاعادة الاطمئنان الى نفوسهم . كذلك ، كان هناك سبب آخر ألهى على جيسكار ديستان هذا الاختيار ، هو أن أحزاب اللوسط بقيادة لوكاتينييه وسرفنش ريبير ، كانت قد اختارت الانضمام للأغلبية للحكومة ، ولما كانت نتائج انتخابات ١٩٧٣ قد أعطت لاتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية ١٨٤ مقعدا ، وللديمقراطيين المستقلين ٥٤ مقعدا وللوسط ٢٣ مقعدا ، فإن اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية ، وللديمقراطيين المستقلين لم يكن بإمكان أى منهم أن يحكم وحده ، ولا بإمكانهم مجتمعين أن يحكموا الا بأغلبية ضئيلة ، فكان لا بد من « التآلف » بين هذه الاتجاهات جميعا ليصلوا بذلك الى أغلبية تضمن لهم الاستقرار ، وقد اتضح ذلك جليا في تشكيل وزارة جاك شيراك (٣١) . ولكن هذا « الائتلاف » لم يكتب له اللوام . فالانقسام الواثق في صفوف الديجوليين ، منذ اختلافهم على مرشح لرئاسة الجمهورية وشعورهم بأنهم وإن لم يكونوا وحدهم « الأغلبية » فإنهم الحزب الأقوى ، وخشية أن تؤدي « الأغلبية للرئاسية » للتأثير على « الأغلبية البرلمانية » بما يترتب عليه من إضعاف لحزبهم ، بدأ هؤلاء يميلون الى « استعراض العضلات » (٣٢) ثم كانت بداية القطيعة باستقالة جاك شيراك من منصبه احتجاجا على عدم توافر السلطات اللازمة « للقيام بمهام منصبه بصورة فعالة » متهما رئيس الجمهورية بأنه قد غير مفهوم المؤسسات الدستورية للجمهورية الخامسة . ومنذ ذلك الحين ثبت

(٣٤١) فقد تشكلت هذه الوزارة من ٥ وزراء تابعين لحزب « الديمقراطيين من أجل الجمهورية » (ديغوليين) و ٤ من أحزاب اللوسط ، و ٣ من الديمقراطيين المستقلين و ٤ من غير القيديين ، فقد استطاع هؤلاء الآخرون ، ونسج عدد القاعد التي حصلت عليها الأغلبية بالحكومة من ٣٦١ مقعدا الى ٣٦٨ مقعدا .

(٣٤٢) وهكذا مثلا تجدهم يهاجمون الحكومة فيما يتعلق بالشرائح على التقييم المسألة La Taxe sur les plus - values (T. V. A).

ولا يمر مشروع القانون ، لأول مرة ، بسهولة من البرلمان (١٠ يوليو ١٩٧٦) وكذلك الخلاف الذي دب بين الحزب للديجولي ، ورئيس الوزراء حول قانون الميزانية ، ويعد أن أعيد هذا القانون للمجلس الاستورى ، لفسط رئيس الوزراء لتدريده من طرح الثقة بالحكومة بمناسبة التصويت عليه (٢٨ ديسمبر ١٩٧٦) .

للخلافات وتوالت في صفوف الأغلبية للحلكمة (٢٤٣) وترتب عليها تغيير جذري في صفوف الأحزاب المكونة لها : ففي الدورة الاستثنائية لاتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية ، أعلن الحزب عن تغيير اسمه إلى « التجمع من أجل الجمهورية R.P.R بقيادة جاك شيراك » أما (الديمقراطيين المستقلين) « من أتباع جيسكار ديستان » ، فاعلنوا عن تغيير اسمهم إلى « الاتحاد من أجل الديمقراطية للفرنسية (U. D. F) » ، واتضح للخلاف ، جليا بين التشكيلين ، حين فشل في الاتفاق على مرشح واحد للدور الأول يعثل الأغلبية ، وقرر كل منهما أن يدفع بمرشحه في الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٨ ، ولكن الانتخابات التشريعية أعادت ، مرة ثانية ، الأغلبية للحلكمة إلى تواعدها حيث حصلت على ٢٩٠ مقعدا مقابل ٢٠١ لليسار الفرنسي . ولم يشأ أي من الطرفين أن يصل إلى حد « القطعية » ولكن بات واضحا أن الائتلاف بينهما صار « حشا » وبدأت الحكومة تعاني من موقف « للتجمع من أجل الجمهورية » ، دخل البرلمان (٢٤٤) ، حيث لم تعد مساندته

(٢٤٣) ففي ١٤ سبتمبر ١٩٧٦ ، دعا جاك شيراك في نداء عام « كل من يريد محاربة النظام الشمولية وتجنب المفارقات إلى الائتلاف حوله » فكان رد ديستان « بالدعوة إلى التماسين » (١٩ سبتمبر ١٩٧٦) ثم كان رفض شيراك لدعوة ريمون بار للتصديق بين حزبي التجمع من أجل الجمهورية وحزب جيسكار ديستان ، مما ترتب عليه أن حقق اليسار الفرنسي لتتصلا في الانتخابات البلدية في أكثر من ٣٢ بلدة يبلغ عدد سكان كل منها أكثر من ٢٠ ألف نسمة . ولانتخب شاك جيراك عمدة لمدينة باريس .

وبلغت الأزمة ذروتها ، حين دأب جاك شيراك على مهليجية السياسية للقيمة من قبل رئيس الجمهورية في عدة مجالات : كالسياسة الأوروبية (٦ ديسمبر ١٩٧٨) والسياسة الاقتصادية (٢٤ فبراير ١٩٨٠) ثم أخيرا ، حين أعلن شاك جيراك أنه يتعين لتخوير النظام السياسي ، تغيير رئيس الجمهورية (٢٢ أكتوبر ١٩٨١) .

انتظر في كل ذلك :

Le Monde, Dossiers et document, op cit, Note 336 p p 4 et s.s.

(٢٤٤) غطى للزم من أن جاك شيراك كان قد أعلن أنه لن يعمل على إسقاط الحكومة (١٩ ديسمبر ١٩٧٨) إلا أن لقرار سياسة الحكومة في بعض المسائل (كالخيار للبرلمان الأوروبي بالانتخابات المباشرة مثلا) وإصدار القانون للزام لذلك لم يحدث إلا بفضل ما يتيح الدستور الفرنسي (مادة ٤٩) من إمكانية لمتناع الخائب عن التصويت ، وهو الموقف الذي اتخذ جاك شيراك واتصاه والذي لولاه لما كان القانون قد لقر . وعلى هذا النحو سمات الملاحظة بين « الفريقين » في الكثير من الأمور .

Cummons, op cit, Note 306, p 423.

للحكومة « غير مشروطة » كما كان الحال عليه في السنوات السابقة • وبهذا للوضع الجديد كان على الأغلبية أن تولج انتخابات للرئاسة عام ١٩٨١ ، منقسمة إلى فريقين • غير أن الوضع لم يكن أفضل حالا في « للتكتل ، اليساري : فتدب الخلاف بين الشيوعيين والاشتراكيين حول العديد من المسائل ، فبعد عدة اجتماعات بين زعماء الأحزاب الموقعة على « برنامج الحكومة المشترك » (الحزب الشيوعي والاشتراكي والاراديكيين اليساريين) ، فشل هؤلاء في تطوير برنامجهم وانتهت اجتماعاتهم (١٤ و ٢٣ سبتمبر ١٩٧٧) بقطيعة • بينهم ، تلاها اتهامات متبادلة بين الحزبين للشيوعي والاشتراكي ، ورغم محاولات للحزب الاشتراكي في العودة إلى اتحاد اليسار ، فقد قوبلت محاولاته بالفرض من جانب الشيوعيين (٣١٩) •

١ وهكذا ، بدأ النظام الحزبي الفرنسي ، عشية انتخابات للرئاسة الفرنسية لعام ١٩٧٨ ، وكأنه بدلا من الحفاظ على طابع الأحزاب المتعددة داخل « تكتلين كبيرين » قد تحول إلى نظام حزبي يقوم على أربعة أحزاب ويتميز بالتوازن بين الحزبين المكونين لكل كتلة من التكتل : ففي داخل الأغلبية ، مازال « التجمع من أجل الجمهورية » هو الأقوى بنسبة من الأصوات بنحو ٦٢ ، ٢٢ ٪ ولكنه لا يتفوق كثيرا على خصمه في الأغلبية (اتحاد الديمقراطيين للفرنسيين) لذا حصل هذا الأخير على نسبة ٤٥ ، ٢١ ٪ وللوضع لا يختلف في المعارضة : فالاشتراكيون ٥٨ ، ٢٢ ٪ بينما الشيوعيون ، ٥ ، ٢٠ ٪ (٣٢٠) •

وقد جاءت انتخابات الرئاسة لتؤكد هذا الانقسام ، بحيث دفع كل حزب من الأحزاب الأربعة بمرشحه إلى معركة الرئاسة (٣٢١) لتند

(٣٢٥) فقد تهم جورج مارشيه ، الحزب الاشتراكي ، بأنه بدأ يميل « اليمين » (٥ أكتوبر ١٩٧٧) ورفض لقاء ميتران من أجل محاولة تجميع اليسار مرة أخرى (٩ أكتوبر ١٩٧٧) كما رفض الشيوعيون عرض الاشتراكيين بقصد توحيد الجهود في المعركة الانتخابية وقروا عدم التنازل عن بعض الدوائر لصالح مرشح اليسار الأفضل إلا بعد انتهاء معركة اللور الأول (٧ يناير ١٩٧٨) كذلك فقد تهم الاشتراكيين للحزب الشيوعي بأنه يبرر دون مبرر تدخل السوفييت في أفغانستان (٢٢ يناير ١٩٨٠) •

١٠٠ Mionde, dossiers et documents, op cit, Note 336.

(٣٤٦) وعنه هي نتائج الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٨ راجع جدول رقم ٥ ، ص ٣٦١ • (٣٤٧) فحزب الاتحاد للديمقراطيين الفرنسيين اختار السيد/فلوري جيسكار ديستان مرشحا له وأعلن عن ذلك في ٢ مارس ١٩٨١ ، بينما كان جاك شيراك قد أعلن عن ترشيحه (يسلطه حزب التجمع من أجل الجمهورية) في ٣ فبراير ١٩٨١ ، وقد ضاعف من انقسام =

ظن البعض ان فرنسا عانت الى نظام تعدد الأحزاب المطلق ، ولكن للدور الثاني لانتخابات الرئاسة الفرنسية جاء ليكذب هذه الظنون ، فبعد اعلان نتائج الدور الأول ، أسرع كل تكتل ينظم صفوفه ، وبعد أن كان انضمام كل تكتل على استعداد لهجم « المعيد » على رؤس سكراته ، سارع كل منهم ، في الدور الثاني ، الى العودة الى الصفوف وتأكيد حقيقة الانضمام الحزبي الفرنسي للقائم على الانقسام بين التكتلين^(٢٤) ، ويدخل كل تكتل فريق من الأحزاب ، قد لا يكون على وفاق مع رفيقه ، ولكنه مضطر الى « صداقته » ويتمين على المراقب للنظام الفرنسي ، الانتظار الآن ليرى نتيجة الانتخابات التشريعية التي ستجرى في يونيو القادم ، وما ستسفر عنه من نتائج ، ستكون دون شك ، مؤثرة في نظام الاحزاب الفرنسية^(٢٥) .

٣- اليمين الفرنسي في الدور الأول ، تقدم بعض الديجوليين للترشيح ايضا ، كالكسيد ميشال مورييه ، (رئيس وزراء ديغول) وماري فولنس جانو .

اما في التكتل اليساري فقد أعلن الحزب الشيوعي ترشيحه لـجورج مارشيه (١٢ أكتوبر ١٩٨٠) وأعلن فولنسوا ميتران ترشيحه يوم ٨ نوفمبر ١٩٨٠ ، وعلى اثر ذلك انسحب السيد ميشال روكار الذي كان قد أعلن قبل ذلك عن ترشيحه باسم الحزب الاشتراكي .

(٢٤٨) فـجـكـ شـركـ مثـلا ، بعد أن أعلن أنه يرشح نفسه ليوقف ما آلت اليه فرنسا من تدهور وبعد أن ركز خلال حملته الانتخابية على صلاحي الرئيس ديستان ، وبعد أن أعلن اثر ظهور نتيجة الدور الأول أنه لن يحدد لمزيد من المرشحين يتخلون (٢٧ أبريل ١٩٨١) دعا يوم ٦ مايو انصاره لانتخاب « ديستان » لا حيسا فيه ولكن خوفا من لانتصار « ميتران » .

ونفس الصورة تقريبا قبلناها في اليسار ، بعد أن كان جورج مارشيه قد جمل من « ميتران » عدوا له ، بنفس درجة ديستان تقريبا ، عانت للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي يوم ٢٨ أبريل ، الى دعوة ناخبها الى اختيار فولنسوا ميتران وعقد نجاح هذا الأخير لم يتردد مارشيه في اعلان « مسامحته » وان الحزب الشيوعي مستعد لتحصل مسؤولياته في الحكومة اليسارية .

Le Monde, Dossiers et documents, op cit, Note ٣٣٥ p.p 114 et 115 et 116.

(٢٤٩) ويعدونا الأمر ، الى ابداء بعض الملاحظات المستتاة من نتائج الانتخابات الرئاسية حول الأحزاب الرئيسية الأربعة في فرنسا . هذه الملاحظات لابد أن يكون لها تأثيرها في الحركة الانتخابية القادمة .

(ب) الأحزاب الرئيسية في النظام الفرنسي .

بالإضافة إلى العرض المسهب ، الذي قدمناه ، عن تطور النظام الحزبي في فرنسا ، في ظل للجمهورية الخامسة ، يقتضى الأمر أيضا ، استعراض كافة « الأحزاب » المكونة لهذا النظام (٣٥) .

== فيالنسبة للحزب الاشتراكي . نلاحظ أنه قد حقق تقدما ملموسا في النسبة التي حصل عليها في الدور الأول ، (٥٨ ، ٢٤ ٪) حين لم يحصل ، في الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٨ ، الا على ٥٨ ، ٢٢ ٪ وقد ساعد على ذلك علوة على للتغيرات الاجتماعية التي عهدها فرنسا عدة أحداث ، أهمها انضمام ميشيل روكار والمخيد من انصاره وأعضاء « الحزب الاشتراكي الموحد » إلى الحزب الاشتراكي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٤ ما أحرزه الحزب الاشتراكي من تقسيم في سبعة انتخابات تشريعية فرعية في الفترة من ٧ إلى ٢١ نوفمبر ١٩٧٦ وكذلك موقف الحزب من قضية الفلاسكان ودالته للتدخل الصوفي .

وعلى العكس ، نجد الحزب الشيوعي وقد تراجع ابان الدور الأول ، فلم يحصل جورج مارشيه الا على ٣٤ ، ١٥ ٪ بن عدد الأصوات الخلى بها ، في حين أن الحزب كان قد حصل على ٢٠ مر في انتخابات مارس ١٩٧٨ . وبالنسبة للتجمع من أجل للجمهورية فقد تراجع مو الآخر ، حيث لم يحصل شريك الا على ١٧٫٩٩ ٪ (في حين كانت نسبة الحزب ٦٢ ، ٢٢) في انتخابات مارس ١٩٧٨ . ولكن هذا للتراجع أن دل على تنوّه فهو يدل على اتجاه أصوات الحزب ناحية ديستان الذي حصل منذ الدور الأول على اقل نسبة ٢١ ، ٢٨ ٪ (في حين لم يحصل حزيه الا على ٤٥ ، ٢١ ٪) ابان الانتخابات التشريعية ١٩٧٨ .

وفي المجموع ، حصلت أحزاب الأغلبية على نسبة ٢٩ ، ٤٩ ٪ اذا أخذنا في الاعتبار الأصوات التي حصل عليها كل من (ديستان ، شريك ، دوبريه والصيدة / فرانسوا جالرو) اما اليسار فقد حصل على ٧٩ ، ٤٦ ٪ اذا أخذنا في الاعتبار الأصوات التي حصل عليها (ميتران مارشيه ، الأنسة لاجوييه والصيدة/بوشاردو) وهي في مجموعها نتيجة أفضل من تلك التي حققها اليسار في انتخابات الرئاسة للرسمية في الدور الأول (٥ مايو ١٩٧٥) حيث لم يحصل الا على ٦٤ ، ٤٥ ٪ من الأصوات .

Borella, op cit, Note 306, p.p 93 et s.s.

F. Goguel et A Grosser, op cit, Note 306, p.p 97 et s.s.

Wolinet, les groupes parlementaires en France. op cit, Note 308 p.p 1170 et s.s.

Ci Leclercq : op cit, Note 306, p.p 274 et s.s.

وارجع أيضا في هذا المصحح . مجموعة المقالات لقشورة في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية . والمعلق الإشارة إليها حملت ٣١٤ ص ١٨٨ .

ونظرا لما سبق قوله ، من أن النظام للفرنسي يقوم على أساس من تجمع «الأحزاب» دخلت تكتلين كبيرين يسيطران على مجريات الحياة السياسية في فرنسا فإن دراسة الأحزاب الكسونة لكل تكتل ، قد تسهم دون شك في زيادة إيضاح النظام الحزبي للفرنسي ، لذلك ، ندرس أولا ، الكتلة الحاكمة والتي تضم الأحزاب المحافظة الليبرالية ، ثم ندرس تكوين الكتلة المعارضة والتي تتكون من الأحزاب اليسارية . فهاتان للكتلتان تمثل أحدهما « الأغلبية البرلمانية » أما الأخرى فتقتل المعارضة البرلمانية . ولكن هذا العرض الموجز - للقاء السياسية الرئيسية في فرنسا لا يكتمل الا اذا تعرضنا أيضا بالدراسة لبعض التجمعات السياسية الأخرى ، التي بسبب صغرهما ، لا تحصل على تمثيل برلماني ، ويطلق عليها عادة « المعارضة من خارج البرلمان » (٣٠١) .

(١) تكتل الأحزاب الليبرالية المحافظة :

ترتب على انقسام الحياة السياسية الفرنسية الى فريقين كبيرين ، أن فقد الوسط كل أمل له في أن يلعب دورا مستقلا . فكان عليه أن يختار إحدى التكتلين ، وقد انضم للوسط صراحة في انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٤ الى الأغلبية الحاكمة ، عدا فئة صغيرة « الراديكاليين اليساريين » الذين اختاروا الانضمام للمعارضة . ولذلك جرت العادة على دراسة أحزاب للوسط في فرنسا ، ضمن تكتل الأحزاب الليبرالية « الحاكمة » .

لذلك ، ندرس التكتل « الحاكم » ، الحزب الديجولي R. P. R. وحزب السيد/فاليري جيسكار ديستان U. D. F. ، وأخيرا مجموعة أحزاب الوسط . ويجمع بين هذه الأحزاب ، أنها تنادي بـ « الديمقراطية الليبرالية » ، ولكن بمرجات متفاوتة : وهو ما يفسر أنه منذ انتخاب الرئيس ديستان بدأ الحديث عن إقامة مجتمع ليبرالي « أكثر تطورا » وإقامة باتخاذ إجراءات قصد منها القضاء على الإجراءات التي من شأنها المساس بالحرية العامة

(٣٠١) راجع هذا للسيد .

Jacques Lagroye : Tois fédérations de Partis politiques, op, cit, Note 269, pp. 550 et ss.

J. C. Colliard, op, cit, Note 246, pp. 82 et 83.

والفردية (كالفاء لتصنفت للتيفونى على الأعلام السياسية) وهى إجراءات لم يعارضها حزب الليجولييين خاصة فى الفترة من ١٩٦٨ لى ١٩٧٤

كذلك ، فإن هذه الأحزاب تنادى أيضا ، بدرجات متفاوتة ، بارتباط الحريات السياسية بالحرية الاقتصادية ، خلافا للييسبار « غير الشيوعى » ، الذى ينادى بالحرية السياسية ، ولكن مع تأميم تدريجى للاقتصاد . لذلك فإن الجمع بين الأحزاب التى سندرسها فى هذا للتكتل يقوم على أساس مناداتها بالحفاظ على الحريات العامة والفردية ، وتمسكها بنظام اقتصادى حر يقوم على المنافسة ويخضع لقوانين العرض والطلب .

أولا : التجمع من أجل للجمهورية (٣٥)

Rassemblement Pour la République (RPR)

حل هذا الحزب محل الحزب الليجولى للتقديم (اتحاد اللديمقراطيين من أجل للجمهورية R. D. R فى الدورة الاستثنائية لهذا الأخير ، حيث أعلن عن تغيير اسمه الى التجمع من أجل للجمهورية ، بزعامة جاك شيراك ، على أثر الخلاف الذى دب فى الكتلة الحاكمة ، باستقالة شيراك من منصبه (٣٦) . ويعتبر هذا الحزب ، ثانى الأحزاب الفرنسية (بعد للحزب للشيوعى) من حيث عدد الأعضاء المنضمين اليه ولذلك فهو يعتبر من الأحزاب « الجماهيرية » وليس من لحزاب « الكوادر » (٣٧)

(351) Leclercq; op, cit, Note 306, p. 274.

Borella, op, cit, Note 306, pp. 95 - 115.

F. Goguel et A. Grosser, op, cit, Note 306, pp. 120 - 124.

وانظر كذلك :

J. Charlot : L'U. N. R. : étude d'un pouvoir au sein d'un parti politique Cahiers F. N. B. P. A. Colin - Paris 1967.

J. Charlot : le phénomène gaulliste (Le Monde sans frontière)

(٣٥٣) انظر ما سبق ، ص ٣٦٥ وما بعدها .

Fayard — Paris 1970 — pp. 103 et ss.

(353) Charlot, op, cit, Note 24, p. 217.

هذا ويثير عدد الأعضاء المنضمين الى الحزب جدلا بين الكتاب الفرنسيين : ففي أكتوبر ١٩٥٨ ادعى الحزب ان عدد أعضائه بلغ ٢٨٠ ألف عضو ، ولكن الرقم الذى كان يذكر فى داخل الحزب كان لا يجاوز فى ١٩٥٩ - ٢٤ ألف عضو . ثم فى عام ١٩٦٣ ، أعلن للحزب ان عدد =

وترجع نشأة الحزب إلى عام ١٩٤٧ ، حين قام مساندو للجبرال ديغول ، تحت اسم « تجمع الشعب الفرنسي R.P.F. » من الناحية النظرية ، فان الحزب الليجولي الليجولي لا يعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ويحصل للحزب على التأييد من جانب الطبقات الفنية (كالصناعيين والتجار والمزارعين) أساسا ولكن أيضا من جانب الطبقات البسيطة (فقد بلغ عدد مؤيديه من العمال في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٣ ٢١٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب) *

وقد نجح الحزب في الحصول على ٧٣ ، ٣٧ ٪ من مجموع الأصوات المحلى بها في الانتخابات التشريعية عام ١٩٦٧ ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٣٫٦٥٪ في انتخابات ١٩٦٨ ليصبح الحزب الرئيسي في النظام الفرنسي أو حزب « الأغلبية داخل الأغلبية » لكن اعتبارا من هذا التاريخ ، ستبدل صورة الحزب ، كما سبق القول ، ويصبح أكثر محافظة بحيث لم يعد حزب للتجمع من أجل الإصلاح والتغيير ، بل صار يخشى كل تغيير (٣٠٠) ، وقد انعكس ذلك جليا على نتائج مؤيديه : ففي انتخابات ١٩٧٢ لم يحصل الحزب إلا على ٢٤٪ من الأصوات في الدور الأول و ٣٨ ، ٣١ ٪ في الدور الثاني . كذلك ، فقد حلت هذه النتائج على أن الحزب بدأ يفقد شعبيته في المناطق الصناعية (المدن) ولكنه ظل محتفظا بها في المناطق الزراعية . وقد تملأ الحزب في « تحفظه » خلاصة خلال حكم الرئيس / بومبيدو ، وكان ذلك للسبب الرئيسي في تدهور شعبية الحزب بصورة مستمرة : ففي انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٤ ، لم ينجح ممثله السيد جاك شابان في الحصول على أكثر من ١٠ ، ١٥ ٪ من الأصوات ، وتكرر نفس الوضع في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨١ ، فقد حصل مرشحه جاك شيراك على ٩٩ ، ١٧ ٪ فقط من الأصوات وكان ذلك تأكيدا لنتائج

= اعضاء ١٥٠ ألف عضو ، بينما كان العدد الحقيقي ، ٨٦٥٠٠ عضوًا لعضو الحزب على التمام بحسب من أجل زيادة عدد اعضاءه ، فارتفع معهم عام ١٩٧٢ إلى ٢١٠ ألف عضو وقارب عام ١٩٧٣ من ٤٠٠ ألف عضو .

وطى الرغم من ذلك ، يرى بعض الكتاب ، أن الحزب ليس « جامعيًا » وإنما هو من الحزب الكوثر .

Borelle, op, cit, Note 306, p. 103 et 103.

(٢٥٥) راجع ما سبق .

الحزب المتدهورة في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٨ ، حيث وقف رصيد
الحزب عند ٢٢.٦٢٪ من مجموع أصوات الناخبين . وبذلك فقد للحزب
الديجولي مكانته التي احتلها حتى عام ١٩٦٨ باعتباره « الحزب للرئيسي »
في التجمع الحلكم ، وبدأت الأمور تتجه نحو التوازن بينه وبين « خصمه »

ثانيا - الاتحاد الديمقراطي الفرنسي (٢٠٦) Union pour la (U. D. F)

démocratie Française الاتحاد الديمقراطي الفرنسي هو الاسم الذي اتخذ
حزب « الجمهوريين المستقلين » R. I. بعد اتحاده عام ١٩٧٧ مع أحزاب
الوسط (الوسط للديمقراطي الاشتراكي والحزب الراديكالي) . وقد ظهر
الديمقراطيون المستقلون على المسرح السياسي لفرنسي ، كمجموعة برلمانية
لديمقراطيين المستقلين على المسرح السياسي لفرنسي ، كمجموعة برلمانية
مستقلة عام ١٩٦٢ ، ثم أنشأوا حزبهم الجمهوريين المستقلين R. I.
« بقيادة جيسكارديستمان عام ١٩٦٦ ، ويعتبر هذا الحزب من أحزاب
« الكوادر » وقد نشأ نتيجة للانقسام الذي وقع في صفوف حزب
« التجمع الوطني للمستقلين والفلانحين C. I. P. » الحزب اليميني التقليدي
في الجمهورية الرابعة .

وينتمي هذا الحزب إلى الأغلبية الحاكمة منذ ١٩٦٢ ، ويمثل خطهم
السياسي في أنهم ليبراليون ، أوروبيون ، يدعون إلى حكم فرنسا عن طريق
« الوسط » (٢٠٧) وهم من أنصار « الليبرالية الاقتصادية المطلقة » وبذلك
يتميزون عن شركائهم في الحكم من أعضاء التجمع الديجولي .

(355) Leclercq : op, cit, Note 306, p. 276.

Borella : op, cit, Note 306, pp. 116 et 122.

F. Goguel et A. Grosser, op, cit, Note 306, pp. 117 - 120.

وانظر كذلك :

Lean Claude Collard : les républicains indépendants (V. Gie-
card d'Estaing) . Coll Science politique P. U. F. Paris 1972.

(٢٠٧) وهو ما ساعدهم أساسا على اكتساب أحزاب الوسط إلى جانبهم في انتخابات

الرئاسة الفرنسية عام ١٩٧٤ ، وسفدة الوسط للرئيس/جيسمان واشتركتهم في أول وزارة شكلها
السيد/جاك شيراك واستمرأروهم إلى جلب « التكتل » للحكم .

راجع ما سبق ، ص. ٢٥٩ وما بعدها .

وانظر أيضا فيما بعد ، ص ٢٧٦ وما بعدها . . .

وخلافا للحزب الليجولي ، يتميز حزب « الاتحاد الديمقراطي الفرنسي »
بأنه من أحزاب « الكوادر » ويعتمد في بث برامجه ودعوته على مجموعة
من النوادي السياسية تعرف باسم « إمكانيت للتطور والواقع »
(Perspectives et réalités) التي تجمع أسياسا للكوادر العليا في القطاعين
للخاص والعام .

وقد استطاع الحزب ، في فترة وجيزة من الزمن ، أن يحقق تقدما
ملموسا ففي لانتخابات يونيو ١٩٦٨ ، حصل الحزب على ١٤ ، ٤٪ من
الاصوات المحلي بها . ولكنهم سرعيا ما حصلوا على نسبة ٩٧ ، ٦٪
في انتخابات ١٩٧٣ (٣٨) ثم كان انتصار الحزب الاكبر بوصول الرئيس
ديستان الى قصر الاليزيه حيث حصل في الدورة الأولى للانتخابات على ٢٢٫٦٠٪
من الأصوات (بمساندة اتحاد الديمقراطية والتقدم) ، ثم على ٥٠٫٨١٪
(بعد أن انضم اليه ما بين الدورتين الأولى والثانية للحزب الليجولي
والراديكاليون) .

لذلك ، بدأ الحزب يشعر بامنيته ، ويعمل على التحول من حزب
كوادر الى حزب مجسماي ، على نمط الحزب الليجولي . وقد تأكدت
مكانة الحزب وقوته في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٨ ، حيث نجح
في الحصول على ٢١٫٤٥٪ من مجموع الاصوات المحلي بها واحتل ١٢٢
مقعدا ، فصار للقوة الثانية في الأغلبية الحاكمة بفارق ضئيل عن الليجوليين
(الذين حصلوا على ٢٢٫٦٢٪ واحتلوا ١٥٥ مقعدا) .

وفي لانتخابات للرئاسة لعام ١٩٨١ ، حصل الرئيس ديستان في
الدور الاول على ٣١ ، ٢٨٪ من الاصوات المحلي بها ، ولكنه هزم في
الدور الثاني ولم يحصل الا على ٢٤ ، ٤٨٪ فقط وبهزيمته يشور تساؤل
حول مصير للحزب ، تساؤل لن يجد الاجابة الا بتمام الانتخابات
التشريعية القادمة (يونيو ١٩٨١)

(٣٥٨) على انه يتعين الأخذ في الاعتبار في هذا الصدد ، انه اعتبارا من ١٩٦٧ ، ثم
الاتفاق بينهم وبين الليجوليين على التقدم بمرشح واحد في الدوائر الانتخابية منذ الدورة
الأولى وقد انضم الى هذا لاتفاق منذ ١٩٧٣ اتحاد الديمقراطية والتقدم . C. D. P

ثالثاً : أحزاب الوسط الفرنسي : حركة « الإصلاح » (C.R.)
Union pour la
Le mouvement réformateur

تتلخص قصة الوسط الفرنسي ، في محاولاته الدائبة ، اتخاذ موقف مستقل من أجل القضاء على طابع « التكتلين للرئيسيين السائد في النظام الحزبي ولكن للوسط فشل في تحقيق ذلك ، فاضطر إلى الانقسام ، جزء منه (الغالبية) لحقت بالاغلبية الحاكمة والجزء الآخر (الأقلية) لحقت باليسار المعارض .

لقد حاول الوسط للفرنسي أن يلعب دوراً مستقلاً حتى ١٩٧٣ ، حين تبين له بوضوح أن موقفه لم يمنع أحزاب الاغلبية (C.D.R., R.I., C.D.P) من الحصول على الاغلبية للحكمة ، حيث أيد الحزب بزعامة جاك ديهامل J. Duhamel الرئيس بومبيدو ، وفي انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٤ انحاز لاتحاد الديمقراطية وللتحتم إلى بجانب شابان دلاس في الدور الاول ، ولكنه مع الليجوليين انضم إلى جيسكارديستان في الدور الثاني .

وقد سعت أحزاب الوسط ، في سبيل تدعيم مركزها أن تتجمع هي الاخرى في جبهة واحدة ، وهكذا أنشأت أحزاب الوسط ، جبهة « الإصلاح » في ٢ نوفمبر ١٩٧١ وتآلفت للجبهة من حزبين رئيسيين : الحزب الراديكالي بزعامة السيد/جاك سرفنش ريبير J. J. Servan — Shreiber وحزب الوسط للديمقراطي بزعامة جان لوكانييه J. Leconuet (٣٦٠) . وفي سنيل تأييد هذه الجبهة ، انضم حزب « لاتحاد الديمقراطية والتقدم » C.D.P الذي كان يساند الاغلبية منذ ١٩٦٩ ، إلى حزب «الوسط

(358) Leclercq, op, cit, Note 306, pp. 276 et 277.

Borella, op, cit, Note 306, pp. 123 — 145.

F. Goguel et A. Grosser, op, cit, Note 306, pp. 111 - 117.

وانظر أيضاً

Jean Thomas Nordmann : Histoire des radicaux (1820-1973)
la table Ronde — Paris 1974.

(٣٦٠) وإلى جانب هذين الحزبين الرئيسيين سعت للجبهة أيضاً حزبين صغيرين الوسط الجمهوري بزعامة السيد/موريس A. Morice والحزب الاشتراكي بزعامة مولر mulier

الديمقراطي ، وكونا معا حزبا واحدا باسم « للوسط الديمقراطي الاشتراكي »
بزعامة السيد / لوكانييه (٣١) .

ولكن للوسط الفرنسي ، تعرض سنة ١٩٧٢ لانقسام في صفوف
الراديكاليين ففي ١٢ يوليو: من هذا العام اعلنت مجموعة من الراديكاليين
انضمامها الى برنامج اليسار المشترك الذي وقعه الحزب الاشتراكي والحزب
الشيوعي ، واطلقت المجموعة المفصلة على نفسها اسم « حركة الراديكاليين
اليساريين » بزعامة روبرت فلير (٣٢) .

وهكذا ، أصبحت حركة « الاصلاح » تتألف أساسا من حزب الوسط
الديمقراطي الاشتراكي بزعامة لوكانييه وحزب الراديكاليين بزعامة برونيه
Gabriel Peronnet (٣٣) وكلا الحزبين يؤيدان دون تحفظ الليبرالية
الاقتصادية بصفة مطلقة ، كما انهما يؤيدان الوحدة الأوروبية ويشجعان
توطيد العلاقات الفرنسية بالاطلف الاطالني والولايات المتحدة .

وقد نجح تحالف الوسط الفرنسي في الحصول على ٥٦ ، ١٢ ٪
من الاصوات المحلى بها في الانتخابات التشريعية (مارس ١٩٧٣) في
الدور الاول ، ولكن هذه النسبة طبقت الى ١١ ، ٦ ٪ بسبب حرص
السيد لوكانييه على مساعدة مرشح الاغلبية في حالة كونه مهددا، بين
الدورين الاول والثاني ، من جانب احد مرشحي اليسار المتحد . وهكذا ،

(٣١) والواقع ان هذا الانسحاب لا يبدو ان يكون رجعة في التراجع الى الوراء
لحزبين الوسط الديمقراطي واتحاد الديمقراطية والاشتراكية كلنا قد نشأ من انقسام حزب
للحركة الجمهورية لشعبية M. R. P وهو حزب ، كان يمثل الاتجاه للديمقراطي المسيحي
في ظل الجمهورية الرابعة ، لذلك فقد تلاهيا مرة اخرى ، في حزب جديد « الوسط الديمقراطي
الاشتراكي » ليتمثل نفس الاتجاه .

(٣٢) وقد حل السيد/كرايو Grepeau محل السيد/فلير في زعامة الحزب
في لاجتماع المؤتمر العام للحزب ، لاراديكالي اليسارى في ٢٠ - ٢١ مايو ١٩٧٨ .

(٣٣) فتدخل السيد/برونيه محل السيد /سرفينش ريبير في زعامة الحزب لاراديكالي في
نوفمبر ١٩٧٥ ، وقد كان السيد/سرفينش ريبير قد أبعد عن الحكومة في يونيو ١٩٧٤:
اثر انتفاضة لمسياسة الحكومة في مجال للتجارب الخفية ، ولكن السيد/سرفينش ريبير استطاع
السودا الى زعامة الحزب في ١٥ مايو ١٩٧٧ .

سباعد الأوسط بتصرفه على تأكيد لنفسهم النظام الحزبي الفرنسي الى جبهتين ، وقضى على كل أمل له في أن يلعب دورا مستقلا في الحياة السياسية في فرنسا ، خلاصة على لثلاث انتخابات البلدية عام ١٩٧٧ وما وقع لبلانها من خلافات بين حزب التجمع من أجل الجمهورية R.P.R وحزب الرئيس ديستان (الديمقراطيون المستقلين R.I ، وما ترتب على ذلك ، من اندماج أحزاب الوسط (الوسط الديمقراطي الاشتراكي « ١٩٧٦ » ، والحزب الراديكالي) في تجمع سيمى واحد مع الديمقراطيون المستقلين وعرف التجمع باسم « الاتحاد الديمقراطي الفرنسي (U.D.F.) وتولى السبيد / لوكانييه زعامة (٣٦) » .

٢ - أحزاب اليسار : الاشتراكي والشيوعي (٣٦)

في ٢٧ يونيو ١٩٧٢ ، نجحت أحزاب اليسار الفرنسي في توقيع « برنامج الحكومة المشترك » ، الذي كان من المقرر وضعه موضع التنفيذ لو نجح التكتل اليساري في الحصول على الأغلبية اللازمة في انتخابات ١٩٧٣ ، وقد وقع هذا البرنامج كل من الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ، والراديكاليين اليساريين . ومن أجل تحقيق أملهم في الحصول على الأغلبية وقعت نفس الأحزاب « اتفاقية انتخابية » بموجبها تختار الأحزاب الثلاثة اليسارية للدورة الثانية مرشحا واحدا (أفضل مرشح اليسار في الدورة الاولى) ، لمواجهة تكتل اليمين وعلى الرغم من عدم نجاح اليسار الفرنسي في الحصول على الأغلبية عام ١٩٧٣ ، إلا أن تشكيلات الثلاثة ، رغم ما وقع بينها من خلافات ورغم ما تبادلته من اتهامات ، كانت تحرص على توحيد صفوفها داخل البرلمان في مواجهة الأغلبية الحاكمة ، وقد ساعد ذلك على إيجاد معارضة برلمانية قوية ، واتضحت مدى قوة

(٣٦) راجع ما سبق ، ص ٢٧٤ وما بعدها .

وانظر

Le Monde, dossiers et documents, op, cit, Note 336, p. 38.

ولم يلاحظ بالذمبة لأحزاب الوسط أن انصارهم كثيرا في أغلبهم من الطبقات الغنية ولكن ذلك لا يمنع من وجود ٢٠٪ من انصارهم من العمال ، وأن ٢٢٪ كانوا من الموظفين والكراسات المتوسطة .

(365) Quermonne, op, cit, Note 306, pp. 433 et ss.

للتكتل اليسارى فى انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام ١٩٧٤ ، حيث حصل مرشحهم) على ١٩ ، ٤٩ ٪ من الاصوات المحلى بها ، وكذلك تأكيد تقسيم اليسار الفرنسى لىان الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٨ حيث حصلت الاحزاب الثلاثة الموقعة على برنامج الحكومة المشترك على ٢٤ ، ٤٥ ٪ من الاصوات (٣٣) ثم حقق اليسار الفرنسى اخيرا انتصاره بفوز مرشحه فرانسوا ميتران برئاسة الجمهورية ، بنسبة ٢٥ ، ٥١ ٪ ونستعرض على التوالى الاحزاب المكونة لتحالف اليسار الفرنسى .

اولا : الحزب الاشتراكى (٣٣) Le parti socialiste (P.S.)

يعتبر الحزب الاشتراكى الفرنسى - ممثل فرنسا فى الدولية الثانية - اهم احزاب اليسار غير الشيوعى ، ولكنه لا يرقى الى قوة اقارنه من الاحزاب الاشتراكية الاوربية كحزب العمل البريطانى ، او الحزب الاشتراكى الالمانى .

كذلك ، فان الحزب الاشتراكى الفرنسى يعتبر اكثر الاحزاب الاشتراكية الاوربية « تمسكا بالماركسية » ولذلك فان مصاره ، خلافا لما حدث فى المانيا او ايطاليا يدل على ازدياد جنوحه نحو اليسار ، ومع ذلك ، فمزال للحزب يواجه اتهام اليسار المتطرف والحزب الشيوعى ، بأنه ليس من الاحزاب « للثورية » ، بل من احزاب الاصلاح ، وكثيرا ما ادى هذا الاتهام الى مواجهات بين الحزبين الكبيرين المكونين لاتحاد اليسار .

(٣٦٦) وذلك دون احتساب « اليسار المتطرف » الذى حصل على ٣٣ ، ٢٢ ٪ ايضا ويذلك تصل نسبة الاصوات التى حصل عليها اليسار ككل الى ٥٧ ، ٤٨ ٪ .

(367) Leclercq : op, cit, Note 306, p. 278.

Borella : op, cit, Note 306, pp. 153 — 174.

F. Goguel et A. Grosser : op, cit, Note 306.

وانظر كذلك :

André Philip : les socialistes Coll (Politique), ed seuil, Paris 1967.

François Mitteran : Un socialisme du possible,

Coll (Politique) ed seuil, Paris 1971.

والحزب الاشتراكي الفرنسي الحالي ، هو نتيجة تطور طويل وأحداث متلاحقة مر بها منذ إنشائه عام ١٩٠٥ تحت اسم « القسم الفرنسي للوحوية العمالية S.F.I.O. » وخلال تاريخ للحزب الطويل ، سيتعرض الحزب للعديد من الانقسامات وسيسمى ذلكم إلى جمع شمل اليسار « غير الشيوعيين » وتحقيق التضامن مع الشيوعيين ففي عام ١٩٢٠ ، سيتعرض الحزب لأمور الضربات ، بانقسام تقوده الأغلبية ، وتتفصل عن الحزب الأم لتكون للحزب الشيوعي الفرنسي . وهكذا نجد للحزب الاشتراكي عام ١٩٢١ في حالة ضعف شديد : حين فقد عام ١٩١٤ ، أهم زعمائه *Jeures* وترتب على انفصال الشيوعيين عنه أن فقد الحزب جريحتهم « الانسانية » (*L'Humanité*) بالإضافة إلى ثلاثة أرباع أعضائه .

وفي عام ١٩٢٤ ، يعاد بناء الحزب مرة ثانية على يد فور وبلوم *Faure et Blum* وينمق الحزب مع الراديكاليين في انتخابات ١٩٢٤ ، ويصبح مرة ثانية من « الأحزاب البرلمانية الكبيرة » ، وفي عام ١٩٣٦ ، باتحاده مرة أخرى مع الشيوعيين والراديكاليين ليصبح الحزب الاشتراكي أهم الأحزاب الفرنسية . وبعد الحرب ، سيصبح الحزب « الاشتراكي أهم الأحزاب السياسية الفرنسية في ظل الجمهورية الرابعة والمحور الرئيسي لكل « أغلبية حكومية » ويرفض الاتحاد مع الشيوعيين عام ١٩٤٥ ، (٣٨) ، ويصبح جى مولايه *G. mollet* السكرتير العام للحزب . وسيساعد الحزب عام ١٩٥٨ على عودة ديغول للحكم . وسيجد للحزب نفسه مخيرا بين أن ينحاز لليمين أو يتجه لليسار فيختار الحل الأول ويضمن للحزب أنه « حامى حى للجمهورية الخامسة » رغما عن معارضة بعض أعضائه ، اللذين ينفصلون عنه ليكونوا الحزب الاشتراكي الموحد (*P.S.V.*) .

ولكن ، سريعا ما يلحق الحزب بصنوف المعارضة ، ولكن بعد أن بدأ اللون يذب في أوصاله : فإذا كان في ١٩٥٨ قد حصل على ٥٠ ، ٪١٥

(٣٨) وتبلغ القطيعة بينهم إلى حد أن رئيس الجمهورية (*Vincent Auriol*) رئيس مجلس الوزراء (*Ramadier*) لما بطرد الوزراء الشيوعيين وحرمهم من الاشتراك في الحكومة .

Borella, op, cit, Note 306, p. 155.

من الأصوات : في الانتخابات التشريعية نجده في انتخابات / ١٩٦٢ وقد
فقد ما يقرب من مليون صوت ، وحبطت نسبت إلى ١٢,٥٤٪ *
لذلك ، ففي مؤتمر الحزب الواحد والخمسين (عام ١٩٦٢) ، وضع
الحزب لنفسه هدفين أساسيين :

- تجميع كل الأحزاب الاشتراكية في جبهة واحدة *
- إقامة تحالف ديمقراطي يمكنه أن يفرض حكومة يسارية *

وقد كافح الحزب في سبيل الهدف الأول طويلا ، وبعد أن واجه
الكثير من المشاكل نجح أخيرا عام ١٩٦٥ ، (٩ ديسمبر) في إقامة « اتحاد
اليسار الديمقراطي الاشتراكي » F. G. D. S الذي ضم تقريبا كل الاتجاهات
اليسارية غير الشيوعية والذي تميز أساسا بأنه قام بناء على اقتراح من
السيد / فرانسوا ميتران ، وكان حزب هذا الأخير من القوى الأساسية
التي ساعدت على قيام هذا الاتحاد (وكان حزب ميتران في ذلك الوقت
يعرف باسم اتحاد المؤسسات الجمهورية (C.I.R.) (٣٧)

وقد دل برنامج « الاتحاد اليساري الديمقراطي الاشتراكي » ، أنه
جبهة من عدة أحزاب ، حيث تقرر لوائح ، أن الانضمام للاتحاد من
جانب الأفراد لا يتم مباشرة وإنما عن طريق أحد الأحزاب المكونة له
بقصد تقديم مرشح واحد لليسار منذ الدورة الأولى لمجابهة المرشح
الديجولي * وستتوالى محاولات « الاتحاد » من أجل تجميع قوى اليسار
الفرنسي ، وتصل في عام ١٩٦٨ (٢٤ فبراير) إلى الاتفاق مع الحزب الشيوعي
على برنامج مشترك يتم تنفيذه في حال وصول اليسار إلى الحكم *

ولكن أحداث ١٩٦٨ ، ستؤدي إلى انهيار الاتحاد الذي لن ينجح
في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٦٨ ، في الحصول على أكثر من ٥٠ / ١٦٪

(٣٦) ويدل تشكيل اللجنة التنفيذية لهذا التجمع الجديد على القوى الداخلة فيه :
١٧ ممثلا للضم الفرنسي الدولي المالية SF. to ، ١٤ ممثلا للحزب الراديكالي ٧ ممثلين
من اتحاد المؤسسات للجمهور C.I.R. أربعة من الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة
U. D. S. R. ١٠ أعضاء يمثلون بعض التجمعات اليسارية الأخرى غير الشيوعية *
Borella, op, cit, note 306, p. 157.

من الأصوات و ٥٧ مقعدا في الجمعية التشريعية ، مما سيخفف ميتران إلى الاستقالة من رئاسة الاتحاد ، وإلى انهيار هذا الأخير واختفائه من الحياة السياسية ، ومع ذلك سيعتبر محاولات الاشتراكيين لإعادة توحيد صفوفهم ، ولكن الأمر لن يكون سهلا ففشل اليسار في تقديم مرشح مشترك لانتخابات الرئاسة عام ١٩٦٩ ، سيؤدي إلى التبعاد ما بين الأحزاب المشتركة في « الاتحاد اليساري » ، لذلك سيقرر « القسم للفرنسي الدولية العمالية » بإعلان منفرد ، تحوله إلى « للحزب الاشتراكي الجديد » ويساند السيد / جاستون دوفير G. Defferre لرئاسة الجمهورية ، ولكنه لن يحصل على أكثر من ٥,١٪ من الأصوات ، نالا بذلك على فشل الحزب الجديد فشلا ذريعا ، ولكن الأصل في توحيد اللبغوف يظل قائما : ففي ١٣ يوليو ١٩٦٩ ، ينضم للحزب الاشتراكي الجديد ، مجموعة « اتحاد لحياة اليسار » بقيادة سافري Alain Savary وسريعا ما يلحق بهم أيضا ، بناء على توجيهات ميتران ، اتحاد المؤسسات الجمهورية « في ديسمبر ١٩٧٠ » وقد انعقد مؤتمر توحيد الاشتراكيين في الفترة من ١١ - ١٣ يونيو ١٩٧١ ، وأسفر عن لقائمة « للحزب الاشتراكي » بزعامة فرانسوا ميتران الذي انتخب سكرتير أول للحزب (٣٧) وقد بلغ عدد أعضاء الحزب ١٥٠ ألف عضو في نهاية ١٩٧٦ ، وبذلك يعتبر ثالث الأحزاب الفرنسية من حيث عدد الأعضاء (بعد الحزب الشيوعي والحزب للديمقراطية) ويمثل للحزب الطبقة المتوسطة في فرنسا (٥٣٪ من أعضائه) أما العمال فتبلغ نسبتهم بين أعضاء الحزب ١٦٪ والطبقات الفنية ٣١٪ وتبلغ نسبة الكاثوليك ٣٧٪ من مجموع ومؤيدي الحزب أغلبهم من المدن الكبيرة ، وخلصت من الموظفين والإجراء ، حيث تبلغ نسبة العمال والموظفين والكوادر المتوسطة والعليا من أنصار الحزب حوالي ٧٠٪ من مجموع الأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات ومن المساعد أن الحزب قد نجح في الفترة الأخيرة بالذات ، في اكتساب شعبية كبيرة ، فعند مزمنة مرشحه للرئاسة (للسيد / فرانسوا ميتران)

(٣٧٠) وقد حل محله في هذا المقصب السيد/ليونيل جاسبان : Lionel Jospin
في المؤتمر غير الاعتيادي الذي عقده الحزب الاشتراكي (٢٤ يناير ١٩٨١) لتأييد ترشيح فرانسوا ميتران لرئاسة الجمهورية .
وانظر كذلك :

عام ١٩٧٤ ، لاحظ المراقبون ، أن الحزب استطاع ، في كل المنااسبات ، أن يحرز تقبها ملموسا وأن يحصل على مزيد من ثقة الناخبين : ففي الانتخابات التشريعية الفرعية السبعة التي أجريت في الفترة من ٧ إلى ٢١ أكتوبر ١٩٧٦ ، لاحظ المراقبين تقدم الحزب الاشتراكي وتكررت نفس الملاحظة إبان انتخابات المجلس البلدية (١٣ - ٢٠ مارس ١٩٧٧) (٣١) وتكاد هذا الاتجاه ، إبان الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٨ ، حيث نجح الحزب (بالاشتراك مع الراديكاليين الاشتراكيين) في الحصول على ١١٤ مقعد في المجلس التشريعي (بزيادة ١٢ مقعدا) حيث لم يكن لهم في المجلس السابق سوى ، ١٠٢ مقعد .

وأخيرا ، نجح الحزب في الوصول بمرشحه (فرانسوا ميتران) إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية في مايو ١٩٨١ ، وهو ما وصفه المراقبون لاسياسيون في فرنسا بمد لدورة الأولى للانتخابات بأنه « انتصار مزدوج » للحزب الاشتراكي : فمن جهة ، حصل ميتران على ٨٤ ، ٢٥ ٪ وهي أعلى نسبة وصل الحزب إلى تحقيقها منذ تخلصت فرنسا من الاحتلال الألماني ، وهو من جهة أخرى ، دليل اضافي على المكانة القوية التي أصبح الحزب يحتلها في مواجهة الحزب الشيوعي للفرنسي خاصة بمد أن هبطت للمسة التي حصل عليها مرشحه جورج مارشيه (٣٤ ، ١٥ ٪) إلى أدنى حد حصل عليه الشيوعيون في فرنسا منذ قيام « للجهة الشعبية » عام ١٩٣٦ (٣٢) .

ثانيا : الحزب الشيوعي (٣٣) : La Parti Communiste (P.C.)

(371) Le Monde, Dossiers et documents, op, cit, note 336, p. 7.

(372) Le Monde, Dossiers et documents, op, cit, note 336 pp. 98 et 111.

(373) Le clercq, op, cit, note 306, p. 278.

Borella, op, cit, note 306, pp. 175 - 200.

F. Gognel et A. Grosser : op, cit, note 306, pp. 98 - 104.

A. Kregel : les communistes français, op, cit, note 119.

Le Communisme en France (Ouvrage collectif) cahiers de la F. N. S. P. A. Colin 1969.

Jacques Fauvet : L'Histoire du Parti Communiste tome I : de la guerre à la guerre (1964). Tome II : ans, de drame (1939 - 1965) (1965) Fayard — Paris.

تعود قصة الحزب الشيوعي الفرنسي الى سنة ١٩٢٠ ، ويعتبر الحزب على حد تعبير للكتاب الفرنسيين « ابن بالتيني للثورة البلشفية في روسيا » (١٩١٧) وابن شرعى « للاشتراكية الفرنسية » وتفصيل ذلك ان مؤتمر « القسم الفرنسي للدولية العمالية » في اجتماعه في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ ، وافق على الاشتراك في « الدولية الثالثة » مؤكدا قبوله للشروط « للواحد والعشرين » التي وضعها لينين . وقد أدى ذلك الى انقسام الحزب الاشتراكي ، فالأغلبية رفضت هذا القرار ، مما دعا الى المناداة بلنشاء حزب « ثوري » بعد أن تفتتت الاشتراكية الديمقراطية فشلها في أثناء الحرب وبمسددا « وهكذا رأى الحزب الشيوعي للنور ، ولكن ولد « قويا » حيث بلغ عدد أعضائه ١١٠ ألف عضو واستولى على جريدة الحزب الاشتراكي (الإنسانية L'humanité) ولكن خلال ١٣ « عاما سيواجه الحزب للكثير من المشاكل ، ويفقد حوالي ثلاثة أرباع أعضائه بحيث لم يعد للحزب يضم سوى ٣٠ ألف عضو عام ١٩٣٣ ، نتيجة لاتباع الحزب حرفيا لتعليمات « الدولية الشيوعية Komintern » .

ولكن سريرا ما يسترد الحزب قوته ، بسبب انتصار للنظام الفاشية والنازية وما أصدره الكومنترن (الدولية الشيوعية) من تعليمات لمواجهة تصاعد هذه الأنظمة ، وما أقدم عليه الحزب الشيوعي من تطبيق هذه التعليمات بذكاء ، وبفضل للقيادة للنشطة التي توفر عليها الحزب بفضل شخصية موريس ثوارز maurice thorez واستطاع الحزب في عام ١٩٣٤ ، توقيع لاتفاق مع الحزب الاشتراكي S.F.I.O. أدى الى قيام « الجبهة الشعبية » وتوليها للحكم ، وكان الحزب الشيوعي يساندها دون الاشتراك فيها ، ولكن هذا الانتصار أعاد للحزب شعبيته وسرعان ما ارتفع عدد أعضائه الى ٢٨٠ ألف عضو عام ١٩٣٦ و ٣٢٠ ألف عضو عام ١٩٣٨ ، وأصبح بذلك أحد القوى الأساسية في النظام السياسي الفرنسي .

ولكن اقرار الحزب للمعاهدة : الصوفيتية الألمانية عام ١٩٣٩ ، دعا الحكومة الفرنسية الى حل « المنظمات الشيوعية » في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٩ ، وهكذا تحول الحزب الشيوعي الى حزب « سرى » ، ولكن ذلك لم يمنع الحزب للشيوعي من الاشتراك في تنظيم المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي ، وإلى عودة للحزب الى « الضوء » اثر عودة Thorez من الخارج ، ولاغزو عنه

في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ * و مرة أخرى يستجمع للحزب قواه ليحصل عند أعضائه عام ١٩٤٥ لى ٥٥٠ ألف عضو ويتمكن بذلك من الاشتراك في حكومة ديغول حيث دخلها ٥ وزراء شيوعيين ولكن طرد للشيوعيين من الحكومة على يد Ramadier سيبعد للحزب عن الاشتراك في الحكم ، وتبدأ بالنسبة له مرحلة جديدة ينطوى للحزب فيها على نفسه نتيجة لتبعية العماء للاتحاد السوفيتي ، وفي عام ١٩٥٦ ، ستعرض عليه حكومة جى موليه الاشتراك في الحكم ، ولكن ادانة حكم ستالين من جانب المؤتمر العشرين للحزب للشيوعى السوفيتي (١٩٥٦) وحرب السويس (١٩٥٦) وتدخل روسيا في البحر (١٩٥٦) كل هذه الأحداث ستؤدى لى ابعاد للحزب عن الحكم ثم ستؤدى على معارضة للحزب لديغول ، لى خسارة للحزب أكثر من ثلث أصواته في الانتخابات التشريعية ١٩٥٨ (٣٢) وتبدأ بالنسبة له مرحلة جديدة ، من الانحدار ، ولكنه سرعان ما يتغلب عليها عام ١٩٦٧ ، حين استطاع أن يحصل على أكثر من خمسة ملايين صوت مرة ثلثية * ولكن الغزو للسوفيتي لتشيكوسلوفاكيا وأحداث مايو ١٩٦٨ ، سيلقيان بظلالهما مرة أخرى على الحزب لاذى بعد أن كان قد حقق في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٦٧ (٢٢,٥١٪ من نسبة الأصوات الملقى بها ، وحصل على ٧٣ مقعدا) نجده في انتخابات ١٩٦٨ لا يصل الا لى ٢٠,٣٪ من الأصوات ولا يحصل الا على ٣٥ مقعدا فقط ، ولكنه استطاع تحقيق نتائج أفضل في انتخابات التشريعية لعام ١٩٧٣ (٢١,٤١٪ و ٧٣ مقعدا) ثم تقهر مرة أخرى عام ١٩٧٨

من حيث نسبة الأصوات (٢٠,٥٥٪) ولكنه استطاع أن يحصل على عدد اكبر من المقاعد البرلمانية (٨٦ مقعدا) وأخيرا بلغ الحزب اقل نسبة حصل عليها من الأصوات منذ الجبهة الشعبية (١٩٣٦) في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨١ ، حين حصل مرشحه جورج مارشيه على ١٥,٣٤٪ *

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحزب الشيوعى الفرنسى ، يعتبر أول الأحزاب من حيث عدد الأعضاء ، اذ بلغ هؤلاء ٥٥٠ ألف عضو عام ١٩٧٦ ، ويعتبر كذلك أكثر الأحزاب الفرنسية تنظيما ، فعلى غرار الحزب الشيوعى السوفيتي يقوم للحزب الشيوعى الفرنسى على « خلايا » تمثل قاعدة الحزب

(٣٧٤) نيمد أن كان الحزب قد حصل على اره مليون صوت في ١٩٥١ و ٤ مليون صوت في ١٩٥٦ حيث عدد أصواته لى ٣,٨ مليون عام ١٩٥٨ و ٤ مليون عام ١٩٦٢ .

يبلغ عددها ٢٢١٧٨ خلية منتشرة في أماكن العمل (المصالح والمصانع والإدارات والمدارس والجامعات ٠٠) ، ويخضع الحزب في تنظيمه لقاعدة « المركزية للديمقراطية » ، التي تقتضى خضوع الأجهزة الحزبية الدنيا للأجهزة الحزبية العليا ، بحيث يقوم الحزب على تدرج هرمي ، نجد في قمته « اللجنة المركزية للحزب » وهي أعلى أجهزته »

ويعلن الحزب الشيوعي اعتناقه « للأيديولوجية الماركسية » ، ويتطلب من أعضائه الالتزام صارما ، وينظم لهم حلقات دراسية من أجل تعريفهم بالمبادئ الماركسية والتأكيد عليها . ويهدف الحزب إلى إقامة نظام اشتراكي في فرنسا ، كخطوة في سبيل إقامة للنظام للشيوعي ، ومن أجل ذلك لا يعارض الحزب استخدام « مؤسسات الدولة البرجوازية » ، ولا يتراجع عن الأحلاف المؤقتة في سبيل الوصول إلى الهدف النهائي (وهو ما يفسر قبوله للبرنامج المشترك للحكومة مع الاشتراكيين عام ١٩٧٢ وتهيله للانتصار مرشح لليسار فرائسوا ميتران عام ١٩٨١) .

ويضم الحزب من بين أعضائه ٥٦,٨٪ من العمال ويحصل على أصواته من بين الموظفين والعمال والمأجورين les salariés بنسبة ٦٧٪ بينما تنافسه شريحة ضعيفة من الطبقات الفنية (٧٪ من مجموع الأصوات التي يحصل عليها) ولا يحصل الحزب على أكثر من ٢٪ من أصوات الفلاحين .

٣ - الأحزاب الصغيرة : المعارضة من خارج البرلمان :

L'Opposition extra — Parlementaire l'extrême gauche

أولا - اليسار المتطرف (٣٧) :

إذا كان اليسار المتطرف في فرنسا قد حصل على ثلاثة مقاعد منذ انتخابات ١٩٧٣ في الجمعية التشريعية ، وعلى نسبة ٣,٣٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٧٨ ، فإن هذا الاتجاه يظل على هامش للحياة السياسية

(375) Leclercq, op, cit, note 306, p. 280.

Borella, op, cit, note 306 pp. 208 - 209.

انظر كذلك :

Alain Krivine : Questions sur la Révolution, stock — Paris

1973, Le Monde du 3 Avril 1970.

والمقابلة :

حيث أورد وصفا مفصلا لما يقرب من ثلاثين تنظيما من تنظيمات اليسار المتطرف .

الفرنسية : فهو من جهة لا يمكنه أن يكون مجموعة برلمانية مستقلة (حيث يتطلب القانون عدد ٢٠ عضوا في البرلمان على الأقل) ولا يمكنه من جهة أخرى ، أن يدعى أن بإمكانه للتأثير على مجريات الأمور السياسية . لذلك ، غالبا ما تلجأ هذه للتجمعات الى للتأثير عن طريق تعبئة الجماهير وللجوء الى الاضرابات والمظاهرات مستعينة في ذلك ببعض التنظيمات النقابية وعلى رأسها « الكونفدرالية الفرنسية للديمقراطية للعمل C.F.D.T » ويعتبر الحزب الاشتراكي الموحد أهم هذه التجمعات ، وقد أنشأ هذا الحزب في ٣ ابريل ١٩٦٠ على اثر اندماج ثلاثة تجمعات : الحزب الاشتراكي المستقل ، واتحاد اليسار الاشتراكي ، وحركة « محلكمة للشيوعية » ويعتبر الحزب من الأحزاب « الثورية » ويضم للعديد من الاتجاهات التحررين والمسيحيين للتقدميين واليساريين والاشتراكيين الديمقراطيين . وينتقد الحزب فكرة « المركزية للديمقراطية » التي يسير عليها الحزب الشيوعي ، ولذلك لا يدعى الحزب الاشتراكي الموحد أنه « قائد للبرولتاريا » في نضالها ، ولا يدعى انتماءه الى التيار الماركسي ولكنه يقوم أساسا على « نضال الجماهير » ضد الرأسمالية ، ويدعو الى الاشتراكية عن طريق تطك وإدارة العمال للمصانع (socialisme Autogestionnaire) ويبلغ عدد أعضاء الحزب ٩٠٠٠ (تسعة آلاف عضو) ، ٥٦٪ منهم يتراوح عمرهم بين ٢٥ و ٤٤ عاما ، أما الأعضاء الذين يزيد سنهم عن ٥٠ سنة فلا تزيد نسبتهم عن ١٢٪ من محدد الأعضاء ، ويحصل الحزب على تأييده أساسا من صغار ومتوسطى الموظفين والعمال (٤٠٪ من نصاره) ويبلغ عدد أعضائه من رجال التعليم ٢٣٪ و ١٠٪ من الطلبة . وقد حصل مرشحه ميشيل روكار لانتخابات للرئاسة الفرنسية عام ١٩٦٩ ، على ٢٦٦٪ من عدد الأصوات ، بينما حصل الحزب على ٢٨٪ في الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٣ ، و ٣٣٪ عام ١٩٧٨ ، ولكن مرشحة الحزب لرئاسة الجمهورية الفرنسية عام ١٩٨١ (السيدة / موجيت بوشارد) لم تنجح في الحصول الا على ١٠٪ من مجموع الأصوات الملقى بها (٣٦) وهو ما دعا الحزب الى الانضمام في الدور

(٢٧٦) وربما تأثر الحزب في هذا الصدد ، بالنسب سكرتيره العام السيد/ميشال روكار وانضمه الى الحزب الاشتراكي وقد تم اختيار السيدة/بوشاردو سكرتيرا عاما للحزب عام ١٩٧٩ .

(م ١٥ - الاحزاب)

الثاني لرشح اليسار ، مع مطالبته بالتقيام بثلاثة اصلاحات عاجلة (٣٧) وإلى جانب الحزب الاشتراكي الواحد ، فهناك مجموعات أخرى تمثل اليسار المتطرف أمهما : الكتفاح العمالي Lutte ouvrière (ذات الاتجاه للثروتسكي) وتمتلك مبدأ (الثورة المستمرة) ويبلغ عدد أعضائها ما بين ١٠ و ١٥٪ عضو وقد قدمت هذه المجموعة ، عام ١٩٧٤ ، للسيدة أرليت لاجوييا Allette Laguille كمرشحة لرئاسة الجمهورية الفرنسية فحصلت آنذاك على ٢٣٪ من مجموع الأصوات الملقى بها ، وأعيد ترشيحها في انتخابات ١٩٨١ ، فحصلت على ٢٠٪ .

وهناك أيضا « جمعية الشيوعيين الثوريين (la ligue des communistes révolutionnaires) ، بقيادة آلن كريفن ، A. Krivine الذي تقدم لانتخابات للرئاسة عام ١٩٧٤ فحصل على ٣٦٪ فقط ، ويبلغ عدد أعضاء هذا للتجمع حوالي ٥ آلاف عضو ، معظمهم من الطلبة الجامعيين .

والى جانب هذه للجماعات ، يوجد عدد آخر من للجمعيات اليسارية المتطرفة - التي تمارس نشاطها أساسا في أوساط للطلاب - وللشباب من العمال المهاجرين ، ويعتمد أسلوب هذه للجماعات أساسا على إثارة الاضطرابات وللتظاهر في الطريق العام ولا تتمتع بأي تمثيل برلماني ، ولكنها بقدرتها على إثارة الاضطرابات ، قد تلفت نظر رجال السياسة للفرنسيين الى بعض للقضايا ، التي لا تصل اليهم ، عن الطريق للشرعي (٣٨) .

ثانيا - لليمين المتطرف (٣٩) L'extrême droite

كانت أهم تجمعات اليمين المتطرف هي « النظام الجديد (Ordre Nouveau) » الذي نشأ عام ١٩٦٩ ولكنه سرعان ما حل بامر من

(٣٧) ويتلخص هذه الاصلاحات في :

- تعديل لنظام الانتخابي والأخذ بالتبثيل النسبي .

- منح تصميحات للحكم المحلي سلطات نظيه .

- خفض عدد ساعات العمل الى ٣٥ ساعة اسبوعيا .

(376) Le Monde, dossiers et documents; op, cit, note 336, p. 48.

Le Monde 3 Avril 1979.

للحكومة اثر الاستبلاكات الدائمة التي وقعت في باريس في ٢١ يونيو ١٩٧٣ ولكن سرعان ما حل محله ، تجمع يميني متطرف جديد تحت اسم « الجبهة الوطنية Le Front national (١٥ أكتوبر ١٩٧٢) » ، ضمت هذه الجبهة اغلب اعضاء التجمع المنحل برئاسة للسيد/لوبن Le Pen ، ولكن اللبنة الباقية من اعضاء التجمع للقديم ، اقاموا حزبا منافسا تحت اسم « حزب لقوى الجديدة (Partis des forces nouvelles) » ، في ١١ نوفمبر ١٩٧٤ ، وللى جانب هذه الأحزاب يوجد عدد آخر من أحزاب اليمين المتطرف غير أنه من الصعب معرفة عدد اعضاء هذه التجمعات على وجه الدقة او نسبة الأصوات التي يحصلون عليها في الانتخابات التشريعية ، ولكنهم مجتمعين لم ينجحوا عام ١٩٧٣ في الحصول على أكثر من ٢,٧٩٪ من الأصوات في الدور الأول و ٠,٦٥٪ في الدور الثاني ، كما أن مرشحهم للرئاسة لم يستطيعوا في كل الأحوال أن يتجاوزوا نسبة ١٪ : فالسيد/لوبن حصل في الدور الأول لانتخابات الرئاسة عام ١٩٧٤ على ٠,٧٤٪ ، والسيد/رونوفان Renouvin (مثل للحركة للفرنسية للجديدة) حصل على ٠,١٧٪ ولم يتقدم أي مرشح منهم لانتخابات الرئاسة عام ١٩٨١ .

وتبدو نتائج اليمين المتطرف للفرنسي ، منطقية اذا لاحظنا أنه لا يستند الى أي تأييد شعبي ولا يعمل وفقا لبرنامج معين ، بل ويعيبه أنه ذا طابع عنصري مقيد ، يقوده دائما للتحميل على العمال المهاجرين (٢٨١) .

ونظر أيضا :

François Duprat : les mouvements d'extrême droite en France depuis 1944 ed Albatros, Paris 1972.

René Chinoix : l'extrême droite sous la V République L. G. D. J., Paris 1974.

(٢٨٠) منها مثلا الاتحاد الجمهوري للحرية والتقدم

والكئين (Les royalistes) ... الخ .

l'Union républicaine pour les libertés et le progrès.

l'Alliance républicaine indépendante et libérale

(٢٨١) انظر في ذلك أحداث ٢١ يونيو ١٩٧٣ ، وخمسة في مجلة الـ

جني ١١٧٣/١٢/٢٠ إلى ١١٧٣/١٢/٢٠ .

(بـ) : أسباب النظام الحزبي الفرنسي (٢٩٦) :

يقوم النظام الحزبي الفرنسي على أساس تعديد الأحزاب ، وتجميعها داخل كتلتين « متصارعتين » وتلك هي السمة الميزة لهذا النظام ، كما سبق أن رأيناها .

ويثور الآن التساؤل ، عن الأسباب التي أدت بالنظام الفرنسي إلى هذا الوضع ، وللإجابة على هذا التساؤل ، سارع أنصار نظرية الربط بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي إلى تأكيد نظريتهم بمناسبة النظام الحزبي الفرنسي ولكننا ، كما سبق أن قلنا بالنسبة للنظم الحزبية الأخرى - لا نعتقد أن القوانين الانتخابية ، وحدها يمكنها أن تبرز نظاما حزبيا ، بل بالنسبة لفرنسا ، يبدو أن النظام الانتخابي قليل الأهمية كعامل من العوامل المؤثرة في النظام الحزبي . لذلك يحسن البحث عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا ، التي أثرت في النظام الحزبي ، وآلت إلى ما هو عليه الآن . كما ينبغي في هذا العرض أيضا ألا نغفل النظام السياسي الفرنسي ذاته ، وعلى الأخص المؤسسات الدستورية التي أقامها دستور الجمهورية الخامسة . للفرنسية . ونتناول كل هذه الموضوعات بشيء من التفصيل .

١ - النظام الانتخابي الفرنسي وأثره على نظام الأحزاب :

يذهب بعض للكتاب ، إلى القول ، بأن السبب وراء النظام الحزبي الفرنسي هو للنظام الانتخابي (٢٩٧) فنظروا لأن الانتخابات التشريعية تقوم على أساس الانتخاب الفردي بالأغلبية على دورتين ، فقد أدى ذلك إلى اتجاه الأحزاب الفرنسية للتكتل خلال الدورات الأولى في كتلتين : كتلة اليمين وكتلة

(380) Borella, op, cit, note 306; pp, 49 et ss.

Lipson, op cit, Note 62, p.p 171 et s.s.

Quermonne, op, cit, Note 306, pp. 411 - 412.

Guillaume Baccot, op, cit, note 306; pp. 21 et ss.

(381) Leclercq : op, cit, note 306; pp, 272 et 273.

U. M. Cotteret et C. EMERI, op, cit, note 277; pp. 48 et ss.

Charlot, op, cit, note 24; pp. 225 et ss.

اليسار ووفقا لهذه النظرية ، فإن الانتخاب للفردى بالأغلبية على دور واحد ، تشجع نظام « الحزبين » بينما الانتخاب للفردى على دورتين يفتح بين « الانتخاب للفردى على دور واحد والتمثيل للنسبي » بمعنى أنه يشجع على تعدد الأحزاب إبان الدور الأول وكل منها يحدهو الأمل في الفوز ، فما أن تنتهى معركة الدور الأول (للقائمة على التعدد) حتى تسارع الأحزاب الى التجميع في كتلة مع الأحزاب المتقاربة معها سياسيا ، من أجل انتزاع النصر من الكتلة المضادة ، ومما ساعد على تفتت الأحزاب وتحددها إبان الدور الأول أن القانون يسمح للمرشح بدخول ، الدور للثاني متى حصل على ١٠٪ من أصوات الناخبين (وقد ارتفعت هذه النسبة الى ١٢,٥٠٪ عام ١٩٧٦) .

ويؤكد اصحاب هذه النظرية رأيهم ، بالاستند الى طريقة انتخاب رئيس للجمهورية منذ عام ١٩٦٢ ، فهذا أيضا يقوم الاختيار على أساس الانتخاب للفردى بالأغلبية على دورتين ، ولكن يشترط لنجاح أحد المرشحين حصوله على الأغلبية المطلقة ، فإذا لم ينجح أحد في ذلك ، أعيد الانتخاب في المرة الثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات . ولذلك يؤثر نظام الانتخاب للرئاسي في النظام السياسي الفرنسي ككل ، وعلى الأخص في تجميع الأحزاب السياسية في كتلتين : فالأمل الذي يحدهو كل حزب في حل مرشحه الى قصر الاليزيه ، في الدورة الاولى ، سرعان ما يتبخر أمام الفنتاج ، ويصبح على كل حزب لم يصل مرشحه للدورة الثانية أن يختار أحد « المرشحين » وغالبا ما يكونان ممثلين لاتجاهات سياسية متعارضة ، ويترتب على الاختيار ان تنقسم الأحزاب ، تبعا لذلك الى فريقين .

هذه النظرية ، وإن كانت تسيدو للوحة الأولى ، منطقية ، إلا أنها لا تخلو من النقد : فبالنسبة للنظام الانتخابي ، يمكن للمراقب أن يلاحظ أن الأحزاب هي التي تختار النظام الانتخابي ، بل إن التواريخ الفرنسية تؤكد لنا ، أن الفرنسيين قد دأبوا من وقت لآخر على تغيير النظام الانتخابي وقد فعلوا ذلك كل انتخابين أو ثلاثة في لفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٥٨ (٣٨٤) ولكن ذلك لم يؤثر على النظام الحزبي ولم يغيره فقد تزايد

(٣٨٤) وما هم الفرنسيون يدعون مرة أخرى الى تغيير نظامهم الانتخابي والأخذ بتقوية التمثيل للنسبي ، لكن كان اليسار الفرنسي يعارض به حتى تحقق التسوية بين هذين الأسس التي يحصل عليها كل حزب وانماضه التي يشتملها في السجينة التشريعية وقد تالتت الامور جالبة بتحقيق ذلك ، ان الانتخابات للرئيس هي هناك .

قوة حزب من الأحزاب أو يضعف ، غير أن ذلك لا يؤثر مطلقا في أسس نظام تعدد الأحزاب ، ولذلك يمكن القول دون تردد أن للنظام الانتخابي نفسه كانه يتغير بتغير علاقاته للقوى بين الأحزاب المختلفة ولكنه لم يكن هو العامل الحاسم في تغير النظام الحزبي (٣٨٣) .

أما القول ، بأن انتخاب رئيس للجمهورية بالاقتراع المباشر على دورتين هو السبب في النظام الحزبي الفرنسي ، فهو بدوره قول خاطئ ، فهذا النظام لم يكن سببا في نشأة نظام « الكتلتين » في فرنسا ، ولا يمكن أن يكون سببه في بقاء هاتين الكتلتين .

وتفصيل ذلك ، أنه رغم تشابه نظامي الانتخاب والتشريعي والرئاسي ، فإن أثر الانتخابات الرئاسية في قيام « الكتلتين الحزبيتين » تبدو أقل كثيرا من أثر الانتخابات التشريعية في هذا المجال : فالانتخابات الرئاسية ، لا تترك أي مجال لاتفاق الأحزاب على الدور الثاني ، حيث لا يمكن مثلا الاتفاق على تنازل مرشح حزب لصالح آخر ، فالحائزون يتكفل بتحديد المرشحين للذين يتقابلان في الدور الثاني (المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول) وليس هناك أي « تنازل » يمكن أن يقدمه أحد الأحزاب للأخر في هذا الصدد ، فلا يمكن للحزب الذي نجح مرشحه للرئاسة أن يتنازل بالقبول لحزب آخر عن دائرة معينة في مقابل تأييد هذا الحزب الأخير للمرشح الأول . فانتخابات الرئاسة ليست فيها « دوائر » أضف إلى ذلك في النهاية أن اختيار مرشح أحد الأحزاب لرئاسة الجمهورية ، بدلا من أن يضمن على الأحزاب التي ساندته ، طابع المساواة ، سيؤدي على العكس ، إلى شعور حزب « للرئيس » بمكانته وتفوقه ، وعلى الأحزاب الأخرى أن تتحمل تبعات هذه « الزعامة » .

كل هذه العوامل (٣٨٤) ، من شأنها أن تؤدي للتباعد بين الأحزاب ، أكثر مما تؤدي إلى تكتلها ، بل أكثر من ذلك ، فإن الانتخابات الرئاسية

[Le Monée, dossiers et documents, No. 338; p. 49 et p. 132.

(383) . Lipson, op. cit, note 62; p. 174.

لا تؤدي دائما إلى الاحتفاظ بنظام « الكتلتين » في ظل تعدد الأحزاب ، قد تؤدي الانتخابات الرئاسية إلى تأكيد « تحالف سابق عليها ، كما كان الحال عام ١٩٧٤ ، حين أدت اللوفا المفاجئة لجورج بومبيدو ، وعدم استحالة الأحزاب لتلك الانتخابات بوقت كاف ، إلى الاحتفاظ بكتلتها السابقة . التي أبرمت من أجل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٢ ، ولكن الانتخابات الرئاسية قد تؤدي على العكس ، إلى وضع نهاية لتلك « الكتلات » فالأمر يتوقف في النهاية على « الانتماء الحزبي » لكل من المرشحين ، ولعل ما حدث في انتخابات ١٩٨١ الأخيرة ، تحليل على مدى ما أصاب « الكتلة للحكم » من انقسام بسبب الانتخابات الرئاسية أولا ، ثم بسبب هزيمة هذا الكتلة في الانتخابات تاليا .

ولذلك ، يضطر المرء إلى البحث عن تفسيرات أخرى للنظام الحزبي الفرنسي ، تفسيرات مستمدة من تركيب المجتمع الفرنسي ، وظرومه الاقتصادية والسياسية .

٢ - العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفرما على نظام الأحزاب الفرنسي (١٨)

في محاولة ، لشرح النظام الحزبي الفرنسي ، يقرر ليبسلي ليبسون ، أن من العوامل التي يمتنع الالتفات إليها في هذا الصدد ، عاملا تاريخيا « يتعلق بالزمن وتسلسل الأحداث » من الأمور الفريدة في نوعها بالنسبة لكل شعب من الشعوب . فالثورة الفرنسية بدأت متأخرة (١٥٠ عاما بعد الثورة الانجليزية مثلا) ولكنها تطورت بعد وقوعها إلى ثورة أكثر صفا . وتميزت بالتغيير المقترح بالعنف ، وشمل هذا التغيير كل نواحي الحياة : الكنيسة والطبقة الوسطى والعمال والمبادئ السياسية والبنية الدستورية ووجدت فرنسا التي تأثرت أصولها وجنورها بهذه العاصفة أن من الصعب إيجاد الاستقرار بعد ذلك . وما يميز للثورة الفرنسية في الواقع عن ثورتى إنجلترا وأمريكا هو أن ما بدأ في فرنسا سنة ١٧٨٩ لم يفتحه أبدا (٢٠٠٠)

Lopson, op cit, note 62; pp, 175 et ss.

G. Baccot : op, cit, note 306; p. 32.

Sorolla, op cit, note 306; pp, 65 et ss.

ويعكس نظام تعدد الأحزاب عدالت شعب متطرف في فريديته ، أما تكتلاته فهي قطيقات الصخور عبارة عن ترسبات لمشكلات معينة وفترات معينة ومبادئ معينة ، (٢٨) والواقع أن المرحلة التي بدلت في ١٩٥٨ ، كانت أحد فصول للتغير الدائب الذي عرفته فرنسا ، على للصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، وكان لابد أن يترك هذا للتغير اثره على الأوضاع السياسية عموما ، وعلى الأحزاب بصفة خاصة .

أولا - التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا في ظل الجمهورية الخامسة على الصعيد الاقتصادي :

يعتبر عام ١٩٥٨ في فرنسا ، تاريخا ذا أهمية على للصعيد الاقتصادي فهو تاريخ انضمام فرنسا للسوق الأوروبية المشتركة وانضمامها لمعاهدة روما . فمض هذا التاريخ ، بدأ الاقتصاد الفرنسي يأخذ مسارا رأسماليا متطورا : فالأفكار القديمة القائمة على تنظيم الاقتصاد تنظيما مختلطا ، بحيث يوزع النشاط الاقتصادي بين القطاعين للعام وللخاص تحت اشراف الدولة في ظل نظام « تخطيط حكومي » ، هذه الأفكار ستترك جانبا ، وسيخضع الاقتصاد للفرنسي إلى متطلبات « الاقتصاد للرأسمالي الحر » وما تمليه قواعد المنافسة الدولية ، وسيصبح المثال الأمريكي هو النموذج الاقتصادي المقبول من طرف للحكام ، والمسؤولين ورجال الأعمال وسيترتب على ذلك أن « النمو الاقتصادي » بعد أن كان مجرد أصل سيصبح حقيقة ملموسة : فمن ١٩٥٨ إلى ١٩٧٣ كان معدل النمو في فرنسا بنسبة ٥,٨٪ ، بحيث جاءت في هذا المحال في المرتبة الثانية بعد اليابان وقبل إيطاليا والمانيا والولايات المتحدة ، أما معدل الاستثمار فكان ٨٪ سنويا ، وهو من أعلى معدلات الاستثمار في العالم .

وقد ارتبط هذا النمو الاقتصادي بظاهرة أخرى ، هي « الانتاج » نحو تركيز الثروات الصناعية والتجارية والاقتصادية ، في مشروعات كبرى ، « انخفاض وحدت « الانتاج » للصغيرة : فعدد الاستغلالات الزراعية في فرنسا تقلص في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٠ من ٢٢٦٧ ، ٠٠٠ إلى ١٥٨٨ ، ٠٠٠

وبينما كان عدد المشروعات للصناعية المتدمجة عام ١٩٥٩ ، ٩٣١ مشروعا ، بلغ هذا الرقم ٢٢٤٠ عام ١٩٦٨ ، وفي عام ١٩٦٩ بلغت نسبة المصانع التي تحقق ٦١,٨٪ من رقم الأعمال للصناعية في فرنسا « ٨٦٪ فقط من مجموع المصانع (٣٨٩) » .

وأخيرا ، نجد أن الخاصة الثلاثة التي لتصف بها الاقتصاد الفرنسي وهو أنه أصبح لقتصادا يقوم على المنافسة في السوق العالمية ، ففي خلال ١٠ سنوات (١٩٥٩ - ١٩٦٩) زادت الصادرات الفرنسية بمعدل ٨,٥٪ سنويا وزادت الواردات بمعدل ١٠٪ .

وهكذا لتصف الاقتصاد الفرنسي ، خلال الجمهورية الخامسة ، بالانمو والتركز وارتباطه المستمر بالسوق العالي والنظام الرأسمالي ، وترتب على ذلك أن تحول المجتمع للفرنسي الى مجتمع « لتناجي » بما يبنئ على ذلك من تحولات لاجتماعية عامة .

على الصعيد الاجتماعي :

في عام ١٩٥٨ ، كان تعداد للشعب الفرنسي ٤٤ مليون نسمة ، وبلغ تعدادهم ٥٢ مليون عام ١٩٧٣ ، ولكن نسبة زيادة الأيدي « المنتجة » كانت أضغف خلال هذه الفترة فمن ١٠ ، ١٩ مليون من الأيدي العاملة عام ١٩٥٤ ، بلغ هذا الرقم ٤ ، ٢٠ مليون عام ١٩٦٨ ، ولكن ما بلغت للنظر خلال هذه الفترة هو التحول في التركيب الاجتماعي لهذه الأيدي المنتجة ، فبالنسبة للقطاع للزراعي والصيد انخفضت نسبة العاملين به في الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٨ ، من ٢٨٪ من مجموع العاملين في فرنسا ، الى ١٥,٧٪ فقط . أما للقطاع الصناعي والبناء فقد ارتفع في نفس الفترة من ٣٧٪ الى ٤٤,٧٪ وهكذا يبدو أن فرنسا الزراعية ، بدأت تخفئ شيئا فشيئا ، بينما أخذت المدن تتسع بشكل ملحوظ ، ومهما سكان المدن ، بحيث تقرر الاجتثاث أن عدد نمكان المدن سيصبح ٧٥٪ من الفرنسيين عام ١٩٨٥ مقابل ٦٢٪ فقط في عام ١٩٥٤ .

(387) (VI Plan 1971 - 1975) T. I. : p. 13.

Rapport annexe à la loi n 10 Juillet 1971.

ويلاحظ ، ان عدد « الماجورين » يتزايد في فرنسا بصفة مستمرة
منذ ١٩٦٢ الى ١٩٦٨ تزايد عدد الماجورين « غير الزراعيين » بأكثر من
١٦٪ وتبدو الزيادة بصفة خلسة بين صفوف العمال الذين بلغت نسبتهم
عام ١٩٧٤ ٣٨٪ من الأيدي المنتجة . وتبلغ نسبة العمال ٧٩٪ من
مجموع « الإجراء للصناعيين » بينما يشكل الموظفون ٩٨٪ والكوادر العليا
والتوسطة ١٣٪ .

أما الأيدي العاملة للزراعية فتبلغ نسبتها ١٤٩٪ من مجموع الأيدي
المنتجة وهي نفس نسبة الموظفين تقريبا (١٤٩٪) الذين يزداد عددهم
باستمرار ، خاصة في قطاع الخدمات . كذلك فإن الكوادر المتوسطة تزداد
بأطوار (من ٧٨٪ من مجموع الأيدي المنتجة عام ١٩٦٢ الى ٩٩٪ عام
١٩٦٨) بينما نجد أن « أصحاب الأعمال » سواء في القطاع الصناعي
أو للتجاري ، في انخفاض مستمر نتيجة لأزمة المشروعات الصغيرة الناجمة
عن التركيز .

ولا تختلف فرنسا ، في جوانب هذا التطور ، عن البلاد الرأسمالية
المتقدمة ولكنها تتميز عنهم بالهوارق للصارخة في الدخول بين الطبقات
الفقرية والطبقات (٣٠) للفنية .

ومن ناحية الديانة ، يتميز للشعب الفرنسي بأنه في أغليته يتبع
للذهب الكاثوليكي ، مع وجود بعض الأقليات الدينية (٣ الى ٤٪ فقط من
الشعب للفرنسي) ويواظب حوالي ٢٥٪ على ممارسة المبادات (خاصة
التياد الكنيسة يوم الأحد) بينما يحرس ٨٠٪ منهم على الالتزام
بالتعاليم والإجراءات الدينية في المناسبات الكبرى (الزواج ، تعميد الأطفال
عند الميلاد والصلوة على الموتي) .

(٣١) راجع من هذا القسم :

Nabila Kamel, op, cit, note 332.

Borella, op, cit, note 306; p. 71.

والنظر أيضا :

Jacques Lecallion : l'In ég alité des revenus - cujas — Paris
1970.

ومن الناحية الثقافية والإيديولوجية ، يمكن القول ، أن الشعب الفرنسي يخضع شيئا فشيئا لنموذج موحد من الثقافة Le conformisme culturel وذلك نتيجة لازمة للصحافة في فرنسا ، وما يترتب عليها من اختفاء الجرائد اليومية وجرائد الأحزاب ففي باريس مثلا ، كان هناك ٢٢ جريدة يومية . عام ١٩٤٥ ، ١٤ عام ١٩٥٤ ثم حبط المسد إلى ٩ فقط عام ١٩٧٢ . ذلك أن الجرائد الكبرى تستمد معظم دخلها من الإعلانات والدعاية . فنجد مثلا أن نسبة الدخول المحصلة من الدعاية تبلغ ٤٠٪ بالنسبة لجريدة (الحزب الشيوعي) و ٨٠٪ لجريدة الفيجارو (يمينية) . و ٦٣٪ بالنسبة لجريدة Le Monde .

وقد ساعد على خضوع الفرنسيين للنموذج موحد من الثقافة والمعلومات ، التطور الهائل للتلفزيون . ففي عام ١٩٦٠ كان الفرنسيين يمتلكون ٣٦٠.٠٠٠ جهازا للتلفزيون تبلغ قيمة المسد ١١.٠٠٠.٠٠٠ ل.١١٠٠٠.٠٠٠ جهاز عام ١٩٧١ .

ومكدا يمكن القول في النهاية ، أن فرنسا ، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، قد تحولت خلال الفترة الأخيرة إلى بلد اقتصادي ، استطاع تطوير الخدمات فيه بشكل مطرد ، وأن الطليقة الأيدي الإنتاجية الفرنسية ، صارت من « اللجورين » مع تطور نمبي هائل ومستمر . للعبئة المعاملة في الصناعة وإن فرنسا تشكو من التناوت الصارخ في الدخول بين الطبقات المختلفة ، ويخضع معظم شعبها لنوع موحد من الثقافة والمعلومات (٣١) .

فما أثر هذه التحولات ، على النظام السياسي ككل ، وعلى النظام الحزبي . بصفة خاصة .

ثانيا - أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية على النظام الحزبي :

يعتبر أثر التحولات الاقتصادية واجتماعية على النظام الحزبي ، من الموضوعات التي تثير جدلا لا ينتهي بين الكتاب ، ويبدو ، في كثير من الأحيان .

Borello, op. cit. note 300; pp. 72-73.

إن الربط بين القوى السياسية والصراع الاجتماعي ، يفتقر مسألة صعبة ، قد لا تعطي دائما الإجابة الواضحة لكل التساؤلات : فيمكن للمرء مثلا أن يتساءل لماذا ، رغم تشابه التركيب الاجتماعي للشعوب للصناعية المتقدمة ، نجد أن الحزب الشيوعي الإيطالي ، أو الفرنسي ، متمتاز بمكانة قوية في الحياة السياسية ، بينما للحزب الشيوعي في إنجلترا يشكو من الضعف ولا يلعب أي دور .

وبالنسبة لفرنسا ، فإن تحليل الأحزاب تبعاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يبدو كذلك أمراً صعباً : فالتسليم بأثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا ، كان يقتضي تطور النظام الحزبي فيها بشكل يساعد على تدعيم الأحزاب المثلة لمصالح الطبقة العاملة والمهاجرين بصفة عامة ، أي الأحزاب اليسارية ، ولكن الملاحظ أنه منذ تطور البنيان الاجتماعي والاقتصادي لفرنسا ، على النحو السابق بيانه حدث للعكس تماماً ، فباستعراض نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية (١٩٦٦) يمكننا ، دون غناء أن نكتين أن « اليسار الفرنسي والحزب الشيوعي ، ليسا وحدهما الممثلين للطبقة العاملة وأن « الحزب الديجولي والأغلبية الحاكمة بما فيها الوسط لا تحتكر تمثيل الطبقة البرجوازية » ، (انظر جدول رقم ٦) فهل يعني ذلك أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، لا أثر لها على نظام الأحزاب في فرنسا ؟ إن الإجابة بالطبع هي بالنفي ، فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لابد أن يكون لها تأثيرها . ولكن بالنسبة لنظام الأحزاب الفرنسي ، نجد أن هذا التأثير اتخذ طابعاً خاصاً ، فالتكتلات الحزبية الفرنسية قامت حول فكرة « صراع الطبقات » ولكن المعجيب أنها لم تنقسم تبعاً « للطبقات التي تمثلها » . إنما انقسمت هذه الأحزاب في تكتلاتها ، بحسب موقفها من فكرة صراع الطبقات ذاتها إلى قسمين : قسم منها « الأغلبية الحاكمة والوسط » يرفض فكرة « حزب الطبقة » بالنسبة لهم وللأحزاب الأخرى . فهم يعتقدون أنه من « السفسطة » الكلام عن « تمثيل مصالح طبقة معينة بواسطة أحد الأحزاب » . وفي الجانب الآخر نجد الأحزاب اليسارية التي تؤسس وجودها ، ووجود الأحزاب الأخرى على فكرة « صراع الطبقات » لقد أدرك الفريق الأول من

الأحزاب ، أنه في ظل الديمقراطية الليبرالية ، ومع تقرير حق الاقتراع العام ، لا يمكن أن يكون للحزب مثلاً « طبقة واحدة » أيًا كانت أهمية هذه الطبقة . ولكن الأمر يتطلب للحصول على أصوات « الطبقات الشعبية » كذلك . بينما ظل الفريق الثاني « حنبس المواقف الأيديولوجية » ، فتصور أن الهدف الذي يسعى إليه ، يقتضي أن يكون مثلاً للطبقة التي يدافع عن مصالحها في ظل تطور اقتصادي واجتماعي أصبح يفرض « الصراع » الاجتماعي . ولكن تعدد الأحزاب للدخلة في كل تكتل ، يدل بذاته ، أنه لا يمكن وضع قواعد جامدة . وآلية تربط بين الأحزاب والطبقات (٣٧) .

وأيًا كان الأمر ، فإن تصور كل فريق للمسألة ، يقتضي بعض الإيضاح :

ـ الأمة فوق الأحزاب والطبقات :

هذا هو للشار الذي ترفعه الأغلبية الحاكمة والذي أتت به للمجابهة على فكرة « صراع الطبقات » فبالنسبة لهم ، ترتفع المصلحة الوطنية على كل الخلافات اليومية والمعارضة للطبقات الاجتماعية . ففي خلال الأزمات ، وخاصة للحروب يتضح جليا أن « فرنسا » فوق « الفرنسيين » . ومن هذا المنطلق ، يؤكدون أن « ديغول » وأنصاره هم أصحاب الحق في حكم فرنسا ، لأنهم وحدهم الذين يتكلمون باسمها ، لذلك فمن المبادئ العامة ، ينزل الديجوليون إلى حيز للتطبيق ، فيسمعون لى أن يكونوا « المعبرين عن رغبات الأمة في مجموعها بما تضمه من طبقات مختلفة ومصالح متضاربة » فالحزب الديجولي إذ يرفض أن يكون حزب « الطبقة الليبرالية » يذهب إلى حد أنه يرفض أن يوصف بأنه حزب ، فهو ممثل للشعب الفرنسي كله ، أو لم يقيم ديغول

(٣٧) ويوضح ليسلى لبيون ذلك بقوله أنه نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية يجد المواطن نفسه مرتبطا بحزب معين فيما يتعلق بمشكلة معينة . ومرتبطا بحزب آخر بالنسبة إلى مشكلة أخرى ، وبحزب ثالث إلى مشكلة تختلف عن المشكلتين السابقتين وهو ما يفسر تدخل « الطبقات » وتمثيل الأحزاب « المختلط » وأن المؤيدين لحزب معين وإن كانوا في أغلبهم من فئة معينة (٥٠ ٪) مثلا من ناخبي الحزب الشيوعي من العمال) إلا أن الحزب الواحد لا يقتصر تأييده ولا يحصل على أصواته من طبقة واحدة من الطبقات فحسب .

Lipson, op, cit, note 62; p. 177.

Borella, op, cit, note 306; pp. 74 - 83.

عند عودته للحكم نظامه بمسلادة « الاتحاد الوطني من أجل الجمهورية » ، وأكد جاك شيراك هذا الاتجاه حين تجديد الحزب الليجولي تحت اسم « للتجمع من أجل الجمهورية » ، لذلك ، يقال عن الحزب الليجولي أنه « حزب انتخابي Parti d'électeurs » فهو لا يعتمد فقط على « الطبقة العليا » ولا يستمد قوته من « الجماهير الشعبية » إنما هو يسعى لاكتساب كل « هيئة للتأخين » في مجموعها ويطلب منها الثقة والمساندة ، حتى تقوى الدولة فتطو كلمة الأمة ، وتسمو الإرادة الشعبية ويبدو أن الحزب الليجولي قد نجح إلى حد ما في تحقيق هذا الهدف ، حيث أنه أكثر الأحزاب التي تتق التشابه بين التركيب الاجتماعي والمهني لمؤيديه ، ولتركيب الاجتماعي والمهني للمجتمع الفرنسي ككل (راجع في ذلك جدول رقم ٦) وفي داخل تكتل « الأغلبية » نجد أحزاب الوسط والرايديكاليين ، الذين يرفضون بدورهم فكرة « حزب الطبقة » ويساندون للنظام السياسي الفرنسي ، ويرفضون تحطيله طبقا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فهذا للتطيل « غريب » عن أسلوب تفكيرهم . فكل ما يوجهونه من نقد للنظام هو ازدياد سلطات ومكانة رئيس الجمهورية ، وازدياد ضعف السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية ، واحتكار الليجوليين للحكم . ذلك أن « الوسط الفرنسي » ممثل « البورجوازية الصغيرة » ، كان هو بنفسه ضحية تركيز السلطات ، وسيطرة الأغلبية على الحياة السياسية ، وهو يشبه في ذلك الطبقة التي يمثلها التي كانت ضحية للتركز الاقتصادي . فهذا للتركز الاقتصادي والسياسي ، هو ما تنتقده مجموعة الأحزاب ، أحزاب « المعارضة » التي تصر على الرجوع للخلاف بينها وبين المجموعة للحكمة إلى فكرة صراع الطبقات .

للدولة : جهاز بين أيدي الطبقة الرأسمالية لتحقيق مصالحها . هذا هو للشعار الذي ترفعه أحزاب اليسار ، في مواجهة شعار « الأمة فوق الجميع » الذي تستخدمه الأغلبية ، فالحزب الشيوعي الفرنسي ، منذ مؤتمره الخامس عشر (يونيو ١٩٥٩) يصف نظام الجمهورية الخامسة ، بأنه « للنظام الذي يخدم مصالح الاحتكارات الكبرى Le pouvoir des monopoles »

ويرى الحزب أن مثل هذا للنظام يؤدي بالضرورة إلى زيادة للمادة في صفوف الطبقات الشعبية والعاملة وهو ما يتعارض « مع مصالح الأمة » التي يدعي « الليجوليون » الدفاع عنها . لذلك ، يرى الحزب أن الحركة تقتضي تجميع

كل القوى الشعبية والعمالية المضارة من سياسة الاحتكارات ، لمقاومة هذا النظام للرأسمالي الاحتكاري وأن المعركة تتلخص في النهاية ، في معركة طبقية من جانب الطبقات المستقلة وفي مواجهة للطبقات التي تستغلها (٣٦) .

هذه النظرية ، التي يتبناها الحزب الشيوعي الفرنسي ، تقترب من تلك التي تأخذ بها أحزاب اليسار المتطرف ، وعلى الأخص للحزب الاشتراكي الموحد ، الذي يضيف لهذا التحليل ، أن مؤسسات الجمهورية الخاصة ، ليست فقط ، خاضعة لمصالح الاحتكارات الكبرى ولكنها بالإضافة لذلك ، عملت على تدعيم سلطة رئيس الدولة حتى يتمكن من الفصل في الخلافات الداخلية التي تثور في داخل الطبقة البورجوازية . أما البرلمان ، فهو مجرد واجهة تدعى أنها تعبر عن إرادة الأمة بينما هي لا تفعل أكثر من اتخاذ القرارات من جانب ممثلي للرأسمالية والتكنوقراط Les technocrates . تلك القرارات التي لا تعدو أن تكون تقنيا لوسائل الدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة .

لذلك ، فإن للحزب الاشتراكي الموحد ، يدعو إلى تجميع « الطبقة المضارة » من هذا التطور ، خارج المؤسسات التي أنشأتها للبورجوازية ، فهذه الأخيرة لا يمكنها أن تتخذ قرارات فاصلة في القضايا الكبرى ، ولا يمكنها أن تحقق التوازن بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية (٣٧) . وهكذا ، نرى أن هذا الفريق الثاني ، يؤكد أن مؤسسات للجمهورية الخاصة ، هي من العوامل التي أدت الانقسام بين الطبقات (الذي كان قائما بالطبع قبلها) ولكنه ساعد على تبلور هذا الانقسام ولتحكاسه على نظام الأحزاب . فإلى أي حد يصدق هذا القول ؟

(٣٦) انظر في نظرية الحزب الشيوعي الفرنسي في هذا الصدد :

La capitalisme monopoliste d'Etat.

Ouvrage collectif. Editions sociales, Paris 1971.

(393) Borella, op, cit, note 308; pp, 88 - 90.

(٣٧) المصدر :

جدول رقم ٦

التركيب المنهجي والاجتماعي لتلخبي الأحزاب السياسية في فرنسا:
الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٣ (١٩٤٠)

التقسيم الاجتماعي للتلخبيين (بمعدل ١٠٠٪)	الهيئة للتلخبة مجتمعية	الحزب الشيوعي الفرنسي الديمقراطي	اتحاد اليسار الاشتراكي الديمقراطي	حركة الاصلاح الحكومية	الأغلبية
(٣)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
أولا - الجنس :					
الذكور	٤٨	٥٨	٤٩	٥٧	٤٣
النساء	٥٢	٤٢	٥١	٤٣	٥٧
ثانيا - السن :					
من ١٠ إلى ٣٠ سنة	٢٩	٣٤	٢٩	٣٠	٢٥
من ٢٥ إلى ٤٩ سنة	٢٩	٣٦	٣٢	٣٢	٢٨
من ٥٠ إلى ٦٤ سنة	٢٢	٢٤	٢٦	٢٦	٢٣
٦٥ سنة فأكثر	٢٠	١٦	١٣	١٧	٢٤
ثالثا - أماكن السكنى :					
القرى الزراعية	٣٠	١٤	٢٣	٢٥	٣٧
لكن أقل من ٢٠ ألف ساكن	١٥	١٤	١٢	١٢	١٧
لكن من ٢٠ إلى ١٠٠ ألف ساكن	١٢	١٨	١٤	١٤	١٢
لكن أكثر من ١٠٠ ألف ساكن	٤٥	٢٨	٣٦	٢٦	٢٢
باريس وشواطئها	١٧	٢٦	٢٠	١٨	١٢

٣ - المؤسسات الدستورية الفرنسية ولورها على نظام الأحزاب : (٣١)

يرى انصار هذا الرأي ، وهم كثيرون في فرنسا ، أن النظام الحزبي الحالي هو الحصلة الطبيعية للمؤسسات الدستورية التي جاءت بها الجمهورية الخامسة (٣٢) .

بالأغلبية من اشتركوا في وضع مؤسسات للجمهورية الخامسة ، كانوا يميلون الى خلق نظام حزبي ثنائي رغبة منهم في التخلص من النظام الحزبي القديم ، القائم على التحد ، والذي كان السبب في عدم الاستقرار السياسي والحكومي لذلك ذهب البعض للمطالبة باتلمة للنظام الانتخابي بالأغلبية على دور واحد متأثرين في ذلك بالنظام الإنجليزي وما أدى ليه هذا للنظام من استقرار سياسي لكن الأمر وقف عند « الاقتراح » ولم ير للنور خوفا من أن يكون الحزب الشيوعي أكثر المستفيدين من هذا النظام ، لذلك أعاد مؤسسو الجمهورية الخامسة نظام الانتخاب بالأغلبية على دورتين ، على أساس أن هذا للنظام يساعد على تحد الأحزاب في الدور الأول ، ويجبرها على التكتل خلال الدور الثاني ، من خلال اتفاقات للتنازل ، فبنشا بذلك نوع من « ثنائية التكتلات » وخاصة خلال الانتخابات . ولكن هذا النوع من « الثنائية » لم يكن ليضمن الاستقرار الحكومي وقد أثبتت ذلك تجارب للجمهورية الثالثة ،

لذلك ، نظرا لعدم مقدرتهم على إنشاء هذا للنظام الحزبي « المزوج » لجأ مؤسسو للجمهورية الخامسة الى تعويضه ببعض الاجراءات التي تهدف الى الحصول على مزاي هذا للنظام وخاصة الاستقرار الحكومي ، ولكن بوسائل مختلفة . لذلك يمكن القول دون مبالغة أن معظم تمديداتهم الدستورية كانت من أجل الحصول على الاستقرار الحكومي الذي يوفره للنظام الحزبي « الثنائي » مع الاحتفاظ لفرنسا في نفس الوقت بطابعها للديمقراطي القائم على تمثيل كافة الآراء والاتجاهات أي طابع للتحد .

Borella, op, cit, note 306; pp. 50 et ss.

Quermonne, op, cit, note 306; pp. 412 et ss.

[396] G. Baccot, op, cit, note 306, pp. 24 et ss.

الحزبي ، ولتحقيق هذا الهدف ، لجأ أنصار الجمهورية الخامسة ، إلى تأكيد سلطة الدولة في الجمهورية الخامسة ، وهي لا يمكن أن تستند إلا على نظرية الحزبية فنرتب على ذلك أن أصبحت الدولة « للحيدة » كما أراد لها أنصار الجمهورية الخامسة من الناحية للنظرية « دولة » حزبية « من الناحية العملية ».

أولا - تدعيم سلطة الدولة في مواجهة الأحزاب في الناحية الدستورية :

لتأكيد سلطة للدولة ، في ظل نظام تحدد الأحزاب ، اتجه مؤسسوها للجمهورية الخامسة إلى تضمين الدستور مجموعتين من الأحكام ، ترمي أولهما إلى تدعيم السلطة التنفيذية وتجنبيها ويالات « الصراعات الحزبية » أما الثانية فتهدف إلى الإفادة مما تؤدي إليه المجموعة الأولى من الأحكام ، عن استقرار حكومي وتدعيم للسلطة التنفيذية ، ومد هذا الاستقرار إلى المجال التشريعي رغم بقاء البرلمان للسلطة الرئيسية « للمبارزات الحزبية » ففيما يتعلق بالمجموعة الأولى من الأحكام ، كانت نية مؤسس الجمهورية الخامسة واضحة لا غموض فيها : إعطاء للدولة سلطة عليا ، ممثلة في شخص رئيسها سلطة تسو وتطو على ملطات الأحزاب (٣٧) . وللتوصل إلى هذه النتيجة تقرر انتخاب رئيس للجمهورية بالانتخاب (٧ سنوات) تجله بعيدا عن « الصراعات الحزبية » ولكن « سمو » للرئيس على الأحزاب ، لا يتأتى فقط من انتخابه مباشرة من قبل للشعب ، بل أيضا من الملطات التي أعطاهما إياه الدستور : فهو صاحب الحق في اختيار رئيس الوزراء ويرتبه في تكوينه لمجلس الوزراء .

حقا ، ان للبرلمان مازال من حقه طرح الثقة بالحكومة وإسقاطها ، ولكن مؤسس الجمهورية الخامسة ، حاولوا قدر الامكان للحد من آثار سلطة البرلمان « حتى لا تؤدي الصراعات الحزبية في داخله ، إلى المساس باستقرار السلطة التنفيذية » .

حقا ، ان « رئيس الوزراء » اذا طرح للثقة بحكومته أمام البرلمان ، ولم يحصل على تأييد الأغلبية ، سقطت بالحكومة ، ولكنه غير ملزم (حسب

(397) Léo Hamon : une république présidentielle (institution et vie politique de la France actuelle) tome 2 Bordas, Paris 1977.

تفسير نص المادة ٤٩ من الدستور) بطرح الثقة على البرلمان : فإذا طرح « أمر الثقة » Motion de censure بناء على اقتراح الهيئة التشريعية ، فيلزم أن يحصل قرار إسقاط الحكومة على أغلبية أعضاء البرلمان جميعا ، وليس الصوتين نصف ، بمعنى آخر أنه لا يحتسب ضد الحكومة إلا من صوتوا ضدها بالفعل بمعنى أن الغائبين والممتنعين عن التصويت يصوبون لصالح الحكومة ، أى يعتبرون وكأنهم قد صوتوا لصالحها .

ولكن المزايا التي تتمتع بها السلطة التنفيذية ، في مواجهة السلطة التشريعية لا تقف عند هذا الحد ، بل تتعداه لتشمل أيضا ما تتمتع به الحكومة من حق إصدار القوانين « بمرسوم » . وهنا نصل الى المجموعة الثانية من الإجراءات التي اتخذها مؤسسو للجمهورية الخامسة : فوؤلا لم يكتفوا بإبعاد السلطة التنفيذية عن مخاطر الصراعات الحزبية في البرلمان ، بل أراحوا بالاضافة لذلك ، الافادة مما تؤدي إليه المجموعة الأولى من الإجراءات من استقرار حكومي ، وتحقيق هذا الاستقرار في مجال « السلطة التشريعية » . لذلك انتهزوا فرصة تدعيم سلطات الحكومة واستقلالها لتخصيص « الوظيفة التشريعية » من مساوئ للتعدد الحزبي وتقلباته : وفي هذا المجال لا نكتفي بالإشارة إلى سلطة الحكومة في إصدار قوانين بمرسوم بل أيضا إلى ما يحتفظ به الدستور للحكومة من سلطة تشريعية واسعة ، تمكنها من توجيه عمل البرلمان (٣٧) وهناك أخيرا سلطة رئيس للجمهورية في الفصل في القضايا الهامة بالرجوع مباشرة إلى الشعب عن طريق الاستفتاء . أو في اتخاذ الإجراءات التي تفرضها الظروف الاستثنائية (نص المادة ١٦ من الدستور) .

وهكذا يتضح قصد مؤسس للجمهورية الخامسة وهذهم : سلطة تنفيذية قوية يرأسها رئيس للجمهورية ، الذي يسمو على كل الأحزاب السياسية مع ترك « الهيئة التشريعية » لتصبح الساحة التي تتبارى فيها الأحزاب السياسية ، حتى تحقق هذه الهيئة ما ينبغي أن تتسم به من « تمثيل للرأي العام بكل فئاته » .

(398) J. luc Parodi : le rapporteure le legislatif et l'executif
sons la vol. Republique Prenes de la F.N.S. p No. 17 .
A. Colein Paris 1972. pp. 65 et ss.

هذه الصورة ، تترك ، للأحزاب دوراً ضئيلاً في توجيه الحياة السياسية لا يتجاوز الدور الذي حدثه لها المادة ٤ من الدستور « المساهمة في توجيه الرأي العام إبان الانتخابات *Concours à L'expression du suffrage* » أي تقديم المرشحين للنخبين وإعداد البرامج الحزبية . هذا مع ملاحظة أن الأحزاب لا تستطيع أن تلعب هذا الدور الموكل لها بموجب نص المادة ٤ من الدستور في أهم الانتخابات ، الانتخابات للرئاسة ، إلا على حساب نظام الأحزاب نفسه على اعتبار أن رئيس الجمهورية • لا ينتمي إلى حزب معين ولا يمثل حزباً معيناً لأنه ممثل « الأمة » وهو فوق الأحزاب جميعاً (٣٩٩) :

وحتى إذا رجعنا إلى المستوى البرلماني ، ألا يؤدي نظام الجمهورية الخامسة ، إلى تجريد نظام الأحزاب من مضمونه : ليست الانتخابات والتنظيمات المهنية هي « المفاوضات الحقيقية » للسلطات والممثلين للطبقات لمصالح الطبقات الاجتماعية التي تمثلها ؟ ليست المطالب التي يتقدمون بها ، أكثر صدى من المواقف التي تتخذها الأحزاب في ساحة البرلمان ؟ ألا يدل ذلك أن الحياة الحزبية لا تدعو أن تكون مجرد وهم ؟ وأن للنظام الحزبي ، بهذه الصورة ، في فرنسا ، قد تجرد من كل معنى سياسي ؟ العجيب ، أن الإجابة على هذا التساؤل ، جاءت بالتأكيد ، ولكن من جانب « اليمين » و « اليسار » في آن واحد ، فالييسار يلجأ لاتهام النظام بتجريد الحياة السياسية من كل معنى حقيقي ، كوسيلة لتغطية فشله الدائم في الوصول إلى الحكم ، أما الأغلبية فتلجأ إلى تجريد النظام الحزبي من كل معنى سياسي كوسيلة للتخلص من ضغوط الأحزاب المارضة •

ثانياً : ولكن قوة للحكم وفاعليته تتوقف على نظام الأحزاب من الناحية العملية •

ولكن ، لا ينبغي على المرء في هذا الصدد أن يتعاضد في المبالغة ولا أن يقف عند « الأحكام الدستورية » النظرية ، للجمهورية الخامسة : لقد أُرَادَ هؤلاء مقاومة مساوئ النظام الحزبي القديم ، ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة

(٣٩٩) وقد أدرك رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة جيداً هذه الحقيقة ، فتمسكوا بالانتخابات بعيداً عن أحزابهم ، باعتبارهم ممثلين الأمة الفرنسية ككل (ديجول وبيومبيو وديستان وميتران) أو على الأقل لشريحة منهم غير محددة حزبياً ، ولكنها تضم كافة الاتجاهات السياسية و Duclos (الحزب الشيوعي) تقدم للانتخابات الرئاسية ، لا باعتباره ممثلاً للحزب ، ولكن باعتباره مرشح كل القوى الديمقراطية والعمل و Rocard (الحزب الاشتراكي للبريد) على أنه يمثل كل الاتجاهات الاشتراكية ، وليس ممثلاً لحزبه نفسه •

لأنهم قد نجحوا في ذلك . حقا إن الإجراءات التي سبق أن ذكرناها ساعدت على حد كبير على الاستقرار الحكومي ، وعلى ضمان استقرار الوظيفة التشريعية ، كذلك " ولكن هذه الإجراءات ، وحدها ، لا تكفي لضمان استقرار النظام السياسي بصرف النظر عن سلوك « الأحزاب المختلفة » ، فالواقع العملي يختلف عن الأحكام النظرية . ثانيا : ولكن قوة الحكم وفاعليته تتوقف على النظام الحزبي من الناحية العملية (١٠) أن سمو رئيس الدولة والمركز القوي للحكومة في مواجهة البرلمان ، لم يتحققا عملا في فرنسا ، إلا عن طريق « الأحزاب » أو بمعنى أدق ، عن طريق تكوين جبهة قوية والحفاظ عليها . فالنظام السياسي الفرنسي ، الذي تكون خلال الجمهورية الخامسة ، لا يقوم على قوى خفية بإمكانها أن تفرق بين الناخب في حالة اختياره لرئيس الدولة ، والناخب في حالة اختياره للنواب ، بحيث يكون في الحالة الأولى « صوت الأمة للعبر عن المصلحة العليا للقومية » وفي الحالة الثانية « مجرد ممثل لما يسود المجتمع من انقسامات » ، حقا ، إن انتخابات رئيس الجمهورية بالطريق المباشر وسيلة فعالة للحد من « الخلافات الحزبية » ، نظرا لأن الحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات ، يتطلب أن يبتعد الرئيس عن كل خلاف ومنازعات وأن يرتفع فوق الأحزاب . والا يكون رجل حزب واحد .

ولكن ذلك لا يمنع من أن الرئيس لن يكون أيضا « موحد الأمة » ؟
 فالحكم يعني الاختيار ، أي الأخذ بأحد للطلول المطروحة ونبيذ للطلول الأخرى ، أو بمعنى آخر هو الانحياز إلى « جانب » ضد « جانب آخر » فالرئيس ، متى وصل إلى الحكم ، أصبح رجل « القوى التي ساندته » ، والمصالح التي يمثلها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، ولا يمكن لكل ذلك أن يكون موضع « إجماع الأمة » ، لذلك فالرئيس بدوره لا يمد أن يكن مؤسسة « حزبية » يتوقف مدى نجاحها على وحدة النظام ، بمعنى أن تكون « الأغلبية الرئاسية » هي نفسها « الأغلبية البرلمانية » . وقد كان هذا هو الوضع في فرنسا منذ عام ١٩٦٢ ، وتصل للكتاب : ما الذي يمكن أن يحدث في النظام السياسي الفرنسي ، لو أن « الأغليبتين » لم تكونا كتلة واحدة

(400) Borella op, cit., Note 306 pp.53 et ss.

Bacot op, cit., note 36 p. 26 et 27.

من الأحزاب ، ويبدو هذا للتساؤل « النظري » في حينه ذات أهمية قصوى في الوقت الحالي ، بعد انتخاب الرئيس ميتران ، ووجود أغلبية برلمانية « يمينية » (١٠) .

إن الدستور الفرنسي لا يحول دون قيام أغلبية برلمانية مختلفة عن « الأغلبية الرئاسية » ويكون بإمكان الأغلبية البرلمانية ، استقاط للحكومة ، أو العكس حين لا تنجح الأغلبية البرلمانية في الحصول على الرئاسة ، ولا يمكنها من ثم أن تفرض الحكومة التي تريدها ، طالما أن اختيار رئيس الوزراء والوزراء من سلطات رئيس الجمهورية المطلقة . لا شك أن للنظام سيتعرض في هذه الحالة لأزمة سياسية حادة وقد تم للتوقيع بخطورة هذه الأزمة ، من جانب الأغلبية ، بقصد للحفاظ على الأغلبية للرئاسة وللتنشيرية في آن واحد »

ونظرا لامكانية وقوع هذه الأزمة ، فإن للرئيس لا يمكنه بحال من الأحوال أن يظل للرجل المحايد الذي يقف من الأحزاب موقف « الحكم » : ففي حالة وجود أغلبية برلمانية معارضة له ، فإن للرئيس باسم « سيادة الأمة » لا تنقسم ، سيقوم بتعيين رئيس وزراء ووزراء متفقة مع الأغلبية للرئاسة مع إحداث بعض التحولات عليها (على الأغلبية للرئاسة) بقصد براعاة نتيجة الانتخابات (أي بإشراك بعض وزراء من الأحزاب المعارضة بقصد تكوين أغلبية برلمانية توافق للرئيس والحكومة) . في هذه الحالة قد تتفكك الأغلبية البرلمانية ويظهر في البرلمان أغلبية جديدة ، مؤلفة لسياسة للرئيس . ولكن الأغلبية البرلمانية قد « تصمد » وتعمل على قلب الحكومة . هنا إن يكون أمام الرئيس إلا حل البرلمان ، وإن يطلب من الشعب أن يبعث إليه بأغلبية برلمانية تتفق والأغلبية للرئاسة ، وبذلك يسترجع للنظام قوته ووحدة . ولكن إذا لم يحصل للرئيس على ما يريد ، هنا تتفاقم الأزمة لتصبح غاية في الخطورة : فالرئيس لا يملك حل البرلمان إلا بعد مضي عام كامل على حله في المرة السابقة . فلا يكون أمام الرئيس إذن إلا أن يرحل أو يخضع . فإذا رحل ، شرعت البلاد في اختيار رئيس جديد وتظل

(١٠) وهو ما دعا الرئيس ميتران إلى حل البرلمان ، وأدعوه إلى إجراء الانتخابات التشريعية في ١٤ و ٢١ يونيو ١٩٨١ .

الاحتمالات السابق بيانها قائمة ، ولذا خضع ، أصبح رئيس دولة في ظل نظام برلماني تقليدي ، وهنا تكون مؤسسات الجمهورية الخامسة قد انهارت من أسسها .

وهنا يمكن اثر المؤسسات الدستورية للفرنسية ، على النظام الحزبي . ففي ظل هذا للنظام الذى يقوم على مؤسستين رئيسيتين : رئيس للدولة من جهة والبرلمان من جهة أخرى ، لا يمكن أن نتصور أن تكون لدى المؤسستين من نصيب « كتلة حزبية » وأن تكون « المؤسسة الأخرى » من نصيب « الكتلة المعارضة » فليس هناك أى نظام سياسى يتحمل « ازدواج السلطات » فى الدولة ، ففي مثل هذه الحالة لابد من العودة الى « وحدة السلطات » وممارستها من جانب أغلبية متجانسة .

ثالثا - من المبادئ الدستورية الى التطبيق العملى : للدولة الحادية والدولة الحزبية :

من هذا العرض ، يتضح لنا جليا ، أن للنظام السياسى الفرنسى ، لا يمكن أن يستقر وأن يعمل بفاعلية الا اذا وجد وحدته فى حزب (أو فى كتل حزبي) يحافظ على الأغليبتين : للرئاسية والتشريعية . فالدستور الفرنسى ، يفرض نظاما حزبيا يتطلب الأغلبية ، وهى لا تتوافر لحزب بمفرده ، كما توضح ذلك نتيجة الانتخابات التشريعية والرئاسية ، لذلك فالنظام الدستورى ، يدفع الاحزاب مع تعددها الى « التكتل » . لذلك فإن الدولة فى ظل النظام الفرنسى لا يمكن الا أن تكون دولة حزبية ، ولا يمكن تصورها دولة « محايدة » وهذا هو جوهر التغيير الدستورى الذى اتت به للجمهورية الخامسة . فالدولة الحارسة لنقض زمانها ، وترتب على التطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية ، ترتب عليها أن أصبحت « السلطة » للضعيفة التى يقتصر دورها على حماية الطبقات المالكة والدفاع عنها فى مواجهة للطبقات «الخطيرة» غير المرغوب فيها ، لا من الطبقات المالكة ولا من للطبقات الاجتماعية للضعيفة . أن للدولة ذل الرأسمالية الحديثة ، تتطلب الاستقرار والاستمرارية ، اذن تركيز وتوحيد السلطة^(١٠٢) لتتوصل الى القيام بمهمتين أساسيتين ن

الأولى وتتمثل في المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الانسجام الاجتماعي للطبقات الضعيفة ، والثانية وتتمثل في القضاء على ما يعوق النمو الاقتصادي وعزل وابعاد كل من يقف في وجه هذا التحول .

لقد فهمت الأغلبية الحاكمة هذه التحولات ، وتلك الحقائق فهما صحيحا وعملت على وضعها موضع التنفيذ : فرغم كون هذه الأغلبية تسمى إلى حملة مصلحة الطبقات الحاكمة فهي لم تقع في خطأ اعلان ذلك جهرا ، ولكنها ظهرت بمظهر ممثل مصالح « الأمة » في مجموعها . لذلك ، فهم يسعون وفقا لمبدأ سياسى عام ، مؤداه أن السلطة ليست حصيلة الانتصار في معركة ، بل هي الوسيلة للفعالة لكسب المعركة ، وأنه في ظل نظام ديمقراطى ، يقوم على حق الاقتراع العام ، فإن للسلطة تكتسب ويحتفظ بها ، بفضل حزب قوى قادر على تجميع أصول الفناجين . وامام هذا المنطق من جانب التكتل للحاكم ، لا يكون امام الأحزاب المعارضة (التكتل المعارض) الا اختيار صعب : اما قبول للنظام ككل ، بمؤسساته مع محاولة تغييره من الداخل ، وبذلك تقبل المعارضة « قواعد اللعبة السياسية التى وضعا للخصوم » ، واما أن ترفض المعارضة كلية « للنظام » وتقف خارجة بقصد محله واقامة نظام بديل ، ولكن الأحزاب التى تلجأ إلى هذا الأسلوب تعرض نفسها لخطر أن تتحول إلى أحزاب « هامشية » تتركز الميدان خاليا للخصوم .

خاتمة

لقد بدلنا هذا البحث بقولنا ان موضوع الأحزاب موضوع شائك من الوجهتين السياسية والقانونية ، ونحن اذ نؤكد هذا القول مرة ثانية ، نضيف اليه ، اننا خلال دراستنا تبينا أيضا أنه شائك من الوجهة العلمية ، وتفسير ذلك انما بعد ان حاولنا دراسة النظرية العامة للأحزاب السياسية وبعد ان فرغنا من هذه الدراسة ، وجدنا ان هناك الكثير مما ينبغي قوله يصعد الأحزاب ، وأن البحث للولد ، ايا كان ، لا يمكنه ان يجمع بين الجانبين للعديدة لهذا الموضوع .

فهناك بعض الموضوعات التي اغفلها الجزء الأول من هذه الدراسة عن عمد ، بقصد ارجائها الى الجزء الثاني ، حيث تمثل هذه الموضوعات اساسا لمسائل قانونية ، أثرتا اثارتها عند دراسة للنظام القانوني للأحزاب المصرية لتكون للدراسة مقارنة ، فتحقق الفائدة المرجوة منها ، ومن ذلك على سبيل المثال ، احكام تكوين الأحزاب ، والرقابة على أنشطتها ، ومدى حرية للحكومة في حلها ، ولتنظيم الحزبي وعلاقته قادة الحزب بأعضائه .

غير أن هناك موضوعات أخرى اضطررنا لحجم للتعرض لها رغم أهميتها ومنها علاقة الأحزاب السياسية بالطبقات الاجتماعية ، وتقسيم الأحزاب الى أحزاب برامج وأحزاب لشخص ، فهذه الموضوعات اتضح لنا انها تدخل في دراسات « السميولوجيا السياسية » أكثر من تدخلها « بالنظام السياسي » ، ولا يمكن أن توفى حقها الا بدراسات متخصصة (٤٠٢) .

(٤٠٢) . منها مثلاً

(40v) Michels, op, cit., note 15, pp 171 et ss.

Charlot, op, cit., note 24.

وليقسأ

R. Aron : Introduction à l'étude des partis politiques,
journées des 26 et 27 Nvr. 1040, op, cit, note 124

G. Iaveau : Partis politiques et réalité sociale cahiers de la
N.S.P No. 3 Colin paris 1953

ولكن للدراسة التي تمنا بها تلتى بعض التساؤلات التي يحسن أن نلتقى الضوء عليها ، دون أن ندعى أننا نعطي لها إجابة مائنة ، فالنظم السياسية قل أن جمعت الفقه على رأى واحد ، وهى لا تتوقف على « رأى » ، بقدر ما تتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد على حدة .

فمن حيث أهمية الأحزاب ، وضرورتها في للنظم الديمقراطية المعاصرة . بين البحث جليا ، أنه لا مناص لأى نظم ديمقراطى في الوقت الحالى ، من الأخذ بنظام الأحزاب ، بحيث أصبح وجود الأحزاب ، وتمسدها في الوقت الحالى مرادفا لفكرتى الحرية السياسية والديمقراطية . ولكن هذه الدراسة اثبتت ايضا ، أنه أبعد من النقاش حول « أهمية الأحزاب أو عدم جدواها » وحول كونها تنظيمات تؤكد للديمقراطية أو على العكس تهددها ، أبعد من كل ذلك ، اثبتت هذه الدراسة ان للنظام الحزبى في بلد ما ، لا يخضع للمبادئ الدستورية للصلاصة ولكنه يؤثر في كيفية تطبيق هذه المبادئ ، بحيث ان للنظام السياسى في الوقت الحالى ، لم يعد متوقفا على الشكل الذى يحدهم . الدستور فحسب ، بل وايضا على الدور الذى تلعبه الأحزاب في ظل هذا النظام .

ان ظهور الأحزاب للجماعية وانتشارها ، ادى الى إعادة النظر في الاسس التي كان يتم وفقا لها تقسيم النظم السياسية^(١) فقد ظل الفقه لوقت طويل يقسم الأنظمة السياسية بحسب شكل « الحكومة » ، ولكن مع انتشار ظاهرة الأحزاب للجماعية ، التي بإمكانها أن تحصل على تأييد الملايين من الأفراد صار من الضروري أن نلاحظ أن « للنظم الدستورية » ، تقل في الواقع أهمية عن « القوى » التي تحرك هذه النظم ، فغالبا ما تؤدي هذه القوى الى إعطاء المبادئ الدستورية ، تطبيقا عمليا يختلف عن « المضمون » للنظري ، لقد ولدت الأحزاب ، كما رأينا ، من تقرير حق الاقتراع العام وانتشار النظم البرلمانية ، ولكن تطور الأحزاب كان مذهبلا لدرجة أنها تجاوزت الاطار الذى ولدت فيه ، بحيث أنه يعنى في الوقت الحالى ، لتحديد النظام السياسى لدولة ما ، الا يكتفى بالنظر لكيفية توزيع الدستور للاختصاصات (بمعنى

(404) G. Burdeau : Droit constitutionnel et institutions politiques
19ed L.G.D.J Paris 1980 p. 18

لننظر هل هو نظام رئاسي أو برلماني (بل ينبغي أيضا الأخذ في الاعتبار بالنظام الحزبي والكتلة التي تحتلها الأحزاب في الحياة السياسية .

وفي هذا الصدد أيضا ، يثور التساؤل ، أو المفارقة بين نظام « الحزبين » ونظام التعدد وبما كان الباحث بالطبع أن يعطي لهذا التساؤل إجابة ، تفاد مزايا كل نظام وعيوبه^(٤٠) .

١ - ففي نظام الحزبين ، عندما ينحلي الناخب بصوته يكون على ثقة من أن الحزب الذي يؤيده ، إذا نجح سيؤلف الحكومة ، وإذا فشل فسيكون المعارضة ، أما في نظم التعدد ، فلا يكون للناخب ولثقا ، أي المهمتين سيضطلع بهما حزبه .

٢ - في نظام الحزبين (وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) يعمل الحزب كمجمع للقوى والمصالح المختلفة في الدولة . فالحزب يجمع في عضويته أعضاء من مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، ويتم فيما بينهم للتفاهم على المسائل الأساسية (كالانتخابات للرئاسة) فيما يطلق عليه سياسة « للتوفيق » ، التي تساعد على تفاهم أعضاء الحزب وداخل الهيئة التشريعية وتضمن بالتالي لستقرار نظام الحكم .

٣ - أما في ظل نظم تعدد الأحزاب ، فرغم بعض الاستثناءات (كسويسرا والدول الاسكندنافية) غالبا ما يؤدي إلى عدم استقرار حكومي غاي حزب منها لا يمكنه بمفرده الحصول على الأغلبية ، فلا تتكون هذه الأخيرة الا بتكالف عدة أحزاب مختلفة للبرامج (وربما أيضا مختلفة المبادئ) فإذا ما صعب على كل منها للتنازل للإبقاء على التكالف وقامت فيما بينها المنازعات تصعد للتكالف وستقط للحكومة .

ولكن هذه الإجابة التي نقدمها والتي توازن بين نظام « الحزبين » وأنظمة التعدد لا يمكن للنظر إليها نظرة مجردة ، بل تتوقف الحقيقة على حد كبير على

(٤٠) : محمود خيرى عيسى ، أشكال السبيل للإشارة إليه عيش ١٠٦ ص ١٠١ و ١٠٢

ظروف كل بلد وعلى درجة الوعي السياسي التي بلغها الشعب : فالنظام « اللئائي » في إنجلترا يعتمد قوته وثباته واستقراره من التطور التاريخي الطويل الذي مر به . ولكن أيضا من التقاليد السياسية المستقرة والراسخة في نفوس الشعب الإنجليزي ، ورغم أن كلا من إنجلترا وأمريكا يأخذان بنظام « الحزبين » إلا أنه كما أوضحنا من قبل ، فإن للتطبيق الإنجليزي مختلف عن التطبيق الأمريكي ، نظرا لاختلاف الظروف في كلا البلدين . وإذا كان نظام الحزبين قد حقق استقرارا ملحوظا للنظام السياسي في البلاد الآخذة به ، فإن ذلك لم يمنع نظام التعدد بدوره من تحقيق الاستقرار في بعض الأنظمة (كسويسرا أو الدول الاسكندنافية) وأن يؤدي إلى نتائج سيئة (كفرنسا وإيطاليا) لذلك لا يمكن أن نحكم مقعما على كون أحد « النظامين » أفضل من الآخر بصفة مطلقة ، بل يمكن القول ، أن نظاما معينا ، أفضل بالنسبة « لبلد معين » وذلك بعد أن ينجح هذا للنظام وتستقر دعائمه في هذا البلد لفترة ترسخ معها قواعد في نفوس الشعب ويصبح « النظام الحزبي » المختار ، جزءا لا يتفصم عن النظام السياسي ككل .

كذلك « فإن النظام الحزبي ، لا يتوقف مدى نجاحه ، على الوسط السياسي فحسب ، بل يؤثر الإطار القانوني الذي تعمل فيه الأحزاب ، في مدى ما تحققه هذه الأحزاب من نجاح ، بالنظر إلى الوسائل التي يتيحها لها المشرع للقيام بمهمتها على خير وجه ، وتدبير الموارد اللازمة لها ، وجعلها بمنأى عن تصف الإدارة .

وعذا هو موضوع الجزء الثاني من هذه الدراسة .
والله نسال للتوفيق ..

فلس في ٢٠ مايو ١٩٨١
المكتوبة/نبيلة عبد الحليم كامل

قائمة المراجع

أولا - مراجع باللغة العربية :

- البرت ساي ، جون كوفر - بريت بلوند : أسس الحكم في أمريكا
(ترجمة محمد محمد فوج)

مكتبة غريب - القاهرة ١٩٧٨.

- اندريه هوريو : القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
الأهلية للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٧.

- جان بينو - الجماعات الضاغطة
ترجمة/ بهيج شعبان

مكتبة الفكر الجامي - منشورات عويدات - بيروت ١٩٧١.

- سليمان العياوي - السلطات الثلاث في الدستور العربية

دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٧٢.

- عبد الحميد متولى - أزمة الأنظمة الديمقراطية

الطبعة الثانية - الاسكندرية - ١٩٦٤.

- عبد الحميد متولى - الحريات العامة (نظرات في تطورها وضمفاتها

ومستقبلها)

منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٧٥

(ملحق به تطبيقات على الحوار حول المفاضلة بين النظام الحزبي ونظام

الاتحاد الاشتراكي)

- ليونارد اينى جون روش - منهج السياسة الأمريكية لداخلية - كيفية

عمل الحكومة والعلاقة بين شبح العقيدة وجوهر العمل

ترجمة الدكتور / محمد ناعم سعيد - مراجعة الأستاذ/ نصري الخوري

دار البيضة العربية ١٩٦٦.

- محمد الجذوب - دراسات في السياسة والحزب

منشورات عويدات - بيروت - لبنان - ١٩٧٢

- محمود صبرى عيسى - النظرية العامة للأحزاب السياسية

المجلة المصرية للعلوم السياسية - أكتوبر ١٩٦٢ - ص ٨٥ وما بعدها.

ثانيا - المرجع باللغة الفرنسية :

- ARON Raymond : introduction à l'étude des partis politiques
Association Française de Science politique — Journées déu-
des des 26 et 27 Novembre 1949 - F.N.S.P. Paris 1949.
- ARON Raymond : Démocratie et Totalitarisme - colle
" Idées ", Gallimard, Paris 1965.
- AVRIL Pierre : U.D.R et Gaullistes - Dossiers - Thémis -
P.U.F. Paris 1971.
- AVRIL Pierre : Les Français et leur parlement Paris 1972.
- BAGUHENARD Jacques : L'univers politiques P.U.F. Paris
1978.
- BLUNTSCHLI : la politique Trad Fr. A. de Rindmatten
Guillaumin, Paris 1879.
- F. BORELLA : Les partis politiques dans la France d'aujourd-
d'hui A. Colin-Paris 1971.
- BROCH. R. William : L'évolution de la démocratie en Améri-
que. Nouveaux horizons-Paris 1974.

- G. BURDEAU : la démocratie. Edl. seuli. Paris 1965.
- G. BURDEAU : Traité de science politique T. V-2eme ed. L.G.D.J. Paris 1970.
- G. BURDEAU : Droit constitutionnel et institutions politiques 19 ed. L.G.D.J. Paris 1980.
- CADART Jacques : Régime électoral et régime parlementaire en Grande Bretagne Cahiers de la F.N.S.P No. 5 A. Colin. Paris 1948.
- CALLEO David : le système politique des Etats-Unis - " Vent d'Ouest " - sé seghers - Paris 1972.
- J. CHARLOT : L'U.N.R., étude d'un pouvoir au sein d'un parti politique Cahiers F.N.S.P. A colin-Paris 1967.
- J. CHARLOT : le phénomène gaulliste. " Le monde sans frontière " Fayard, Paris 1970.
- J. CHARLOT : Les partis politiques A. Colin-2e ed. Paris 1971.
- J. J. CHEVALIER : histoire des institutions et des régimes politiques de la France de 1789 à nos jours.
- COLLE.E.P.E.S. sous le Patronage de la F.N.S.P. Dalloz - 4e ed. Paris 1972.
- Chlroux René : L'extrême droite sous la Ve République L. G. D. J - Paris 1974.
- COLLIARD Jean - Claude : les régimes parlementaires contemporains Presse de la F.N.S.P Paris 1978.
- COTTERET Jean - Marie et (Claude Emerl) : les systèmes électoraux, que sais-je? No. 1382 P.U.F. 2e ed. Paris 1973.

- S. COTTA : les Partis et le pouvoir dans les théories politiques du début de XVIII^e siècle.
Archives de l'inst. Int de Phil. Pol Tome I. Paris - 1957.
- De GAULLE Charles Mémoires de Guerre T. III. " le salut : 1944-1946" Plon-Paris 1959.
- DJERMANE ABDELKADER : Le parlement en Finlande Thèse - Paris - non daté.
- DION LÉON : Société et politique "la vie des groupes" P.U. de SAVAL - Dorit et sc. Pol. Quebec. 1972.
- DUPART François : les mouvements d'extrême droite en France depuis 1944 ed. Albatros. Paris 1972.
- M& DUVERGER : Les partis politiques A. Colin - Paris 1973.
- FAUVET Jacques : L'histoire du Parti Communiste. T. I. : - de la guerre à la guerre 1984.
T II : 25 ans de drame : 1939
1965 - (1965) Fayard - Paris.
- FREIDRICH Carl J : la démocratie constitutionnelle.
P.U.F. Paris 1958.
- FUSILAER Raymond : les pays nordiques (Danemark Finlande, Norvège Suède, Island) coll "Comment ils sont gouvernés"
LGDJ. Paris 1965.
- F. Gény : Science et technique en droit privé positif. Tome I. Sirey - Paris 1924.
- C. L. GEORGOPOULOS : la démocratie en danger. LG.D.J. Paris 1977.
- F. GOGUEL : La politique des partis sous la III^e République
Le seuil - Paris - 3e ed 1958.

- F. GOGUEL et (A. Grosser) : La politique en France.
A. Colin, coll, V Paris 1974.
- A. GROSSER et (H. Mamedier : la vie politique en Allemagne
Fédérale A. Colin 3e ed. Paris 1978.
- HAMON Léon : Une république présidentielle " Institutions et
vie politique de la France actuelle " Avec la collaboration de
X. Delcros Boréas - Paris 1977.
- A. HAURIOU et (J. Giquel et P. Gélard)
Droit constitutionnel et institutions politiques 6e ed -
Montchresien Paris 1975.
- KAMEL Nabila : les retombées de Mai 1968 sur le régime
Juridique des libertés publiques en France -
Thèse - Rennes 1974.
- A. KASPI : la vie politiques aux Etats - Unis A. Colin
Paris 1977.
- F. KHEITMI : les partis politiques et le droit positif français
" Préface de R. Pelloux " L.G.D.J. Paris 1964.
- KOLM S-C : Les élections sont elles la démocratie C.E.R.F
Paris 1971.
- A. KRIEGL : les Communistes français ed. Seuil, Paris 1968
- J. LACOTURE : Citations du président de Gaulle
Seuil — Paris 1968.
- G. LAVAÛ : Partis politiques et réalités sociales cahiers
de la F.N.S.P. No. 38 A. Colin Paris 1953
- LAWRENCE Lowell : Le gouvernement de l'Angleterre Trad.
A. Nerinox ed. V. Giard et Egrès. Paris 1910.

- C. LECIERCO : Le principe de la majorité,
Coll. V. A. Colin. Paris 1971.
- C. LECIERCO : Institutions politiques et droit constitutionnel.
1e ed. Paris 1975. 2e ed. Paris 1977. éditions - litéc.
- LIPSON Leslie : la civilisation démocratique tendances actuelles. ed. internationales - Paris 1972 (1)
- A. MABILEAU et (M. Merle) : les partis politiques en Grande-Bretagne coll; Que sais - je ? No. 1174 P.U.F 1972 (2)
- R. MICHELS : les partis politiques. Flammarion - Paris 1971
- F. MITTERAND : Un socialisme du possible.
coll. politique sé seul - Paris 1971.
- NORDMANN Jean-Thomas : Histoire des radicaux (1820-1973)
- OSTROGORSKI Moïse : la démocratie et les partis politiques
seul Paris 1979.
- Ouvrages collectif : le Communisme en France.
Cahiers de la F.N.S.P. A. Colin. Paris 1969.

(١) لنظر الترجمة العربية :

(٢) لينلى ليبون : الحضارة الديمقراطية منشورات دار الأفاق الجديدة
ببيروت بدون تاريخ *

انظر للترجمة العربية لهذا المؤلف للبحراني ومارسيل ميشل :
الحزب السياسية في بريطانيا العظمى

ترجمة محمد برجوى *

مكتبة الفكر العربى - منشورات عويدات بيروت ١٩٧٠ *

- Ouvrages collectif : le capitalisme monopoliste d'Etat.
Editions sociales - Paris 1971.
- PARODI J. Luc : les rapports entre le législatif et l'exécutif
sous la Ve République. Presse de la F.N.S.P. No. 17. A. Colin
Paris 1972.
- PETIFEILS J. ch : la droite en France que sais - Je No.
1539 P.U.F. - Paris 1976.
- PHILLIP André : les socialistes.
coll. politiques ed Seuil - Paris 1967.
- QUERMONE Jean - Louis : le gouvernement de la France sous
la V e République E.P.E.S publications de la F.N.S.P. ed
Dalloz. Paris 1977.
- ROSENTHAL Alain : les partis politiques en Danemark.
Thèse de la F.N.S.P Paris 1954.
- ROSSITER Clinton : Démocrates et Republicains " vent
d'Ouest ". ed seghers - Paris 1965.
- SAVARY Alain : pour le nouveau parti socialiste.
collection politique. seul - Paris 1970.
- SEIJER Daniel L. : les partis politiques en Europe Que sais
je ? No. 1733 P.U.F Paris 1978.
- A. SOULIER : l'instabilité ministérielle sous la III e Républi-
que. sirey - Paris 1939.
- SUR serge : la vie politique en France sous la Ve République.
ed Montchrestien - Paris 1977.
- J. Touchard : Introduction à l'idéologie du Parti communiste
Français. In " le communisme en France ".

- G. Lavau : les clubs politiques
Re Fr de sc Pol No. 1 Fév. 1965 vol P.P 103 et SS.

- G. Lavau et R. Cayrol : les clubs devant l'action politique
Rev. Fr de sc. Pol No. 3 Juin 1965 vol 15 P.P 555 et S.S

- J. Cardart et A. Mabileau : les election britanniques ée 1964 :
les partis face d'une nouvelle société

Rev. Fr. de sc. Pol No. 4 Août 1965 vol. 15 pp. 645 et ss.

- A. Lanietot : les résultats de l'élection présidentielle projet
Février 1966 p.p 159 et SS.

- A. Grosser : La R.F.A. Cinquième législature
Rev. Fr 1e sc. Pol No. 2 Avril 1966 vol 16 pp. 272 et ss.

- F. G. Dreyfus : les élections au cinquième Bundestag
Rev Fr. de sc Pol No. 2 Avril 1966 vol 16 pp. 282 et ss.

- J. Cadrat : la consolidation du " Two-party system " par les
elections britanniques ed 1966
Rev Fr de Pol No. 6 déc. 1966 vol 16 pp. 1067 et ss.

- P. Kastri : le chef de d'Etat dans les institutions finlandaises
Rev Dr. Ppb et de sc Pol sept - Oct 1967 No. 5 pp. 861 et ss.

- Les élections législatives de Mars 1968 " Numéro spécial"
Rev Fr de sc Pol No. 6 Déc 1968 vol 28.

- G. Lavau : Partis et systèmes politiques.
" Interactions et fonctions "

Rev Canadienne de sc Pol No. 1 Mars 1969 pp. 36 et ss.

- J. Blondel : Y-a-t-il une mutation politique en Grande-Bretagne
Rev. Fr de sc Pol. No. 3 Août 1969 vol 19 pp. 773 et ss.

Cahiers de la F.N.S.P A. Colin - Paris 1969.

- A. TUNC : les Etats - Unis.
" coll : comment ils sont gouvernés " tome I ".
L.G.D.J. Paris 1973/0
- WEBER Max : le savant et la politique. Préface/R. Aron.
coll 10/IB - No. 134 Plon - Paris 1959.
- N. WPOLSBY et (A. Wildarskey) : les élections présidentielles aux Etats - Unis Economica - Paris 1980.

مقالات باللغة الفرنسية وارده بحسب ترتيب نشرها

- S. HOFFMANN : les partis américains et la politique extérieure des Etats - Unis Rev Fr de sc Pol. No. 4 Oct-Déc 1952 vol 2 pp. 702 et ss.
- L. KRUSINS - Ahrenberg : les partis et la situation politique actuelle en Finlande Rev. Fr de sc. Pol N&3 Juillet - Sept 1953 vol III pp. 533 et ss.
- N. STEN Sparre : Aspects de la vie politique en Norvège.
Rev. Fr de sc. Pol 1 No. 3 Juillet-sep- 1953 vol III pp 566 et ss.
- L. Lipson : Le système des partis politiques en Suisse.
Rev Fr. de sc. Pol No. 4 Oct-Déc 1956 vol VI. pp 813 et s.s
- J. Besson et M. Dojan : la vie politique en Italie.
Rev Fr. de sc Pol No. 2 Juin 1959 P.P 368 et s.s vil 9
- J. Waline : les groupes parlementaires en France.
Rev Dr. pub et de sc Pol No. 6 Nov 1961 P.P 117 et S.S.
- R. Girod : le système des partis en Suisse.
Rev. Fr de sc Pol No. 6 déc 1964 vil 14 P.P III4 et S.S

- J. Charlot : Nouvelles études de partis politiques.
Rev. Fr de sc. Pol No. 4 Août 1970, vol 20 pp. 81B et ss.
- J. charlot : Du parti dominant.
Projet - Octobre 1970 p. 242 et ss.
- J. Mossuz : que sont devenus les clubs ?
Rev Fr de sc Pol vil 20, 1970, pp. 964 et ss.
- M. Fotlot : les partis politiques italiens
Rev Dr publ et de sc pol Année 1971, pp. 123 et ss.
- J. lagroje et G. Lord : trois fédérations de Partis politiques.
Rev Fr. de sc. Pol No. 3 Juin 1974 vol 24 pp. 559 et ss.
- F. Thibaut : la finalité d'un régime parlementaire en attente.
Rev Dr pub et de la sc pol. Mai-Juin 1977 pp. 656 et ss.
- G. Baccot : du bipartisme dans la constitution de la ve République. Rev Dr pub et de la sc Pol No. 1 Janvier 1978.
pp. 21 et ss.
- G. Bihes : le système de partis italiens.
Rev Fr de sc Pol No. 2 Avril 1979 vol 29 pp. 252 et ss.
- W.R. Schonfeld : la stabilité des dirigeants des partis politiques. Rev Fr sc Pol No. 3 Juin vol 30 pp. 477 et ss.
- L'élection présidentielle : 28 Avril. 10 Mai 1981.
" la victoire de Mr. Mitterand ".
- Le Monde.: dossiers et documents. Mai 1981

Rev. Fr de sc. Pol :

Les forces politiques en France :

No. 3 - Juin 1965 vol 15 - pp. 529 et ss.

No. 1 Fev 1966 vol 16 pp. 161 et ss.

No. 3 - Juin 1966 vol 16 pp. 521 et ss.

No. 5 Octobre 1966 vol 16 pp. 940 et ss.

No. 1 Fevrier 1967 vol 17 pp. 65 et ss.

No. 3 Juin 1967 vol 17 pp. 545 et ss.

No. 5 Octobre 1967 vol 17 pp. 918 et ss.

No. 1 Fevrier 1968 vol 18 pp. 68 et ss.

No. 3 Juin 1968 vol 18 pp. 584 et ss.

Liste d'abréviation

تألیف الرمز

- C. F. D. T. : Confédération française démocratique du travail.
- C. I. R : Convention des Institutions républicaines.
- C. N. I. p : Centre national des Indépendants paysans.
- F. G. D. S : Fédération la gauche démocrate et socialiste.
- F. N. S. P : Fondation national de science politique.
- M. R. P : Mouvement républicain populaire.
- P.C : Parti communiste.
- P.S : Parti socialiste.
- P. S. V : Parti socialiste Unifié.
- Revue Dr. Pub et de sc Pol. Revue de droit et Public de la science politique Rev. Fr. de sc. Pol, Revue Française de science politique.
- R.I : Républicains indépendants.
- R. P. F : Rassemblement du peuple Français.
- R. P. R : Rassemblement pour la République.
- S. F. I. O : Section Française de l'internationale ouvrière.
- U. R. F : Union pour la démocratie Française.
- U. D. R : Union des démocrates pour la République.
- U. D. S. R : Union démocratique et socialiste de la Résistance
- U. D. T : Union démocratique du travail.
- N. N. R : Union pour la nouvelle République.
- U. R. P : Union des républicains de progrès.

بيان بالاجداول والاصناف الواردة بالكتاب

- جدول رقم ١ : الاصول الاجتماعية والمهنية للناخبين في
لانتخابات للرئاسة الامريكية
١٤٣ - ١٤٢
- جدول رقم ٢ : تحليل مؤشرات التصويت لدخل الكونجرس
الامريكي على بعض القضايا الهامة في الفترة
من ١٩٥٣ - ١٩٥٩
١٤٥
- جدول رقم ٣ : بيان بعدد الاحزاب في بعض السدول التي
تاخذ بنظام تعدد الاحزاب
١٥١
- جدول رقم ٤ : تشكيل المجلس الفيدرالي : السويصري منذ
عام ١٩٤٦ الى ١٩٦٢ وشكل الائتلاف
الحكومي وعدد المقاعد التي حصل عليها كل
حزب
١٧٣
- جدول رقم ٥ : نتيجة الانتخابات التشريعية في فرنسا
(مارس ١٩٦٨)
٢٠١
- جدول رقم ٦ : للتكوين المهني والاجتماعي لناخبي الاحزاب
الفرنسية (الانتخابات التشريعية لعام
١٩٧٣) :
٢٤٠ - ٢٤١

الفهرس

النظرية العامة للأحزاب

المصفحة

مقدمة	٣
الباب الأول : النظرية العامة للأحزاب	١٥
الفصل الأول : نشأة الأحزاب وأصبتها	١٦
المبحث الأول : نشأة الأحزاب	١٨
المطلب الأول : الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي	١٩
البند الأول : المجموعات البرلمانية	١٩
البند الثاني : الهيئات (اللجان) الانتخابية	٢١
(١) نشأة اللجان الانتخابية في إنجلترا	٢٣
(ب) نشأة اللجان الانتخابية في أمريكا	٢٥
١ - اختيار الرئيس	٢٥
٢ - تولي الوظائف العامة بالانتخاب	٢٦
(ج) نشأة اللجان الانتخابية في فرنسا	٢٧
البند الثالث : ارتباط المجموعات البرلمانية بالهيئات الانتخابية	٢٧
المطلب الثاني : أحزاب التكوين الخارجي	٢٩
المطلب الثالث : مقارنة الأحزاب ذات الأصل البرلماني	
الانتخابي ، بالأحزاب ذات (التكوين الخارجي)	٣٢

المسألة

- البند الأول : مدى « السلطة المركزية » ... ٣٢
- البند الثاني : التنظيم الحزبي ... ٣٣
- البند الثالث : تأثير المصوعة البرلمانية ... ٣٣
- البند الرابع : من حيث مدى الاهتمام به (الانتخابات) ... ٣٤
- المبحث الثاني : أهمية الأحزاب وضرورتها في الأنظمة الديمقراطية ... ٣٥
- المطلب الأول : العيوب الموجهة لنظام الأحزاب ... ٣٦
- البند الأول : الأحزاب (تنقيد) للثانيون متحد من حريته ... ٤١
- البند الثاني : الأحزاب تضعف من دور (المواطن) في الممارسة الديمقراطية ... ٤٢
- البند الثالث : للنظام الحزبي يؤدي إلى تملص المكثفة التي يحتلها البرلمان في النظم الحزبية ... ٤٨
- المطلب الثاني : مزايا الأحزاب وأهميتها ... ٤٩
- البند الأول : تنفيذ الانتخابات الموجهة إلى نظام الأحزاب ... ٤٩
- البند الثاني : أهمية الأحزاب في النظم الديمقراطية ... ٦٣
- البند الثالث : مزايا الأحزاب ... ٦٧
- (أ) قدرة الأحزاب على توجيه الجماهير ومعاونتها في تكوين رأي عام ... ٦٨
- (ب) تنظيم الأحزاب للمعارضة ... ٦٩
- الفصل الثاني : التعريف بالأحزاب ووظائفها الحزبية : ... ٧١
- المبحث الأول : تعريف الأحزاب ... ٧١
- المطلب الأول : المشكلات المختلفة لفكرة (الأحزاب) ... ٧٢
- البند الأول : المدلول التنظيمي للحزب (تعريف الحزب باعتباره تنظيمها) ... ٧٢
- البند الثاني : المدلول الأيديولوجي للحزب (تعريف الحزب بالنظر إلى مبادئه وأهدافه) ... ٧٥
- البند الثالث : المدلول الوظيفي للحزب (النظر إلى الحزب باعتباره وظائفه) ... ٧٨
- المطلب الثاني : محاولة تعريف الأحزاب بالنظر إلى جوانبها المختلفة ... ٨٠
- المبحث الثاني : وظائف الأحزاب ... ٨٤
- المطلب الأول : تنظيم الأحزاب للمعارضة ... ٨٥
- البند الأول : المهام التي تفرضها وظيفة المعارضة ... ٨٦
- البند الثاني : (الظروف المؤثرة في قيام الأحزاب بوظيفة المعارضة) ... ٨٨

- ٩١ الحالة الاولى : صراع دون خلاف حول المبادئ ...
 الحالة الثانية : صراع حول موضوعات ثانوية مع
 ٩١ الاتفاق في وجهات النظر
 الحالة الثالثة : صراع حول المبادئ الجوهرية للنظام
 ٩٣ السياسي
 ٩٥ المطلب الثاني : تكوين وتوجيه للرأى العام
 ٩٧ المطلب الثالث : التعبير عن رغبات الجماهير
 ٩٩ المطلب الرابع : تكوين واختيار للكوادر السياسية
 ١٠٢ الفصل الثالث : النظم الحزبية في العالم المعاصر
 ١٠٤ البحث الاول : نظام الحزبين
 ١٠٧ المطلب الاول : نظام للحزبين في المملكة المتحدة
 للبند الاول : شرح نظام الاحزاب في بريطانيا بالنظر
 ١٠٨ الى (المؤسسات السياسية الانجليزية)
 ١٠٨ (ا) نظام مجلس الوزراء
 ١١٠ (ب) للنظام الانتخابي
 للبند الثاني : نظام الحزبين في إنجلترا يرجع الى أسباب
 ١١١ تاريخه
 (ا) ظهور نظام الحزبين التقليدى :
 ١١٣ المحافظون والاحرار
 ١١٥ (ب) ظهور حزب العمال ونظام الاحزاب الثلاثة
 ١١٧ (ج) نظام الحزبين المعاصر : المحافظون والعمال
 للبند الثالث : نظام الحزبين الانجليزى يستجيب
 ١١٨ للتطورات الاقتصادية والاجتماعية
 ١٢٢ المطلب الثاني : نظام الحزبين في الولايات المتحدة
 للبند الاول : للنظام الحزبي الأمريكى : نظام الحزبين
 ١٢٥ أم نظامين حزبيين
 ١٢٩ البند الثانى : للتطور التاريخى لنظام الحزبين في أمريكا
 ١٢٩ (ا) للتاريخ المبكر للاحزاب الأمريكية
 (ب) المنافسة بين الجمهوريين والديمقراطيين :
 ١٣٢ نشأة للنظام الحزبي الحديث
 البند الثالث : تقييم للنظام الحزبي الأمريكى في ضوء
 أوجه الشبه والاختلاف بين الجمهوريين
 ١٣٦ والديمقراطيين
 خصائص العمامة للحزبين الجمهورى
 ١٣٧ والديمقراطى

(ب) مظاهر أزمة النظام الحزبي الأمريكي والخطوط المقترحة	١٤٦
المبحث الثاني : نظام تعدد الأحزاب :	١٤٨
المطلب الأول : الصور المختلفة لنظم « تعدد » الأحزاب	١٥٠
البند الأول : بيان لمعد الأحزاب في بعض الدول	
الأخذ بنظام التعدد	١٥٢
(أ) الدول الاسكندينافية	١٥٢
(ب) دول أوروبا الغربية	١٥٤
(ج) بعض الدول الأخرى	١٥٧
البند الثاني : التقسيمات المختلفة لنظام (تعدد الأحزاب)	١٥٧
(أ) النظام ثلاثية الأحزاب	١٥٨
(ب) نظام تعدد الأحزاب مع وجود (حزب أساسي)	
يمثل النموذج للفقري للنظام السياسي	١٥٩
(ج) نظام للتعدد المطلق	١٦٠
المطلب الثاني : تطبيقات نظام تعدد الأحزاب	١٦١
البند الأول : نظام تعدد الأحزاب في سويسرا	١٦١
(١) أسباب النظام الحزبي السويسري	١٦٢
١ - للتفسير للتاريخ والاجتماعي	١٦٤
٢ - لقوانين الانتخابية وأثرهما	١٦٦
(ب) صورة الائتلاف الحزبي في سويسرا وشروطه	١٦٩
١ - صورة الائتلاف الحزبي	١٦٩
٢ - شروطه	١٧٣
(ج) القواعد التي تحكم النظام الحزبي السويسري	١٧٦

- ١ - التعاون الجماعي بين ممثلي الأحزاب المختلفة
- ١٧٧ ... في الائتلاف الحكومي ...
- ٢ - للتشاور بين الأحزاب المختلفة بقصد ضمان
- ١٧٩ تمثيل الأحزاب الصغيرة في الائتلاف الحكومي
- ١٨٠ ... حرية المعارضة للأحزاب المكونة للائتلاف ...
- أولا : صورة المعارضة الحزبية على المستوى الفيدرالي ... ١٨٣
- ثانيا : صورة المعارضة الحزبية على المستوى الإقليمي ... ١٨٣
- (د) بعض الملاحظات الختامية على النظام السويسري ١٨٤
- البندي الثاني : نظام تعدد الأحزاب في فرنسا ... ١٨٦
- (١) تطور نظام الأحزاب السياسية في فرنسا في ظل
- الجمهورية الخامسة ... ١٨٨
- ١ - مرحلة القضاء على النظام الحزبي القديم ١٨٩
- ٢ - النظام الحزبي الجديد خصائصه وصورته ... ١٩٢
- ٣ - أحداث مايو ١٩٦٨ ، ولثرتها على نظام الأحزاب ١٩٨
- ٤ - انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٤ ولثرتها على
- النظام الحزبي الفرنسي ... ٢٠٣
- (ب) الأحزاب الرئيسية في النظام الفرنسي ... ٢٠٨
- ١ - تكتل الأحزاب الليبرالية المحافظة ... ٢٠٩
- أولا : للتصريح حق أجل الجمهورية R. P. R. ... ٢١٠
- ثانيا : الاتحاد الديمقراطي الفرنسي U. P. F. ... ٢١٢
- ثالثا : أحزاب الوسط : حركة الإصلاح ٢١٤
- Le Mouvement réformateur
- ٢ - لحزب اليسار ... ٢١٦
- أولا : الحزب الاشتراكي P. S. ... ٢١٧

المحتج

- ٢٢١ P. C. للحزب الشيوعي ثانياً :
- ٢٢٤ ٣ - الأحزاب الصغيرة : المبرضة من خارج البرلمان
- ٢٢٤ ... L'extrême Gauche : اليسار المتطرف أولا :
- ٢٢٦ L'extrême droite : اليمين المتطرف ثانياً :
- ٢٢٨ (ج) أساليب النظام الحزبي الفرنسي
- ١ - النظام الانتخابي الفرنسي وأثره على نظام
- ٢٢٨ الأحزاب
- ٢ - العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على
- ٢٣١ نظام الأحزاب
- أولاً : التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا في ظل
- ٢٣٢ الجمهورية الخامسة
- ٢٣٢ - على الصعيد الاقتصادي
- ٢٣٣ - على الصعيد الاجتماعي
- ثانياً : اثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية على النظام
- ٢٣٥ الحزبي
- ٢٣٧ - الامة فوق الأحزاب والطبقات
- ٢٣٨ - للدولة جهاز بين يدي للرأسمالية لتحقيق مصالحها
- ٣ - المؤسسات الدستورية الفرنسية وأثرها على
- ٢٤٢ نظام الأحزاب
- أولاً : تدعيم سلطة الدولة في مواجهة الأحزاب (من الناحية
- ٢٤٣ الدستورية)
- ثانياً : قوة الحكم وفعاليته تتوقف على نظام الأحزاب
- (من الناحية العملية)
- ٢٤٥
- ثالثاً : من المبادئ الدستورية التي للتطبيق على الدولة
- ٢٤٨ الحماية والدولة الحزبية

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

٨٢/٥٣٢٨

الترقيم الدولي ٣ - ٠٠٤٠ - ١٠ - ٩٧٧

شركة دار الصفا للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد - جفينة تاميش

للمدينة زينب - القاهرة

تطلب جميع منشوراتنا من
مؤسسة

دار الكتاب الحديث

للطباعة والنشر والتوزيع

الكويت شارع عهد السالم عمارة السوق الكبير

بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضي

ت : ٤٣٦٧٦٥ ص . ب ٢٢٧٥٤